جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

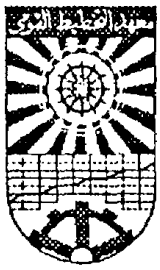

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٨٤)

تحليل خصائص ومتغيرات السوق المصرى

الجزء الثانى

(الإطار التطبيقى)

سوق الخدمات التعليمية- سوق الخدمات السياحية - سوق البرمجيات

يناير ٢٠٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

في إطار التطوير المستمر للأنشطة البحثية بالمعهد يأتي " تحليل خصائص ومتغيرات السوق المصري " كحلقة جديدة في هذا التطوير، وقد جاء اختيار هذا الموضوع ليكون محوراً بحثياً متواصلاً عبر سنوات قادمة بمشيئة الله وبحيث مثلت دراسات هذا المحور في العام الحالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ مدخلاً يعبر عن اتجاه يركز فيه المعهد على مقاربات لواقع الأداء الاقتصادي المصري ، وهي مقاربات يمتزج فيها التحليل الكلي بالتحليل الجزئي ، وتمتزج فيها الدراسات المكتبية والوثائقية بالدراسات الميدانية ، في إطار دراسات لمختلف الأسواق التي يتكون منها السوق المصري الكبير .

ونتاج العمل البحثي في هذا المحور خلال العام الحالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ يجده القارئ بين دفات أجزاء ثلاثة تصدر ضمن سلسلة قضايا التخطيط والتنمية التي تعد من المعالم المميزة للإنتاج العلمي لمعهد التخطيط القومي، الجزء الأول منها بمثابة إطار نظري لا يقتصر فقط علي مفاهيم السوق وآلياته ومكوناته والأسس العلمية لتحليل التفاعلات بينها، وإنما يتعدى ذلك إلي مقاربة الواقع المصري فيما يخص هذه العناصر مجتمعة مع اهتمام بمختلف الجوانب التشريعية والتنظيمية والإدارية والثقافية والسياسية، محلية كانت أم إقليمية، التي تمارس آثاراً علي خصائص ومتغيرات السوق المصري . ثم يجد القارئ الجزئين الثاني والثالث أكثر اقترابا من واقع السوق المصري بتركيزهما علي دراسات تطبيقية لأسواق بعض من أهم الخدمات والسلع في الاقتصاد المصري . فالجزء الثاني يتناول دراسة أسواق التعليم، والسياحة، والبرمجيات .أما الجزء الثالث فيتناول دراسة أسواق الدواء، والسلع الغذائية والزراعية (مع التركيز علي عدد مختار منها) ، وبعض المواد الاستراتيجية للبناء والتشييد (حديد التسليح والأسمنت).

وغني عن البيان أن ما أنجز من دراسات في هذه الأجزاء الثلاثة لا يلبي كل الطموحات العلمية والتطبيقية في معالجة موضوع بهذه الأهمية لكل شركاء التنمية في مصر مخططين كانوا أم صانعي سياسات ومتخذي قرارات أم دارسين وباحثين أم ممارسين للأنشطة الاقتصادية . ومن ثم قد يتفق معنا القارئ علي أن هذه بداية علي طريق عمل بحثي ليستوفي مزيداً من الشمول والتدقيق ومزيداً من الاقتراب من واقع الحال في السوق المصري بمكوناته من الأسواق الفرعية .

ويأتي هذا العمل البحثي نتاج جهد فريق بحثي متميز من معهد التخطيط القومي وغيره من بعض المؤسسات العلمية الأخرى، ولا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر إليهم جميعاً علي ما بذلوه من جهد أدعو الله العلى القدير أن يصب في مصلحة الوطن والمواطنين، وأن يتواصل في اتجاه بناء مستقبل أفضل لنا جميعاً بين دول العالم وشعوبه .

والله ولي التوفيق ،،

مدير المعهد

أ.د. محمود عبد الحي صلاح

تحليل خصائص ومتغيرات السوق المصرية

شهد العقدين الآخرين من القرن العشرين تغيرات واسعة سواء في الأيدلوجيات أو في الفلسفات الاقتصادية والسياسات في العديد من الدول المتقدمة (دول أوروبا الشرقية ودول غرب أوروبا وأمريكا واليابان.

ولقد تولد عن حركة التغيرات هذه استعداداً متنامياً لدى دول العالم أجمع (بما فيها مصر) لتجريب أو تعميق أساليب السوق وآلياته.

والحقيقة أنه يمكن إرجاع عودة سيادة اقتصاد السوق على المستوى العالمي إلي مجموعة من الدوافع الاقتصادية والمالية، والسياسية والإدارية والقانونية، بالإضافة إلي الدافع الاجتماعي وتتمثل هذه الدوافع فيما يلي:

- اقتصادياً فإن الارتكاز على آليات السوق يزيد من الكفاءة ويرفع معدلات الأداء ويزيد من الجودة، ويضمن تقديم سلع وخدمات بأسعار مقبولة، الأمر الذي يعتبر هاماً وخاصةً في عالم تنكسر فيه القيود وتلغي فيه الحدود، كما أن هذه الآليات تدفع الدول النامية، لكى تقتحم السوق العالمية، إلى العمل على أن تكون منتجاتها السلعية والخدمية ذات جودة عالية وأسعار تنافسية جيدة ٠
- كما أن هناك دافع مالي يتمثل في أن العديد من الدول ترغب في :

* التخلص من الإنفاق المتزايد على بعض الأنشطة وربما تحميل تكلفتها على مستهلكيها أو متلقيها وذلك عن طريق إحلال القطاع الخاص محل القطاع العام في القيام بها ٠
* إنقاذ العديد من الشركات العامة الفاشلة من الإعسار المالي الذي ألم بها ويلازمها بشكل متنامي ٠
* زيادة التدفقات المالية الداخلة إلي الخزانة من خلال بيع الشركات العامة إلي القطاع الخاص ٠

- رغبة الدول التي لا تقوم على اقتصاد السوق في تحقيق مزيد من الديمقراطية، فقيادة القطاع الخاص للاقتصاد يعتبر أفضل أساليب استبعاد السياسيين من إساءة استغلال الموارد الاقتصادية والأنشطة الإنتاجية لأغراض خاصة بهم ٠
- سقوط النظم الاقتصادية الاشتراكية بحيث لم يعد أمام معظم الدول وخاصة الدول النامية أي حرية في اختيار نظم اقتصادية أخرى تتعارض مع قواعد التعامل الدولية القائمة وسيادة اقتصاد السوق عالمياً ٠
- كما أن عمليات الابتكار والمبادأة والتطوير في مجالات العمل المختلفة، وهي من أساسيات اقتصاد السوق، تحتاج إلي مناخ من الحرية وتحرير العمل الإداري والقرار الإداري فى مجالات الأعمال من سيطرة الأجهزة الحكومية ٠
- وتجدر الإشارة هنا إلي أن هذا لا يعني استبعاد الدولة من منظومة العمل، بل أن الدولة في ظل العمل بآليات السوق يظل منوطاً بها سن التشريعات وتنظيم الهيكل العام للنشاط الاقتصادي ٠ وهذا يعني أن

متطلبات نجاح نظام اقتصاد السوق في أي دولة هي بالدرجة الأولى وجود دولة قوية ومجتمع مدني قوي ٠

-وأخيراً فإن تميز القطاع الخاص بقدرته على القضاء على السلبية وعلى التلاعب الاجتماعي، في صورة المحسوبية، وقدرته على المحاسبة على الإهمال والتقصير، وتحقيق انضباط السلوك داخل مجالات العمل ، تعتبر جميعاً من دوافع التحول إلي اقتصاد السوق ٠

ومن البديهي والمعروف أيضاً أن توفير متطلبات تطبيق اقتصاد السوق وتفعيل آلياته لقيادة النشاط الاقتصادي في أي دولة بنجاح لا يمكن أن يتم بواسطة تحرير الأسعار وإلغاء معظم أشكال الدعم فقط، وإنما يتطلب الأمر أيضاً إجراء إصلاح أو تعديل مؤسسي في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية وكذلك البيئية حتى تتم الاستفادة من هذه الآليات للسوق في تحقيق الكفاءة وتخصيص الموارد بشكل أفضل، و إلا فإن التحول إلي اقتصاد السوق دون اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير لتفعيل آلياته لن يأتي بالنتائج المرجوة منه ٠

ولقد لجأت مصر منذ بداية التسعينيات إلي تطبيق إجراءات التحول لاقتصاد السوق وذلك بهدف تحسين أداء الاقتصاد من جهة وإيجاد مخرج للمشاكل الاقتصادية الداخلية والخارجية التي تفاقمت في الربع قرن الأخير من القرن العشرين من جهة أخرى، والتي تمثلت فيما يلي:

* عجز ميزان المدفوعات والميزان التجاري بسبب زيادة الواردات وتواضع الصادرات ٠
* تراجع الكفاءة الإنتاجية لمشروعات القطاع العام وتحقيقها لخسائر متوالية ساهمت في تفاقم عجز الموازنة ٠
* زيادة مستويات ومعدلات البطالة ٠
* مساوئ التدخل الحكومي غير المناسب من الناحية الاقتصادية ٠

و بالرغم من مضى ما يقرب من خمسة عشر عاماً على تبنى مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادى و التكيف الهيكلى والتحول لاقتصاد السوق كاختيار استراتيجى إلا أن السوق المصرية مازالت تعانى بصفة عامة من عدد كبير من المشاكل وكم غير قليل من صور الاختلالات وعدم الاستقرار والتي يمكن بلورتها وإبرازها فيما يلي :

١- عدم التوازن بين العرض والطلب والاعتماد المتزايد على الواردات مع عدم كفاية الصادرات لتغطيتها، الأمر الذي يؤدي لمزيد من الاعتماد على الأسواق الخارجية ٠
٢- عدم استقرار الأسعار مع عدم تعبير أسعار السوق عن التكاليف الفعلية للمنتجات ٠ (فقد يظهر المنتج في السوق بأقل أو أكثر من تكلفته الحقيقية على المجتمع) ٠
٣- تميز بعض الأسواق باحتكار القلة في قوى العرض، حيث يشير واقع التجربة المصرية إلي تفشي هذه الظاهرة الاحتكارية في السوق، بالإضافة إلي أن المستهلك لا يتوافر له مؤسسات كافية

وفاعله لحمايته وإرشاده بحقيقة الجودة ومقاييسها ٠ كما أن المعلومات الكافية والدقيقة عن معظم المتغيرات غير متوافرة ٠

٤- عدم تحقيق السوق (المحلية) للأمن الغذائي والكسائي والسكني وخاصة لمحدودي الدخل.

٥- نقص منافذ توزيع السلع الأساسية ٠

٦- عدم استجابة السوق لبعض القوانين والسياسات المتبعة ٠

٧- بعض المنتجات لا تدخل الأسواق (اقتصاد معيشي) ٠

٨- تضخم الأسواق غير الرسمية ٠

ويعتقد البعض أن ذلك قد يرجع لعدم اتخاذ مصر لكافة الإجراءات والتدابير الضرورية واللازمة لتفعيل آليات السوق حيث لم تساعد النظم القائمة (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية والثقافية) في مصر في تفعيل هذه الآليات كوسيلة لمواجهة المشاكل القائمة ولتسيير دفه النشاط الاقتصادي بكفاءة وفعاليـــة، الأمر الذي يبرز أهمية مراجعة العوامل المؤثرة في تفعيل آليات السوق ٠

ومن المعروف أن آليات السوق هي القوة الذاتية التي تدفع السوق (سواء كان سوق سلع أو خدمات أو أوراق مالي٠٠ الخ) إلي موقف تلقائي يرتضيه جميع أطراف التعامل ٠ وهذا ما يعني أن السوق يؤدي إلي التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية ويساهم في رفع مستويات معيشة الأفراد إذا ما أحسن استخدام آلياته ٠

وبشكل عام يمكن اعتبار الأسعار أحد أهم آليات السوق ، بل يمكننا القول إن نظام السوق يديره جهاز الأسعار والذي هو في نفس الوقت جهاز للمعلومات التي توجه النشاط الاقتصادي لتحقيق تخصيص أمثل للموارد ٠ كما تعتبر الأجور أحد آليات سوق العمل ، حيث يؤدي تحريرهـــا إلي تميز سوق العمل بحرية في التعيين والفصل وعدم وضع حدود دنيا للأجور. وإن كانت تجارب دول اقتصاديات السوق المتقدمة تتبع آليات للتفاوض الجماعى تؤمن حقوق العمال فى عدم الفصل التعسفي وفى ضمان تغطية الأجر لمستوى معيشى مناسب ٠

كما تعتبر الأرباح المحرك والموجه للموارد تجاه المجالات الأكثر إنتاجية وربحيه، فهي من ضمن آليات السوق التي تؤثر على المنتج في قراراته وتحدد حجم الإنتاج المتوافق مع مستوى الطلب في السوق.

ومن الطبيعي في اقتصاد السوق أن يتنافس أطراف السوق في تحسين مواقعهم من خلال التجديد والابتكار بخفض التكاليف وتحقيق الكفاءة الاقتصادية، الأمر الذي يعود بالمنافع على كافة أطراف التعامل.

وعليه فما هو موقف النظام الحالي في مصر بأبعاده وأطره المختلفة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية٠٠٠الخ) من آليات السوق ٠ هل يسمح النظام لها بأن تعمل بحرية ؟ أم أنه يؤدي إلي عرقلة عملها ؟ علماً بأن هذه الأطر يؤثر كل منها في الآخر وتؤثر جميعها بشكل إجمالي في آليات السوق

عن طريق مجموعة من الأدوات (وهي السياسات المالية والنقدية ومجموعة القوانين والتشريعات المنظمة للعمل، والقيم الاجتماعية ومستوى الوعي) ٠ هذا بالإضافة إلي البعد السياسي، حيث أن آليات السوق لا تعمل بفاعلية إلا في إطار من الحرية السياسية٠بمعنى هل سبق التحول لاقتصاد السوق توفر حركة سياسية وتحول سياسي يتوفر له قاعدة عريضة من التأييد الشعبى والمشاركة الشعبية ؟ والذي يعتبر من أهم شروطه الشفافية في إعلانات الحكومة خاصة فيما يتعلق بنتائج ما تم تحقيقه من خطوات في مرحلة التحول (مثلاً كيفية التصرف في أموال بيع المشروعات) وهل تواجد حوار بين الحكومة والفئات المتضررة للوصول لقرارات ترضي جميع الأطراف ٠

وأخيراً ما هي السياسات التي يمكن إتباعها لتحقيق التنمية المنشودة ولإحداث الاستقرار بالسوق المصرية والإجابة على الاستفسارات التالية :

- هل يمكن تفعيل آليات السوق في مصر بدون توفير المعلومات الكافية والدقيقة للمستثمرين حتى يمكنهم اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه ؟ فحرية دخول السوق لا تعني إزالة العقبات القانونية فقط بل أيضاً الحصول على المعلومات المطلوبة عن طريق إنشاء مؤسسات (مستقلة تماماً عن الدولة) مهمتها الأصلية إنتاج ونشر البيانات والمعلومات الدقيقة والكافية بحيدة كاملة وبحيث تكون متسمة بالصدق والشفافية ٠

  و هل توجد في مصر مؤسسات مناسبة وكافية لحماية المستهلك حتى لا يكون فريسة لنقص المعلومات ؟
- هل يمكن توسيع حقوق الملكية والتي تعتبر من أهم العوامل التي يعتمد عليها في تفعيل آليات السوق ؟ حيث يلاحظ في مصر تركز بيع المشروعات لمستثمر رئيسي واحد أو التركيز على الاكتتاب المغلق ٠
- هل يمكن تحرير التجارة الخارجية في مصر بشكل فعال ؟ فهذا هو المخرج الطبيعي لمحاربة الاحتكارات، هناك دول في العـــالم أعفت كافة المواد الخام والآلات والمعدات المستوردة من الرسوم الجمركية مثل ماليزيا و إندونيسيا٠
- هل يمكن أن يتم تفعيل آليات السوق في حالة عدم وجود ترتيبات فعالة تعمل على:
  * محاربة الاحتكار ٠
  * حماية حقوق الملكية وتوسيعها ٠
  * إلزام المؤسسات المختلفة بنشر البيانات والمعلومات التفصيلية والدقيقة ٠
  * تصميم ووضع سياسات مالية ونقدية فعالة ٠

---

* جمال إبراهيم حسن : الإطار المؤسسي اللازم لتفعيل آليات السوق في الاقتصاد المصري ٠

* إحداث تغييرات جذرية في مؤسسات الإدارة العامة على المستويات المركزية والمحلية ، وكذلك فى إدارة الأعمال وقواعد سلوكها ٠

- هل يمكن تفعيل الأجور في مصر كآلية في سوق العمل لتقوم بدورها في تخصيص العمالة بدون احتواء الآثار الاجتماعية السالبة حتى لا تحدث معاناة اجتماعية ؟ ٠

فهذه كلها أسئلة تبحث عن إجابة ٠

لذلك فقد تبلورت أهداف الدراسة في الإطار التالي :

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلي :

١- تحليل السوق المصري بهدف التعرف على أهم المشاكل والاختلالات التي تتسبب في عدم نضجه واستقراره، وكذلك التعرف على خصائص وسمات السوق مع تحديد أهم المؤثرات التي تتحكم في حركته وتساعد على توجيهه وبالتالي الوقوف على أهم السياسات التي يمكن إتباعها لتنظيم ونضج السوق واستقراره، وتحقيق التنمية المنشودة في ضوء أهداف المرحلة الحالية من التطورفي مصر ٠ وهذا بمثابة دراسة تحليلية عامة للسوق المصري تشكل الإطار التحليلي النظري للدراسة ٠

٢- التركيز على دراسة بعض الأسواق المصرية الهامة بشكل تفصيلي، وهي الأسواق التي نعتقد أنها تساهم بشكل كبير ومباشر في تحقيق أهداف المرحلة الحالية من التطور والتي أعلنتها القيادة السياسية مع التشكيل الحكومي الجديد، والتي تتمثل فيما يلي :

- رفع مستوى معيشة محدودي الدخل وتوفير السلع والخدمات الرئيسية لهم ٠
- التركيز على قضية تشغيل الشباب والخريجين للتخفيف من مشكلة البطالة ٠
- عدم الضغط على الميزانية بتحميلها مزيداً من الأعباء ٠

لذلك فقد تم اختيار ٦ أسواق (من بين ١٦ سوقاً هاماً) لتشكيل الإطار التطبيقي التفصيلي للدراسة الحالية، على أن تدرس الأسواق العشرة الباقية في العام القادم إن شاء الله ٠

هذه الأسواق الستة عشر هي :

١. سوق الخدمات التعليمية ٠
٢- سوق الخدمات السياحية
٣- سوق البرمجيات ٠
٤- سوق الأدوية ٠
٥- سوق السلع الغذائية والزراعية
٦- سوق حديد التسليح والأسمنت ٠
٧- سوق رأس المال والقطاع المصرفي ٠
٨- سوق العقارات ٠
٩- سوق السيارات ٠
١٠- سوق السلع المعمرة ٠

١١- سوق الخدمات الصحية٠ ١٢- أسوق المعدات الزراعية ٠

١٣- سوق السلع التموينية من منظور قضية الدعم. ١٤- سوق العمل ٠

١٥- سوق الملابس الجاهزة ٠

١٦-أسواق أخرى هامة ذات علاقة بأهداف المرحلة. ٠

وقد تم اختيار الستة أسواق الأولى منها لدراستها هذا العام بشكل تفصيلي وذلك لأهميتها في ضوء أهداف المرحلة الحالية من التطور والتى تبرز من الحقائق التالية لكل منها :

١٠ سوق الخدمات التعليمية

تبرز أهميته من الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا السوق في تحديد التخصصات التي يحتاجها سوق العمل (من حيث النوع والكم) بما يتناسب مع المتطلبات الجديدة والتوجه نحو السوق العالمية ٠ وهذا يهدف – من جهة – لتطوير الخدمة التعليمية لتخريج أفراد قادرين على إنتاج معرفة إبداعيه وابتكاريه ، وتربية أفراد قادرين على تحمل المسئولية والعمل في السوق ومواجهة مشاكل البطالة والأمية ٠ ومن جهة أخرى لتصحيح ومواجهة المشكلات والاختلالات الموجودة بهذا السوق والتي تفرضها بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصـــري مثل :

- الفجوة (على مستوى مراحل التعليم المختلفة) بين الحضر والريف وبين الذكور والإناث ٠
- تراجع الإقبال على التعليم العلمي (الرياضيات والعلوم) برغم زيادة طلب السوق العالمي عليه مقابل الأدبي ٠
- تباين الرسوم الدراسية بين الأنواع المختلفة من التعليم ٠
- التزايد المستمر لنصيب ما تتحمله الأسر من الإنفاق على التعليم ٠

٢٠ سوق الخدمات السياحية

بالرغم من أن السياحة تعد أحد مصادر الدخل الأساسية بالنسبة للاقتصاد المصري، إلا أن حصة مصر في الحركة السياحية العالمية تتسم بالثبات والانخفاض (حوالي ٧٥, ٠%) بالمقارنة بدول مثل تونس والمغرب والأردن وإسرائيل وكذلك تركيا واليونان، وذلك على الرغم من تواجد ثلث آثار العالم بمصر ٠ كما أن هذا السوق ما زال عرضه للتقلبات المواكبة للأحداث السياسية والاقتصادية والتي تنعكس على تذبذبات في الطلب السياحي ونمطه، بالإضافة إلي أنه يعاني من مشكلات عديدة على مستوى الفنادق والشركات السياحية والنقل السياحي والإرشاد السياحي والمحلات العامة السياحية والسلع والهدايا السياحية ٠

وهذا كله يستلزم تحقيق انطلاقة لتنشيط هذا السوق للخدمات السياحية عن طريق بعض الآليات والإجراءات الفعالة.

٠٣ سوق البرمجيات

حيث تعتبر البرمجيات إحدى صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي حققت في العقدين الأخيرين نمواً عالمياً كبيراً على مستوى العالم (فهي تشكل ١٠% من حجم صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما تنمو بمعدل متوسط حوالي ١٥%)، كما تتميز هذه الصناعات بالتركز الشديد حيث تسيطر عليها قلة من الشركات العملاقة ٠

ومع ذلك وبالرغم من محدودية حجم سوق البرمجيات في مصر للعديد من الأسباب، وتواضع مستوى تنافسيته على المستوى الإقليمي والدولي مقارنة بدول الـ 3i's (الهند وإسرائيل وايرلندا) ، فإن هذا السوق يمكن أن يصبح قاطرة لنمو الاقتصاد المصري نمواً قوياً ومتواصلاً بحيث يساهم في رفع قدرة الاقتصاد على الإنتاج والتصدير وذلك لتمتع مصر بالعديد من الإمكانيات التي تؤهلها لكي تكون من أهم أسواق الشرق الأوسط والقادرة على المنافسة الإقليمية والدولية ٠

٠٤ سوق الأدوية

يمثل الدواء أحد العناصر الأساسية للرعاية الصحية التي تعتبر أحد الحقوق الأساسية للإنسان بالإضافة إلي المأكل والملبس والمأوى ، الأمر الذي يجعل الدولة تضعها في صدر أولويتها واهتماماتها ٠ لذلك فصناعة الدواء تعد من الصناعات الهامة ذات البعد الاستراتيجي لارتباطها بحياة الإنسان ٠ والدواء يعتبر سلعة غير عادية ليس لمستهلكها المريض حرية اختيارها حيث لا يمكنه الاستغناء عنها ٠

وتعتبر مصر أكبر منتج وأكبر مستهلك للدواء في الشرق الأوسط بنسبة اكتفاء ذاتي تقارب ٩٦%، إلا أنه يلاحظ وجود تزايد مستمر في قيمة الواردات مع تذبذب الصادرات بين الصعود والهبوط ، مع تأثر سعر الدواء بتذبذب سعر صرف الجنيه المصري ومع اعتماد صناعة الدواء على استيراد المواد الخام ٠

لذلك يتأثر سوق الدواء المصري ، وكذلك سوق الدواء العربي ، بالتكتلات الدولية العملاقة التي تمده بالمواد الخام بالإضافة إلى معاناته من عدد غير قليل من التحديات ، الأمر الذي يبرز أهمية دراسته لحماية اقتصاديات صناعة الدواء وصادراته ووارداته وبحيث يتفق الإنتاج مع معايير الجودة الشاملة عالمياً ، والتكيف مع التغيرات والتطورات العالمية السائدة ٠

٠٥ أسواق السلع الغذائية والزراعية في مصر

تبرز أهمية هذه الأسواق من أن مشكلة الغذاء تعتبر من أهم المشكلات التي يعاني منها المجتمع المصري وخاصة محدودي الدخل ٠ فهناك زيادة مضطردة في الطلب على هذه السلع من جهة مع محدودية الموارد المتاحة (المتمثلة في الرقعة الزراعية ومياه الري) من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلي زيادة حجم الواردات الغذائية وخاصةً خلال الخمس سنوات الأخيرة ٠

هذا بالإضافة إلي بروز بعض المشاكل والاختلالات بأسواق هذه السلع مثل وجود فوائض في أسواق السلع الزراعية البستانية وعجز كبير في أسواق الحبوب بالإضافة إلي معاناة هذه السلع من هياكل تسويقية ضعيفة لا تراعى ظروف السلعة نفسها أو موسميتها في تنظيم الطلب عليها ٠

ونتيجة لحرص الدولة في مصر على توفير الغذاء لأفراد المجتمع وخاصةً لمحدودي الدخل، ولاهتمامها بزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية والزراعية عن طريق تحسين أداء هذه الأسواق للحد من الفاقد وتحسين أداء المنتج لمواجهة احتياجات المستهلك، فقد قمنا باختيار بعض أهم سلع هذه الأسواق لدراستها وتحليلها ٠ وهي أسواق القطن، والذرة الشامية والأرز، البطاطس والبرتقال، وكذلك اللحوم البيضاء والحمراء، بالإضافة إلي الألبان ومنتجاتها ٠ ولم ندخل القمح فى هذه القائمة باعتبار أنه يلقى اهتمامات مكثفة حالياً فى السياسات والمناقشات على المستوى القومى ، ومن ثم رأينا إرجاء دراسته للعام القادم حيث يتوقع أن تسفر هذه الاهتمامات عن توجهات محددة تسمح بدراسة سوق هذه السلعة على أسس واضحة ٠

٠٦ سوق حديد التسليح والأسمنت

تمثل هاتان السلعتان (حديد التسليح والأسمنت) أهم المواد الأولية لقطاع التشييد والبناء الذي يعتبر من الصناعات الأساسية في اقتصاد أي دولة ٠

وفي مصر يزداد الطلب عليهما بصفة مستمرة للعديد من الأسباب منها تزايد السكان بمعدلات مرتفعة نسبياً مع اهتمام الدولة بتوسعة شبكة الطرق والاتصالات وتعمير وإقامة المدن العمرانية والصناعية الجديدة (حيث يمثل حديد التسليح حوالي ١٠% من تكاليف الوحدات السكنية) ٠

وبالرغم من أن صناعة الأسمنت تعتبر من الصناعات الملوثة للبيئة وهي تعد من الصناعات القديمة جداً في مصر، إلا أنها لم تستطع اغتنام فرص التصدير المتاحة إقليمياً ودولياً بصورة مناسبة، بل إنها لم تستطع سد الاحتياجات المحلية ودفع عجلة التنمية مع توفير فرص عمل مناسبة والمساعدة في مواجهة مشكلة البطالة وتوفير الأمن السكني للمواطنين – بل إن الفجوة بين العرض والطلب يتم تغطيتها عن طريق الاستيراد من الخارج. وهذا ما يبرز أهمية دراسة سوق هاتين السلعتين ٠

ونظراً لكبر حجم الدراسة وكبر حجم أعضاء الفريق المشارك بها سواء من داخل المعهد أو خارجه، فقد رأينا أن تنقسم الدراسة إلى ثلاث أجزاء (تظهر بمشيئة الله فى ثلاث أعداد من سلسلة قضايا التخطيط والتنمية) وتتكون من الآتى :

أولاً: الإطار النظرى والتحليلى (ويظهر فى عدد مستقل وهو الجزء الأول)
ثانياً: الإطار التطبيقى (ويظهر فى العددين التاليين: الجزئين الثانى والثالث)

بحيث يضم الجزء الثاني: الثلاث دراسات الخاصة بسوق الخدمات التعليمية و سوق الخدمات السياحية وسوق البرمجيات.

أما الجزء الثالث: فسيضم الثلاث دراسات الخاصة بسوق الأدوية و بعض أسواق السلع الغذائية والزراعية و سوق حديد التسليح والاسمنت.

وأخيراً فقد اعتمدت الدراسة لهذه الأسواق جميعاً على التحليل الاستقرائي الوصفي – مع بعض المرجعيات الميدانية –للعوامل المؤثرة على العرض والطلب مع استخدام القياسات الإحصائية والتحليل الإحصائي كلما كان ذلك ممكناً.

كما تتسم هذه الدراسة باعتمادها على نوعين من البيانات والمعلومات وهي :

أ- البيانات المنشورة ٠

ب- البيانات الميدانية التي تم جمعها من خلال إجراء بعض المسوح الميدانية والتي اعتمدت غالباً على المقابلات الشخصية مع الممارسين والأطراف ذوي العلاقة بالأسواق موضع الدراسة ٠

وفي الختام أتوجه بالشكر والتقدير لكل المساهمين في إثراء هذه الدراسات سواء من داخل المعهد (فريق الدراسة) أو من خارجه ٠ كما أتوجه بالشكر لإدارة المعهد على اختيارها لهذا الموضوع الهام لدراسته وتحليله في محاولة لربط المعهد بجهازه العلمي مع الواقع الفعلي للنشاط الاقتصادي والاجتماعي بمصر٠ كما لا يفوتنا توجيه التحية للأستاذ الدكتور وزير التخطيط ورئيس مجلس إدارة المعهد على مواصلة الاهتمام المضطرد بأنشطة المعهد عموماً وبالأنشطة البحثية على وجه الخصوص ٠

والله الموفق ٠

الباحث الرئيسي
والمشرف على الدراسة

أ٠د٠ محرم الحداد

أعضاء فريق الدراسة العلميين والفنيين والإداريين

يتكون فريق الدراسة من الآتي:

أولاً: المجموعة الإشرافية

١- أ.د. محرم الحداد — الباحث الرئيسى والمشرف على الدراسة
٢- أ.د. حسام مندور — عضواً
٣- أ.د. فادية عبد السلام — عضواً
٤- د. خالد عبد الوهاب — عضواً

ثانياً: المجموعة الاستشارية للدراسة

١- أ.د. محمـــود عبد الحي صلاح
٢- أ.د. محســـن عاطـــف أستاذ التسويق بجامعة بنها

ثالثاً: الأعضاء العلميين بالمعهد والمشاركين سواء في الأجزاء التحليلية بالدراسة أو الأجزاء التطبيقية

(١) مركز دراسات التنمية البشرية

١- أ.د. زينات محمد طبالة
٢- أ.د. محمد عبد العزيز عيد
٣- أ.د. لطف الله إمام صالح
٤- د. عزة الفندري
٥- أ. سحر محمد عبود
٦- أ. أحمد سليمان محمد
٧- م. بسمة الحداد

(٢) مركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات

١- أ.د. حسام مندور
٢- أ.د. سمير عريقات
٣- أ.د. نجوان سعد الدين
٤- د. إيمان الشربيني
٥- د. صادق رياض صادق
٦- د. منى عبد العال دسوقي
٧- د. محمد مرعي
٨- د. حنان رجائي
٩- د. سحر البهائي

١٠- د. محمد حسن توفيق

١١- أ. مها الشال

١٢- أ. مروة محمد سعودي

١٣- أ. سامح طلعت طاهر

(٣) مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

١- أ.د. إجلال راتب

٢- أ.د. فادية عبد السلام

٣- أ.د. سلوى مرسي

٤- أ.د. مجدي خليفة

٥- أ. عبد السلام محمد

٦- أ. مريم رؤوف فرح

٧- أ. عمرو صابر الجارجي

٨- أ. فاطمة خميس الحملاوي

٩- أ. أماني عبد الوهاب

(٤) مركز دراسات السياسات الكلية

١- أ.د. عزيزة عبد الرازق

٢- د. محمد حمدي المسلماني

٣- د. أشرف العربي

(٥) مركز التنمية الإقليمية

١- أ.د. السيد كيلاني

٢- أ. عزة محمد يحيى

٣- أ. أمل زكريا

٤- أ. شيماء طه أبو صير

٥- أ. أحمد عبد الرحمن سيد

(٦) مركز دراسات البيئة وإدارة الموارد الطبيعية

١- أ. كريمة محمد الصغير

٢- أ. فوزية الدميري

(٧) مركز التنبؤ الاقتصادي ونماذج التخطيط

١- أ.د. محرم الحداد

٢- أ.د. ماجدة إبراهيم

٣- أ.د. محمد الكفراوي

٤- أ.د. عبد القادر حمزة

٥- أ.د. عبد الحميد القصاص

٦- د. زلفى شلبي

٧- أ. علي عبد الخالق

٨- أ. نهال عبد العاطي

٩- أ. أحمد صبحي

(٨) مكتب وزير التخطيط

١- د. نعيمة رمضان

رابعاً : علميين من خارج المعهد

١- أ.د. راوية سعد الدين

٢- أ.د. جميلة موسى

٣- أ.د. لبيب محمد عوض

٤- أ.د. خيرية عبد الفتاح

٥- م. تامر عبد الله

٦- م. سيد النجار

٧- أ. مجدي داوود

٨- أ. خالد السعيد

خامساً : سكرتارية الدراسة

١- مرفت عبد الواحد

٢- نهلة عوض

٣- هدى رفاعي

٤- منى الششيني

٥- ليالي عبده

٦- الهام أبو المعاطي

٧- نعيمة جلال

٨- سامية عبد المنعم

٩- زينب السيد

سادساً: بعض أعضاء العمل الإداري والفني وبعض الأعضاء من مركز المعلومات التخطيطية

الجزء الثانى

الإطار التطبيقى لدراسة تحليل خصائص ومتغيرات السوق المصرى

سوق الخدمات التعليمية – سوق الخدمات السياحية – سوق البرمجيات

محتويات الدراسة

رقم الصفحة

مقدمة الإطار العام للدراسة أ

الدراسة الأولى: سوق الخدمات التعليمية فى مصر ٣

١. ١ العولمة وتأثيرها علي سوق الخدمات التعليمية في مصر ١٥

١. ١. ١ أنواع الخدمات التعليمية طبقاً لتقسيم الأمم المتحدة ١٦

١. ١. ٢ أنماط العرض من الخدمات التعليمية طبقا لتقسيم منظمة التجارة العالمية ١٧

١. ١. ٣ التعليم والعولمة ١٨

١. ١. ٣. ١ التعليم علي المستوي الفردي ١٨

١. ١. ٣. ٢ التعليم علي مستوي الدولة ١٩

١. ١. ٣. ٣ لحاجة للتعليم ١٩

١. ١. ٤ تحديات العولمة للتربية والتعليم ٢٠

١. ١. ٥ مواجهة العولمة ٢٠

١. ٢ واقع سوق الخدمات التعليمية بالتعليم ما قبل الجامعي ٢٢

١. ٢. ١ هيكل التعليم ٢٢

١. ٢. ٢ التعليم الخاص ٢٣

١. ٢. ٢. ١ نشأة القطاع الخاص التعليمى ٢٣

١. ٢. ٢. ٢ تطور مؤشرات القيد بالتعليم الخاص ٢٤

١. ٢. ٢. ٣ أنواع التعليم الخاص ٢٤

١. ٢. ٢. ٤ بعض مشاكل التعليم الخاص ٢٥

١. ٢. ٢. ٥ بعض مزايا التعليم الخاص ٢٥

١. ٢. ٢. ٦ التعليم الخاص (مؤشرات وملاحظات) ٢٥

١. ٢. ٣ التعليم الرسمي ٢٦

١. ٢. ٣. ١ سوق التعليم ما قبل الاساسي ٢٦

١. ٢. ٣. ٢ سوق التعليم الاساسي ٢٧

١. ٢. ٣. ٣ سوق التعليم الثانوي ٢٩
١. ٢. ٤ المعلمون ٣٠
١. ٢. ٥ المبادرة المصرية لتعليم الفتيات ٣٣
١. ٢. ٦ المعايير القومية للتعليم ٣٣
١. ٢. ٧ تعليم الرياضيات والعلوم ٣٥
١. ٣ واقع سوق الخدمات التعليمية بالتعليم العالي ٣٩
١٠ ٣. ١ المعروض من مؤسسات التعليم العالي ٤٠
١٠٣. ١. ١ الجامعات الحكومية ٤٠
١٠٣. ١. ٢ أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ٤٦
١٠٣. ١. ٣ المعاهد العليا والمتوسطة الحكومية ٤٨
١٠٣. ١. ٤ الجامعات الخاصة والاجنبية ٤٨
١٠٣. ١. ٥ المعاهد العليا والمتوسطة الخاصة ٤٩
١٠٣. ١. ٦ خدمات التعليم المفتوح ٥٠
١. ٣ . ١. ٧ الخدمة التعليمية وكفائتها ٥١
١٠ ٣. ٢ الطلب علي الخدمات التعليمية ٥٢
١٠ ٣. ٢. ١ الطلب الداخلي من مواطنى الدولة ٥٢
١. ٣. ٢. ٢ طلب الدول الأخرى على الخدمات التعليمية داخل مصر ٥٣
١٠ ٣. ٢. ٢ الطلب على الخدمة التعليمية العليا من الخارج ٥٩
أهم النتائج و التوصيات ٦٢
المراجع ٦٥
الملاحق ٦٦
ملخص الدراسة الأولى ٦٩

الدراسة الثانية: سوق الخدمات السياحية فى مصر ٧٩

١٠٢ تشخيص الوضع الحالى لسوق الخدمات السياحية ٨٥
١٠١٠٢ وسائل الإقامة السياحية مفهومها وتطورها ٨٥
٢٠١٠٢ شركات السياحة ووكالات السفر ٨٦
٣٠١٠٢ الارشاد السياحى ٨٩
٤٠١٠٢ النقل السياحى ٩١
٥٠١٠٢ المحال العامة السياحية ١٠٢

٦٠١٠٢ العاديات والتذكارات والسلع السياحية ١٠٥
٧٠١٠٢ تقييم وضع سوق الخدمات السياحية فى ضوء متطلبات الجات ١٠٥
٨٠١٠٢ درجة التوازن فى توزيع مصادر العرض السياحى :
حالة منطقتى القاهرة والبحر الأحمر ١٠٧
٢٠٢ تطور الطلب السياحى الأجنبى والاتجاهات المستقبلية حتى عام ٢٠١٧ ١٠٨
١٠٢٠٢ تطور عدد السياح والليالى السياحية ١٠٨
٢٠٢٠٢ تطور حصة مصر فى السياحة العالمية ١٠٩
٣٠٢٠٢ التنبؤ بالطلب السياحى الأجنبى حتى عام ٢٠١٧ ١١٠
٤٠٢٠٢ التنبؤ بالطلب السياحى لمحافظتى البحر الأحمر والقاهرة فى ضوء
البديلين الاتجاهى والمعتدل فى عام ٢٠١٧ ١١٥
٥٠٢٠٢ تنبؤات وزارة السياحية لشكل الطلب السياحى الأجنبى طبقاً لاســـــتراتيجية
التنمية السياحية ومدى الاختلاف أو التوافق بين البدائل المطروحة وسبل تحقيقها ١١٦
٣٠٢ بلورة أهم وسلبيات سوق الخدمات السياحية فى مصر من واقع المقابلات الميدانية ١١٨
١٠٣٠٢ رصد أهم المشاكل الفعلية لسوق الخدمات السياحية ١١٩
١٠٣٠٢ على مستوى الفنادق ١١٩
٢٠٣٠٢ على مستوى شركات السياحة ١٢٠
٣٠٣٠٢على مستوى النقل الجوى ١٢٢
٤٠٣٠٢ على مستوى النقل البرى والنيلى والسكك الحديدية ١٢٣
٥٠٣٠٢ على مستوى الإرشاد السياحى ١٢٤
٦٠٣٠٢ على مستوى المحال العامة السياحية ١٢٤
٧٠٣٠٢ على مستوى العاديات والسلع والهدايا السياحية ١٢٥
٢٠٣٠٢ أهم المشاكل والمعوقات مرتبة وفقا لاولوياتها طبقا لاختبار الرتب ١٢٥
٣٠٣٠٢ توصيف خصائص سوق الخدمات السياحية ١٢٩
٤٠٢ الآليات والإجراءات المطلوبة لتطوير وتنشيط سوق الخدمات السياحية ١٣٠
١٠٤٠٢ على مستوى وزارة السياحة ١٣٠
٢٠٤٠٢على مستوى الفنادق ١٣١
٣٠٤٠٢ على مستوى شركات السياحة ١٣٢
٤٠٤٠٢ على مستوى وسائل النقل المختلفة ١٣٣
٥٠٤٠٢ على مستوى الإرشاد السياحى ١٣٤
٦٠٤٠٢ على مستوى المحال السياحية والسلع والعاديات ١٣٤
أهم النتائج و التوصيات ١٣٦

المراجع ١٣٧
الملاحق ١٣٩
ملخص الدراسة الثانية ١٤٦

الدراسة الثالثة: سوق البرمجيات فى مصر ١٥٩

١٠٣ السوق العالمى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ١٦٣
١٠١٠٣ صناعة وسوق البرمجيات ١٦٦
١٠١٠١٠٣ صناعة وسوق البرمجيات فى الولايات المتحدة الأمريكية ١٦٧
٢٠١٠١٠٣ صناعة وسوق البرمجيات فى الهند ١٦٩
٢٠٣ صناعة البرمجيات فى مصر ١٧١
١٠٢٠٣ مقومات صناعة البرمجيات فى مصر ١٧٢
٢٠٢٠٣ المعوقات التى تواجه صناعة البرمجيات فى مصر ١٧٦
٣٠٢٠٣ دراسة ميدانية عن إنتاج وخصائص سوق البرمجيات فى مصر ١٧٨
١٠٣٠٢٠٣ أهم نتائج الدراسة الميدانية ١٨٢
٢٠٣٠٢٠٣ أهم توصيات الدراسة الميدانية ١٨٣
٣٠٣ مقترحات لسد الفجوة التكنولوجية فى مصر ١٨٤
١٠٣٠٣ وسائل دفع القدرة التنافسية لصناعة البرمجيات فى مصر ١٨٦
٢٠٣٠٣ العمل على توسعة السوق المحلى ١٨٧
١٠٢٠٣٠٣ دور الحكومة فى دعم وتوسعة السوق المحلى ١٨٧
٤٠٣ تقدير حجم صناعة البرمجيات حتى عام ٢٠١٥ ١٩٣
١٠٤٠٣ تقدير إمكانات التوسع فى سوق البرمجيات فى مصر ١٩٦
٢٠٤٠٣ الامكانات المحلية لزيادة الطلب على البرمجيات ١٩٦
٣٠٤٠٣ تقدير الطلب على البرمجيات على المستوى الجامعى ١٩٧
٤٠٤٠٣ تقدير الطلب الخارجى (الصادرات) ١٩٨
أهم النتائج و التوصيات ١٩٩
المراجع ٢٠١
ملخص الدراسة الثالثة ٢٠٣

فريق الدراسة

١. أ.د. زينات محمد طبالة — منسقاً

٢. أ.د.عبد الحميد القصاص

٣. أ.د.ماجدة ابراهيم سيد فرج

٤. أ.د.محمد عبد العزيز عيد

٥. أ.نهال عبد العاطى

٦. أ.سحر محمد عبود

٧. أ.أحمد محمد سليمان

١ ٠ سوق الخدمات التعليمية

١٠ سوق الخدمات التعليمية

تتميز سوق الخدمات التعليمية بخصوصية شديدة عن الشكل التقليدى لأى سوق متاح على مستوى السلع والخدمات٠ حيث يعد التعليم مطلباً أساسياً لجميع أفراد المجتمع منذ أن جاء دستور عام ١٩٢٣ مؤكداً حق الفرد فى التعليم ، فتشير المادة ١٨ منه بأن التعليم حق تكفله الدولة ، وهو إلزامى فى المرحلة الابتدائية ، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى ، وتشرف على التعليم كله ، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمى ، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج.٠كما تشير المادة ٢٠ بأن : التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية مجانى فى مراحله المختلفة٠ وعبرت القوانين المنظمة عما ورد بالدستور ، حيث صدر قانون بمجانية التعليم الإلزامى عام ١٩٢٣ ، وفى عام ١٩٤٤ أصبح التعليم الإعدادى مجانياً ثم صدر القانون ١٤٢ سنة ١٩٥١ بمجانية التعليم الثانوى ، وعندما قامت ثورة ١٩٥٢ قررت أن يكون التعليم مجانياً فى كل مراحله قبل الجامعية والجامعية ٠ واستمرت مدة الإلزام ست سنوات حتى صدر القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ الذى قضى بالتزام الدولة بتوفير التعليم لجميع الأطفال المصريين الذين يبلغون السادسة من عمرهم على مدى تسع سنوات دراسية.

وإذا كانت أطراف العلاقة داخل أى سوق تتمثل فى عرض وطلب لكل منهما محدداته ، فسوق الخدمات التعليمية يتحدد فيه الطلب بعاملين :

١ -معدل النمو السكانى بشكل عام مترجماً فى عدد السكان فى الشريحة العمرية ٦-٢٣ سنة.

٢ - مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى المجتمع والتى تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الطلب على التعليم ٠

أما جانب العرض فيتمثل فى المؤسسات التعليمية بأشكالها المختلفة والتى تتحدد بما يلى :

١ - التمويل المتاح لقطاع التعليم فى الموازنة العامة للدولة ٠

٢ - درجة مساهمة القطاع الخاص فى قطاع التعليم ٠

٣ - ما توفره مؤسسات التعليم الأجنبى داخل المجتمع ٠

٤ - تطور شكل تقديم الخدمة التعليمية ٠

٥ - درجة تفاعل السوق المحلى مع السوق العالمى .

وإذا كانت الأسواق التقليدية يتولى جانب العرض بها البائعون فإن سوق الخدمات التعليمية يقدم جانب العرض بها كل من :

١ - الدولة ٢ - القطاع الخاص

ويتولى المعلمون مسئولية تقديم الخدمة لكل من طرفى العرض وهى الدولة والقطاع الخاص، ويخضع التعليم فى جمهورية مصر العربية لإشراف الدولة من خلال وزارتين هما وزارة التوبية والتعليم ووزارة

التعليم العالى ، اللتان تتحملان مسئولية إنشاء المؤسسات التعليمية وإدارتها وذلك جنبا إلى جنب مع كل من :

المجتمع المدنى – القطاع الخاص – القطاع التعاونى ٠

ومن ثم فإن الخدمة التعليمية تقدم فى شكل :

تعليم رسمى (حوالى ٨٥%)

تعليم خاص (حوالى ٦%)

تعليم أجنبى (أقل من ١%)

تعليم أزهرى (حوالى ٩%)

وذلك فى مراحل تعليمية مختلفة تشكل السلم التعليمى على النحو التالى :

المستوى	المرحلة	عدد سنوات الدراسة	الشريحة العمرية المستهدفة
التعليم ماقبل الجامعى	ما قبل الابتدائى	٢	٤-٦
	الابتدائى	٦	٦-١٢
	الاعدادى	٣	١٢-١٥
	الثانوى العام والفنى	٣ أو ٥	١٥-١٨
التعليم الجامعى	معاهد فوق المتوسطة	٢	١٨-٢٠
	جامعات ومعاهد عليا	٤أو٥	١٨-٢٢أو ١٨-٢٣

يشمل التعليم ماقبل الجامعى ثلاث مراحل :

الأولى مرحلة ما قبل الابتدائى ويلتحق بها الأطفال فى شريحة من ٤ الى ٦ سنوات ٠

الثانية مرحلة التعليم الأساسى الإلزامى بحلقتيه الابتدائية ٦سنوات والإعدادية ٣ سنوات (بدأ إعادة الصف السادس الابتدائى اعتبارا من الفوج الملتحق بالصف الأول عام ١٩٩٩)٠

الثالثة مرحلة الثانوى العام والفنى لمدة ٣ سنوات للتعليم العام ، ٣ أو ٥ سنوات للفنى ٠

أما التعليم الجامعى فيشمل :

أولاً : معاهد فوق المتوسطة لمدة عامين ٠

ثانياً : جامعات ومعاهد عليا لمدة ٤ أو ٥ سنوات٠

ويؤثر فى سوق الخدمات التعليمية مجموعة من المؤثرات تتمثل فى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة فى المجتمع والتى تشكل كل من الطلب والعرض، إلى جانب مجموعة القوانين والسياسات والخطط المستقبلية التى تحكم دخول هذا السوق وطموحات شكل العرض فيه ٠ ولذا فإن مناقشة بعض من هذه

المؤثرات يعد أمرا ملحا وذلك للتعرف على الواقع الذى يفرض نفسه على هذا السوق ٠ وفيما يلى إشارة سريعة لكل من :

١ - بعض خصائص المجتمع المجتمع المصرى ٠

٢ - الخطة الوطنية للتعليم للجميع ٢٠٠٢/٢٠١٥.

بعض خصائص المجتمع المصرى :

الأوضاع الاجتماعية:

تشهد الساحة مجموعة من الأوضاع الاجتماعية تتأثر وتؤثر فى سوق الخدمات التعليمية بشكل يدعو إلى استعراضها بإيجاز لتحديد دورها فى تشكيل كل من الطلب والعرض على هذه الخدمات٠ وتشمل :

١ - ظاهرة البطالة

من المعروف أن جميع دول العالم تعانى من البطالة ولكن بدرجات متباينة ، وتخرج الدراسات المختلفة فى توصياتها بأن أحد العوامل المطروحة لمواجهة البطالة هى تحسين وتطوير التعليم ورفع مهارات وقدرات الأفراد ومطابقتها لاحتياجات سوق العمل٠

جدول رقم (١)

تطور حجم قوة العمل والبطالة فى مصر خلال الفترة (١٩٥٠ - ٢٠٠٠)

السنة	قوة العمل	عدد المتعطلين	معدل البطالة %
١٩٥٠	٥٤٣٢١٩٠	١١٢٥٣٥	٢,١
١٩٦٠	٦٨٦٠٥٣٤	١٤٢٢١٥	٢,١
١٩٧٠	٨٥٧٥٢١٦	٣٦٨٦٦٦	٤,٣
١٩٨٠	١٠٦٧٨٢٧٣	٤٥٩٠٨١	٤,٣
١٩٩٠	١٣٨٢٦٣٤٠	١٥٣٢٤٥٦	١١,١
٢٠٠٠(١)	١٨٩٠٢٤٠٠	١٦٩٨١٠٠	٩,٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، قطاع الإحصاء ، العمالة والبطالة فى جمهورية مصر العربية ، أبريل ٢٠٠١

يلاحظ من هذا الجدول تزايد معدلات البطالة من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٩٠ وبشكل ملحوظ عام ١٩٩٠، حيث بلغت ١١,١% ثم اتجهت بعد ذلك إلى الانخفاض ووصلت ٩,٠% عام ٢٠٠٠ ، إلا أنها طبقا لبيانات تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤ وصلت إلى ١٠,٢% عام ٢٠٠٢ ٠ ومع تزايد أعداد السكان ومن ثم قوة العمل تزايدت أعداد العاطلين، وكانت معدلات البطالة بين الإناث أكبر منها بين الذكور(جدول (٢)) ٠

جدول رقم (٢)

معدلات البطالة طبقاً للنوع

السنة	ذكور	اناث	جملة
١٩٩٥	٧,٥	٢٤,١	١١,٣
٢٠٠٠	٥,١	٢٢,٧	٩,٠

وتتباين البطالة بين المستويات التعليمية المختلفة ، فبينما تقل بين المستويات التعليمية المتدنية (تعليم أقل من المتوسط فما دونه) نجدها ترتفع بين الحاصلين على تعليم متوسط وتعليم جامعى فأعلى (جدول رقم (٣)) ، وإن دل ذلك على شئ فإنما يدل على أهمية تطوير الخدمات التعليمية بشكل يلبى احتياجات سوق العمل.

جدول رقم (٣)

تطور نسبة المتعطلين حسب الحالة التعليمية فى عامى ١٩٩٥ و ٢٠٠٠

الحالة التعليمية	عام ١٩٩٥ %	عام ٢٠٠٠ %
أمى	١,٢	٠,٨
يقرأ ويكتب	١,١	٠,٩
أقل من المتوسط	١,٤	٠,٩
متوسط	٧٥,٩	٦٦,٩
فوق المتوسط	٨,٠	٨,٠
مؤهل جامعى فأعلى	١٢,٤	٢٢,٥
الجملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠

تعكس مؤشرات البطالة ليس فقط الحاجة إلى تطوير وتحسين جودة الخدمات التعليمية ولكن إعادة ترتيب أولويات مخرجات التعليم بشكل عام نظراً لارتفاع البطالة بين تخصصات معينة بشكل واضح .

جدول رقم (٤)

التوزيع النسبى للمتعطلين من خريجى الجامعات والمعاهد العليا عام ١٩٩٣

المؤهلات	%
بكالوريوس زراعة والمعاهد العليا الزراعية	١٤,٥
ليسانس الآداب والآثار	١٥,٤
بكالوريوس تجارة والمعاهد العليا التجارية	٣٤,١
ليسانس حقوق	١٤,٦
بكالوريوس الهندسة	٤,٦
بكالوريوس الخدمة الإجتماعية	٧,٢
باقى المؤهلات والتخصصات	٩,٦
الإجمالى	١٠٠

المصدر : مركز معلومات ودعم إتخاذ القرار ، مجلس الوزراء ، حصر فائض الخريجين ، نوفمبر ١٩٩٣

كما يتضح من الجدول السابق إن البطالة بين الحاصلين على بكالوريوس تجارة والمعاهد العليا التجارية تمثل أعلى نسبة بين العاطلين (٣٤,١%) ويلاحظ نفس الشيء عند استعراض نسب البطالة بين خريجى التعليم الفنى المتوسط حيث تمثل نسبة بطالة الحاصلين على دبلوم المدارس الثانوية التجارية ٥١% من إجمالى بطالة الحاصلين على دبلوم فنى متوسط.

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث العمالة بالعينة ٢٠٠٠ .

كما تتباين معدلات البطالة بين الحضر والريف فإنها تتباين فى محافظات الجمهورية طبقا لبيانات بحث العمالة بالعينة ٢٠٠٠ فتصل أعلى مستوى لها فى محافظة أسوان (جدول رقم (٥)).

جدول رقم (٥)

الترتيب التنازلى لمعدل البطالة فى محافظات الجمهورية فى عام ٢٠٠٠

المحافظة	المعدل	المحافظة	المعدل
أسوان	٢٤,٧٠	جنوب سيناء	٩,١٧
كفر الشيخ	١٣,١٧	سوهاج	٨,٩١
قنا	١١,٩٨	المنيا	٨,٧٠
أسيوط	١١,٧١	القليوبية	٨,٥٦
الإسماعيلية	١١,٤٧	البحر الأحمر	٧,٧٩
البحيرة	١١,٤٤	المنوفية	٧,٤٨
الدقهلية	١١,٢٦	القاهرة	٦,٦٤
بورسعيد	١١,١٣	دمياط	٦,٢٣
الوادى الجديد	١٠,٨٦	الجيزة	٥,٧١
الغربية	١٠,٣١	مطروح	٥,٤٩
السويس	١٠,٢٨	الفيوم	٤,٨٣
شمال سيناء	١٠,٢٣	الإسكندرية	٤,٧٧
الشرقية	٩,٩٦	بنى سويف	٤,٠٢
إجمالى الجمهورية	٩,٠٠		

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث العمالة بالعينة ٢٠٠٠ .

٢ -الأميـــة

تمثل الأمية عائقاً هاماً للتطور فى المجتمع المصرى وذلك للدور الخطير الذى تلعبه وتؤثر بـــه علـــى المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، ويوضح جدول رقم (٦) أعداد ونسب الأميين وتوزيعهم النوعى .

جدول رقم (٦)

أعداد ونسب الأميين أول ٢٠٠٣ (ذكور – إناث – جملة)

البيان	عدد الأميين (بالألف)	الأمية %
ذكور	٤٢٣٢٠٣	١٨,٤٨
إناث	٩١٦٥٥٢٠	٤١,٧٩
جملة	١٣٣٩٧٥٥٠	٢٩,٨٨

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – بيانات السكان بجمهورية مصر العربية فى ٢٠٠٣/١/١

ومع التسليم بأن هذه البيانات تعكس الأمية الأبجدية (الهجائية) ، فما بالنا بالأمية بشكل عام ، فنكون أمام مجتمع نصف سكانه على الأقل يعانون من الأمية التى تتزايد فى الريف عنها فى الحضر وتتباين بين

المحافظات المختلفة . وتلعب الجهود المبذولة لمحاربة الأمية دوراً كبيراً ولكن جهودها تتلاشى مع استمرار تدفق رافديها ألا وهما :

أ - عدم تحقيق الاستيعاب الكامل للملزمين .

ب - التسرب من التعليم الأساسى .

وتشير تقارير التنمية البشرية عن مصر إلى تطور الأمية من ٥٣,٣% عام ١٩٩٠ ، ٥١,٢% عام ١٩٩٢ ، ٤٧,٧% عام ١٩٩٤ ، ٤٢,٣% عام ١٩٩٩ ، ٣٨% عام ٢٠٠٠ ، ٣٤,٤عام ٢٠٠١، ٣٠,٦% عام ٢٠٠٢ ويلاحظ انخفاض النسب على مدى الأعوام من ١٩٩٠ حتى ٢٠٠٢ إلا أن أعداد الأميين فى تزايد بسبب النمو السكانى واستمرار تغذية الأمية برافديها السابق ذكرهما ، وهو ما وضحته بيانات الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار عن أعداد ونسب الأمية فى جدول رقم(٧) . مع ملاحظة أن البيانات التى تذكر عادة عن معدل الدخول بالصف الأول الإبتدائى والتى تعكس مدى تحقيق الاستيعاب الكامل للملزمين من الأطفال فى شريحة عمر ٦ سنوات ، إنما هى معدلات إجمالية لا تأخذ السن فى اعتبارها ولقد تم أخيراً تسجيل المقيدين بالصف الأول الإبتدائى طبقاً لأعمارهم حتى يمكن لاحقاً حساب المعدل الصافى .

جدول رقم (٧)

تطور كل من عدد الأميين ونسبة الأمية

العام	عدد الأميين	نسبة الأمية
١٩٣٧	٩٨٨٥٢٨٠	%٨٥,٢
١٩٤٧	١٠٤٠٧٩٧٢	%٧٤,٤
١٩٦٠	١٢٥٨٧٦٨٦	%٦٩,٧
١٩٦٦	١٣٣٧٣٠٢٠	%٦٦
١٩٧٦	١٥٠٥٤٠١٥	%٥٦
١٩٨٦	١٧١٦٠٦٧٢	%٤٩.٤
١٩٩٠	١٧٩٣٥٧٠٠	%٤٧,١
١٩٩٦	١٧٦٤٦٠٢٥	%٣٩.٤
٢٠٠٠	١٥٠٠٠٤٥٦	%٣٣,٥
٢٠٠٤	١٢٤٣٨٠٨٢	%٢٧,٧

المصدر: الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار والتعليم للجميع ، العدد الثامن والثلاثون ، نوفمبر ٢٠٠٤ .

٣ - بعض العادات والتقاليد والمفاهيم السائدة

- هناك فى الحقيقة بعض العادات والتقاليد التى كانت تسود بالمجتمع المصرى لوقت قريب وتتسبب فى العديد من المشاكل لسوق الخدمات التعليمية ، مثل الزواج المبكر للبنات والدفع بهن إما إلى عدم الالتحاق بالتعليم أو التسرب منه إن كن مقيدات به ، هذا إلى جانب تفضيل المجتمع التحاق البنات فى مدارس خاصة بالفتيات وعدم إلحاقهن بمدارس مشتركة مما يؤدى

بالبعض إلى الإحجام عن إلحاق بناتهم بالمدارس عندما لا تتوافر أمامهم مدارس خاصة بالفتيات ومن هنا ظهرت الحاجة إلى خدمة تعليمية تلبى هذا الاحتياج فكانت فكرة مدارس الفصل الواحد التى وصل عدد التلميذات بها ٥٥٣١٦ تلميذة عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ .

- هناك نظرة متدنية للتعليم الفنى – حيث يطلق عليه أنه تعليم إبن الجيران بمعنى تقديم النصيحة للجار بإلحاق ابنه بهذا التعليم لمميزاته بينما يرفض مُقدم النصيحة إلحاق إبنه هو ويبحث له عن فرصة فى التعليم العام الخاص .
- ساد لدى البعض فى المجتمع المصرى فى الفترة الأخيرة مفهوم أن التعليم ليس له قيمة وتأكد لديهم هذا المفهوم عندما ظهرت البطالة بين المتعلمين ، ومن هنا لم يعد التعليم هو المصدر الوحيد للحراك الإجتماعى مما دفع بالكثيرين من الأسر الفقيرة غير المتعلمة إلى دفع أبنائها إلى سوق العمل فى مراحل عمرية مبكرة مما أظهر مشكلة عمالة الأطفال التى ساعد عليها تدنى مستوى التكنولوجيا السائد .
- حب التفاخر والإقبال على نوعية معينة من التعليم باللغات الأجنبية تعبيراً عن الوجاهة الإجتماعية .

الأوضاع الاقتصادية

تعبر مؤشرات التنمية البشرية عن الأوضاع الاقتصادية السائدة فى المجتمع المصرى والتى تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على سوق الخدمات التعليمية .

جدول رقم (٨)

بعض مؤشرات التنمية البشرية التى تعكس الأوضاع الاقتصادية

المؤشر	عام ١٩٩٨	عام ٢٠٠١
– دليل الناتج المحلى الإجمالى	٠,٦٣٢	٠,٦٥٥
– دليل التنمية البشرية	٠,٦٤٨	٠,٦٨٠
– الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى	٥,٣%	٦,٧%
نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالجنيه	٤٨٢٢,٤	٥٥٣٧,٦
الفقراء كنسبة مئوية من إجمالى الأسر	٢٢,٩%	٢٠,١%
الفقراء المدقعون كنسبة مئوية من إجمالى الأسر	٧,٤%	٥,٨%
نصيب أدنى ٤٠% من الأشخاص من الدخل	٢١,٩%	٢٢,٧%

وهكذا يتضح وجود نسبة من الفقراء تشكل أوضاعهم الاقتصادية ضغطاً على أحوالهم المعيشية مما يؤثر فى طلب الخدمات التعليمية ، فالتسرب والأمية لصيقة بالفقراء ، هذا إلى جانب تراجعهم عن طلب التعليم العملى فى الجامعة عادةً .

ومع وجود أعداد كبيرة من الفقراء داخل المجتمع ، إلا أن نتائج بحث الدخل والإنفاق الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عام ٩٩/ ٢٠٠٠ تشير إلى تحمل الأسر لأعباء مالية كبيرة فى

سبيل تعليم أبنائها ، حيث بلغت جملة الإنفاق على التعليم للمجتمع ككل ما قيمته ٤١٤١,٦ مليون جنيه فى الحضر ، ١٨٥٧,١ مليون جنيه فى الريف٠وأن متوسط الإنفاق السنوى للأسرة بلغ ٦٦١,٦ جنيه فى الحضر ، و بلغ ٢٥٠,٠٦ جنيه فى الريف ، وقد مثل ذلك ما نسبته ٥,٧١% ، ٣,٤% على التوالى من إجمالى الإنفاق الخاص بالأسرة٠ ومن الإنفاق الأسرى على التعليم تمثل الدروس الخصوصية والمصروفات والكتب المدرسية أعلى نسب فيه حيث تصل إلى ٦٧,٧% فى الحضر ، ٥٣,٦% فى الريف من جملة الإنفاق على التعليم٠

جدول رقم (٩)

جملة ونسبة الإنفاق على بنود التعليم

البنود	حضر		ريف	
	جملة الإنفاق مليون جنيه	نسبة الإنفاق %	جملة الإنفاق مليون جنيه	نسبة الإنفاق %
مصروفات وكتب مدرسية	١٤٩١,٠٠٧	٣٦	٤٦٨,٠٦١	٢٥,٢
دروس خصوصية	١٣١٢,٩١٠	٣١,٧	٥٢٧,٤٦٨	٢٨,٤
مجموعات تقوية	١٣٦,٦٥٥	٣,٣	٥٩,٤٠٨	٣,٢
مصاريف إنتقال للدراسة	٣٠٦,٤٩٠	٧,٤	٢١٩,١٤١	١١,٨
مصاريف زى مدرسى	٣٣١,٣٤٢	٨,٠	٢٧٤,٨٣٦	١٤,٨
أخرى	٥٦٣,٢٧٥	١٣,٦	٣٠٨,٣٢٨	١٦,٦
إجمالى النسب	٤١٤١,٦٧٩	١٠٠	١٨٥٧,٢٤٣	١٠٠

المصدر : المجلس الأعلى للجامعات٠ مركز بحوث تطوير التعليم الجامعى إدارة الإحصاء٠

يلاحظ من الجدول أن الإنفاق على بند الدروس الخصوصية قارب ١,٨ مليار جنيه وإذا أضيف إليه ما ينفق على مجموعات التقوية يصل إلى حوالى ٢,٠٤ مليار جنيه سنوياً نصيب الحضر منها ١,٤٩ مليار والريف ٤٦٨ مليون جنيه٠

من هذا يتضح تفاوت أسعار الخدمة التعليمة فى الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية حسب مكان تقديمها ريف أو حضر وكذا تتفاوت هذه الأسعار حسب الأحياء والمناطق داخل الحضر.

الخطة الوطنية للتعليم للجميع ٢٠٠٢/٢٠١٥لجمهورية مصر العربية

يمكن تحديد أهداف الخطة الوطنية للتعليم للجميع ٢٠٠٢/٢٠١٥ لجمهورية مصر العربية فيما يلى :

الهدف القومى العام

تحقيق التعليم للتميز والتميز للجميع وتتمثل الأهداف الإستراتيجية فـــى :

١ - الاستمرار فى توفير فرص تعليمية متكافئة لجميع أفراد الفئات المستهدفة بالتعليم للجميع دون أى تمييز لأى سبب ، مع ضمان التحاقهم واستمرارهم فى التعليم ، على أن يؤخذ فى الاعتبـــار الزيـــادة العددية الناتجة عن النمو السكانى.

٢ - تحقيق جودة التعليم فى جميع مراحل ونوعيات التعليم طبقاً لمعايير الجودة الشـــاملة وفـــى إطـــار المستويات العالمية لنوعية الخبرات والقدرات اللازمة لخلق ودعم القدرات التنافسية لأبنائنا فى زمن العولمة.

الأهداف الفرعية

<u>كمياً :</u>

١ - توفير فرص التعليم قبل المدرسى بحيث تستوعب ٦٠% من أفراد الشريحة العمرية ٤-٦ ســـنوات بحلول سنة ٢٠١٠ ، على أن تصل إلى ٧٥% بحلول سنة ٢٠١٥ ، مـــع إيـــلاء اهتمـــام متزايـــد بالمناطق المحرومة والمناطق النائية ، وإعطاء أولوية للأطفال المحرومين والأطفال فـــى ظـــروف صعبة ، وذوى الاحتياجات الخاصة.

٢ - توفير فرص التعليم الأساسى النظامى لمدة تسع سنوات لجميع أطفال الفئة العمريـــة ٦-١٥ ســـنة دون تمييز لأى سبب نوعى أو مكانى أو دينى أو عرقى ، مع ضمان فرص متكافئـــة للموهـــوبين ومتحدى الإعاقة والأطفال فى ظروف صعبة ، وتطوير المرحلة الثانوية والعمل على ضمها لمرحلة التعليم الإلزامى.

٣ - توفير فرص إعادة الالتحاق والفرصة الثانية للتعليم لجميع الأطفال ، والراشدين الموجودين خـــارج المدرسة من الفئة العمرية ٨-١٤ سنة ، دون تمييز لأى سبب نوعى أو مكانى أو دينى أو عرقـــى مع ضمان فرص لاكتساب المهارات الحياتية ، وتوفير برامج وصيغ للتعليم المستمر.

٤ - توفير فرص للقضاء على ٥٠% من النسبة الحالية لأمية الكبار فوق ١٥ سنة ، مع الحرص علـــى وصولهم إلى مستوى القرائية ، وإعطاء أولوية للفئات الأقل سناً ، وللفتيات والنســـاء ، ولســـكان الريف والمناطق الحضرية الفقيرة.

<u>كيفياً :</u>

٥ - مواصلة التطوير المستمر للمناهج لكل الفئات السابقة، مع التركيز على بناء مناهج تعـــزز الـــولاء والانتماء للوطن ، وتتفاعل مع المتغيرات العالمية ، وتهدف إلى تحقيق المعرفة الكلية ، وتركز على

تنمية قدرات البحث العلمى ، وترتبط بتكنولوجيا العصر على أن توضع المناهج بمعايير عالمية وفى إطار مستقبلى.

٦ - تغيير بنية العملية التعليمية، بالإسراع بإدخال تكنولوجيا التعليم المتقدمة إلى حجرة الدراسة وإلى المدرسة ككل.

٧ - تطوير منظومة التقويم التربوى بحيث يشمل التقويم مختلف مكونات العملية التعليمية ويتضمن المدخلات والعمليات والمخرجات.

٨ - رفع كفاءة الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية ومواصلة العمل على التنمية المهنية المستمرة للمعلم.

٩ - تحسين مختلف مكونات بيئة التعليم وذلك من خلال: خفض كثافة الفصول، التخلص من نظام الفترات المدرسية، وتحسين معدل معلم/تلميذ، وإشاعة الحياة الديمقراطية بالمدرسة، وتحسين المستوى الجمالى للمدرسة.. الخ.

١٠- زيادة حجم تمويل التعليم ، والعمل على تنويع مصادر التمويل ، وتحقيق التكافؤ فى الإنفاق ، وتحسين كفاءة الإنفاق ، وذلك ضماناً لترشيد النفقات و حسن استثمارها.

١١ - تفعيل اللامركزية فى مجالات التخطيط المحلى للتعليم وإدارته ومتابعته، مع تنظيم مشاركة المجتمع المدنى فى التخطيط والتمويل والإدارة والمتابعة للعملية التعليمية.

ما تقدم صورة الواقع المجتمعى وما يسود به من خصائص تشكل كلا من عرض وطلب الخدمات التعليمية، كما أن الخطة الوطنية للتعليم للجميع ٢٠٠٢/٢٠١٥ إنما هى صورة منشودة للتعليم للجميع، وطموحات تسعى إلى توفيرها سوق الخدمات التعليمية . ولكن هل الواقع الفعلى لما هو متاح بهذه السوق يتيح تحقيق هذه الطموحات ؟ هذا ما سوف تجيب عليه الدراسة الحالية .

وحيث إن سوق الخدمات التعليمية فى جمهورية مصر العربية يتعين النظر إليه فى نطاق سوق عالمى واسع ومفتوح على كل من طلب وعرض الخدمات التعليمية، فإن الأمر يقتضى مناقشة الخطوط العريضة للعولمة وتأثيرها على سوق الخدمات التعليمية فى جمهورية مصر العربية.

ومن ثم فإن الدراسة الحالية – وبعد هذا التقديم – سوف تناقش سوق الخدمات التعليمية فى ثلاثه فصول رئيسة هى :

الفصل الأول : العولمة وتأثيرها على سوق الخدمات التعليمية.

الفصل الثانى : واقع سوق الخدمات التعليمية بالتعليم ما قبل الجامعى.

الفصل الثالث : واقع سوق الخدمات التعليمية بالتعليم العالى.

وتنتهى بخاتمة عامة عن سوق الخدمات التعليمية.

١٠١ العولمة وتأثيرها على سوق الخدمات التعليمية فى مصر

يقول المسدي (١٩٩٩) " وتحركت أدمغة الخبراء الدوليين من سدنة الصناديق النقدية وحماة العولمة الاقتصادية فجاءوا بمقترح، لا يقل غرابة فى ذاته، ويدل على منتهى الانسجام مع فلسفة الشأن الاقتصادى كمرجعية مطلقة: أن على دول العالم النامى فى مسعاها نحو الأحقية الاقتصادية أن تتخلى عن احتكار إنتاج الكتاب التربوى وأن تعرض صناعته على رأس المال الحر لخصخصته فتصيب قنصيين كبيرين برمية واحدة: تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار الثقافى المربح ، وتهيئة النفوس تدريجياً ، كى يقبل الناس – مستقبلاً – بأن التعليم هو أيضاً مادة تعرض وتطلب ، تباع وتشترى ، وأن لكل بضاعة ثمنها ، ولا يفوز بشئ إلا من كان بيده نقده ، وأن أنفق السلع ما كان صاحبها قديراً على تسويقها ، فالبقاء للأنفق صلح أم لم يصلح " ٠

والواقع أن الخدمات التعليمية من الخدمات التى بدأت تتشكل ملامحها فى السوق العالمية ، وخاصةً مع ظهور اتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO الخاصة بتحرير التجارة فى الخدمات بشكل عام GATS – ومنها الخدمات التعليمية – فى عام ١٩٩٤ ٠ وتمثل سوق الخدمات التعليمية أهمية خاصة لجميع دول العالم ومنها مصر – نظراً لارتباطها الوثيق بسوق العمل ٠ فمع التطور السريع فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وخاصةً مع الاستخدام المتزايد للإنترنت ، أصبح التعليم أكثر انفتاحاً وتأثراً بالعالم الخارجى ، مما أدى إلى الاهتمام المستمر من قبل الحكومة بتطوير التعليم بغرض تعليم الطلاب وتدريب الخريجين على مناهج وأساليب متطورة تتواكب مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل سواء داخل أو خارج مصر ٠
وبشكل عام تتكون GATS من ثلاثة أجزاء رئيسة وهى :

الجزء الأول : يمثل الإطار العام الذى يحتوى على المبادئ والقواعد التى تحكم التجارة فى الخدمات ٠
الجزء الثانى : و يشتمل على مرفقات عن بعض قطاعات الخدمات (وخاصةً: النقل الجوى، النقل البحرى ، الخدمات المالية والاتصالات) وأيضاً عن حركة الأشخاص الطبيعيين ٠
الجزء الثالث : ويشمل الجداول الزمنية والتزامات كل دولة عضو فى منظمة التجارة العالمية – وعددهم ١٤٤ دولة – بشأن تحرير التجارة فى الخدمات وفتح سوقها المحلى للمستثمرين الأجانب.

ولقد اشتركت مصر كعضو فى منظمة التجارة العالمية منذ ٣٠ يونيه ١٩٩٥، وبالنسبة لالتزامات مصر فى اتفاقية GATS فهى تشمل ٤ قطاعات فرعية للخدمات وهى: التشييد، السياحة، الخدمات المالية والنقل ٠

وعلى العكس من اتفاقية منظمة التجارة فى السلع ، فإن الكثير من الدول مازالت لها تحفظات على تحرير سوق الخدمات التعليمية العالمى ومن أهمها :

١ - اعتبار الخدمات التعليمية كسلعة يتم تبادلها فى الأسواق يتعارض مع كونها عملية اجتماعية ترتبط بالقيم والثقافات المميزة لكل دولة ٠

٢ - أن الاتفاقية تمنع الدول من تغيير سياساتها مستقبلا بعد الانتهاء من مرحلة التفاوض والاشتراك فى الاتفاقية، حتى لو تم الاعتراض عليها من بعض الأشخاص داخل الدولة ٠

ويختلف تحرير التجارة فى حالة الخدمات عنه فى حالة السلع، حيث إنه فى معظم الحالات لا توجد مشكلة "عبور حدود" وتعريفات جمركية بالنسبة للخدمات، وإنما تأتى القيود على التجارة فى الخدمات من خلال القوانين والقرارات والإجراءات الإدارية التى تضعها كل دولة، وهذه هى القيود التى سعت اتفاقية الخدمات إلى إزالتها أو تخفيضها، بحيث من الممكن التوصل فى نهاية المطاف إلى نظام للتبادل الحر للخدمات (العيسوى ١٩٩٥) ٠

١٠١٠١ أنواع الخدمات التعليمية طبقاً لتقسيم الأمم المتحدة

بالنسبة لتقسيم الخدمات التعليمية فقد اعتمدت منظمة التجارة العالمية على تصنيف الأمم المتحدة للخدمات التعليمية

(CPC) (United Nations Provisional Central Product Classification)

إلى خمس مجموعات رئيسة وهى :

أ - خدمات التعليم الأساس (CPC 921): وتشمل خدمات التعليم ما قبل المدرسى وخدمات التعليم الأساسى الأخرى (الإبتدائى والإعدادى) ولا تشتمل هذه المجموعة على رعاية الطفل والخدمات الخاصة ببرامج محو الأمية للكبار ٠

ب - خدمات التعليم الثانوى (CPC 922): وتشمل خدمات التعليم الثانوى وخدمات التعليم العالى وخدمات التعليم الثانوى الفنى٠

ت - خدمات التعليم العالى (CPC 923): ويشمل خدمات التعليم بعد الثانوى العام والفنى من جامعات ومعاهد عليا ومعاهد فنية.

ث - تعليم الكبار (CPC 924) : ويغطى كافة خدمات التعليم للكبار خارج نظام التعليم الرسمى ٠

ج - خدمات التعليم (CPC 929): وتشمل كافة الخدمات التعليمة الأخرى التى لم يتم الإشارة إليها فى المجموعات الأخرى ، مثل خدمات امتحان اللغات ، ويستبعد من خدمات التعليم الأخرى خدمات بأنشطة التنزه مثل الخدمات التى تقدمها مدارس الألعاب والرياضة البدنية ٠

وبالنسبة لحالة مصر فتقسيم الخدمات التعليمية ينسجم - بل يتطابق - مع تقسيم الأمم المتحدة (CPC) الموضح فيما سبق ٠ ولكن تخضع الخدمات التعليمية إلى جهات مختلفة ، فخدمات التعليم الأساسى والثانوى تخضع لوزارة التربية والتعليم، أما خدمات التعليم العالى فتخضع لوزارة التعليم العالى ،

فى حين تخضع خدمات تعليم الكبار لهيئة محو الأمية وتعليم الكبار فى حين تخضع خدمات التعليم الأخرى لجهات أخرى مختلفة ٠

٢٠١٠١ أنماط العرض من الخدمات التعليمية طبقا لتقسيم منظمة التجارة العالمية

أما بالنسبة لأشكال الخدمات التعليمية فقد قسمت اتفاقية الـ GATS الخدمات التعليمية التى يمكن تبادلها تجارياً فى الأسواق إلى أربعة أنماط رئيسة (Knight,2002 - Sauve2002) ، وهى :

١ - العرض عابر الحدود (Cross-Border Supply)

وفيه يتم انتقال الخدمة التعليمية من أحد أقاليم دولة المورد إلى أقاليم فى الدول الأخرى المستفيدة ، حيث يتم تنقل الخدمة بين الدول دون تحرك لمنتجى أو مستهلكى الخدمة ، كما هو الحال فى تصدير السلع ٠ وكأمثلة لهذا النمط من الخدمات التعليمية : التعليم عن بعد – التعليم المفتوح – البرمجيات التعليمية ٠

٢ - الاستهلاك بالخارج (Consumption Abroad)

وفيه يتم عرض الخدمة فى أحد أقاليم الدول الأعضاء لخدمة المستهلك من الدول الأخرى المستفيدة ، كما هو الحال فى السياحة ٠ وفى هذا النمط يتم انتقال مستهلك الخدمة من بلده إلى بلد تقديم الخدمة ٠ وكأمثلة لهذا النوع من الخدمات التعليمية : الطلبة الذين يسافرون للخارج لدراسة برنامج تدريبى أو ماجستير ودكتوراه ، ويمثل هذا النوع النصيب الأكبر من السوق العالمى للخدمات التعليمية فى الوقت الحالى ٠

٣ - الحضور التجارى (Commercial Presence)

وهو نوع من الخدمات التعليمية يتم فيه عرض الخدمة بواسطة مقدم الخدمة وذلك من خلال الحضور التجارى فى أحد أقاليم الدول الأخرى ٠ وكأمثلة لهذا النوع الجامعات الإقليمية – معاهد تعليم اللغات – شركات التدريب الخاصة مثل ميكروسوفت ٠

٤ - حركة الأشخاص الطبيعيين (Movement of Natural Persons)

أما هذا النوع من الخدمة ففيه يتم انتقال مواطنى دولة عضو لأداء الخدمة التعليمية فى دولة أخرى ، حيث يتم عرض الخدمة بواسطة الأشخاص الطبيعيين الأعضاء بأحد أقاليم دولة معينة إلى أقاليم الدول الأخرى ٠ وكأمثلة لهذا النوع من الخدمات الخبراء وأساتذة الجامعات والمدرسين والباحثين الذين يعملون بشكل مؤقت فى الخارج ٠

أما بالنسبة للوضع الحالى فى مصر تعتبر هذه الأنماط لعرض الخدمات التعليمية غير مألوفة فى الاستخدام بنفس الدرجة ، ولكنها فى واقع الأمر صياغة أو قراءة مختلفة لأنواع من الخدمات التعليمية الموجودة فى مصر ، فنمطى الاستهلاك بالخارج وحركة الأشخاص الطبيعيين هما الأكثر شيوعاً فى حالة مصر ، بينما النمطين الآخرين لعرض الخدمات التعليمية – وهما العرض عابر الحدود والحضور التجارى – فيمثلان سوقاً فى مرحلة النمو ٠

وبالنسبة لنمط الاستهلاك بالخارج فى مصر فهو يتمثل بشكل رئيسى فى خدمات التعليم العالى حيث يتم إرسال بعثات سنوية للطلبة المصريين – من قبل الإدارة العامة للبعثات التابعة لوزارة التعليم العالى – للحصول على الماجستير والدكتوراه من الجامعات الأجنبية ، وعلى الجانب الآخر تستقبل الجامعات المصرية بما فيها جامعة الأزهر وافدين من البلاد العربية والإفريقية والآسيوية والعالم الإسلامى عموماً – بالنسبة لجامعة الأزهر الشريف – للحصول على الشهادات الجامعية بشكل رئيسى وأيضاً للدراسات العليا . وسوف نقدم مزيداً من التفصيل عن المبعوثين المصريين للجامعات الأجنبية والوافدين الأجانب للجامعات المصرية فى القسم الأخير من هذا الجزء من الدراسة .

أما بخصوص نمط حركة الأشخاص الطبيعيين فهو يعتبر أحد الأسواق النشطة للخدمات التعليمية فى مصر ، حيث يوجد – ويتم سفر – العديد من المدرسين الذين يعارون أو يتعاقدون سنوياً بشكل شخصى للعمل فى مراحل التعليم المختلفة للبلاد العربية الشقيقة . كما يوجد العديد من أساتذة الجامعات الذين يعملون فى جامعات الدول العربية أيضا . وتعتبر عوائد العاملين بالخارج أحد للمصادر الرئيسية للنقد الأجنبى بمصر .

كما أن سوق خدمات الحضور التجارى فى مصر يعتبر سوقاً واعدة ، حيث بدأت بعض الجامعات الأجنبية الخاصة تنشئ فروعاً إقليمية لها فى مصر مثل : الجامعة الفرنسية ، الجامعة الألمانية والجامعة الكندية للأهرام . كما يوجد مراكز لتعليم اللغات – خاصةً الإنجليزية والفرنسية والألمانية – ويتوقع أن تزداد المراكز الخاصة بشركات الكمبيوتر العالمية – مثل ميكروسوفت – نظراً لاهتمام الدولة المتزايد بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

٣٠١٠١ التعليم والعولمة

و بصرف النظر عن أنواع الخدمات التعليمية طبقاً لتقسيم الأمم المتحدة ، وعرض الخدمات التعليمية التى يمكن تبادلها تجارياً فى الأسواق ، فإن التعليم فى عصر العولمة له متطلبات خاصة حتى يستطيع أن يكون فعالاً وله مردود بالنسبة للفرد وبالنسبة للدولة ، ويلبى الحاجة الملحة للتعليم ، ولنناقش كل من هذه النقاط الثلاث بشئ من التفصيل.

١٠٣٠١٠١ التعليم على المستوى الفردى

من المعترف به اليوم أن رأس المال البشرى هو المصدر الحاسم للقوة فى عالم العولمة ، ويقصد برأس المال البشرى التعليم والقدرة على اكتساب وإنتاج المعرفة ، ولذلك نجد أن عائد التعليم على صورة أجور يتصاعد فى كل مكان فى العالم ، وهذا ما هو حادث فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وأمريكا اللاتينية ، وغيرها من الدول. إن الاتجاه العام لإصلاح السوق يكمن وراء ذلك ، فحالما تحرر الدول

اقتصادها ، يصبح التعليم مصدر قوة ، حيث ترتفع عوائد التعليم ، فمع التكامل الاقتصادى والتغيرات التكنولوجية ، فإن فرص العامل المتعلم تزداد بدرجة أسرع من فرص تزايدها للعامل غير المتعلم.

إن الاتجاه العام لإصلاح السوق يكمن وراء هذا ، فكلما حررت دولة اقتصادياتها ، كلما أصبح التعليم شيئاً ثميناً ، ويعتبر هذا غاية فى الوضوح فى الدول التى تمر فيه اقتصادياتها بمرحلة انتقالية ، ومن أمثلة تلك الدول روسيا التى تضاعف فيها عائد الدراسة لسنة واحدة لأكثر من الضعف فيما بين عامى ١٩٩١ و ١٩٩٤ . (Nancy,199).

٢٠٣٠١٠١ على مستوى الدولة

يعتبر استثمار الدولة فى التعليم ضرورياً، حيث إنه يشبه إلى حد بعيد الاستثمار فى رأس المال المادى ، أى أنه يمكن أن يؤدى إلى تنمية اقتصادية أعلى ، كما أنه يمكن أن يؤدى إلى زيادة التنمية عن طريق زيادة احتمال حدوث التجديدات والتغيرات التكنولوجية فى الاقتصاد . فالتعليم يعظم من قيمة الأصول الأخرى ، ومع ذلك فهناك الكثير من الدول التى تنفق كثيراً على رأس المال البشرى ، ولكن مع تنمية ضعيفة ، وينطبق هذا على الاتحاد السوفيتى سابقاً ، كما ينطبق على الأرجنتين ، وكوبا ، ومصر ، فما السبب فى ذلك؟؟!!

إن التعليم بمفرده لا يؤدى إلى ارتفاع فى الدخل ، ولذلك نجد أن النمو الذى حدث فى دول شرق آسيا قبل الأزمة التى مرت بها كان ناتجاً من اتحاد ثلاثة عوامل وهي الاستقرار الاقتصادى على المستوى الكلى والاستثمار فى رأس المال البشرى والأسواق المتطورة .

٣٠٣٠١٠١ الحاجة للتعليم

فى الاتحاد السوفيتى السابق – على سبيل المثال – أدى ضغط الأجور لتشويه السوق وإضعاف حوافز الأفراد للإنفاق على التعليم ، وفى أمريكا اللاتينية قدمت الحكومة الحوافز لرأس المال المادى مما أضر بالتعليم وغيره من صور رأس المال البشرى ، مما قلل من عوائد الاستثمار فى التعليم. كما أن تنظيم سوق العمل الذى كافأ الأسبقية بدلاً من القابلية للحركة ، والبرامج الشعبية التى شجعت البحث عن الإتجار وكافأت الصداقة ، قللت جميعها من العائد الاقتصادى للتعليم ، ومن ثم الحوافز الأسرية والفردية للاستثمار فى التعليم. وفى جمهورية مصر العربية نجد أن البطالة ، وخاصةً فيما بين الفئات المتعلمة ، وضعف رواتب المتعلمين بدرجة كبيرة ، كالأطباء وأساتذة الجامعات والعاملين فى المراكز البحثية ، وانتشار الدروس الخصوصية ، وارتفاع تكلفة التعليم وخاصة التعليم ما قبل الجامعى ، ووجود الكثير من المدارس والجامعات الأجنبية ، ومدارس اللغات ذات المصروفات الفلكية ، والمجاميع الكبيرة المطلوبة للالتحاق بالتعليم الجامعى ، بالإضافة إلى تردى أحوال التعليم فى المدارس الفنية ، والكثير من مدارس التعليم الأساسي والثانوى وخاصةً فى الريف ، بالإضافة للتشوهات التى تعترى السوق ، كل ذلك قد أثر على حماس الأفراد فى الاستثمار فى التعليم ، وخاصةً فيما بين الطبقات الفقيرة وغير القادرة.

٤٠١٠١ تحديات العولمة للتربية والتعليم

إن العولمة تفرض على التربية والتعليم الكثير من التحديات التى يجب أن نواجهها، ومن أهم هذه التحديات :

١. التأثير الخطير على الكثير من القيم الدينية والأخلاقية الأصيلة التى كانت تميزنا.
٢. تزايدا الفجوة التكنولوجية بيننا وبين الدول المتقدمة.
٣. سيطرة الإعلام الغربى الذى تبثه الفضائيات والإنترنت وغيرها على الكثير من الشباب.
٤. الاستعداد للتقليد لكل ما هو غربى.
٥. انتشار الأمية ومحدودية الثقافة تجعل الكثير من المواطنين عرضة للتأثيرات المختلفة للعولمة.
٦. ضعف ميزانية البحوث العلمية ، وارتفاع تكلفة الاستعانة بالوسائل التكنولوجية الحديثة ، زاد من خطورة تأثيرات العولمة.
٧. عدم الاهتمام بالتعريب للإنتاج العالمى ، وكذلك نقل تراثنا الثقافى للدول المختلفة.

وهذا قليل من كثير من هذه التحديات التى يجب على التعليم مواجهتها حتى نستطيع البقاء والمنافسة.

٥٠١٠١ مواجهة العولمة

تعمل العولمة على الغزو الفكرى للدول النامية ، والغزو الفكرى يعنى أن تتخذ أمة من الأمم مناهج التربية والتعليم لدولة من الدول الكبيرة فتطبقها على أبنائها وأجيالها ، فتشوه بذلك فكرهم ، وتمسخ عقولهم وتخرج بهم إلى الحياة ، وقد أجادوا بتطبيق هذه المناهج عليهم شيئاً واحداً هو تبعيتهم لأصحاب تلك المناهج الغازية أولاً ، ثم يلتبس الأمر عليهم بعد ذلك فيحسبون أنهم بذلك على صواب ، ثم يجادلون عما حسبوه صواباً ويدعون إليه ، وهم بذلك يؤكدون تبعيتهم من جانب آخر ، فيعيشون الحياة ، وليس لهم منها إلا حظ الأتباع والأذناب. (محمود ، ١٩٧٩) .

كما أن مجتمع الغد ملئ بتحديات المعرفة المتزايدة بشكل كبير ، وتحديات التقنية بشكل واسع ، وبالصراع مع الثقافات المالكة لهذه وتلك من القوى المعرفية والتقنية ، ولذلك ولكى نستطيع مواجهة العولمة دون أن نفقد هويتنا ، ودون أن نفقد انتماءنا ، وحتى لا نعيش عالة على غيرنا ، يجب أن نعيد صياغة فلسفتنا التعليمية ، وأن نغير من ممارستنا التربوية ، حتى نستطيع تكوين جيل قادر على العطاء الفكرى ، وعلى إنتاج المعرفة ، وعلى التمسك بهويته وثقافته ، ونقل ما هو مفيد ونافع من الثقافات الأخرى ، ولكى يحدث هذا يجب أن تكون لنا فلسفة تربوية تأخذ فى اعتبارها متغيرات العصر ، ومن أهم ما يجب أن نضعه نصب أعيننا ما يلى:

١. الثقافة هى مناط الشخصية المصرية والعربية، ومستودع قيمها، ووعاء حكمتها، وحقيقة هويتها الحضارية ، ولذلك يجب أن نحافظ على عوامل قوة ثقافتنا ، وانتشارها ، وألا نهمل جوانب القوة فيها ، والاستفادة من إيجابيات الثقافات الأخرى.

٢. وضع إستراتيجية واضحة المعالم للأسلوب والطريقة التى سنقوم بها لإعداد أبنائنا وتعليمهم وتربيتهم بحيث نضمن ولائهم وانتمائهم، وألا يتم التعليم بطريقة عفوية ارتجالية، وبدون فلسفة واضحة المعالم.

٣. عقيدتنا و قيمنا وعادتنا هى مصدر قوتنا ، وسيطرتها على تفكيرنا وعقولنا وعواطفنا ، وقدرتها على توجيه سلوكنا ، تعتبر أمراً حتمياً للحفاظ على هويتنا.

٤. يجب أن يكون تعليمنا قادر على تكوين المواطن الصالح القادر على التفكير السليم والملم بالمعارف الأساسية، والقادر على تطوير وإنتاج المعارف الجديدة.

٥. الحاجة ملحة لتعليم وتعلم العلوم والرياضيات والتكنولوجيا لخلق مهارات إنتاج المعرفة.

الكيفية اللازمة لتطوير تعليمنا لمواجهة عصر العولمة

لمواجهة عصر العولمة وتكوين المخرجات التعليمية اللازمة لابد مما يأتى :

١. الفلسفة والأهداف: تحديد الفلسفة التربوية اللازمة لتعليمنا فى هذا العصر والتى سنأخذ بها، وتحديد الأهداف التربوية العامة لتعليمنا فى ظل هذه الفلسفة ، فالأهداف التربوية العامة لكل مرحلة من المراحل ، ثم لكل صف من صفوف كل مرحلة ، وأخيراً تحديد الأهداف العامة والخاصة لكل مادة من المواد ، وترجمة هذه الأهداف لمقررات دراسية.

٢. إعداد المعلم المتطور القادر الباحث والمبدع والمبتكر والمفكر والرائد ، الذى يستطيع استخدام التكنولوجيا الحديثة، والذى يفهم الفلسفة والأهداف التربوية التى نرغب فى تحقيقها ، ويعمل فى ظلها.

٣. التجريب : إتباع سياسة تعليمية مبنية على الأساليب العلمية ، ونواتج البحوث الميدانية وعدم التعميم قبل التجريب ، وثبات نجاح الطرق المتبعة.

٤. التقويم: تعتبر المتابعة والتقويم اليومى والتقويم المستمر أساس للعملية التربوية السليمة، ولا يجوز أن يكون التقويم من أجل إعطاء التقديرات ومنح الشهادات فقط وإنما أساساً للوقوف على المشاكل والعقبات وتصحيح المسار.

٥. الطالب: يجب العمل على تنمية كل طالب لأقصى درجات النمو التى تتيحها له قدراته وإمكانياته، وتنميته من النواحى المعرفية والوجدانية والنفس حركية ، وإكسابه القدرة على التفكير العلمى والتفكير الناقد ، وحرية التعبير ، والقدرة على استخدام الأجهزة التكنولوجية الحديثة.

٦. التدريس: يجب أن يقوم التدريس على إيجابية التلميذ وتوجيه المعلم واستخدام الكتاب المدرسى كأحد مصادره، واعتبار تعددية الآراء، واستخدام التقويم الذاتى ، والاعتماد على الطالب فى الرجوع للعديد من المصادر وخاصةً التكنولوجية منها ، وتشجيع المصيب، وإنارة الطريق للمخطئ ، للأخذ بيده ، والإيمان بتعدد المواهب ، ..الخ.

٧ ٠ فتح المجال للنشاط المدرسى بكل أنواعه، وتشجيع التلاميذ على ممارسته، كل فى حدود إمكانياتـــه، وتبعاً لقدراته ٠

٨ ٠ الدين: الدين هو الأساس فى عملية التربية، والمحافظة على الأخلاق، والسلوك السليم، ولذلك يجب الاهتمام بتكوين القيادات التربوية العلمية السليمة، القادرة على القيادة الســليمة، والقــادرة علــى التفكير والإبداع والتى لديها من المرونة ما يساعدها على التطوير والتغيير فى ظل مسلمات أساسية متفق عليها ٠

وأخــيراً وليس آخراً ، فإن هذا قليل من كثير مما يجب الأخذ به فى عصر تتصــارع فيــه الأفكــار ، وتتزايد فيه المعرفة ، وتكثر فيه الخلافات ، وتحاك فيه الكثير من العراقيل فى سبيل تقويض الحضــارات القديمة ، والقيم الإنسانية الرفيعة ، فى سبيل نشر حضارات زائفة ، وثقافات غربيــة مســتهترة ، وقــيم مغرضة تهدف للسيطرة على العالم ٠

٢٠١ واقع سوق الخدمات التعليمية بالتعليم ما قبل الجامعى

١٠٢٠١ هيكل التعليم

تــقدم خدمة التعليم ما قبل الجامعى للشريحة العمرية ٦-١٨ سنة وذلك على مرحلتين :

المرحلة الأولى :التعليم الأساسى بحلقتيه الابتدائية والاعدادية ٠

المرحلة الثانية :التعليم الثانوى (العام والفنى) ٠

هذا بالإضافة إلى التعليم ما قبل الأساسى الذى أدرج أخيرا ضمن مرحلــة التعلــيم الأساســى ٠ إلا أن الإحصاءات الخاصة بعرض المؤسسات التعليمية مازالت تفصل هذه المرحلة عن التعليم الأساسى ٠

يتولى عرض الخدمة التعليمية كل من التعليم الحكومى والأزهرى (والذى يمثل حوالى ٩% من التعليم الحكومى) والتعليم الخاص الذى تتباين مشاركته طبقا للمراحل التعليمية كما تتباين نسبة القيد به من عــام الى آخر ، وفيما يلى يوضح الجدول رقم (٢-١) تطورأعداد ونسب المدارس بالتعليم الخاص بمرحلتــى التعليم الأساسى والثانوى ،والجدول رقم (٢-٢) تطور نسب القيد بالتعليم الأساســى والثــانوى بــالتعليم الخاص الى إجمالى القيد .

جدول رقم (٢-١)

أعداد المدارس بالمراحل المختلفة ونسبة الخاص منها عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤

المرحلة	عدد المدارس			نسبة الخاص
	حكومى	خاص	جملة	
إبتدائى	١٤٧٩٢	١٣٦٧	١٦١٥٩	٨,٥%
إعدادى	٧٦٠٦	٩٩١	٨٥٩٧	١١,٥%
ثانوى عام	١٥٥٦	٥٢٥	٢٠٨١	٢٥%
ثانوى صناعى	٨٢٩	١٠	٨٣٩	١,٢%
ثانوى زراعى	١٧٢	-	١٧٢	صفر
ثانوى تجارى	٦٨٢	٢٤٠	٩٢٢	٢٦%

المصدر . مركز المعلومات والحاسب الآلى – وزارة التربية والتعليم ٠

جدول رقم (٢-٢)

تطورات القيد بالتعليم الأساسى والثانوىفى المدارس الخاصة الى إجمالى القيد حكومى وخاص

السنة	نسبة الخاص
١٩٩٠	%٥
١٩٩٢	%٦,٨
١٩٩٤	%٧,١
١٩٩٩	%٥,٧
٢٠٠١	%٦,٠
٢٠٠٢	%٦,١

المصدر : تقارير التنمية البشرية عن مصر ، من عام ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٤ ،معهد التخطيط القومى

يتضح من الجدولين السابقين تباين نسبة مشاركة القطاع الخاص فى مؤسسات الخدمة التعليمية طبقاً للمرحلة حيث تبلغ أعلى النسب بالثانوى العام والتجارى ولهذا أسبابه التى سنوضحها عند استعراض نشأة القطاع الخاص كما يتضح أن مشاركة القطاع الخاص فى القيد على مستوى التعليم الأساسى والثانوى تدور حول ٦% تقريباً .

٢٠٢٠١ التعليم الخاص

١٠٢٠٢٠١ نشأة القطاع الخاص التعليمى

ترجع نشأة التعليم الخاص فى مصر الى القرن التاسع عشر، عندما أنشأت الجمعيات الدينية الخيرية مدارس خاصة، لمواجهة خطة الاحتلال الأجنبى للحد من التعليم، وتعويض النقص فى عدد المدارس وتقديم نوعية أفضل من الخدمة التعليمية المقدمة فى ذلك الوقت فى المدارس الحكومية .

وكان من أهم هذه الجمعيات :

١ – جمعية المساعى المشكورة .

٢ – جمعية العروة الوثقى .

٣ – جمعية السنورس الإنجيلية .

٤ – جمعية أبناء الصعيد .

٥ – الهيئة القبطية الإنجيلية .

ومن ثم فقد تميزت الخدمة التعليمية المقدمة فى المدارس الخاصة بمستوى يفوق مثيله فى المدارس الحكومية . ولكن ومع تزايد أعداد السكان وتزايد الطلب على التعليم ، لم تعد المدارس الحكومية قادرة على تلبية كل هذا الطلب ، فاتسع المجال أمام القطاع الخاص لتوفير الخدمة لمن لم تؤهله قدراته فى الحصول عليها . (حيث يستطيع الالتحاق بالثانوى العام بمدارس خاصة من لم تسمح له درجاته بالالتحاق بالثانوى فى المدارس الحكومية) . أى تحول التعليم الخاص من مستوى متميز يفوق التعليم الحكومى إلى مستوى يقدم الخدمة التعليمية للتلاميذ الأقل تفوقاً ، ولم يستمر الوضع طويلا ، حيث تزايد الطلب على

الخدمة التعليمية بشكل كبير لتزايد أعداد السكان من ناحية ، وتزايد الوعى بأهمية التعليم من ناحية أخرى ، فاختلت بعض معايير الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية ، واتجه أولياء الأمور للبحث عن الخدمة الأفضل ، فاتسع مجال مشاركة القطاع الخاص بصورة كبيرة ٠

٢٠٢٠٢٠١ تطور مؤشرات القيد بالتعليم الخاص

تشير تقارير التنمية البشرية المصرية الى تطور القيد بالتعليم الأساسى والثانوى فى المدارس الخاصة على النحو الموضح بالجدول رقم (٢-٢) السابق الإشارة إليه ٠

وبحثاً عن معايير كفاءة لمنتج العملية التعليمية تتجه الأسر إلى البحث عن خدمة أفضل داخل المدارس الخاصة تتحمل فى سبيلها أعباءاً مالية كبيرة تعكس حقيقة أن تعليم الأبناء فى سلم أولويات إنفاق الأسرة المصرية ٠

٣٠٢٠٢٠١ أنواع التعليم الخاص

يوفر التعليم الخاص أشكالاً مختلفة من المدارس ومن ثم الخدمة التعليمية تتمثل فى:

١ - مدارس خاصة باللغة العربية ٢ - مدارس خاصة لغات ٠

٣ - المعاهد القومية ٤ - المدارس التعاونية ٠

٥ - المدارس التابعة لهيئات أجنبية أو سفارات ٠

تتميز كل نوعية من هذه النوعيات بخصوصية يعبر عنها فيما يلى :

نوع المدرسة	خصوصيتها	ملكيتها
١ - مدارس خاصة باللغة العربية	يتم تدريس المناهج باللغة العربية ، ويتم تدريس مادة لغة أجنبية أولى ولغة أجنبية ثانية (لغة انجليزية - فرنسية - ألمانية)	يمتلكها أفراد يسعون الى تحقيق ربح٠
٢ - مدارس خاصة لغات	يتم تدريس المناهج بها باللغات الأجنبية ، ويدرس فيها مادة اللغة العربية والتربية الدينية والدراسات الاجتماعية ، بعض هذه المدارس مجهز بصورة عصرية مسايرة للتطور التكنولوجى٠	يمتلكها أفراد يسعون الى تحقيق ربح
٣ - المعاهد القومية	تقدم خدمة تعليمية متميزة لمن يرغب من أولياء الأمور فى سداد نفقات تعليم أبنائهم	ليست ملكا لأفراد ولاتسعى لتحقيق ربح٠
٤ - المدارس التعاونية *	نفس خصوصية المدارس فى ١	تمتلكها جمعيات تعاونية أو أهلية وفقا لقانون ١٤ سنة ١٩٨٦
٥ - المدارس التابعة لهيئات أجنبية أو سفارات	وهى مدارس مخصصة للجاليات الأجنبية ، وقد يسمح لبعض المصريين بالالتحاق بها بعد موافقة الوزارة٠	

تسعى الدولة حالياً لإنشاء مدارس تعاونية ذات صكوك يسدد ولى الأمر قيمة الصك عند التحاق ابنه بالمدرسة، ويسترد هذه القيمة عند التخرج، هذا بالإضافة إلى تسديد المصروفات الدراسية المقررة سنوياً ٠

٤٠٢٠٢٠١ بعض مشاكل التعليم الخاص

١- ارتفاع قيمة الرسوم والمصروفات المحصلة من أولياء أمور التلاميذ بها ٠
٢ - النقص فى أعداد المعلمين المؤهلين تربويا ٠
٣ - تغيير المعلمين بصفة مستمرة مما يحرم العملية التعليمية من ذوى الخبرة والمهارة٠
٤ - يشاع فى بعض هذه المدارس جو عام يضعف من قيم الانتماء للمجتمع ٠
٥ - تعـدد أنماط وأشكال مدارس التعليم الخاص يؤدى الى عدم التجانس فى نسيج المجتمع ٠
٦ - ضعف التوجيه التربوى فى بعض المدارس مما ينتج عنه كثير من المشاكل السلوكية ٠

٥٠٢٠٢٠١ بعض مزايا التعليم الخاص

١ - يحل كثير من مشاكل قصور عرض المؤسسات التعليمية بحيث يوفر الخدمـة لمـن لا يجـدها بالمؤسسات الحكومية.
٢ - بعض المدارس الخاصة مجهزة بصورة عصرية مسايرة للتطور التكنولوجى مما يتيح خدمـة أفضل٠
٣ - بعض المدارس الخاصة تتميز بمتوسطات كثافة للفصول فى حدود معقولة ٠
٤ - تحظى الأنشطة الرياضية والاجتماعية بمزيد من الاهتمام فى بعض المدارس الخاصة ٠

٦٠٢٠٢٠١ التعليم الخاص (مؤشرات وملاحظات)

باستعراض بيانات ومؤشرات التعليم الخاص طبقا لإحصائيات مركز معلومات وزارة التربية والتعلـيم عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ تتضح بعض الملاحظات والتى منها :
١ - تزايد النسبة المئوية لإجمالى عدد المدارس فى التعليم الخاص ٠
٢ - يمثل التعليم الثانوى أعلى نسبة فى التعليم الخاص بمقارنـة بـالتعليم الإعـدادى والابتـدائى (٢٥,٤٤% عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ مقابل ١١,٢٣% ، ٨,٣٨%)٠
٣ - النسبة المئوية لإجمالى عدد المدارس فى التعليم الخاص بالحضر أعلى منهـا بـالريف علـى مستوى جميع المراحل التعليمية (٢٣,٣٨% مقابل ٢,٠٦% بالثانوى ، ١٠,٣٢% مقابل ٠,٩١% بالإعدادى ، ٧,٥٧% مقابل ٨١ر% بالابتدائى)٠
٤ - تزايد النسبة المئوية لإجمالى عدد التلاميذ بالتعليم الخاص على مستوى كل من الحضر والريف وعلى مستوى جميع المراحل التعليمية ٠

٣٠٢٠١ التعليم الرسمى

و فيما يلى سنعرض واقع التعليم الرسمى على مستوى مراحله المختلفة :

١٠٣٠٢٠١ سوق التعليم ما قبل الأساسى

نظراً لأن المرحلة العمرية للأطفال من ٤ إلى ٦ سنوات تعد ركيزة أساسية لبناء شخصية الطفل ونمو ذكائه كان لزاماً الاهتمام بهذه المرحلة وإدراجها ضمن المرحلة الإلزامية ، فوصلت أعداد رياض الأطفال عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى ٥٣١٠ روضة موزعة على جميع محافظات الجمهورية بها ١٥٥٨٠ فصل تستوعب ٤٤٦٣٤٦ طفل منهم ٢٣٣٧٢٥ ذكر بنسبة ٥٢% ، ٢٢٦٢١ أنثى بنسبة ٤٨% بمتوسط كثافة ٣١ طفل فى الفصل .

يشير الجدول رقم (٢-٣) إلى حقيقة أن عرض مؤسسات التعليم على مستوى التعليم قبل الأساسى والمعروفة برياض الأطفال يساهم فيها القطاع الخاص بنسبة كبيرة تفوق مثيلتها فى مراحل التعليم المختلفة .

جدول رقم (٢-٣)

توزيع رياض الأطفال بين الرسمى والخاص عام ٢٠٠١/٢٠٠٠

بيان	رسمى	خاص	جملة
عدد رياض الأطفال	٢٧٢٥	١١٩٤	٣٩١٩
عدد الفصول	١٥٤٥	٥٨٥٨	١٢٤٠٣
عدد الأطفال	١٩٨١٣٠	١٨٥٤٨٦	٣٨٣٦١٦
متوسط كثافة الفصل	٣٠,٢٧	٣١,٦٦	٣٠,٩٣
جملة المعلمات المتخصصات	٧٩٨٤	٣٢٢٦	١١٢١٠
جملة المعلمات غير المتخصصات	٤٩٨٤	٥٦٢٠	٦١١٨
معدل معلم / طفل	٣٣,٤/١	٢١/١	٢٢,١٤/١

المصدر : الخطة الوطنية للتعليم – وزارة التربية والتعليم واليونسكو .

وحيث تشير تقديرات السكان إلى أن جملة أطفال الشريحة العمرية المستهدفة بمرحلة رياض الأطفال تصل إلى ٣٣٢٤٠٠٠ عام ٢٠١٠ ، وتصل إلى ٣٤٢٢٠٠٠ عام ٢٠١٥ فإن الخطة الوطنية للتعليم للجميع تستهدف تحقيق استيعاب ٦٠% من أطفال الشريحة العمرية ٤ – ٦ سنوات عام ٢٠١٠ كما تستهدف استيعاب ٧٥% منهم عام ٢٠١٥ وتضع الخطة لذلك ٤ برامج لتحقيق المستهدف وهى :

١- تحقيق النسب السابقة من الاستيعاب .
٢- توفير فرص تعليمية ملائمة لذوى الاحتياجات الخاصة .
٣- تحسين نوعية الخدمة التربوية التى توفرها رياض الأطفال .
٤- تحسين إدارة النظام التعليمى لرياض الأطفال .

هذا وتقدر تكلفة هذه البرامج الأربعة بنحو ٥ر٨ مليار جنية وهى تكلفة مرتفعة للغاية حتى ٢٠١٧ .

و قد تم تزويد ٨٤% من رياض الأطفال بتجهيزات متنوعة منها البرمجيات التفاعلية لتدريب الطفل على تنمية مهارات التفكير العلمى والقدرة على حل المشكلات ، والتفكير العلمى والعمل فى جماعة .

كما تشير بيانات الجدول رقم (٢-٤) والخاص بتطور أعداد التلاميذ من عام ١٩٩٢/٩١ إلى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى أن أعداد الملتحقين برياض الأطفال قد تضاعفت فيما بين عامى ١٩٩٢/٩١ ، ٢٠٠٣/٢٠٠٢ .

٢٠٣٠٢٠١ سوق التعليم الأساسى

وصل عدد المقيدين بالتعليم الابتدائى ٧١٦٥٦٢٠ تلميذ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ،منهم ٤٨% إناث بعد أن كان العدد ٦٥٤١٧٢٥ تلميذ عام ١٩٩٢/٩١ ، منهم ٤٥% إناث .

أما التعليم الإعدادى فقد بلغ عدد المقيدين به ٤٢٦٨٣١٩ تلميذ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢منهم ٤٧% إناث بعد أن كان العدد ٣٥٩٣٣٦٥ تلميذ عام ١٩٩٢/٩١، منهم ٤٥% إناث .

وتعانى مرحلة التعليم الأساسى بحلقتيها الابتدائية والإعدادية من مشكلة التسرب الذى يزيد من أعداد الأميين حيث ينقطع بعض التلاميذ عن مواصلة التعليم نهائيا لسبب أو لآخر دون سبب الوفاة مما يؤدى إلى ارتدادهم إلى الأمية وذلك لأسباب عديدة منها ما هو متصل بالعملية التعليمية كصعوبة المناهج وعدم تسلسلها بشكل مشوق يجذب الأطفال ، وعدم حسن اختيار المعلمين المؤهلين تربويا للتعامل مع خصوصية الشريحة العمرية لأطفال هذه المرحلة .

جدول رقم (٢-٤)

تطور أعداد التلاميذ من عام ١٩٩٢/٩١ حتى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢

بيان	١٩٩٢/١٩٩١			٢٠٠٣/٢٠٠٢			الزيادة
	بنون	بنات	جملة	بنون	بنات	جملة	
ماقبل الابتدائى	١١٤٨٤٧	١٠٨٢٠٤	٢٢٣٠٥١	٢٣٣٧٢٥	٢١٢٦٢١	٤٤٦٣٤٦	%١٠٠
الابتدائى	٣٥٩٨٩٧٠	٢٩٤٢٧٥٥	٦٥٤١٧٢٥	٣٧٥٤٢٤١	٣٤١١٣٧٩	٧١٦٥٦٢٠	%١٠
الفصل الواحد	-	-	٢١٧٣٢	١٩٩٠	٥٥٣١٦	٥٧٣٠٦	%١٦٤
الإعدادى	١٩٧٣٣٨١	١٦١٩٩٨٤	٣٥٩٣٣٦٥	٢٢٤١٨٤٨	٢٠٢٦٤٧١	٤٢٦٨٣١٩	%١٩
التربيه الخاصة	٩٤٠٦	٥٠٢٢	١٤٤٢٨	٢١٧٣٦	١٢٣١٥	٣٤٠٥١	١٣٦٥
الثانوى العام	٣١٨٩٦٧	٢٥٣٠٥٩	٥٧٢٠٢٦	٦١١٦٥٢	٦٣٨٠٥٤	١٢٤٩٧٠٦	%١١٨
الصناعى	٣٩٠٨٦٤	١٣٠٨٦٠	٥٢١٦٧٠	٦٤٦٨٣٨	٣٤٨٥٥١	٩٩٥٣٨٩	%٩١
الزراعى	١٠٢٩٠٩	٢٩٨٧٨	١٣٢٧٨٧	١٩٩٥٨٠	٥٢٨٤٦	٢٥٢٤٢٦	%٩٠
التجارى	١٣٧٣٠٨	٣١٨٤١٩	٤٥٥٧٢٧	٣٦٤٠٠٦	٦٢٠٣٢١	٩٦٦٣٣٧	%١١٢
المعلمين	١٠٢٨٤	١٥٠٥١	٢٥٣٢٥	-	-	-	-
الجملة	٦٦٥٦٩٣٦	٥٤٢٣١٧٨	١٢١٠١٨٤٦	٨٠٥٧٦١٦	٧٣٧٧٨٨٤	١٥٤٣٥٥٠٠	%٢٨

المصدر : الخطة الوطنية للتعليم للجميع .

و يلاحظ تزايد أعداد التلاميذ خلال الفترة من ١٩٩٢/٩١ الى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بنسب متفاوتة طبقا للمراحل التعليمية ولكن هناك بعض النسب التى تلفت الانتباه لأهمية ما تعبر عنه فمثلا تزايد عدد التلاميذ بالمرحلة ما قبل الإبتدائى بنسبة ١٠٠% على الرغم من أن نسبة الملتحقين بها لم يتجاوز ١٠% من السكان فى الشريحة العمرية المقابلة (٤-٦سنوات) حتى الآن ، مما يشير إلى تزايد الإقبال على هذه المرحلة .

تزايد أعداد الملتحقين بالتربية الخاصة بنسبة ٣٦% مما يعكس ليس فقط تزايد أعداد ذوى الاحتياجات الخاصة ولكن التحاق هذه الفئات بالمدارس المناسبة .

وباستعراض واقع التعليم على مستوى كل من الحضر والريف جدول رقم (٢-٥) يلاحظ ارتفاع نصيب الريف من المدارس والتلاميذ خلال الفترة ١٩٩٢/٩١ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢ .

ويرجع ذلك للاهتمام المتزايد بالريف ومحاولة مقدمى الخدمة التعليمية زيادة المعروض من المدارس بالريف وذلك لتقليل الفجوة التعليمية بين الريف والحضر ، ولهذه الفجوة أسباب تاريخية تتمثل فى انحياز سياسات التنمية ، ومن ثم توزيع الاستثمارات للحضر على حساب الريف .

جدول رقم (٢-٥)

تطور كل من العرض والطلب على التعليم ما قبل الجامعى لكل من الحضر والريف

خلال الفترة ١٩٩٢/٩١-٢٠٠٣/٢٠٠٢

البيان	١٩٩٢/١٩٩١				٢٠٠٣/٢٠٠٢			
	مدارس		تلاميذ		مدارس		تلاميذ	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
حضر	١١٠٨٦	%٤٣,٣	٦٤٨١٣٧١	%٥٣,٦	١٣٤٨٩	%٤١,٠٥	٧٦٨٩٦٤٨	%٥٠.١
ريف	١٤٥٣٠	%٥٦,٧	٥٦٢٠٤٧٥	%٤٦,٤	١٩٣٧٣	%٥٨,٩٥	٧٦٥٤٤٩٥	%٤٩.٩
الجملة	٢٥٦١٦	%١٠٠	١٢١٠١٨٤٦	%١٠٠	٣٢٨٦٢	%١٠٠	١٥٣٤٤١٤٣	%١٠٠

المصدر : مركز المعلومات والحاسب الآلى بوزارة التربية والتعليم .

و هناك أسباب أخرى اقتصادية بسبب ما تتحمله الأسر الفقيرة من أعباء مالية فى سبيل تعليم أبنائها ، وأسباب اجتماعية تتمثل فى فقد التعليم لقيمته لدى بعض الأسر الأمية وعدم الاعتماد على التعليم للحراك الاجتماعى كما كان فى الماضى وتدنى مستوى التكنولوجيا السائد بالمجتمع مما يسمح بعمالة الأطفال ، والزواج المبكر للفتيات .

جدول رقم (٢-٦)

بعض مؤشرات التسرب عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢

المرحلة	الإناث	الذكور	الإجمالى
المرحلة الابتدائية	%٠,٥٣	%١,١٢	%٠,٨٤
المرحلة الإعدادية	%٣	%٣ز٤	%٣,٥٤

المصدر : مركز المعلومات والحاسب الآلى – وزارة التربية والتعليم .

ولمحاربة هذه المشكلة والتخفيف من تداعياتها ظهرت ثلاث صيغ لسد هذه الفجوة هى :

مدرسة الفصل الواحد – مدرسة المجتمع – المدرسة الصغيرة

مدرسة الفصل الواحد

تقدم هذه المدارس الفرصة للفتيات فى التعليم فى أماكن إقامتهن وذلك للتغلب على كل من المعوقات الاقتصادية والاجتماعية التى تعوق تعليمهن ، وتتمثل الجرعة التعليمية فى هذه المدارس فى تدريب الملتحقات على التمكن من المهارات الحياتية ، بالإضافة إلى تدريبهن على مهارة عمل مشروعات صغيرة يستطعن بها مواجهة الحياة بعد ذلك ، مما دفع بالفتيات إلى الإقبال على هذه النوعية من المدارس فزادت أعداد الملتحقات بها من ٢٩٢٦ فتاة عام ١٩٩٤/٩٣ إلى ٥٥٣١٦ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، وتشجيعاً لهذه النوعية من المدارس والدارسات بها ، تم السماح لخريجاتها بمواصلة الدراسة بالمراحل الإعداديةوالثانوية وتم رفع سن القبول لهن حتى٢٠ سنة للمرحلة الثانوية بل وتجاوزها إلى٢٢ سنة لمن هنب مناطق نائية.

مدارس المجتمع

بدأت هذه النوعية من المدارس لخدمة كل من الذكور والإناث عام ١٩٩٤ بعدد ٤ مدارس، وصلت عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى ٢٠٢ مدرسة إلى جانب ١٥٠ مدرسة فى أسيوط أنشأتها جمعية الطفولة والتنمية حيث توفر هذه المدارس فرص التعليم فى المناطق المحرومة من الخدمات التعليمية بمشاركة المجتمعات المحلية فى إطار التعاون بين وزارة التربية والتعليم واليونيسيف ، وتقبل التلاميذ بمعدل ٣٠% للذكور ، ٧٠% للإناث .

المدارس الصغيرة

هى صيغة ثالثة تهدف توفير فرص التعليم فى المناطق الأقل حظاً من الخدمات التعليمية بمشاركة المجتمعات المحلية فى إطار التعاون بين الوزارة والجمعيات الأهلية والمنظمات الدولية ، ولقد بلغ عدد هذه المدارس ٥ بالقاهرة ، ٢٥ بسوهاج ، ١٣ بالفيوم.

٣٠٣٠٢٠١ سوق التعليم الثانوى

يمثل جانب الطلب على الخدمة التعليمية فى هذه المرحلة شريحة عمر ١٥-١٨ حيث يتفرع التعليم إلى تعليم عام وتعليم فنى ، تشكل مخرجات التعليم العام الطلب على التعليم الجامعى بينما تؤهل مخرجات التعليم الفنى لسوق العمل ومن ثم تمثل جزء من الطلب على هذه السوق .

و يتمثل جانب العرض فى هذه المرحلة فيما تقدمه الحكومة والقطاع الخاص من مؤسسات تعليمية (مدارس) وصلت عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ الى ٢٠٨١ مدرسة تخدم الثانوى العام يساهم فيها القطاع الخاص بنسبة ٢٥% بينما وصلت أعداد المدارس بالثانوى الفنى ١٩٣٣ مدرسة موزعة على كل من الثانوى الفنى الصناعى (٨٣٩ مدرسة تمثل نسبة مشاركة القطاع الخاص بها ١,٢%) والثانوى الفنى الزراعى (١٧٢ مدرسة – ليس للقطاع الخاص بها مشاركة) الثانوى الفنى التجارى (٩٢٢ مدرسة تمثل نسبة

مشـــاركة القطاع الخاص بها ٢٦% ويقـــدم الثـــانوى العـــام خدماتـــه لعـــدد ١٢٤٩٧٠٦ طالـــب عـــام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ منهم نسبة ٥١% من الإناث ، بينما يقدم الثانوى الفنى الصناعى فى نفس العام الخدمـــة لعدد ٩٩٥٣٨٩ طالب منهم ٣٥% من الإناث والثانوى الزراعى به ٢٥٢٤٢٦ طالب مـــنهم ٢١% مـــن الإناث والثانوى التجارى به ٩٦٦٣٣٧ طالب منهم ٦٤% من الإناث ٠

وهكذا يتضح أن أعلى طلب من الإناث على التعليم بالمرحلة الثانوية هو الثانوى العـــام بنســـبة ٥١% (٦٣٨٠٥٤ طالبة من ١٢٤٩٧٠٦) بينما تمثل أعلى نسبة لهن بالثانوى التجارى ٦٤% (٦٢٠٣٣١ مـــن ٩٦٦٣٣٧) ٠

ويلاحظ من أعداد المقيدين بكل من الثانوى العام والثانوى الفنى أن الأخير به أكثر من ضـــعف عـــدد المقيدين بالثانوى العام ، وهذا راجع فى الحقيقة للسياسة التعليمية التى تـــوفر التعلـــيم الثـــانوى الفنـــى لما يقرب من ٧٠% من الحاصلين على شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسى أى أن هذا الســـوق تحكمـــه سياسة تعليمية تشكل جانب العرض به ٠

٤٠٢٠١ المعلمون

يقدم الخدمة التعليمية فى سوق الخدمات التعليمية بالتعليم ماقبل الجامعى ٨٠٧٣٨٥ معلم ومعلمة عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بعد زيادة قدرها ٨٦% عن عددهم عام ١٩٩٢/٩١ ٠

جدول رقم (٢-٧)

تطور أعداد المعلمين فى الفترة من ١٩٩١ الى ٢٠٠٣

المرحلة	١٩٩٢/٩١	٢٠٠٣/٢٠٠٢	الزيادة
ماقبل التعليم الابتدائى	٩١٦٢	١٨٩٢٤	%١٠٧
الإبتدائية	٢٧٣٠٥٦	٣٢٢٩٦١	%١٨
الإعدادية	١٥٣٥٥٥	٢١٠٨٧١	%٣٧
جملة الثانوى العام	٤٧٤٨٥	٩١٤٥٨	%٩٣
جملة الثانى الصناعى	٤١٦٩٧	٩٠٩٩٤	%١١٨
جملة الثانوى الزراعى	٩١٤٤	١٣٧٤٠	%٥٠
جملة الثانوى التجارى	٢٧١١٠	٤٧٠٥٨	%٧٤
الفصل الواحد	٦٥٨	٣٥٣٧	%٤٣٨
التربية الخاصة	٣٢٢٠	٧٨٤٢	%١٤٤
دور المعلمين	٣٧٣١	–	–
الإجمالى	٥٦٨٨١٨	٨٠٧٣٨٥	%٨٦

المصدر : مركز المعلومات والحاسب الآلى – وزارة التربية والتعليم ٠

من هذا الجدول يتضح أنه حدث تزايد فى أعداد المعلمين فى الفترة من عام ١٩٩١ الى ٢٠٠٣ بنسب متباينة فى المراحل التعليمية المختلفة مقابلة للتزايد الواضح فى أعداد التلاميذ بهذه المراحل ٠

ومن ثم حدث تطور فى مؤشرات التعليم عند مقابلة أعداد التلاميذ بأعداد المعلمين فكانت طبقاً لما ورد بتقارير التنمية البشرية عن مصر على النحو التالى :

جدول رقم (٢-٨)

تطور مؤشر عدد التلاميذ / معلم

بيان	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
مؤشر عدد التلاميذ لكل معلم بالإبتدائى	٢٤	٢٥	٢٣	٢٢	٢٠.٧
مؤشر عدد التلاميذ بالإعدادى	٢٢	٢١	٢١	٢٢	١٩.٦

المصدر : تقارير التنمية البشرية عن مصر – أعداد متفرقة ٠

تدريب المعلمين

رغبة من وزارة التربية والتعليم فى رفع مستوى تأهيل أداء المعلمين تزايد الاهتمام بالبعثات الخارجية والداخلية ٠

جدول رقم (٢-٩)

تطور إجمالى المبعوثين للخارج من عام ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٣/٩/٣٠

الفترة الدراسية	علوم	رياضيات	لغة إنجليزية	لغة فرنسية	رياض أطفال	تربية خاصة	موجه	مدير مدرسة	الجملة
١٩٩٣-حتى ٢٠٠٣/٩/٣٠	٣٥٠٥	٢٤١٣	٢٥٢٠	٦٦٧	١٩٥	٨٠	٦٣٢	٧٢	١٠٠٨٤
يناير ٢٠٠٣-نهاية ابريل ٢٠٠٣	٣٦٢	١٨١	٢٠٩	٧٩	٤٥	٣٠	١٠٦	١٤	١٠٢٦
٩٤/٩٣	١٢٦	٩٤	١١٩	–	–	–	–	–	٣٣٩

المصدر : مركز التطوير التكنولوجى بوزارة التربية والتعليم ٠

فيلاحظ من الجدول زيادة ملحوظة فى أعداد المبعوثين للتدريب بالخارج فى جميع المواد ، وأن هناك فئات جديدة من المعلمين أضيفت مثل معلمى اللغة الفرنسية ، ورياض الأطفال ، والتربية الخاصة ، والموجهين ، ومديرى المدارس ٠

وبعد أن كانت البعثات قاصرة على المملكة المتحدة عام ١٩٩٠ أصبح الإيفاد يوجه إلى أربع دول هى الولايات المتحدة الأمريكية ، أيرلندا ، فرنسا ، والمملكة المتحدة ٠ وتم إنشاء نظام مؤسسى للمتابعة بعد عودة هؤلاء المبعوثين ، بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية تنشيطية لهم ٠

كما أن هناك اهتمام بالبعثات الداخلية حيث تم تدريب ٢٥٤٨ معلم حتى سبتمبر ٢٠٠٣ فى برامج تدريبية ونوعية متخصصة لتوفير معلمين أكفاء لمدارس الفصل الواحد،وذوى الاحتياجات الخاصة ، بالإضافة إلى الوصول بمستوى أداء المعلمين فى مجال استخدام الحاسب الآلى إلى أفضل مستوى ممكن ، وتأهيل المرشحين للبعثات الخارجية على اللغات الأجنبية ٠

هذا وتوفر وزارة التربية والتعليم طاقة تدريبية لمراكز التدريب المختلفة تسمح بتدريب ١٨٥٠٠ متدرب فى وقت واحد على النحو التالى :

جدول رقم (٢-١٠)

مراكز التدريب التابعة لوزارة التربية والتعليم والطاقة الاستيعابية لكل منها

المركز	الطاقة التدريبية
الشبكة القومية للتدريب عن بعد video conference ٧٠٢	٨٠٠٠ متدرب
مدينة مبارك للتعليم بأكتوبر	٤٦٤٦
مراكز التدريب الرئيسية	٢٤٣٤
شبكة مراكز التدريب الرئيسية فى التدريب عن بعد (الشبكة الطبية)	١٨٦٠
مركز التدريب بالإسماعيلية	٨٧٠
مركز تعليم الكبار بسوس الليان	٤٥٠
المركز الرئيسى للأنشطة التربوية والإتحادات الطلابية والتدريب المتخصص	٢٤٠
إجمالى الطاقة التدريبية	١٨٥٠٠

المصدر : إدارة التدريب – وزارة التربية والتعليم .

جدول رقم (٢-١١)

تطور بعض مؤشرات عن التعليم فى تقارير التنمية البشرية

بيان	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٩/٩٨	٢٠٠١/٢٠٠٠
١ – الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى	%٣,٩	%٤,٨	%٥,٣	%٥,٣	%٦,٧
٢ – الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعى كنسبة من الإنفاق على جميع المراحل	%٥٧,٢	%٦١,٦	٥٢,٤	%٦٨,٥	%٦٨,٥
٣ – متوسط كثافة الفصل فى الابتدائى	٤٤	٤٤	٤٤	٤٢	٤١,١
٤ – متوسط كثافة الفصل بالإعدادى	٤٣	٤٢	٤١	٤٤	٤٣,٩

تشير البيانات الواردة بالجدول السابق (٢-١١)إلى تطور الإنفاق على التعليم ما قبل الجامعى كنسبة من الإنفاق على جميع المراحل ، وإذا كان التعليم ما قبل الجامعى يحصل على أكثر من ثلثى ما ينفق على التعليم كله ، فإن ارتفاع أعداد المستفيدين منه تستلزم زيادة ما ينفق عليه باستمرار وذلك من أجل الوفاء بخططه وطموحاته وتضييق الفجوة بين الحضر والريف ، وأيضاً الفجوة النوعية بين الذكور والإناث ، رفع مستوى معايير الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية بشكل عام (متوسط كثافة الفصل – معدل معلم / تلميذ – الفترات الدراسية – متوسط نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم – التسرب – تدريب المعلم ورفع مستوى أدائه – الأبنية التعليمية ..الخ) ، هذا إلى جانب وضع المعايير القومية موضع التنفيذ ليسهل قياس أداء العملية التعليمية .

و تعبر البيانات الخاصة بتعليم كل من الذكور والإناث عن مدى تضييق الفجوة النوعية بينهما فعلى حين زادت أعداد الذكور بالتعليم ما قبل الجامعى خلال الفترة ١٩٩٢/٩١ – ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بنسبة ٢١,٠٤% زادت أعداد الإناث عن نفس الفترة بنسبة ٣٥,٥%.

مما أدى إلى تحسن فى مؤشرات تعليم المرأة الواردة بتقارير التنمية البشرية عند قياس الفجوة بين الإناث والذكور معبراً عنها بالإناث كنسبة مئوية من الذكور على النحو التالى (جدول ٢-١٢) :

جدول رقم (٢-١٢)

الإناث كنسبة مئوية من الذكور

المرحلة	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
القيد بالابتدائى	٨٠	٨٠,٤	٨١,٧	٨٤,٥	٨٥,٢	٩٣,٢
القيد بالاعدادى	٧٧	٧٩	٨١,٤	٨٤,٨	٨٥	٩١,٩
القيد بالثانوى	٧٣	٨٦	٨١,٧	٨٥,٩	٨٧	٩٤,٩
القيد الجامعى والعالى	٣٥	٥٧,٢	٦٥,٤	٧٦,١	٧٦,٤	٩١,٢

ويتضح من الجدول أنه أمكن تضييق الفجوة بين الذكور والاناث إلى حد كبير حيث تجاوزت نسبة الإناث على مستوى كل المراحل فى الأعوام الأخيرة ٩٠% من الذكور وإن كان الأمر يقتضى دفع المزيد من الجهود نحو التخلص النهائى من هذه الفجوة ، وتعد المبادرة المصرية لتعليم الفتيات إحدى الخطوات الجادة لهذا السبيل ٠

٥٠٢٠١ المبادرة المصرية لتعليم الفتيات

اتساقاً مع المبادرة الدولية لتعليم الفتيات فى داكار، ضمن فعاليات المنتدى العالمى للتربية فى إبريل ٢٠٠٠ ، تبنت مصر مبادرة خاصة لتعليم الفتيات ، عقدت من أجلها سلسلة من الاجتماعات وورش العمل فى القاهرة وعدد من المحافظات كانت لها التوجهات التالية :

١ - إحتلال تعليم البنات الأولوية التنموية القصوى فى مصر فى السنوات الخمس القادمة

٢ - إلتزام الحكومة المصرية بإنهاء الفجوة النوعية فى التعليم بحلول عام ٢٠٠٧ ٠

٣ - تحديد سبع محافظات تنفذ فيها إجراءات المبادرة ، تمثل المناطق النائية أو التى يصعب الوصول إليها ، كما يتضح فيها الفجوة النوعية ٠

٦٠٢٠١المعايير القومية للتعليم

لقد أصبح التطوير والتقويم المستمران سمتين من سمات العصر ، لهذا تبنى قطاع التعليم كغيره من القطاعات تحديد مستويات معيارية تهدف إلى الوصول إلى رؤية موحدة للمدخلات والمخرجات وإلى تحقيق الأهداف المنشودة من العملية التعليمية ٠

ولقد تم تشكيل لجنة عليا لإعداد المستويات المعيارية القومية لمخرجات التعليم تتألف من خبراء التعليم وأساتذة الجامعات وأهل الخبرة فى المجتمع فخرجت بمجموعة من الأسس العامة للمستويات المعيارية القومية تؤكد - أسوة بما تحقق من نماذج ناجحة فى دول أخرى - على ضرورة أن تتصف المعايير بأنها : شاملة- موضوعية-مرنة-مجتمعية- قابلة للقياس تحقق مبدأ المشاركة-أخلاقية- داعمة-وطنية ٠

ومن ثم تحددت مجالات خمسة للمعايير هى :

المدرسة الفعالة الصديقة للمتعلم - المعلم - المنهج الدراسى ونواتج التعليم - المشاركة المجتمعية - الإدارة المتميزة .ووضع كل مجال مجموعة من المستويات المعيارية اللازمة للحكم عليه .

ومن المشاكل التى بدأت تظهر فى الآونة الأخيرة حدوث تراجع من قبل طالبى الخدمة فى الثانوى العام عن دراسة المواد العلمية لصالح المواد النظرية(جدول رقم (٢- ١٣))٠

جدول رقم (٢-١٣)

إحصاء بعدد الناجحين لأداء الامتحان

حسب نوعية مجموعة المواد عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣

جملة الجمهورية عام	مجموع المواد العلمية			مجموعة المواد الهندسية			مواد علمية			مجموعة المواد الأدبية			الجملة		
	أحياء +كيمياء +فيزياء			رياضيات٢+كيمياء+فيزياء			تؤهل للكليات النظرية فقط								
	بنون	بنات	جملة	بنون	بنات	جملة	بنون	بنات	جملة	بنون	بنات	جملة	بنون	بنات	جملة
٢٠٠١	٢٠٧٤٤	٣٣٧٣٥	٥٤٤٧٩	٤٢٢٤٤	٢٢٢٧٠	٦٤٥١٤	٢٧٨٨	٣٢٤٠	٦٠٢٨	٨٣٥٨٩	١٠٢٣٠٨	١٨٥٨٩٧	١٤٩٣٦٥	١٦١٥٥٣	٣١٠٩١٨
٢٠٠٢	١٧٠٦٩	٢٨٧٤٢	٤٥٨١١	٤١٠٨٥	٢١٦٥٠	٦٢٧٣٥	٢٢٦٧	٢٣٨٨	٤٦٥٥	٨٨١٤٣	١١١٥٠٣	١٩٩٦٤٦	١٤٨٥٦٤	١٦٤٢٨٣	٣١٢٨٤٧
٢٠٠٣	١٧٨٣٢	٢٥٢٨٦	٤٣١١٨	٣٥٢٥٦	١٩٩٩٣	٥٥٢٤٩	١٨٣٦	٢١٣٧	٣٩٧٣	١٠٤٩١٢	١٣٠٤٨٧	٢٣٥٣٩٩	١٥٩٨٣٦	١٧٧٩٠٣	٣٣٧٧٣٩
٢٠٠٤	٢١٥٢٠	٣١٨٣٥	٥٣٣٥٥	٣٦٥٩٧	٢١٤٤٣	٥٨٠٤٠	٨٥٣	٩٢٩	١٧٨٢	١١٣٥٤٢	١٤٠١٠١	٢٥٣٦٤٣	١٧٢٥١٢	١٩٤٣٠٨	٣٦٦٨٢٠

المصدر : الإدارة العامة للإمتحانات – وزارة التربية والتعليم

وعـند ترجـمة هـذه الأعـداد إلى نسـب يتضح هذاالتراجع على النحو المبين بالجدول (٢-١٤)

جدول رقم (٢-١٤)

تطور نسب الناجحين بالمجموعات العلمية الى إجمالى الناجحين بالثانوية العامة من عام ٢٠٠١حتى عام ٢٠٠٤

السنوات	مجموعة المواد العلمية + مجموعة المواد الهندسية	مجموعة ماد علمية تؤهل للكليات النظرية فقط	مجموعة المواد الأدبيه
عام ٢٠٠١	%٣٨	%١,٩	%٥٩,٨
٢٠٠٢	%٣٤,٧	%١,٥	%٦٣,٨
٢٠٠٣	%٢٩,١	%١,٢	%٦٩,٧
٢٠٠٤	%٣٠,٤	%٠,٥	%٦٩,١

المصدر : تم حسابه من الجدول السابق مباشرة ٠

ويتضح من هذا التراجع ضرورة دراسة واقع تعليم وتعلم العلوم والرياضيات بالتعليم ما قبل الجـامعى لرصد حقيقة ما يقدم للدارسين وأسباب هذا التراجع حتى يمكن التغلب على هذه المشكلة ٠

٧٠٢٠١ تعليم الرياضيات والعلوم

تشير البيانات السابقة عن التعليم الثانوى إلى تراجع فى أعداد الدارسين للرياضيات والعلـوم وتزايـد نسبة المقيدين بالتعليم الأدبى وفى ذلك مشكلة بسبب تزايد أعداد العاطلين فى مخرجـات الأخيـر ، هـذا بالإضافة إلى الحاجة للتسلح بهذه العلوم التى يحتاجها عصر المعرفة ويفرض تعلمها دخول سباق فرضته العولمة ٠ ومن ثم سوف نستعرض بإيجاز شديد لواقع تعليم هذه العلوم من ناحية والوقوف على أسـباب العزوف عنها من عينة استطلاعية لكل من الدارسين وأولياء الأمور والمعلمين أنفسهم ٠

سوق تعليم الرياضيات والعلوم

يأخذ تعليم الرياضيات والعلوم فى مراحل التعليم ما قبل الجامعى أشكالاً متنوعة تتسق مع طبيعة كل مرحلة واحتياجاتها ٠

فعلى مستوى التعليم ما قبل الأساسى والمعروف برياض الأطفال يـتم التـدريب مـن خـلال اللعـب والبرمجيات التفاعلية التى تتناول تنمية مهارات التفكير العلمى والقدرة على حل المشكلات ، وتقدم علـوم العصر بطرق سهلة مبسطة ٠

ثم تقدم الرياضيات والعلوم من الصف الأول الإبتدائى ، وإن كانت العلوم تأخذ شكل الأنشطة والمجالات فى الصفوف الأولى وتستمر حتى الصف العاشر بالنسبة للعلوم والحادى عشر للرياضيات ، ثم تأخذ شـكل مواد اختيارية فى الصفين الحادى عشر والثانى عشر ٠

ويستعان بتكنولوجيا العصر فى تقديم هذه المواد حيث يتم التدريس لمادتى الرياضيات والعلـوم مـن الصف الأول حيث يقدم المنهج فى شكل :

١ - مجموعات من الكتب وكراسات التدريب موزعة على ١٢ فصل دراسى ٠

٢ - أقراص الليزر التعليمية لجمع المناهج ٠

٣ - مواقع تعليمية على شبكة الإنترنت / الإنترانت للوزارة ٠

٤ – مواقـــع تعليمية مميزة لمرحلة التعليم الإعدادى على شبكة إنترانت التعليم لمشروع التعليم الالكترونى.

٥ – القنوات التعليمية الفضائية لمواد الرياضيات والعلوم لجميع مراحل التعليم حيـــث يـــتم اســـتقبالها فـــى المدارس وبعض المنازل ٠

ويأخذ تعليم الرياضيات والعلوم أشكالا متنوعة باختلاف المرحلة والصفوف على النحو التالى :

العلوم		الرياضيات	
الصف	اسم المادة	الصف	اسم المادة
المرحلة الابتدائية		المرحلة الابتدائية	
١ ، ٢ ، ٣	انشطة	١	كتاب العب واحسب + كراسة أنشطة
٤ ، ٥ ، ٦	علوم	٢	احسب وفكر + كراسة أنشطة
		٣	فكر واعمل +كراسة أنشة
المرحلة الإعدادية			
١ ، ٢،٣	علوم–تكنولوجيا	٤	اعمل وانتج+كراسة أنشطة
		٥	انتج وابدع+كراسة أنشطة
المرحلة الثانوية			
١	فيزياء – كيمياء – أحياء	٦	ابدع وتفوق + كراسة أنشطة
		المرحلة الإعدادية	
٣،٢	فيزياء – كيمياء – أحياء– علـوم بيئـة	١	الجبر والاحصاء – الهندسة +كراسى أنشطة
	وجيولوجيا– مستوى رفيع أحياء	٢	الجبر والاحصاء–الهندسة+كراسى أنشطة
		٣	الجبر – الهندسة + كراسى أنشطة
		المرحلة الثانوية	
		١	الرياضيات (كتاب الأول)– الرياضيات(الكتاب الثانى)
		٢	رياضيات (١) – جبر – تفاضل وحساب مثلثات
		٣	الجبر والهندسة الفـراغية – الاقتصاد والاحصاء ، (مادة اختيارية) المستوى الرفيع (مادة اختيارية)

المصدر : تقارير مستشارى العلوم والرياضيات – بوزارة التربية والتعليم

وهكذا فإن العلوم والرياضيات تدرس فى جميع الصفوف الدراسية من الصف الأول حتى الصف الثانى عشر بأشكال مختلفة وتحت فروع مختلفة وتتناول محاور مختلفة ٠ ويستعان فى تـدريس هـذه المـواد بمجموعة من الكتب وكراسات التدريب بأعداد متفاوتة ٠ وحرصاً على مواكبة العصر تـم تـوفير C.D's لمواد العلوم لجميع الصفوف باللغتين العربية والإنجليزية ، وشرائط فيديو للشـهادات الإعداديـة العامـة والثانوية العامة بمرحلتيها وجارى إعداد شريط للصف السادس الابتدائى (الوسائل التعليمية) ٠

كما تم توفير مجموعة من الأقراص المدمجة لأفرع الرياضيات فى الصفوف المختلفة ، ويتم حاليـاً استخدامها فى المدارس ٠

و يتم منذ عدة سنوات بث حزمة من البرامج التعليمية على قناة النيل المتخصصة التى يمكن للمدارس المجهزة استقبالها أثناء اليوم الدراسى وفقا لجدول معد لذلك ٠

وحرصاً على تدعيم العلوم والرياضيات يتم بجانب المناهج الدراسية عقد مسابقات علمية يشارك فيهـا كل من الذكور والإناث ، وتتم بالتعاون مع الإدارة العامة للأنشطة الثقافية – تساهم فى جذب الموهـوبين والدفع بالدارسين نحو الإقبال على دراسة هذه المواد ومن هذه المسابقات ٠

- مسابقة الأبحاث ٠
- مسابقة الأجهزة المبتكرة والوسائل التعليمية ٠
- مسابقة الموسوعة المصورة واللعبة المبتكرة ٠
- مسابقة أنشطة نوادى العلوم ٠
- مسابقة جمع عينات من خامات البيئة المحلية لكل محافظة ٠
- مسابقة Timss العالمية فى العلوم والرياضيات وتتم كل أربع سنوات٠
- الاشتراك فى المهرجانات القومية والاجتماعية ٠
- أولمبياد الكيمياء العربى (كل سنتين) والدولى سنوياً ٠
- أولمبياد الفيزياء المحلى والعربى والدولى (تحت التأسيس) ٠

ومع كل الجهود المبذولة من أجل تحسين وتطوير دراسة العلوم والرياضيات ، يلاحظ – كما سبق و أن أشرنا – حدوث تراجع فى الإقبال عليها وخاصةً فى الثانوية العامة فكان لزاماً التعرف على الأسباب والمعوقات من خلال دراسة ميدانية استطلاعية تركز على آراء كل من :

- جانب الطلب على دراسة هذه المواد (تلاميذ)٠
- جانب العرض من قبل المساهمين فى هذا العرض (المعلمون)٠
- أولياء الأمور ممثلين لجانب تحمل تكلفة الطلب٠

أعدت ثلاث استمارات لجمع البيانات ، اشتملت على تساؤلات من شأنها المساعدة فى تحديد كل من :

١ – الفجوة النوعية بين الذكور والإناث فى دراسة هذه المواد٠
٢ – الحالة التعليمية لكل من الأب والأم٠
٣– الحالة المهنية لكل من الأب والأم٠
٤ – طبيعة الأنشطة المختارة بالمدارس على المستوى الإبتدائى٠
٥ – المواد المفضلة لدى التلاميذ٠
٦ – دور تأهيل وخبرات المعلم فى التأثير على حب دراسة هذه المواد٠
٧ – طموحات التلاميذ للمستقبل٠
٨ – عبء دراسة العلوم والرياضيات٠
٩ – تحديد الأسباب التى تعوق ممارسة الأنشطة العلمية بالمدارس٠
١٠– تحديد أسباب تراجع الدارسين عن دراسة العلوم والرياضيات٠

ونظراً لضيق الوقت المخصص لدراسة سوق الخدمات التعليمية ، أقتصر العمل الميدانى على تحليل بيانات عينة استطلاعية من بيانات مشروع اعده مركز التطوير التكنولوجى بوزارة التربية والتعليم لتجميع واقع تعليم العلوم والرياضيات والتكنولوجيا فكانت نتائج العينة على النحو التالى :

عينة الدراسة

عدد	٨٠ ولى أمر	-	٣٠ معلم	-٨٠ تلميذ

توزعت العينة بين الذكور والإناث بالحضر والريف فى المراحل التعليمية المختلفة حيث تم توجيه الأسئلة للتلاميذ بالصفوف النهائية فى كل مرحلة فيما عدا الثانوى كان للصفين الثانى والثالث ، وكانت الإجابات تعكس مستويات تعليمية مختلفة لكل من الأب والأم وكذلك مهنة كل منهما مما يعكس مستويات اقتصادية واجتماعية مختلفة وإن كانت فئة الموظفين هى الغالبة .

وكانت النتائج كالآتى :

-تتابع عينة أولياء الأمور أبناءها فى الدراسة (٨٩%).

-ترى نسبة ٩٤% من أولياء الأمور أن دراسة الأنشطة العلمية بالتعليم الأساسى مفيدة لتدريب الأبناء على الإقبال على المواد العلمية .

-ترى نسبة ٤٤% من العينة أن إقبال الأبناء يكون على الرياضيات أولاً ثم اللغات والتكنولوجيا .

-وترى نسبة ٨٦% أن إجادة الأبناء للحاسب الآلى من المدرسة (٨٦%).

-يرغب ٤٨% من أولياء الأمور بإلحاق الأبناء بكلية ويستوى فى ذلك الذكر والأنثى - بينما يرى بعض الأسر (٣٠%) تشجيع الاثنين على الدراسة بالقسم الأدبى ، ونسبة ١٠% ترى أنه الأفضل العلمى للذكر والأدبى للأنثى .

-من أسباب التراجع عن دراسة المواد العلمية كان للتلاميذ والمعلمين الآراء التالية على الترتيب :

جدول رقم (٢-١٥)

ترتيب أسباب التراجع عن دراسة المواد العلمية والحلول المقترحة

التلاميذ وأولياء الأمر	المعلمون
الأسباب :	
- درجات المواد العلمية فى حاجة الى مراجعة .	- عدم قدرة طلاب العلمى على تحقيق مجاميع مناسبة تؤهلهم للالتحاق بالكليات التى يرغبونها .
- تتطلب دراسة المواد العلمية وقتاً أطول .	- كراهية التلاميذ للدراسة العلمية من الصغر .
- الأنشطة العملية والرحلات على حساب وقت المنهج .	- صعوبة المواد العلمية .
- الدروس الخصوصية فى هذه المواد أكثر تكلفة	- فقر الأسر وعدم قدرتها على مساعدة الأبناء مادياً .
الحلول:	
- أن تصبح المواد المؤهلة هى أساس الالتحاق بالكليات وليس فقط المجموع الكلى .	- تشجيع الموهوبين
- تطوير مناهج العلوم والرياضيات وتبسيطها وإفساح مساحة أكبر للتدريبات العملية .	- إعداد المعلمين وتدريبهم .
- دعم الأنشطة العملية وإفساح مساحة لها فى الوقت الدراسى .	- زيادة أعداد المعلمين المتخصصين .
- تدريب المعلمين باستمرار .	- تطوير المناهج بما يسمح بمساحة أكبر للتطبيقات العملية .
	- إعادة النظر فى أساليب التقويم .
	- الأخذ بنظام المواد المؤهلة فى الالتحاق بالجامعة وليس فقط المجموع الكلى .

ومن ثم أمكن استخلاص النتائج التالية :

يمثل الطلب على دراسة العلوم والرياضيات جزءً من الطلب العام على التعليم ولكنه يتأثر بكل من السياسات المنظمة لعملية الالتحاق بالجامعة والأعداد المحددة والمناهج ونسبة درجات هذه المواد إلى المجموع الكلى للدرجات...الى غيرذلك .

ومن ثم وحتى يصبح سوق الخدمات التعليمية بجمهورية مصر العربية مواكباً للأسواق العالمية التى تتسع لمهارات منها التسلح بالعلوم والرياضيات ، كان لزاماً تركيز الجهود فى هذا الجانب ومحاولة تذليل الصعوبات من خلال أربعة عناصر تركزت عليها الدراسة الميدانية لجانب الطلب ممثلاً فى فئة المستفيدين (التلاميذ) . والمستفيدين من خلال أبنائهم (أولياء الأمور) . العرض ممثلاً فى النظام التعليمى ومؤسساته ويعبر عنهم (المعلمون) .

هذه العناصر هى:

١ - زيادة التمويل الداعم لدراسة العلوم والرياضيات .

٢ - رفع نسبة ما تمثله درجات العلوم والرياضيات فى مجموع الدرجات فى السنوات النهائية فى المراحل المختلفة .

٣ - الاتجاه نحو الأخذ بمجموع المواد المؤهلة فى الالتحاق بالجامعة وليس فقط المجموع الكلى للدرجات .

٤ - رعاية الموهوبين وحفزهم على الاستمرار فى التفوق .

هذا - ويعد العنصر الأول الخاص بزيادة التمويل الداعم لدراسة العلوم والرياضيات الركيزة الأساسية فى تحقيق :

١ - زيادة أعداد المعلمين المتخصصين .

٢ - تدريب المعلمين .

٣ - دعم الأنشطة العلمية (أنشطة - رحلات - مسابقات ...) .

٤ - تطوير معامل العلوم والرياضيات .

٥ - تطوير المناهج وتبسيطها وإفساح مساحة للتطبيقات العملية .

٣٠١ واقع سوق الخدمات التعليمية بالتعليم العالى

تأثر التعليم العالى بالعولمة نظرا لحدوث تغيرات واسعة فى صناعة المعرفة وتعاظم دور السوق وأصبح حافز الربح محركاً للنشاط ، وبالتالى تغير عمل الجامعة وتأثيرها على البيئة المحيطة وقد أصبح للسوق أهمية كبيرة فى تحديد أنواع التخصصات التى يحتاجها سوق العمل وزيادة نسب المقبولين فيها وكذلك عملية الإعداد للخريجين حيث ضرورة ضمان مستوى من المهارة والكفاءة تتناسب ومتطلبات ظروف العمل الجديدة ، كذلك زيادة عدد التخصصات التى تستجيب للطلب الاجتماعي على خريجى التعليم العالى ويمكن هنا اعتماد أساليب مختلفة لتحقيق هذه الأهداف .

- زيادة أعداد الجامعات ٠
- إضافة كليات جديدة ٠
- زيادة عدد الأقسام العلمية ٠
- الاهتمام بالتعليم المستمر ٠
- تطوير التعليم المهنى ٠

يلاحظ أن توجه التعليم العالى نحو السوق اخذ الأشكال التالية :

١ - إجراء البحوث لصالح المؤسسات وذلك مقابل أجور تدفع ٠

٢ - السماح بإنشاء الجامعات الخاصة وكذا المعاهد العليا.

٣- فرض بعض الرسوم على التعليم العالى يدفعها الطلبة وذلك من خلال إعادة بعض المسميات كالانتساب العادى والموجه وكذا استحداث نظم التعليم الموازى الأخرى كالأقسام الإنجليزية والفرنسية بكليات التجارة والحقوق وبعض الكليات الأخرى ٠

٤ - نظم التعليم المفتوح ٠

وبالنسبة لسوق خدمات التعليم العالى فى مصر فإنه يمكن النظر الى العناصر الأساسية لهذا السوق وهى :

أولا : العرض الخاص بهذه الخدمة ويتمثل فى المتاح من المؤسسات التعليمية المختلفة الحكومية والخاصة

ثانيا : الطلب على الخدمات التعليمية وينقسم الى طلب داخلى وطلب خارجى:

أ - ويتمثل الطلب الداخلى فى الأعداد المتوقعة للشباب الطالبة لهذه الخدمة والتى فى سن دخول مرحلة التعليم العالى أى من ١٨-١٩سنة هذا إضافة الى الطلبة الوافدين طالبى الخدمة من المؤسسات التعليمية بجمهورية مصر العربية ٠

ب- الطلب على الخدمة التعليمية من السوق الخارجى وهو يتمثل في البعثات إلى الدول الأخرى المطلوب منها هذه الخدمة ٠

وفيما يلى سيتم دراسة كل من جانبى العرض والطلب بشئ من التفصيل ٠

١٠٣٠١ المعروض من مؤسسات التعليم العالي

تعرض الخدمات التعليمية بمؤسسات التعليم العالي في جمهورية مصر العربية في مجموعة من الروافد المختلفة، الجامعات والمعاهد الحكومية العليا والمتوسطة و الجامعات الخاصة والمعاهد العليا والمتوسطة الخاصة والجامعات الأجنبية والتى تمثل سوق الخدمات التعليمية بمعناها الواسع٠

١٠١٠٣٠١ الجامعات الحكومية

النظم الدراسية المختلفة الموجودة بالجامعات :

توجد أثنتى عشر جامعة حكومية تقدم خدماتها التعليمية فى ثلاث نظم دراسية متوازية وهى :

١ - التعليم النظامى ٢ - الانتساب الموجه ٣ - الانتساب العادى

وتنفرد بهذه الأنظمة الثلاث الكليات النظرية حيث لا تختلف المناهج فيما بينها وإنما ينصب الاختلاف أساساً على وقت أداء الخدمة والرسوم الدراسية المدفوعة حيث يلاحظ زيادة الرسوم الدراسية للانتساب الموجه والعادى قد تصل إلى عشر أمثال الرسوم الدراسية . فمتوسط الرسوم الدراسية للتعليم النظامى الجامعى باللغة العربية فى حدود خمسين جنيها فى المتوسط بينما يصل للانتساب إلى حوالى ٤٥٠ جنيها .

كما أن الكليات فى ظل هذه الأنظمة تقبل من خلال نظام الانتساب الحاصلين على درجات من الناجحين فى امتحان الثانوية العامة أقل قليلاً من أقرانهم بالتعليم النظامى.

ويوضح الجدول (٣-١) النسب المئويـــة للمنتسبين والنظاميين إلي إجمالى المقيدين بجامعات ج.م.ع. حيث يلاحظ تناقص نسب الانتساب العادى بين عامى ١٩٩٤/٩٣-٢٠٠٣/٢٠٠٢ وزيادة نسب الانتساب الموجه بشكل مطرد حيث وصل إلى ما يقارب ٢٥% من المقيدين فى عام ٢٠٠٣/٠٠٢.

كما يتضح من الجدول رقم (٣-٢) أن أعلى نسب للطلبة المنتسبين بجامعة عين شمس ثـم القـاهرة والإسكندرية والمنوفية، كما يلاحظ أن اقل نسبة طلبة منتسبين بجامعة المنيا وجنوب الوادى وذلـك عـن العام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ .

وإذا نظرنا إلى التعليم النظامى فإننا نجد أن غالبية الكليات النظرية يدرس الطلبة النظاميون بها بشكل متوازى بنظامين :

١ - نظام تلقى المحاضرات باللغة العربية .

٢ - نظام تلقى المحاضرات باللغات الأجنبية (الإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية).

وتتفاوت هنا المصروفات الدراسية حيث تقفز الرسوم الدراسية إلى ما يقارب ألفي جنيه وأكثر للدارس بإحـدى هذه اللغات

جدول رقم (٣-١)

إجمالي أعداد الطلاب المقيدين بجامعات ج.م.ع .

حسب نظام الدراسة والنسبة المئوية للمنتسبين والنظاميين الى الإجمالى فى السنوات ١٩٩٤/٩٣-٢٠٠٣/٢٠٠٢

البيان / السنوات	جملة المقيدين (١)	النظاميون		الانتساب العادى		الانتساب الموجه	
		العدد (٢)	(٢)÷(١)	العدد (٣)	(٣)÷(١)	(٤)	(٤)÷(١)
١٩٩٤/٩٣	٥١٣٥٣٦	٤٢٣٨٥١	٨٢٫٥	٤٣٣٨٩	٨٫٥	٥٤٢٩٦	١٠٫٦
١٩٩٥/٩٤	٥٩٧٩٢٤	٤٧٨١٠٣	٨٠٫٠	٢٥٧٩٧	٦	٨٤٠٦٤	١٤٫٠
١٩٩٦/٩٥	٧٥٥٦٠٦	٥٩٤٤٦٧	٧٨٫٧	٣٠٧٠٢	٤٫١	١٣٠٤٣٧	١٧٫٢
١٩٩٧/٩٦	٩٢٦٣٢٥	٧٢٢٩٢٧	٧٨٫٠	٣٨٦٣٨	٣٫١	١٧٤٧٦٠	١٨٫٩
١٩٩٨/٩٧	١٠٤٣٧٦٥	٨٠١٠٧٠	٧٦٫٧	٢٦٩٢٠	٢٫٦	٢١٥٧٧٥	٢٠٫٧
١٩٩٩/٩٨	١١٦٧٨٩١	٨٩٦٨٢٨	٧٦٫٨	٢٦٥١٢	٢٫٢	٢٤٤٥٠١	٢٠٫٩
٢٠٠٠/٩٩	١١٧٥١٥٥	٨٨١٦٣٧	٧٥٫٠	٢١٩٦٦	١٫٩	٢٧١٥٥٢	٢٣٫١
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٢٠٣٠٨٦	٨٨٩٣٦٧	٧٣٫٩	٢٠١٩٤	١٫٧	٢٩٣٥٢٥	٢٤٫٤
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٢٣٣٤١٩	٩٠٣٦٤٦	٧٣٫٨	١٧٣٠٣	١٫٤	٣٠٢٩٧٠	٢٤٫٨
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٢٤٠٣٧٤	٩٠٣٣٧٦	٧٤٫٢	١٤٤٩٢	١٫٢	٣٠٥٨٠٣	٢٤٫٧

المصدر : المجلس الأعلى للجامعات .مركز بحوث تطوير التعليم الجامعى إدارة الإحصاء .

جدول رقم (٣-٢)

أعداد الطلاب المقيدين بجامعات ج.م.ع. موزعين حسب نظام الدراسة عن العام الجامعى ٢٠٠٣/٢٠٠٤

البيان / الجامعة	النظاميون		الانتساب الموجه		الانتساب العادى		الجملة	نسبة الطلاب النظاميين للجملة%
	طالب	جملة	طالب	جملة	طالب	جملة		
القاهرة	٧٢٩٣٩	١٥٢٢٢٣	٣٣٥٥٤	٥٧١٤٢	٨١٤	١٤٦٧	٢١ ٨٣٢	٧٢,٠٠
الإسكندرية	٤٩٩١٠	١١٣١١٧	١٨٥٢٣	٣٤٦٤٠	٢٨٢٦	٤٣٤٥	١٥٢١٠٢	٧٤,٠٠
عين شمس	٤١٩٨٤	١١١٣٨٥	٢٣٤٣٥	٤٨٢٩٥	١٥٦٣	٢٠٨٨	١٦١٧٦٨	٦٨,٩
أسيوط	٢٧٠٩٩	٤٩٣٤٢	٩٧٤٨	١٤٠٨٢	١٠٠	١٠٨	٦٣٥٣٢	٧٧,٧
طنطا	٣٥٨١٥	٨٣٧٠١	١٥٥٣٨	٢٨٣١٩	١١٥	١٥١	١١٢١٧١	٧٤,٦
المنصورة	٣٤٨٩٦	٨٣٤٠٧	١٣٥٩٧	٢٤٣٠٠	١٥٣	٢٢٧	١٠٧٩٣٤	٧٧,٣
الزقازيق	٥٧٢٠١	١١٧٠٥٦	٢١٣٥٣	٣٦٧٩٢	٣٦٠	٤١٩	١٥٤٢٦٧	٧٥,٩
حلوان	٣٥٠٠٦	٧٢٤١٩	١٠٧٧٠	٢٧٢٢٠	١٠٦٦	٢٩٣٨	٩٥٦٢٩	٧٥,٧
المنيا	١٦٣٩٩	٣٢٧٢٥	٢٨٥٢	٥١٥٨	-	-	٣٧٨٨٣	٨٦,٤
المنوفية	٢٦٦٢٠	٥٢٩٦٩	١١٨٨٩	١٨١٠٣	٣٩٧	٤٨٧	٧١٥٥٩	٧٤,٠٠
قناة السويس	١٧٢٢٧	٣٦٥٦٤	٦١٦٦	١٠٠٦٣	١٢٧	١٧٩	٤٦٨٠٦	٧٨,١
جنوب الوادى	٢٠٤٢٢	٤٧٨٨٦	٧٢٠٨١	١١٧٧٨	٣٩	٤٢	٥٩٧٠٦	٨٠,٢
الإجمالي	٤٣٥٥١٨	٩٥٢٧٩٤	١٧٤٦٣٣	٣٠٨٩٤٤	٧٥٦٠	١٢٤٥١	١٢٧٤١٨٩	٧٤,٨

المصدر : المجلس الأعلى للجامعات .مركز بحوث تطوير التعليم الجامعى إدارة الإحصاء.

* محسوبة

و من المؤكد أن الغالبية العظمى من الطلاب النظاميين المقيدين بالكليات المختلفة خاصة النظرية يتلقوا المحاضرات باللغة العربية حيث تتميز هذه الأقسام بانخفاض المصروفات الدراسية - كما سبق وأوضحنا - إلا أن هناك بعض الكليات خاصة التجارة والحقوق والسياحة والفنادق وقسم الزراعة الدولية بجامعة القاهرة وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بها أقسام لغات إنجليزية وفرنسية وكذا ألمانية كما هو مبين بالجدول رقم (٣-٣) حيث يبين أعداد الطلاب الملتحقين بهذه الأقسام عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، ويلاحظ من هذا الجدول شيوع هذه الأقسام بالجامعات المختلفة،

فنجد أن كليات التجارة بعشر جامعات بها أقسام لغات وتضم حوالى ٢٠ ألف طالب وطالبة أما كليات الحقوق فتقتصر أقسام اللغات على جامعة القاهرة والإسكندرية ٠ وقد بلغ إجمالى الطلاب المقيدين بهذه

اللغات مما يعنى أن الإمكانيات المعروضة بهذه الكلية بالنسبة لهذا النوع من الخدمة تلبى الطلب عليها بنسبة مرتفعة خاصة إذا علمنا ارتفاع التكلفة بهذه الأقسام ارتفاعاً كبيراً بالنسبة للأقسام العربية ، إلا أنها تظل أقل تكلفة إذا ما قورنت بالجامعات الخاصة أو الجامعات الأجنبية الأخرى .

كما يلاحظ أن غالبية الملتحقين بهذه الأقسام من خريجى مدارس اللغات حيث توجد بعض الاشتراطات للقبول بهذه الأقسام كحد أدنى معين بدرجات النجاح فى اللغات ولا تختلف كثيراً تكلفة الدراسة بهذه الأقسام الجامعية عن الرسوم الدراسية بهذه المدارس هذا إضافة إلى إمكانية الاستفادة من القدرات اللغوية فى الحصول على فرص عمل .

جدول رقم (٣-٣)

تطور أعداد الطلاب المقيدين بأقسام اللغاتبكليات التجارة والحقوق والاقتصاد والعلوم السياسية والسياحة والفنادق والزراعة عن العام الجامعى ٢٠٠٢/٢٠٠٣

البيان	اللغة الإنجليزية		اللغة الفرنسية		اللغة الألمانية		الجملة
	طالب	طالبة	طالب	طالبة	طالب	طالبة	
كليات التجارة							
القاهرة	٥٧٢	١٤٢١					١٩٩٣
بنى سويف	٢٦٤	١٩٢					٤٥٦
الإسكندرية	٨٧٣	١٨٣٠					٢٧٠٣
دمنهور	١٣٩٨	١٢١٣					٢٦١١
عين شمس	٦١٧	١٣٣٥	٣٢	١٧٢			٢١٥٦
أسيوط	٦٣٢	٤٠٦					١٠٣٨
طنطا	٩٠٢	٧٣٧					١٦٣٩
المنصورة	٥٣١	٥٧٥					١١٠٦
الزقازيق	٤٥١	٩١٤					١٣٦٥
بنها	١٤٧٧	٦٣٨					٢١١٥
حلوان	٩٥٩	٨٤٧					١٨٠٦
المنوفية	٢٩٩	١٥٧					٤٥٦
جنوب الوادى (سوهاج)	٣٦٥	٢٥٥					٦٢٠
جملة كليات التجارة	٩٣٤٠	١٠٥٢٠	٣٢	١٧٢			٢٠٠٦٤
كليات الحقوق							
القاهرة	٢٦٦	٢٦٥	٦٣	١٠٩			٧٠٣
الإسكندرية	٦٤٥	٤٢٧	٨٧	١٣٩			١٢٩٨
جملة كليات الحقوق	٩١١	٦٩٢	١٦٠	٢٤٨			٢٠١١
الاقتصاد والعلوم السياسية	٢٣٠	١٢٥٣	٢٩	١٨١			١٦٩٣
السياحة والفنادق بحلوان	٥٠٩	٥٤١	١٧	٦٦	٥	١٧	١١١٥
زراعة القاهرة (قسم الزراعة الدولية)	٢٢	٣٥	-	-	-	-	٥٧
الإجمالى	١١٠١٢	١٣٠٤١	٢٣٨	٦٦٧	٥	١٧	٢٤٩٨٠

وعلى الجانب الآخر من التعليم النظامى فإن هناك الكليات العملية حيث يتميز هذا النوع من التعليم بخلوه حتى الآن من أقسام اللغات الخاصة التى يتم فيها دفع مصروفات كالأقسام الخاصة بكليات التجارة والحقوق سالفة الذكر اللهم إلا عدد محدود جداً بقسم الزراعة الدولية بجامعة القاهرة كما سبق بيانه ، لذا

سنلقى الضوء هنا على العلاقة بين المقبولين والمقيدين بالكليات النظرية والعملية وكذا الخريجين وذلك من خلال الجداول رقم (٣-٤)،(٣-٥) حيث يلاحظ أن المقبولين بالكليات العملية حوالى ٢٩% من جملة المقبولين بالجامعات وذلك عن عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ . وعلى الرغم من الارتفاع النسبى للقبول بالكليات العملية بدءا من عام ١٩٩٧/٩٦ وحتى عام ١٩٩٩/٩٨ مقارناً بعامى ١٩٩٥/٩٤ ، ١٩٩٧/٩٦ ، إلا أن الأعوام التالية شهدت تراجعاً نسبياً متواصل حتى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ مما يعطى مؤشرا على انكماش الإقبال على الكليات العملية ، وقد يرجع ذلك لمجموعة من العوامل أهمها :

١ - ارتفاع التكلفة الفعلية لطالب الكلية العملية لدى الأسرة عن نظيره فى الكليات النظرية نظراً لانتشار الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية بالكليات المختلفة خاصةً العملية منها .

٢ - الخلفية الدراسية للطالب محدد أساسى للقبول بالكليات ، وعلى ذلك فإننا نجد انخفاضاً ملحوظاً فى نسبة الطلاب ذوى الخلفية العلمية من حملة الثانوية العامة والمقبولين بالجامعات عن طريق مكتب التنسيق ، فقد كانت نسبتهم ٤٧,٣% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ انخفضت تدريجيا إلى ٤٣,٢% ، ٣٦,٩% فى عامى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ، ٢٠٠٤/٢٠٠٣ على التوالى .

٣ - سوق العمل وما يلاحظ من ضعف قدرته الاستيعابية ، وما هو معلن عن برامج إعادة تأهيل حملة المؤهلات مما يشجع الكثير على الالتحاق بالكليات النظرية لتلافى الصعوبات التى قد تطرأ من الدراسة الخاصة بالكليات العملية .

جدول رقم (٣-٤)

أعداد الطلاب المقبولين بجامعات ج.م.ع فى السنوات ١٩٩٥/٩٤ - ٢٠٠٤/٢٠٠٣

البيان / السنة	جملة المقبولين	المقبولين بالكليات العملية*	المقبولين بالكليات الإنسانية**	المقبولين بالكليات العملية إلى الجملة %
١٩٩٥/٩٤	١٤٨٣٧٨	٤٠٢٨١	١٠٨٠٩٧	٢٧,١
١٩٩٦/٩٥	٢٣٧٨٧٣	٦٤٥٥٥	١٧٣٣١٨	٢٧,١
١٩٩٧/٩٦	٢٦٨٩٦٧	٨٨٧٢٢	١٨٠٢٤٥	٣٣,٠
١٩٩٨/٩٧	٢٤٠٩٠٤	٨٠٢١٢	١٦٠٦٩٢	٣٣,٣
١٩٩٩/٩٨	٢٢١٥٣٠	٨٢٢٥٨	١٣٩٢٧٢	٣٧,١
٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠٥٨٦	٦٩١٩١	١٣١٣٩٥	٣٤,٥
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٣٤٢١٧	٨٠٨٣٥	١٥٣٣٨٢	٣٤,٤
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٤٣٠٥٥	٨١٨٨٥	١٦١١٧٠	٣٣,٧
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٤١٨٤٧	٧٧١٨٢	١٦٤٦٦٥	٣١,٩
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٥٧٥٧٦	٧٥٢٧٨	١٨٢٢٩٨	٢٩,٢

المصدر : المجلس الأعلى للجامعات - مرجع سبق ذكره.

* الكليات العملية : العلوم - الطب - طب الأسنان - الصيدلة - التمريض - فنى تمريض - الهندسة - الطب البيطرى - الزراعة - الأقسام العملية بكليات التربية - الحاسبات والمعلومات - الأقسام العملية بكلية البنات - التربية الرياضية - الفنون الجميلة - العلاج الطبيعى - الفنون التطبيقية - التربية الفنية - التربية الموسيقية - الاقتصاد المنزلى - التربية النوعية - رياض الأطفال.

** الكليات الإنسانية (النظرية) : الآداب - الحقوق - التجارة - الإقتصاد والعلوم السياسة - الآثار - الألسن - الإعلام - دار العلوم - الدراسات العربية والإسلامية - الخدمة الإجتماعية - السياحة والفنادق - الأقسام الأدبية بكليات التربية - الوثائق والمكتبات بكليات التربية - الأقسام الأدبية بكلية البنات.

جدول رقم (٣-٥)

أعداد الطلاب المقبولين بجامعات ج.م.ع عن طريق مكتب التنسيق موزعين حسب نوع

فى الأعوام ٢٠٠١/٢٠٠٢ - ٢٠٠٢/٢٠٠٣ / ٢٠٠٤

البيان	٢٠٠١/٢٠٠٢		٢٠٠٢/٢٠٠٣		٢٠٠٣/٢٠٠٤	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
نوع الدراسة						
أدبى	١٢٨٠٢	٥٢,٧	١٣٧٤١٠	٥٦,٨	١٦٢٤٩٧	٦٣,١
علمى	١١٥٠٢٨	٤٧,٣	١٠٤٤٣٧	٤٣,٢	٩٥٠٧٩	٣٦,٩
جملة	٢٤٣٠٥٥	١٠٠	٢٤١٨٤٧	١٠٠	٢٥٧٥٧٦	١٠٠
نوع الدراسة						
نظامى	١٨٢٩٢٩	٧٥,٣	١٨٠٩٤٥	٧٤,٨	١٨٩٧٧٠	٧٣,٧
إنتساب	٦٠١٢٦	٢٤,٧	٦٠٩٠٢	٢٥,٢	٦٧٨٠٦	٢٦,٣
جملة	٢٤٣٠٥٥	١٠٠	٢٤١٨٤٧	١٠٠	٢٥٧٥٧٦	١٠٠
نوع الكلية						
إنسانية	١٦١١٧٠	٦٦,٣	١٦٤٦٦٥	٦٨,١	١٨٢٢٩٨	٧٠,٨
عملية	٨١٨٨٥	٣٣,٧	٧٧١٨٢	٣١,٩	٧٥٢٧٨	٢٩,٢
جملة	٢٤٣٠٥٥	١٠٠	٢٤١٨٤٧	١٠٠	٢٥٧٥٧٦	١٠٠

المصدر : المجلس الأعلى للجامعات – مرجع سالف الذكر .

وتنعكس أوضاع أعداد المقبولين على المقيدين وكذا الخريجين فكما هو موضح بالجدول رقم (٣-٦) والذى يبين المقيدين بالأقسام الأدبية والعملية فى عامى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، ٢٠٠٣/٢٠٠٤ حيث نجد أن ثلثى المقيدين بالجامعات بكليات أدبية والثلث الآخر بالكليات العملية وزادت هذه النسبة فى العام الأخير ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بالكليات النظرية عما كانت عليه فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، كما يتبين من نفس الجدول أن العلاقة بين خريجى الكليات العملية والنظرية أفضل قليلاً من علاقة المقيدين .

جدول رقم (٣-٦)

المقيدون والخريجون بالكليات النظرية والعملية

الكليات	المقيدون		الخريجون		
	٢٠٠٢/٢٠٠٣	٢٠٠٣/٢٠٠٤	٢٠٠٠/٢٠٠١	٢٠٠١/٢٠٠٢	٢٠٠٢/٢٠٠٣
كليات أدبية	٨٢٥٧٢٨	٨٥٥٢٤٨	١٤٩٨٧٨	١٥٠٩٣٣	١٥١٧١١
كليات عملية *	٤١٤٤٧٥	٤٠٠٥٩٥	٧٢٦٤٦	٧٦١١٦	٧٨٥٨٨
جملة	١٢٤٠٢٠٣	١٢٥٥٨٤٣	٢٢٢٥٢٤	٢٢٧٠٤٩	٢٣٠٢٩٩
نسبة الأدبى%	٦٧	٦٨	٦٧,٤	٦٦	٦٦
نسبةالعلمى %	٣٣	٣٢	٣٢,٦	٣٤	٣٤

المصدر : المجلس الأعلى للجامعات – مرجع سالف الذكر .

* من هذه الأعداد مقيد ١٩٨٢٨ طالب وطالبة سنة ٢٠٠١/٢٠٠٢ بأقسام الإتصالات والحاسبات والكيمياء والفيزياء والرياضيات ، ٢٢٩٦٠ طالب وطالبة عن سنة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وهو ما يتراوح ما بين ٥% ، ٦% على الترتيب لهذه السنوات من جملة المقيدين بالكليات العملية .

أما الجدول رقم (٣-٧) فيبين الخريجين من أنظمة الدراسة المختلفة ، النظامى والانتساب و الانتساب الموجه حيث يلاحظ تزايد نسب الخريجين من الانتساب الموجه خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، ٢٠٠٢/٢٠٠٣ فقد بلغت ١٥,٢% ارتفعت إلى ١٨,٩% بينما خريجو الدراسات النظامية انخفضوا من ٨٣,١% عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٧٩,٨% ذلك نظراً لزيادة المقيدين بنظم الانتساب الموجه.

جدول رقم (٣-٧)

أعداد ونسب الخريجين

السنة / نظم الدراسة	٢٠٠٠/٢٠٠١		٢٠٠١/٢٠٠٢		٢٠٠٢/٢٠٠٣	
	إجمالى	نسبة%	إجمالى	نسبة%	إجمالى	نسبة %
إنتظام	١٨٤٩٠٨	٨٣,١	١٨٤٣٢٨	٨١,٢	١٨٣٧٦٧	٧٩,٨
إنتساب	٣٣٨٥	١,٥	٣٤٠٢	١,٥	٢٣٥٠	١,٠
إنتساب موجه	٣٣٨٦٥	١٥,٢	٣٩٣١٩	١٧,٣	٤٣٥٥٢	١٨,٩
ساعات معتمدة	٣٦٦	٠,٢	-	-	٦٣٠	٠,٣
جملة	٢٢٢٥٢٤	١٠٠	٢٢٧٠٤٩	١٠٠	١٣٠٢٩٩	١٠٠

المصدر : المجلس الأعلى للجامعات ، مرجع سالف الذكر.

٢٠١٠٣٠١ أعضاء هيئة التدريس بالجامعات

يبين الجدول رقم (٣-٨) الفجوة الخاصة بأعضاء هيئة التدريس (المشغول والفعلى) وذلك فى مجال عرض الإمكانيات المتاحة لتقديم الخدمة التعليمية الجامعية حيث يلاحظ اتساع هذه الفجوة فى كل الجامعات حيث تتراوح مابين ١٣% إلى ٢١,٦٥% فيما عدا فرع العريش بجامعة قناة السويس حيث لا تتعدى ٥% ، وهذا يعنى أن هناك قاعدة عريضة من هيئات التدريس إلا نسبة ليست بالقليلة غير موجودة ولكنها تلبى احتياجات سوق خارجى وذلك عن طريق الإعارات خاصةً فى السوق العربية أو السوق الداخلى فى الجامعات الخاصة والمعاهد العليا الخاصة المختلفة وكذا بعض الجامعات الأجنبية .

من ناحية أخرى فإن الفجوة الخاصة بمعاونى أعضاء هيئة التدريس تتفاوت مابين الجامعات والفروع المختلفة وتأتى الفجوة فى هذه الحالة بسبب سياسة الابتعاث للخارج لتأهيل الكوادر العلمية الجديدة لمواجهة عمليات الإحلال المستقبلية وملاحقة التطورات الحديثة فى العلوم المختلفة وتبلغ هذه الفجوة أدناها فى جامعة القاهرة- فرع بنى سويف حيث بلغت ٩% و جامعة الإسكندرية - فرع دمنهور ٦,٧% .وقد بلغت أقصاها بجامعة المنيا حيث بلغت ٣٦% ، كما يلاحظ أن الإيفاد لا يعنى فى بعثات خارجية فقط بل يتضمن البعثات الداخلية والإشراف المشترك والأجازات الدراسية والخاصة والمنح وسنعرض لهذا فيما بعد.

جدول رقم (٣-٨)

عدد اعضاء هيئة التدريس و المدرسين والمعيدين حسب الفعلى و المشغول

الجامعة	جملة اعضاء هيئة التدريس			جملة معاونى هيئة التدريس		
	مشغول	فعلى	نسبة الفجوه* %	مشغول	فعلى	نسبة الفجوه* %
جامعة القاهرة						
فرع القاهرة	٦١٩٥	٥١١٠	١٧,٥١	٣٣٩٧	٢٧٠٢	٢٠,٤٦
فرع بنى سويف	٣٤٥	٢٩٠	١٥,٩٤	٤٧٦	٤٣٣	٩,٠٣
فرع الفيوم	٥٢٦	٤٣٢	١٧,٨٧	٤١٦	٣٦٤	١٢,٥٠
الاجمالى	٧٠٦٦	٥٨٣٢	١٧,٤٦	٤٢٨٩	٣٤٩٩	١٨,٤٢
جامعة الاسكندرية						
الاسكندرية	٣٨٥٩	٣٠٢٥	٢١,٦١	٢٠١٥	١٦٨٦	١٦,٣٣
فرع دمنهور	١٢٠	٩٧	١٩,١٧	١٧٩	١٦٧	٦,٧٠
الاجمالى	٣٩٧٩	٣١٢٢	٢١,٥٤	٢١٩٤	١٨٥٣	١٥,٥٤
عين شمس	٤٩٠٢	٤١١٤	١٦,٠٨	٢٨٩١	٢٤٨٤	١٤,٠٨
اسيوط	١٦٣٤	١٤٠٤	١٤,٠٨	١٢٩٤	١٠٥٦	١٨,٣٩
جامعة طنطا						
فرع كفر الشيخ	٣٥٨	٢٩٦	١٧,٣٢	٢٤٨	٢٠٧	١٦,٥٣
طنطا	١٦٨٤	١٤٠٥	١٦,٥٧	١٢٥٥	١٠٩٦	١٢,٦٧
الاجمالى	٢٠٤٢	١٧٠١	١٦,٧٠	١٥٠٣	١٣٠٣	١٣,٣١
جامعة المنصورة						
المنصورة	٢٠٢٥	١٦٩٢	١٦,٤٤	١٦٥٩	١٤٧٤	١١,١٥
فرع دمياط	٢٠٥	١٦٩	١٧,٥٦	١٧٢	١٤١	١٨,٠٢
الاجمالى	٢٢٣٠	١٨٦١	١٦,٥٥	١٨٣١	١٦١٥	١١,٨٠
جامعة الزقازيق						
الزقازيق	٢٧٥٦	٢٢٣٩	١٨,٧٦	١٤٠٥	١٢١٩	١٣,٢٤
(فرع بنها)	١٤٩٤	١٢١١	١٨,٩٤	٦٦٨	٥٩٩	١٠,٣٣
الاجمالى	٤٢٥٠	٣٤٥٠	١٨,٨٢	٢٠٧٤	١٨١٨	١٢,٣٤
حلوان	٢١٧٩	١٧٢٧	٢٠,٧٤	١٧٤٤	١٤٧١	١٥,٦٥
المنيا	١٢٨٠	١١١١	١٣,٢٠	٨١٩	٦٠٤	٢٦,٢٥
المنوفية	١٤٩٠	١٢٤٠	١٦,٧٨	١٢٤٨	١١٠٦	١١,٣٨
جامعة قناة السويس						
فرع الاسماعيلية	٧٩٦	٦٤١	١٩,٤٧	٧٩٨	٦٤٧	١٨,٩٢
فرع السويس	١٨٣	١٤٦	٢٠,٢٢	١٨٧	١٥٢	١٨,٧٢
فرع العريش	١٤٨	١٤٠	٥,٤١	١٠٥	٩١	١٣,٣٣
فرع بورسعيد	٣٣٩	٢٩٣	١٣,٥٧	٤١٣	٣٦٧	١١,١٤
الاجمالى	١٤٦٦	١٢٢٠	١٦,٧٨	١٥٠٣	١٢٥٧	١٦,٣٧
جامعة جنوب الوادى						
فرع سوهاج	٤٤٧	٣٧١	١٧,٠٠	٤٤٨	٣٨١	١٤,٩٦
فرع قنا	٢٦٣	٢١٧	١٧,٤٩	٣٠٣	٢٦٢	١٣,٥٣
فرع اسوان	١٤١	١١٤	١٩,١٥	١٤٤	١١٢	٢٢,٢٢
الاجمالى	٨٥١	٧٠٢	١٧,٥١	٨٩٥	٧٥٥	١٥,٦٤

*نسبة الفجوة =(١-(الفعلى/المشغول))*١٠٠

٣٠١٠٣٠١ المعاهد العليا والمتوسطة الحكومية

تقدم خدمات التعليم العالى بمجموعة كبيرة من المعاهد العالية والمتوسطة حيث تتراوح سنوات الدراسة مابين ٢-٥ سنة وتتبع هذه المعاهد وزارة التعليم العالى والمعاهد العليا الحكومية محدودة منهما معهدان للتكنولوجيا أحدهما المعهد العالى للتكنولوجيا يبنها مدة الدراسة خمس سنوات على مرحلتين الأولى ثلاث سنوات يمنح الطالب بعدها دبلوم فى التكنولوجيا والثانية بعد دراسة سنتين تاليين يمنح بكالوريوس فى الهندسة والتكنولوجيا . أما المعهد الآخر فهو المعهد العالى للطاقة بأسوان ومدة الدراسة به خمس سنوات ويمنح درجة البكالوريوس فى الهندسة .

هذا بالإضافة إلى المعهد العالى للإدارة والحاسب الآلى ببورسعيد ومدة الدراسة به أربع سنوات والدراسة بهذا المعهد بمصروفات تساوى الرسوم التى يسددها طلاب الانتساب الموجه بالكليات الجامعية ،

على الجانب الآخر نجد أن المعاهد المتوسطة الحكومية كثيرة ومتنوعة فهناك المعاهد الفنية التجارية وعددها ٢٩ معهد ، ومعهد خدمة اجتماعية ومعهد للآثار .

والمعاهد الفنية الصناعية وعددها ٢١ معهد والفنية الفندقية وعددها أربع معاهد وكذلك المعاهد الفنية الصحية وعددها ١٢ معهد وهى تابعة لوزارة الصحة وتشترك هذه المعاهد فى أن مدة الدراسة بها سنتان.

كذلك فإن هناك الجامعة العمالية وهى بمصروفات تقسم على حسب المرحلة الدراسية حيث أن الدراسة بها على مرحلتين مرحلة الدبلوم ثم البكالوريوس كما تتوقف قيمة المصروفات على نوعية الدراسة داخل الجامعة وتصنف المصروفات كالتالى :

المرحلة	الصف	العلاقات الصناعية	التنمية التكنولوجية
مصروفات مرحلة الدبلوم (جنيه)	الصف الأول	١٢٠٥	١٤٥٥
	الصف الثانى	١٢٥٥	١٤٥٥
مصروفات مرحلة البكالوريوس (جنيه)	الصف الثالث	١٧٠٥	١٨٥٥
	الصف الرابع	١٧٥٥	١٨٥٥

وللجامعة العمالية ١١ فرع منتشرة بالجمهورية حتى أسوان وتستوعب هذه المعاهد عدد لابأس به من الطلاب حملة الثانوية العامة والفنية حيث يبلغ عدد المقيدين بهذه المعاهد العليا والمتوسطة ، مايقارب ٦,٩% من جملة المقيدين بالتعليم العالى .

٤٠١٠٣٠١ الجامعات الخاصة والأجنبية

توجد حالياً أربع جامعات خاصة وهى :

١ - جامعة ٦ أكتوبر .

٢ - جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب .

٣ - جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا .

٤ - جامعة مصر الدولية .

هذا إضافة إلى الجامعات الأجنبية كالجامعة الأمريكية والفرنسية* والألمانية** حيث تقدم هذه الجامعات خدماتها التعليمية لحوالى ٣٠٤٣١ طالب وطالبة عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ومن الملاحظ زيادة أعداد الطلاب المقيدين بهذه الجامعات حيث كان عدد المقيدين عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ حوالى ١٦٧٧٤ طالب وطالبة يتحمل طلاب هذه الجامعات مصروفات سنوية تختلف باختلاف الجامعة ونوعية الدراسة (نظرية أو عملية) طبقاً للجدول الموضح رقم (٣-٩) .

جدول رقم (٣-٩)

الجامعات الخاصة والأجنبية بـ ج.م.ع عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣

الجامعة	عدد الكليات	عدد المقيدين	عدد أعضاء هيئة التدريس	المصروفات السنوية بالكليات العملية	المصروفات السنوية للكليات النظرية
٦ أكتوبر	١٤	١٦٧٦٤	١٤٨	١٤٢٨٦	٥٠٠٠ جنيه
٦ أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب	٤	١٥٠٣	١١٧	١٨٢٠٠	١٧٤٠٠جنيه
مصر للعلوم والتكنولوجيا	٩	٩٨٩٤	٣٣٤	٥٨٠٠ دولار	٢٢٧٥ دولار
مصر الدولية	٧	٢٢٧٠	٤٦	١٧٠٠ جنيه	١٥٠٠٠ جنيه
الجامعة الأمريكية	٣	٤١٩١	٣٢٦	١١٨٠٠ دولار	

وتعتبر الجامعة الأجنبية بمثابة إستيراد لخدمات التعليم من هذه البلاد التى تهتم بإفتتاح جامعات خارج أراضيها .

٥٠١٠٣٠١ المعاهد العليا والمتوسطة الخاصة

يوجد حالياً حوالى ٩٠ معهد منهم ٨٠ معهد عالى تتراوح مدة الدراسة بها مابين ٤-٥ سنوات وعشر معاهد فنية متوسطة مدة الدراسة بها سنتين ، كما تغطى هذه المعاهد كثير من التخصصات كالسياحة والفنادق والخدمة الاجتماعية واللغات ، والحاسب الآلى ونظم المعلومات والهندسة والتكنولوجيا وعلوم الإعلام والعلوم الإدارية والتجارية والتعاون والسكرتارية وتختلف المصروفات فى هذه المعاهد حسب نوعية الدراسة كما هو مبين بالجدول رقم ١٠ حيث نجد أن غالبية معاهد السكرتارية تقع فى المدى من ٣٤٣ جنيه وحتى ٧٢٤ جنيه وهذه القيمة العليا تختص بها المعاهد التى تهتم بتخصص الحاسب الآلى وعموما نجد أن جميع المعاهد العليا الخاصة بالخدمة الاجتماعية والإرشاد الزراعى والتعاون مصروفاتها أقل من ألف جنيه (مابين ٥٠٠ جنيه إلى ٨٧٠ جنيه) .

أما معاهد السياحة والفنادق مابين ١٩٥٠ جنيه ، ١٤٣٠ جنيه .

أما المعاهد الخاصة بعلوم الحاسب فتتراوح الدراسة بها ما بين ٢٠٠٠ جنيه وحتى ٥٧٦٠ جنيه وتتراوح المصروفات الدراسية بالمعاهد الهندسية والتكنولوجيا ، ما بين ٢٧٨٠ وحتى ١٠٠٠٠ جنيه.

---

* المصدر : وزارة التعليم العالى ، مركز المعلومات
غير متوافر بيانات

جدول رقم (٣-١٠)

توزيع المعاهد العليا والمتوسطة حسب فئات المصروفات الدراسية

فئات المصروفات	عدد المعاهد المتوسطة	المعاهد العليا	ملاحظات
أقل ١٠٠٠	٩	١٤	زادت المعاهد نظرا لوجود شعب مختلفة بالمعاهد
١٠٠٠-٢٠٠٠		٧	وتقع قيمة مصروفاتها الدراسية فى فئات مختلفة
٢٠٠٠-٣٠٠٠		٤٦	وهى موجودة بالملحق.
٤٠٠٠-٧٠٠٠		١٨	
٧٠٠٠-١٠٠٠٠		٤	
أكثر من ١٠٠٠٠		١	
مجموع كلى	٩	٩٠	

وإذا نظرنا إلى أعضاء هيئة التدريس بهذه الجامعات الخاصة والمعاهد العليا والمتوسطة والأكاديميات سنجد أن أعدادهم محدودة مقارنا بوضعهم فى الجامعات الحكومية كما هو معروض بالجدول رقم (٣-١١) هذا إضافة الى أن غالبيتهم منتدبين ومعارين من الجامعات الحكومية غالباً .

جدول رقم (٣-١١)

أعضاء هيئة التدريس ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بالجامعات الخاصة والأكاديميات

الجامعة	أصلى	إنتداب	معاونين
أكتوبر للعلوم	١١٧	(معين ومر ومنتدب جزء من الوقت)	١٠٥
مصر الدولية	٤٦		٧١
مصر للعلوم والتكنولوجيا	٣٣٤		١٨٣
٦ أكتوبر	١٤٨		١٦٦
الجامعة الأمريكية	٣٢٦		
جملة	٩٧١		
أكاديمية الفنون	٢٢٩		٢٥٢
أكاديمية السادات	٩١		٨٦
الأكاديمية العربية	٢٤٦		٢٦٩
جملة الجامعات والأكاديميات	١٤٣٧		
معهد الدراسات الإسلامية	٣٤		

كما يضم العرض إضافة إلى المؤسسات سالفة الذكر مجموعة المؤسسات التعليمية التى لها طابع خاص كجامعة الأزهر والكليات العسكرية التى تتبع وزارة الدفاع والشرطية التى تتبع وزارة الداخلية .

٦٠١٠٣٠١ خدمات التعليم المفتوح

يمثل التعليم المفتوح سوق هامة لتقديم الخدمة التعليمية لمن فاتهم الإلتحاق بالتعليم الجامعى والعالى كما يعتبر قناة هامة لتعليم الكبار حيث يشترط للإلتحاق بهذه النوعية مرور عدد معين من السنوات وهى تعنى خمس سنوات على الأقل من تاريخ الحصول على الثانوية العامة أو ما يعادلها من الدبلومات الفنية حسب نوعية الدراسة لذلك نجد أن غالبية الدارسين تجاوزوا السن الخاصة بالفئة العمرية ١٨- ٢٣ سنة ،

إلا أنه يلاحظ من الجدول رقم (٣-١٢) والذى يبين تطور أعداد الطلاب المقيدين ببرنامج التعليم المفتوح بجامعات ج.م.ع خلال الفترة ١٩٩٨/٩٧ وحتى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ نمو هذه الخدمة بشكل ملحوظ حيث بلغ عددهم حوالى ٦٣ ألف طالب وطالبة وبذلك قارب ثلاثة أضعاف عددهم عام ١٩٩٨/٩٧ ويتركز طلاب التعليم المفتوح بكليات التجارة والحقوق والزراعة والآداب.

كما تقدم خدمات التعليم المفتوح بمقابل قد يصل إلى (١٠٠) جنيه للمادة الواحدة.

جدول رقم (٣-١٢)

بتطور أعداد الطلاب المقيدين ببرنامج التعليم المفتوح بجامعات جمهورية مصر العربية

فى السنوات ١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢

العام الجامعى	العدد	التغير عن السنة السابقة	الرقم القياسى
١٩٩٨/٩٧	٢٣١٠٠	-	%١٠٠
١٩٩٩/٩٨	٣١١٧١	٨٠٧١	%١٣٤
٢٠٠٠/٩٩	٣٤٠٤٩	٢٨٧٨	%١٤٧
٢٠٠١/٢٠٠٠	٤٨٧٨٥	١٤٧٣٦	%٢١١
٢٠٠٢/٢٠٠١	٥٢٢٩	٣٤٦٤	%٢٢٦
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٦٣٠٢١	١٠٧٧٢	%٢٧٢

المصدر : المجلس الأعلى للجامعات - مرجع سالف الذكر.

٧٠١٠٣٠١ الخدمة التعليمية وكفاءتها

تتمثل الخدمة التعليمية فى مجموعة من العناصر، وهى المحتوى الدراسى أو المناهج والبرامج التعليمية وطرق التدريس والتعليم والتقويم وأجهزة العرض والوسائط التعليمية، أعضاء هيئة التدريس وكفاءاتهم .

وتنعكس جودة هذه العناصر وتطورها على نوعية خريج التعليم العالى ومهاراته وتكوينه الثقافى والفكرى وقدرته على الدخول فى سوق العمل . وقد ظهرت الحاجة إلى ضرورة إصلاح التعليم العالى وتحسين الخدمة لتخريج أفراد قادرين على الإنتاج معرفة إبداعية وإبتكارية وتربية أفراد قادرين على تحمل المسئولية منتجين وقادرين على العمل والمنافسة فى السوق فى ظل التحديات الجديدة وإنتشار التكنولوجيا الحديثة، لذلك فإن التعليم العالى يحتاج إلى ضرورة تقييم أداء المؤسسات التعليمية المختلفة إنجاز أو أداء الطلاب وفقا للمعايير الدولية، وعليه يتم الاهتمام بتحسين نوعية التعليم العالى وذلك من خلال إنشاء لجنة عليا لتقييم الأداء والاعتماد فى ظل نظام الجودة الشاملة والاهتمام بتطوير كليات التربية وتحديث أساليبها لتكوين معلم المرحلة قبل الجامعية حتى يمكن تحسين نوعية التعليم قبل الجامعى .

فلا يمكن التأكيد دائما على أن الخدمة الحالية بالتعليم العالى على درجة عالية من الكفاءة، ذلك أن الدروس [١] الخصوصية قد عرفت طريقها إلى الجامعة بل وشاع استخدامها فى مجالات دراسية معينة وساعد على ذلك نظم التقويم التى تعتمد فى الأساس على الحفظ والاسترجاع واعتياد الطلاب الحصول على المعلومات الجاهزة وبالتالى تعطيل ملكة التعليم الذاتى والقدرة على البحث والإبداع .

(١) تتراوح أسعار الدروس الكلية ومجموعات التقوية بين ٥٠٠-١٥٠٠ جنيه للمادة الواحدة فى كليات الطب ، للمادة بكليات الهندسة ، بكليات التجارة

٢٠٣٠١ الطلب على الخدمات التعليمية

ينقسم الطلب على الخدمات التعليمية إلى جزئين :

- الطلب الداخلى وهو تلبية الاحتياجات فى داخل مصر ويشمل :

طلب من جانب مواطنى الدولة على الخدمات التعليمية المتاحة داخل حدود الدولة.

طلب من جانب مواطنى الدول الأخرى على الخدمات التعليمية المتاحة داخل جمهورية مصر العربية.

- الطلب الخارجى وهو تلبية الاحتياجات التعليمية من الخارج أى :

طلب من جانب مواطنى الدولة على الخدمات التعليمية المتاحة بالدول الأخرى.

١٠٢٠٣٠١ الطلب من مواطنى الدولة

الطلب الخاص بتلبية الاجتياجات التعليمية من خلال المؤسسات التعليمية المصرية من جانب مواطنى الدولة وفى هذا الصدد من الضرورى تحديد الأعداد المتوقعة لطالبى هذه الخدمة والذين تقع أعمارهم فى فئة العمر ١٨-١٩ سنة حيث يتوقع التحاق نسبة من هؤلاء بالجامعات والمعاهد العليا المختلفة طبقاً لنسب النجاح الخاصة بالتعليم الثانوى.

وضحت الجداول (٣-١٣)، (٣- ١٤)،(٣- ١٥) أن الطلب المتوقع على التعليم العالى يتزايد نظراً لتزايد الأعداد المتوقع دخولها وكذلك زيادة الاهتمام بفرص التعليم العالى. وفى هذا الصدد يجدر الإشارة إلى أن النسبة التى تلتحق بالجامعات على وجه الخصوص تحدد فى ضوء الطاقة الاستيعابية وفى ضوء الأهداف المرسومة لتطوير المجتمع ككل لذلك يمكن عرض مجموعة من البدائل عن النسب المتوقع التحاقها بالجامعات والتعليم العالى عموماً من الفئة العمرية المعنية ١٨-١٩ سنة وذلك مع إعتبار الأعداد المتوقعة الخارجة من التعليم الثانوى.

كما أن الجداول سالفة الذكر تعتمد على الإسقاطات السكانية التى قام بها المركز الديموجرافى بالقاهرة لفئات السن الأحادية حتى سنة ٢٠٢١ وذلك طبقاً لمجموعة الإفتراضات الخاصة بالخصوبة – وقد إعتمدنا هنا على فرض الخصوبة المتوسطة ومن ثم حسب عدد السكان فى فئة السن ١٨-٢٣ سنة وهى أعداد السكان التى تتضمن الدارسين بالتعليم العالى وكذلك الفئة العمرية ١٨-١٩ والتى على أساسها يمكن حساب معدل الداخلين فى التعليم العالى من بينهم وكذلك المعدلات المستهدف التحاقها بهذه النوعية من التعليم ، كذلك فروض خاصة تستهدف زيادة الإهتمام بالتعليم الجامعى والعالى وذلك من خلال زيادة عدد أعضاء هيئة التدريس وزيادة المنصرف على الجامعات للإرتفاع بكفاءة العملية التعليمية وذلك بتوفير المعامل والأجهزة والورش اللائقة سواء فى الكليات العملية أو النظرية.

وتشير الجداول إلى نتائج ثلاث سيناريوهات تفترض جميعاً الخصوبة المتوسطة للسكان.

السيناريو المرجعى ويفترض ثبات جميع المؤشرات :

السيناريو (١) ويفترض ثبات معدلات الالتحاق بالجامعات والاستيعاب مع زيادة نسبة المستجدين بالكليات العملية وانخفاضهم بالكليات النظرية مع خفض متوسط عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس بالكليات النظرية وكذا خفضها للمعاونين بذات الكليات مع ثبات متوسط تكلفة الطلب.

السيناريو (٢) وهو بشابه السيناريو رقم (١) إلا أنه يفترض زيادة متوسط تكلفة الطالب بالجامعات الحكومية بمعدل ٥% بدء من عام ٢٠٠٤ .

يلاحظ عموماً تزايد الطلب على التعليم الجامعى حتى فى ظل السيناريو المرجعى مما يتطلب زيادة المعروض من المؤسسات التعليمية العالية.

كذلك قد يتزايد الطلب على المؤسسات الخاصة من بعض الفئات الإجتماعية القادرة على تكلفة الدراسة فيها ، كما قد يلعب التعليم عن بعد دوراً هاماً فى المرحلة المقبلة وذلك فى ظل التغيرات التكنولوجية والعالمية المتوقعة لملاحقة هذا الطلب وتلبية احتياجات الأفراد لمثل هذه الخدمات .

٢٠٢٠٣٠١ طلب الدول الأخرى على الخدمات التعليمية داخل مصر

وهو ما يتمثل فى أعداد الوافدين المقيدة فى الجامعات والمعاهد المختلفة سواء كانت لمرحلة البكالوريوس أو الليسانس (المرحلة الجامعية الأولى) أو مرحلة الدراسات العليا، فمن الجدول (٣- ١٦) يمكن ملاحظة:

أن الجامعات الخاصة والأمريكية والأكاديميات (أكاديمية الفنون، والسادات والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا) تضم ٣٦,٥% من إجمالى أعداد الوافدين للدراسة بالمرحلة الجامعية الأولى يتمركز غالبيتهم فى جامعتى ٦ أكتوبر حيث يصل عدد الوافدين بها إلى حوالى ٥١٠٢ طالب وطالبة بنسبة ١٦,٣% ، ثم جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا بها حوالى ٣٧٤٤ طالب وطالبة يمثلوا ما نسبته ١٢% من الوافدين أى أن هاتين الجامعتين تقدم خدماتها لحوالى ٢٨% من الوافدين ، فى حين نجد الجامعات المصرية الاثناعشر يصل عدد الدارسين الوافدين بها إلى ٥٤٩٨ طالب وطالبة بما نسبته ١٧,٦% مما يعنى أن الجامعات الخاصة أكثر جاذبية للسوق الخارجى عن الجامعات الحكومية مما يتطلب ضرورة التعرف على أسباب هذه الظاهرة خاصة أن الجامعات الحكومية تتوافر بها المقومات الأساسية للدراسة خاصةً كليات الطب والصيدلة والهندسة، كما أن أعضاء هيئة التدريس بها كافية بالمقارنة بالجامعات الخاصة كما سبق إيضاحه، اللهم إلا إذا كانت أعداد الطلاب بالجامعة تلعب دوراً كبيراً فى تفضيل الطالب جامعة خاصة على جامعة حكومية، خاصةً أن الجامعات المصرية عموماً تتسم بصفة الجامعات ذات الأعداد الكبيرة، بينما الجامعات الخاصة ماهى إلا جامعات الأعداد الصغيرة .

كما يلاحظ أن عدد الوافدين للمعاهد العليا الخاصة يقارب الألفين طالب وطالبة يمثلون حوالى ٦,٣% مما يعنى أن التعليم الخاص يستحوذ على حوالى ٤٢,٩% من جملة الطلبة الوافدين .

من ناحية أخرى يلاحظ وجود أكبر نسبة من الوافدين بجامعة الأزهر الشريف لما تتسم به الدراسة بهذه الجامعة من خصوصية وتميزها بالصفة الدينية فى الأساس حيث تطلب خدماتها من العالم الإسلامى مشرقه ومغربه ، ولما تقدمه من منح للدراسات الإسلامية لطلبة العالم الإسلامى وتبلغ هذه النسبة حوالى ٣٩,١% من إجمالى الوافدين حيث وصل عددهم بهذه الجامعة إلى حوالى ١٢ ألف طالب وطالبة، تبلغ أعداد الإناث فيها حوالى ٣٢٣٢ طالبة تمثل حوالى ٢٦,٥% من جملة الوافدين بالأزهر للحصول على الشهادة الجامعية الأولى .

جدول (٣- ١٣)

الإسقاطات الخاصة بمعدلات الالتحاق والاستيعاب وعدد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس للجامعات الحكومية (خلال الفترة من 2003 - 2021)

السيناريو المرجعي : خصوبة متوسطة للسكان [1]

المؤشـــــــــرات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد السكان في سن 18 - 19 سنة (بالألف)	3070	3061	3035	3008	2979	2948	2921	2895	2866	2848	2870	2930	3005	3080	3150	3196	3218	3231	3246
عدد السكان في سن 18 - 23 سنة (بالألف)	8860	8996	9074	9099	9071	9003	8923	8841	8753	8683	8647	8663	8731	8829	9015	9198	9365	9497	9604
معدل الالتحاق بالجامعات الحكومية	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09
نسبة المستجدين في الكليات العملية	0.35	0.35	0.35	0.35	0.35	0.35	0.35	0.35	0.35	0.35	0.35	0.35	0.35	0.35	0.35	0.35	0.35	0.35	0.35
نسبة المستجدين في الكليات النظرية	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65
عدد المستجدين المتوقع بالجامعات الحكومية	277501	276687	274337	271896	269275	266473	263482	260032	259061	257434	259422	264846	271625	278405	284732	288890	290879	292054	293409
الكليات العملية	97125	96840	96018	95164	94246	93266	92411	91589	90671	90102	90798	92696	95069	97442	99656	101111	101807	102219	102693
الكليات النظرية	180375	179847	178319	176733	175029	173207	171621	170093	168390	167332	168625	172150	176556	180963	185076	187778	189071	189835	190716
معدل الاستيعاب بالجامعات الحكومية	0.15	0.15	0.15	0.15	0.15	0.15	0.15	0.15	0.15	0.15	0.15	0.15	0.15	0.15	0.15	0.15	0.15	0.15	0.15
نسبة المقيدين في الكليات العملية	0.35	0.35	0.35	0.35	0.35	0.35	0.35	0.35	0.35	0.35	0.35	0.35	0.35	0.35	0.35	0.35	0.35	0.35	0.35
نسبة المقيدين في الكليات النظرية	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65
عدد المقيدين المتوقع بالجامعات الحكومية	1287364	1307125	1318459	1322091	1318023	1308142	1296518	1284604	1271817	1261646	1256415	1258740	1268621	1282860	1309886	1336476	1360741	1379921	1395468
الكليات العملية	450578	457494	461461	462732	461308	457850	453781	449611	445136	441576	439745	440559	444017	449001	458460	467767	476259	482972	488414
الكليات النظرية	836787	849631	856998	859359	856715	850293	842737	834992	826681	820070	816870	818181	824603	833859	851426	868709	884482	896949	907054
متوسط تكلفة الطالب بالجامعات الحكومية بالجنيه (للكليات العملية) [2]	6025	6025	6025	6025	6025	6025	6025	6025	6025	6025	6025	6025	6025	6025	6025	6025	6025	6025	6025
متوسط تكلفة الطالب بالجامعات الحكومية بالجنيه (للكليات النظرية) [2]	2956	2956	2956	2956	2956	2956	2956	2956	2956	2956	2956	2956	2956	2956	2956	2956	2956	2956	2956
التكاليف المتوقعة للجامعات الحكومية بالألف جنيه (للكليات العملية)	2714730	2756401	2780300	2787960	2779381	2758545	2734033	2708908	2681945	2660496	2649466	2654368	2675204	2705231	2762222	2818294	2869463	2909908	2942693
التكاليف المتوقعة للجامعات الحكومية بالألف جنيه (للكليات النظرية)	2473542	2511511	2533287	2540266	2532449	2513465	2491130	2468238	2443670	2424127	2414076	2418543	2437528	2464887	2516815	2567905	2614528	2651380	2681253
متوسط عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس بالجامعات الحكومية	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39
الكليات العملية	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17
الكليات النظرية	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	125	126	126	126	126	126	126
عدد أعضاء هيئة التدريس المتوقع بالجامعات الحكومية (للكليات العملية)	26343	26748	26979	27054	26971	26768	26530	26287	26025	25817	25710	25757	25960	26251	26804	27346	27845	28237	28555
عدد أعضاء هيئة التدريس المتوقع بالجامعات الحكومية (للكليات النظرية)	6619	6720	6779	6797	6776	6726	6666	6605	6539	6487	6460	6472	6522	6596	6735	6871	6996	7095	7175
متوسط عدد الطلبة لكل معاون بالجامعات الحكومية (للكليات العملية)	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28
متوسط عدد الطلبة لكل معاون بالجامعات الحكومية (للكليات النظرية)	159	159	159	159	159	159	159	159	159	159	159	159	159	159	159	159	159	159	159
عدد المعاونين المتوقع بالجامعات الحكومية (للكليات العملية)	16262	16511	16655	16700	16649	16524	16377	16227	16065	15937	15871	15900	16025	16205	16546	16882	17189	17431	17627
عدد المعاونين المتوقع بالجامعات الحكومية (للكليات النظرية)	5272	5353	5400	5415	5398	5358	5310	5261	5209	5167	5146	5155	5195	5254	5365	5474	5573	5651	5715
نسبة الفنات المعاونة لكل استاذ بالجامعات الحكومية (للكليات العملية)	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62
نسبة الفنات المعاونة لكل استاذ بالجامعات الحكومية (للكليات النظرية)	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80

(1) الافتراضات السيناريو المرجعي هي :

- خصوبة متوسطة للسكان
- ثبات معدلات الالتحاق عند تقديرات سنة الأساس 2002/2001
- ثبات معدلات الاستيعاب عند تقديرات سنة الاساس 2002/2001
- ثبات متوسطات عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس عند تقديرات سنة الأساس 2002/2001
- ثبات متوسطات عدد الطلبة لكل معاون عند تقديرات سنة الاساس 2002/2001
- ثبات متوسط تكلفة الطالب في الجامعات الحكومية عند تقديرات سنة الأساس 2002/2001

(2) تم حساب متوسط تكلفة الطالب التي قدرت بحوالي 4308 جنيه على أساس المصروف على الجامعات الحكومية في العام المالي 2002/2001م ثم توزيع التكلفة على الكليات العملية والنظرية بناءً على دراسة عن جامعة القاهرة (مقدمة من أ.د. نجيب الهلالي جوهر وعنوانها "حول اقتصاديات التعليم الجامعي في مصر " ، مؤتمر جمعية القاهرة ، تطوير التعليم الجامعي ، رؤية لجامعة المستقبل ، مايو 1999) قد أوضحت أن : تكلفة الطالب في الكليات النظرية = 0.6861 × متوسط تكلفة الطالب ، تكلفة الطالب في الكليات العملية = 1.3954 × متوسط تكلفة الطالب.

جدول (٣- ١٤)

الإسقاطات الخاصة بمعدلات الالتحاق والاستيعاب وعدد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس للجامعات الحكومية (خلال الفترة من 2003 - 2021)

سيناريو 1 : خصوبة متوسطة للسكان [1]

المؤشـــــــــرات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد السكان فى سن 18 - 19 سنة (بالألف)	3070	3061	3035	3008	2979	2948	2921	2895	2866	2848	2870	2930	3005	3080	3150	3196	3218	3231	3246
عدد السكان فى سن 18 - 23 سنة (بالألف)	8860	8996	9074	9099	9071	9003	8923	8841	8753	8683	8647	8663	8731	8829	9015	9198	9365	9497	9604
معدل الالتحاق بالجامعات الحكومية	0.09	0 09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09
نسبة المستجدين فى الكليات العملية	0.35	0.36	0.37	0.38	0.39	0 40	0.41	0.42	0.43	0.44	0.45	0.46	0.48	0.49	0.50	0.50	0.50	0.50	0.50
نسبة المستجدين فى الكليات النظرية	0.65	0.64	0.63	0 62	0.61	0 60	0.59	0.58	0.57	0.56	0.55	0.54	0.52	0.51	0.50	0.50	0.50	0.50	0 50
عدد المستجدين المتوقع بالجامعات الحكومية	277501	278687	274337	271896	269275	266473	264032	261682	259061	257434	259422	264846	271625	278405	284732	288890	290879	292054	293409
الكليات العملية	97125	99339	101037	102722	104357	105936	107674	109470	111169	113322	117144	122679	129066	135701	142366	144445	145439	146027	146705
الكليات النظرية	180375	177348	173300	169174	164918	160537	156358	152213	147891	144112	142278	142167	142559	142704	142366	144445	145439	146027	146705
معدل الاستيعاب بالجامعات الحكومية	0.15	0.15	0.15	0.15	0.15	0.15	0.15	0 15	0.15	0.15	0.15	0.15	0 15	0.15	0.15	0.15	0.15	0.15	0.15
نسبة المقيدين فى الكليات العملية	0.35	0.35	0.35	0.36	0.37	0.38	0.39	0.40	0.41	0.42	0.43	0.45	0.46	0.47	0.48	0 49	0.50	0.50	0.50
نسبة المقيدين فى الكليات النظرية	0.65	0.64	0.63	0 62	0.61	0 60	0.59	0.58	0.57	0.56	0.55	0.54	0.53	0.52	0.50	0.50	0.50	0.50	0.50
عدد المقيدين المتوقع بالجامعات الحكومية	1267364	1307125	1318459	1322091	1318023	1308142	1296518	1284604	1271817	1261646	1256415	1256740	1268621	1282860	1309886	1336476	1360741	1379921	1395468
الكليات العملية	450578	457494	470469	480953	491845	500754	509111	517449	525518	534767	546292	561426	580433	602094	630642	655737	676092	689960	697734
الكليات النظرية	836787	849631	847991	841139	826178	807388	787407	767155	746299	726879	710123	697314	688187	680766	679244	668238	680371	689960	697734
متوسط تكلفة الطالب بالجامعات الحكومية بالجنيه (الكليات العملية)[2]	6025	6025	6025	6025	6025	6025	6025	6025	6025	6025	6025	6025	6025	6025	6025	6025	6025	6025	6025
متوسط تكلفة الطالب بالجامعات الحكومية بالجنيه (الكليات النظرية)[2]	2956	2956	2956	2956	2956	2956	2956	2956	2956	2956	2956	2956	2956	2956	2956	2956	2956	2956	2956
التكاليف المتوقعة للجامعات الحكومية بالألف جنيه (الكليات العملية)	2714730	2758401	2834570	2897740	2963366	3017045	3067396	3117631	3166247	3221974	3291411	3382590	3497112	3627617	3799619	3950813	4073454	4157012	4203848
التكاليف المتوقعة للجامعات الحكومية بالألف جنيه (الكليات النظرية)	2473542	2511511	2506661	2486406	2442182	2386639	2327575	2267709	2206060	2148654	2099124	2061261	2034281	2012344	2007845	1975312	2011176	2039523	2062502
متوسط عدد طلبه كل عضو هيئه تدريس بالجامعات الحكومية	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39
الكليات العمليه	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17
الكليات النظريه	126	124	122	120	118	116	115	113	111	109	107	105	104	102	100	100	100	100	100
عدد اعضاء هيئة التدريس المتوقع بالجامعات الحكومية (الكليات العملية)	26343	26748	27506	28119	28756	29277	29765	30253	30725	31265	31939	32824	33935	35202	36871	38338	39528	40339	40793
عدد اعضاء هيئة التدريس المتوقع بالجامعات الحكومية (الكليات النظرية)	6619	6832	6933	6991	6981	6936	6877	6811	6737	6670	6625	6614	6636	6674	6770	6660	6781	6876	6954
متوسط عدد طلبه لكل معاون بالجامعات الحكومية (الكليات العمليه)	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28
متوسط عدد الطلبه لكل معاون بالجامعات الحكومية (الكليات النظرية)	159	156	154	151	149	146	144	141	139	137	135	132	130	128	126	126	126	126	126
عدد المعاونين المتوقع بالجامعات الحكومية (الكليات العملية)	16262	16511	16980	17358	17751	18073	18374	18675	18966	19300	19716	20262	20945	21730	22761	23666	24401	24901	25182
عدد المعاونين المتوقع بالجامعات الحكومية (الكليات النظرية)	5272	5442	5522	5569	5561	5525	5478	5426	5366	5314	5277	5268	5286	5316	5393	5305	5401	5478	5539
نسبة اقفات المعاونة لكل استاذ بالجامعات الحكومية (الكليات العمليه)	0 62	0 62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62
نسبة اقفات المعاونة لكل استاذ بالجامعات الحكومية (الكليات النظريه)	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80

(1) افتراضات السيناريو 1 هى :

- خصوبة متوسطة للسكان
- ثبات معدلات الالتحاق عند تقديرات سنة الاساس 2002/2001
- ثبات معدلات الاستيعاب عند تقديرات سنة الاساس 2002/2001
- خفض متوسط عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس فى الكليات النظرية من 126 سنة 2003 ليصل إلى 100 فى عام 2017عند تقديرات سنة الاساس 2002/2001
- ثبات متوسطات عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس فى الكليات العملية عند تقديرات سنة الأساس 2002/2001
- خفض متوسط عدد الطلبة لكل معاون فى الكليات النظرية من 159 سنة 2003 ليصل إلى 126 فى عام 2017عند تقديرات سنة الاساس 2002/2001
- ثبات متوسطات عدد الطلبة لكل معاون فى الكليات العملية عند تقديرات سنة الاساس 2002/2001
- ثبات متوسط تكلفة الطالب فى الجامعات الحكومية عند تقديرات سنة الأساس 2002/2001

(2) تم حساب متوسط تكلفة الطالب التى قدرت بحوالى 4308 جنيه على أساس المنصرف على الجامعات الحكومية فى العام المالى 2002/2001م، ثم توزيع التكلفة على الكليات العملية والنظرية بناءً على دراسة عن جامعة القاهرة (مقدمة من أ.د. نجيب الهلالى جوهر وعنوانها "هول اقتصاديات التعليم الجامعى فى مصر " ، مؤتمر جامعة القاهرة ، تطوير التعليم الجامعى - رؤية لجامعة المستقبل ، مايو 1999) قد اوضحت أن : تكلفة الطالب فى الكليات النظرية = 0.6861 × متوسط تكلفة الطالب ، تكلفة الطالب فى الكليات العملية = 1.3984 × متوسط تكلفة الطالب.

جدول (٣ – ١٥)

الإسقاطات الخاصة بمعدلات الالتحاق والاستيعاب وعدد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس للجامعات الحكومية (خلال الفترة من 2003 - 2021)

سيناريو 2 : خصوبة متوسطة للسكان [1]

المؤشـــــــــــرات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد السكان فى سن 18 - 19 سنة (بالألف)	3070	3061	3035	3008	2979	2946	2921	2895	2866	2848	2870	2930	3005	3080	3150	3196	3218	3231	3246
عدد السكان فى سن 18 - 23 سنة (بالألف)	8860	8996	9074	9099	9071	9003	8923	8841	8753	8683	8647	8663	8731	8829	9015	9198	9365	9497	9604
معدل الالتحاق بالجامعات الحكومية	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09
نسبة المستجدين فى الكليات العمليه	0.35	0.36	0.37	0.38	0.39	0.40	0.41	0.42	0.43	0.44	0.45	0.46	0.48	0.49	0.50	0.50	0.50	0.50	0.50
نسبة المستجدين فى الكليات النظريه	0.65	0.64	0.63	0.62	0.61	0.60	0.59	0.58	0.57	0.56	0.55	0.54	0.52	0.51	0.50	0.50	0.50	0.50	0.50
عدد المستجدين المتوقع بالجامعات الحكومية	277501	276687	274337	271896	269275	266473	263032	261682	259061	257434	259422	264846	271625	278405	284732	288890	290879	292054	293409
للكليات العمليه	97125	99339	101037	102722	104357	105936	107674	109470	111169	113322	117144	122679	129066	135701	142366	144445	145439	146027	146705
للكليات النظريه	180375	177348	173300	169174	164918	160537	156358	152213	147891	144112	142278	142167	142559	142704	142366	144445	145439	146027	146705
معدل الاستيعاب بالجامعات الحكومية	0.15	0.15	0.15	0.15	0.15	0.15	0.15	0.15	0.15	0.15	0.15	0.15	0.15	0.15	0.15	0.15	0.15	0.15	0.15
نسبة المقبلين فى الكليات العمليه	0.35	0.36	0.36	0.37	0.38	0.39	0.40	0.41	0.42	0.43	0.45	0.45	0.46	0.47	0.48	0.49	0.50	0.50	0.50
نسبة المقبلين فى الكليات النظرية	0.65	0.64	0.64	0.63	0.62	0.62	0.61	0.60	0.59	0.58	0.57	0.55	0.54	0.53	0.52	0.50	0.50	0.50	0.50
عدد المقبلين المتوقع بالجامعات الحكومية	1287364	1307125	1318459	1322091	1318023	1308142	1296518	1284604	1271817	1261646	1256415	1258740	1268621	1282860	1309886	1336476	1360741	1379921	1395468
للكليات العمليه	450578	457494	470468	480953	491845	500754	509111	517449	525518	534767	546292	561426	580433	602094	630642	655737	676092	689960	697734
للكليات النظريه	836787	849631	847991	841139	826178	807388	787407	767155	746299	726879	710123	697314	688187	680766	679244	668238	680371	689960	697734
متوسط تكلفه الطالب بالجامعات الحكومية بالجنيه (للكليات العمليه) [2]	6025	6326	6643	6975	7323	7690	8074	8478	8902	9347	9814	10305	10820	11361	11929	12526	13152	13809	14500
متوسط تكلفه الطالب بالجامعات الحكومية بالجنيه (للكليات النظرية) [2]	2956	3104	3259	3422	3593	3773	3961	4159	4367	4586	4815	5056	5309	5574	5853	6145	6453	6775	7114
التكاليف المتوقعة للجامعات الحكومية بالألف جنيه (للكليات العمليه)	2714730	2894221	3125114	3354496	3601990	3850599	4110604	4386821	4677988	4998339	5361362	5785377	6280310	6840413	7522986	8213457	8891839	9527948	10117061
التكاليف المتوقعة للجامعات الحكومية بالألف جنيه (للكليات النظرية)	2473542	2637086	2763593	2878326	2968487	3046024	3119173	3190894	3259356	3333267	3419252	3525456	3653277	3794575	3975395	4106531	4390144	4674625	4963657
متوسط عدد الطلابه لكل عضو هيئه تدريس بالجامعات الحكومية	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39
للكليات العمليه	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17
للكليات النظرية	126	124	122	120	116	116	115	113	111	109	107	105	104	102	100	100	100	100	100
عدد اعضاء هيئه التدريس المتوقع بالجامعات الحكومية (للكليات العمليه)	26343	26748	27506	28119	28756	29277	29765	30253	30725	31265	31939	32824	33935	35202	36871	38338	39528	40339	40793
عدد اعضاء هيئه التدريس المتوقع بالجامعات الحكومية (للكليات النظرية)	6619	6832	6933	6991	6936	6877	6811	6737	6670	6626	6625	6614	6636	6674	6770	6650	6781	6876	6954
متوسط عدد الطلابه لكل معاون بالجامعات الحكومية (للكليات العمليه)	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28	28
متوسط عدد الطلابه لكل معاون بالجامعات الحكومية (للكليات النظريه)	159	156	154	151	149	146	144	141	139	137	135	132	130	128	126	126	126	126	126
عدد المعاونين المتوقع بالجامعات الحكومية (للكليات العمليه)	16262	16511	16980	17358	17751	18073	18374	18675	18966	19300	19716	20262	20948	21730	22761	23666	24401	24901	25182
عدد المعاونين المتوقع بالجامعات الحكومية (للكليات النظرية)	5272	5442	5522	5569	5561	5525	5478	5426	5366	5314	5277	5268	5286	5316	5393	5305	5401	5478	5539
نسبة الطلاب المعاونه لكل استاذ بالجامعات الحكومية (للكليات العمليه)	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62
نسبه طلاب المعاونه لكل استاذ بالجامعات الحكومية (للكليات النظريه)	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80

(1) افتراضات السيناريو 2 هى :

- خصوبه متوسطه للسكان
- ثبات معدلات الالتحاق عند تقديرات سنة الاساس 2002/2001
- ثبات معدلات الاستيعاب عند تقديرات سنه الاساس 2002/2001
- خفض متوسط عدد الطلبه لكل عضو هيئه تدريس فى الكليات النظريه من 126 سنه 2003 ليصل إلى 100 فى عام 2017عند تقديرات سنه الاساس 2002/2001
- ثبات متوسطات عدد الطلبه لكل عضو هيئه تدريس فى الكليات العمليه عند تقديرات سنة الاساس 2002/2001
- خفض متوسط عدد الطلبه لكل معاون فى الكليات النظريه من 159 سنه 2003 ليصل إلى 126 فى عام 2017عند تقديرات سنه الاساس 2002/2001
- ثبات متوسطات عدد الطلبه لكل معاون فى الكليات العمليه عند تقديرات سنه الاساس 2002/2001
- زيادة متوسط تكلفه الطالب فى الجامعات الحكوميه بمعدل 5% دوريا من عام 2004

(2) تم حساب متوسط تكلفة الطالب التى قدرت بحوالى 4308 جنيه على اساس المنصرف على الجامعات الحكومية فى العام المالى 2002/2001م ثم توزيع التكلفة على الكليات العملية والنظرية بناءً على دراسة عن جامعة القاهرة (مقدمة من أ.د. نجيب الهلالى جوهر وعنوانها "حول اقتصاديات التعليم الجامعى فى مصر " ، مؤتمر جامعة القاهرة ، تطوير التعليم الجامعى - رؤية لجامعة المستقبل ، مايو 1999) قد اوضحت

ان : تكلفة الطالب في الكليات النظرية = 0.6861 × متوسط تكلفة الطالب ، تكلفة الطالب في الكليات العملية = 1.3984 × متوسط تكلفة الطالب

جدول رقم (٣-١٦)

المقيدون الوافدون بالجامعات والمعاهد العليا الخاصة والأجنبية

الجامعة أو المعهد	أعداد الوافدين		جملة	النسبة لإجمالى الوافدين ٪
	طلبة	طالبات		
جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب	١٠٩	٦٤	١٧٣	٠.٦
مصر الدولية	٤٣	٧٦	١١٩	٠.٣٧
مصر للعلوم والتكنولوجيا	٣٢٣٢	٥١٢	٣٧٤٤	١٢.٠٠
جامعة ٦ أكتوبر	٤٢٢٣	٨٧٩	٥١٠٢	١٦.٣٥
الجامعة الأمريكية	٢١٦	٢٣٨	٤٥٤	١.٤٦
أكاديمية الفنون بالهرم	٨	٢	١٠	٠.٠٣
أكاديمية السادات	٧	٤	١١	٠.٠٣
الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا	١٦٣١	١٦١	١٧٩٢	٥.٧٠
جملة الجامعات الخاصة والأكاديميات	٩٤٦٩	١٩٣٦	١١٤٠٥	٣٦.٥٤
جملة المعاهد العليا الخاصة	١٢٦٠	٦١٢	١٨٧٢	٦.٠
جملة المعاهد الخاصة المتوسطة	٤	٣٠	٣٤	
جملة المعاهد الخاصة المتنوعة	٣١	٤٩	٨٠	
جملة المعاهد المتوسطة والمتنوعة	٣٥	٧٩	١١٤	٠.٣٦
جملة المؤسسات الخاصة	١٠٧٦٤	٢٦٢٧	١٣٣٩١	٤٢.٩
جامعة القاهرة الجيزة	١٣٥١	٨٨٢	٢٢٣٣	
الفيوم	١٤	٨	٢٢	
بنى سويف	١١	١٠	٢١	
فرع الخرطوم	٣٤١	٦٧	٤٠٨	
جملة جامعة القاهرة	١٧١٧	٩٦٧	٢٦٨٤	
جامعة الأسكندرية	٢٤٩	٢٣٠	٤٧٩	
فرع دمنهور	٧	٨	١٥	
إجمالى جامعة الأسكندرية	٢٥٦	٢٣٨	٤٩٤	
جامعة عين شمس	٥٤٥	٥٥٩	١١٠٤	
جامعة أسيوط	٢٩	١٩	٤٨	
جامعة طنطا	٥٧	٣٩	٩٦	
كفر الشيخ	٤	١	٥	

تابع جدول رقم (٣-١٦)

المقيدون الوافدون بالجامعات والمعاهد العليا الخاصة والأجنبية

الجامعة أو المعهد	أعداد الوافدين		جملة	النسبة لإجمالى الوافدين %
جملة جامعة طنطا	٦١	٤٠	١٠١	
جامعة المنصورة	٨٣	٥٠	١٣٣	
جامعة الزقازيق	٨٣	٦٦	١٤٩	
فرع بنها	٣٨	٢٩	٦٧	
جملة الزقازيق	١٢١	٩٥	٢١٦	
جامعة حلوان	١٧٥	٢٣٦	٤١١	
جامعة المنيا	٧	٣	١٠	
جامعة المنوفية	٤١	٢٤	٦٥	
جامعة قناة السويس	١٠٦	١٠٩	٢١٥	
جامعة جنوب الوادى	٦	١١	١٧	
جملة الوافدين بالجامعات	٣١٤٧	٢٣٥١	٥٤٩٨	١٧,٦
التعليم المفتوح				
جامعة القاهرة	٨٢	٢٠	١٠٢	
جامعة الأسكندرية	٥	١	٦	
جامعة عين شمس	٩	٤	١٣	
جملة التعليم المفتوح	٩٦	٢٥	١٢١	٠.٤
جملة جامعة الأزهر	٨٩٥٥	٣٢٣٢	١٢١٨٧	٣٩,١٠
جملة المقيدين بالجامعات والمعاهد العليا والأزهر والتعليم المفتوح	٢٢٩٦٢	٨٢٣٥	٣١١٩٧	١٠٠
نسب البنات والبنين	٧٣,٦	٢٦,٤	١٠٠	
الدارسين بالدراسات العليا				
الأزهر				
دبلوم	٢٠٧	٣٩	٢٤٦	
ماجستير	٩٨	٢٢	١٢٠	
دكتوراه	١٣٣	١٧	١٥٠	
إجمالى عام	٤٣٨	٧٨	٥١٦	
معهد الدراسات الإسلامية	٣٠٩	٧٥	٣٨٤	
جملة	٧٤٧	١٥٣	٩٠٠	
نسبة %	٨٣	١٧	١٠٠	

بالإضافة إلى هؤلاء الوافدين للحصول على الدرجة الجامعية الأولى نجد أن هناك آخرين للحصول على شهادات أعلى من البكالوريوس أو الليسانس كالدبلومات أو الماجستير أو الدكتوراه . وقد أمكن

الحصول على بعض أعدادهم خاصة بجامعة الأزهر ومعهد الدراسات والبحوث الإسلامية ٠ والملتحقون بدراسة الدبلوم حوالى ٢٤٦ طالب وطالبة وبالماجستير حوالى طالب وطالبة ١٢٠ والدكتوراه حوالى ١٥٠ طالب وطالبة للذكور ١٣٣ والإناث ١٧ ٠ كما أن معهد الدراسات ملتحق به حوالى ٣٨٤ دارس بينهم ٣٠٩ طالب ، ٧٥ طالبة فى المراحل المختلفة من الدراسة ٠

أما باقى الكليات والمعاهد فأتت البيانات الخاصة بالدراسات العليا للمقيدين فى شكل إجمالى دون تفرقة بين المصريين والوافدين ٠

٣٠٢٠٣٠١ الطلب على الخدمة التعليمية العليا من الخارج

يتمثل هذا الطلب فى أعداد الدارسين بالخارج سواء للحصول على الشهادة الجامعية الأولى أو إتمام الدراسات العليا والبيانات المتاحة عن البعثات الخارجية للحصول على الماجستير والدكتوراه كما هو موضح بالجدول رقم (٣-١٧) ٠

ويتبين من الجدول أن إجمالى الموفدين للخارج فى بعثات خارجية وإشراف مشترك ومنح عددهم ١٤٢٨ معيد ومدرس مساعد يمثلوا ٤٢,٧% من إجمالى البعثات والأجازات الدراسية الخاصة ، هذا إضافة إلى الحاصلين على أجازات دراسية وعددهم ٦٩٣ معيد ومدرس مساعد ، ١٠٦٩ بأجازات خاصة ، ولا نستطيع أن نقول أن كل من فى أجازة دراسية أو أجازة خاصة موفد للخارج نظرا لإمكانية الحصول على أجازات خاصة أو أجازات دراسية فى حالات كثيرة للانتهاء من دراستهم العليا داخليا ٠

كما يلاحظ من الجدول نسب البعثات الخارجية تدور حول قيم متقاربة على مستوى جميع الجامعات فيما عدا جامعة عين شمس حيث تبلغ النسبة ٤,٣% (نصيب جامعة عين شمس من إجمالى البعثات الخارجية) بينما كان نصيب جامعة المنيا من هذه البعثات ١٠,٧% ذلك أنها من الجامعة الحديثة نسبيا وتحتاج إلى تربية كوادر جديدة ٠

هذا بالإضافة إلى الإشراف المشترك والذى تبلغ نسبته حوالى ١% من جملة بعثات الإشراف المشترك ٠

كما يلاحظ تميز جامعة القاهرة بحجم المنح والأجازات الدراسية والخاصة (كما يلاحظ استحواذ جامعة القاهرة على ٢٣,٥% من أعداد المدرسين المساعدين والمعيدين الموجودين فى أى نوع من البعثات خارجية أو داخلية أو منح وأجازات دراسية وخاصة ويرجع ذلك إلى كبر حجم الجامعة من ناحية عدد الكليات وأعضاء هيئة التدريس والمعاونين المتمثلين فى المدرسين المساعدين والمعيدين ٠

كما يلاحظ من الجدول ارتفاع نسب البعثات الخارجية بجامعة الإسكندرية وأسيوط وحلوان حيث تزيد النسبة عن ٩% لكل منهم بالنسبة لاجمالى البعثات الخارجية ٠

وتجدر الإشارة إلى الدور الكبير الذى تقوم به وزارة التعليم العالى فى مواصلة تجديد الكوادر العلمية وتنميتها عن طريق توفير البعثات بمختلف أنواعها وهو ملا نجده فى التعليم الخاص عموما ٠

جدول رقم (٣-١٧)

بيان باعداد السادة المدرسين المساعدين و المعيدين الموفدين فى بعثات او اجازات رسمية او منح او اجازات خاصة فى العام الجامعى ٢٠٠٢/٢٠٠٣

	بعثة									اجازة دراسة			صحة			اجازة خاصة		
	بعثة خارجية			اشراف مشترك			جلة											
الكلية	م مساعد	معيد	جلة	م مساعد	معيد	جلة	م.مساعد	معيد	جلة	م.مساعد	معيد	جلة	م مساعد	معيد	جلة	م مساعد	معيد	جلة
جامعة القاهرة																		
القاهرة	٦٦	٨	٧٤	١٢	٠	١٢	٨٣	٨	٩١	٢٠٨	٥٨	٢٦٦	٣٣	١٧	٥٠	١٦٧	١١٥	٢٨٢
فرع بنى سويف	١٣	١	١٤	٠	٠	٠	١٤	١	١٥	١١	٣	١٤	١	٠	١	٥	٩	١٤
فرع فيوم	٣	٤	٧	١	٠	١	٥	٤	٩	٦	٧	١٣	١١	٢	١٣	١٣	٥	١٨
الاهالى	٨٢	١٣	٩٥	١٣	٠	١٣	١٠٢	١٣	١١٥	٢٢٥	٦٨	٢٩٣	٤٥	١٩	٦٤	١٨٥	١٢٩	٣١٤
جامعة الإسكندرية																		
الاسكندرية	٨٠	١٢	٩٢	١٤	٠	١٤	١١٠	١٢	١٢٢	٦٣	٣٤	٩٧	٠	٠	٠	٥١	٤٨	٩٩
فرع الدمهور	٣	٣	٦	٠	٠	٠	٤	٣	٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٤	٥
الاهالى	٨٣	١٥	٩٨	١٤	٠	١٤	١١٤	١٥	١٢٩	٦٣	٣٤	٩٧	٠	٠	٠	٥٢	٥٢	١٠٤
عين شمس	٣٩	٦	٤٥	٧	٠	٧	٥٤	٦	٦٠	٦٠	١٧	٧٧	١١	٥	١٦	١٠٣	٦٠	١٦٣
اسيوط	٨٨	١٥	١٠٣	٢٠	٠	٢٠	١٢١	١٥	١٣٦	٣٠	٨	٣٨	١٢	١	١٣	٢٥	٢١	٤٦
جامعة طنطا																		
طنطا	٥٠	٣	٥٣	٢٠	٠	٢٠	٨٤	٣	٨٧	٢٧	٢	٢٩	٢	٠	٢	٣٢	٥	٣٧
فرع كفر الشيخ	١٧	٠	١٧	٠	٠	٠	١٧	٠	١٧	١٧	١	١٨	١	١	٢	٤	٠	٤
الاهالى	٦٧	٣	٧٠	٢٠	٠	٢٠	١٠١	٣	١٠٤	٤٤	٣	٤٧	٣	١	٤	٣٦	٥	٤١
جامعة المنصورة																		
المنصورة	٧٣	٥	٧٨	٦	١	٧	٩٢	٦	٩٨	٥	١	٦	١٧	٤	٢١	٢٧	٣٠	٥٧
فرع دمياط	١٣	١	١٤	٣	٠	٣	١٦	١	١٧	٢	٠	٢	٠	٠	٠	٥	٥	١٠
الاهالى	٨٦	٦	٩٢	٩	١	١٠	١٠٨	٧	١١٥	٧	١	٨	١٧	٤	٢١	٣٢	٣٥	٦٧
جامعة الزقازيق																		
الزقازيق	٥٣	٦	٥٩	٩	٠	٩	٧٥	٦	٨١	٢٧	٩	٣٦	١	٠	١	٤٤	١٥	٥٩
(فرع بنها)	٣٠	١	٣١	٢	٠	٢	٣٤	١	٣٥	٧	٠	٧	٤	٠	٤	١٦	١١	٢٧
الاهالى	٨٣	٧	٩٠	١١	٠	١١	١٠٩	٧	١١٦	٣٤	٩	٤٣	٥	٠	٥	٦٠	٢٦	٨٦
حلوان	٧٦	٢٢	٩٨	٢٣	٠	٢٣	١٠٧	٢٣	١٣٠	٢٦	١١	٣٧	٢	٤	٦	٥٩	٣٩	٩٨
المنيا	١١٠	١	١١١	٣٩	٠	٣٩	١٧٢	١	١٧٣	١٣	٣	١٦	٤	٠	٤	١٠	٩	١٩
الموفقه	٦٩	٥	٧٤	٣٢	٠	٣٢	١١٨	٥	١٢٣	٢	٢	٤	٠	٠	٠	٣١	١٣	٤٤
جامعه قناة السويس																		
فرع الاسماعيلية	٣٤	٩	٤٣	١٤	٠	١٤	٥٨	٩	٦٧	١٧	٣	٢٠	١٢	١	١٣	٣٧	٨	٤٥
فرع السويس	١٧	١	١٨	٢	٠	٢	٢٠	١	٢١	٣	٠	٣	٠	٠	٠	٣	٦	٩
فرع العريش	٥	٠	٥	١	٠	١	٧	٠	٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥	١	٦
فرع بورسعيد	١٩	٣	٢٢	٣	٠	٣	٢٩	٣	٣٢	٠	٢	٢	٠	٠	٠	٧	٤	١١
الاهالى	٧٥	١٣	٨٨	٢٠	٠	٢٠	١١٤	١٣	١٢٧	٢٠	٥	٢٥	١٢	١	١٣	٥٢	١٩	٧١
جامعة جنوب الوادى																		
فرع السوهاج	٣٠	٤	٣٤	١٦	٠	١٦	٤٨	٤	٥٢	٢	٠	٢	٦	١	٧	٤	٤	٨
فرع قنا	١٥	٦	٢١	٤	٠	٤	٢٢	٦	٢٨	٤	٠	٤	٠	٠	٠	٣	٣	٦
فرع اسوان	١٢	١٠	٢٢	١	٠	١	١٣	١٠	٢٣	٢	٠	٢	٤	٠	٤	١	١	٢
الاهالى	٥٧	٢٠	٧٧	٢١	٠	٢١	٨٣	٢٠	١٠٣	٨	٠	٨	١٠	١	١١	٨	٨	١٦
الاهالى العام																		
السنه للاهالى																		

ومن ثم يعتبر سوق الخدمات التعليمية العليا من الأسواق الهامة نظرا لما تتميز به من إعداد القوى البشرية المتخصصة وتأهيلها لسوق العمل كذلك تأهيلها وقيامها بالأبحاث العلمية التى تخدم المجتمع فى المجالات المختلفة هذا إضافة إلى دور التعليم العالى فى عملية التثقيف وإبراز المواهب الفكرية والطاقات المبدعة فى جميع مجالات المعرفة ، وقد عرضنا فيما سبق للعناصر الأساسية وهى المعروض من المؤسسات التعليمية العليا من جامعات حكومية وخاصة وأجنبية وكذا معاهد عليا ومتوسطة حكومية وخاصة ، حيث تميزت الجامعات الحكومية بأنها جامعات الأعداد الكبيرة وتستوعب غالبية الطلبة بينما تتميز الجامعات الخاصة بالأعداد الصغيرة كذا تتميز الجامعات الحكومية بإمكانياتها الضخمة بهيئات التدريس على الرغم من وجود فجوة بين المشغول والفعلى وكذا معاونى هيئة التدريس ، وتختص الجامعات الخاصة بقلة أعضاء هيئة التدريس واعتمادها على الإنتدابات والإعارات ٠

كما لوحظ زيادة نسب المقيدون بالكليات النظرية عن الكليات العملية حيث تصل النسبة إلى ٢ : ١ ٠

كما يمثل المقيدون بأقسام الإتصالات والحاسبات والكيمياء والفيزياء والرياضيات حوالى ٦% من جملة المقيدين بالكليات العملية ٠

أما العنصر الآخر فهو الطلب على خدمات التعليم العالى ، وقد تم وضع توقعات عن الطلب الداخلى المستقبلى على خدمات التعليم العالى وفقا لتوقعات أعداد السكان فى سن التعليم العالى ، كذلك تم دراسة الطلب (من جانب مواطنى الدول الأخرى على خدمات التعليم المصرية وقد لوحظ أن جامعة الأزهر لها الصدارة لما تقدمه من منح وبعثات للدول الإسلامية ، ثم تأتى الجامعات الخاصة فى المرتبة الثانية حيث تستوعب نسبة كبيرة من الوافدين تفوق الجامعات الحكومية مما يعكس بعض التساؤلات الهامة فى هذا الشأن خاصة الطلب الخارجى من جانب ج٠م٠ع على تأهيل الكوادر العلمية وذلك من خلال البعثات الحكومية والإشراف المشترك تقوم به فى الأساس وزارة التعليم العالى وما يخصص من جانب الدولة لتمويل هذه البعثات وبعثات الإشراف المشترك ، والواقع فإن هذا القطاع الخاص يعتمد فى الأساس على الكوادر التى تكونها الجامعات الحكومية وذلك على الرغم من ارتفاع أسعار خدمات التعليم الخاص كثيراً جداً عن أسعار خدمات التعليم الحكومى ٠

العنصر الهام الآخر هو السعر يلاحظ أن التعليم الجامعى النظامى هو الذى يقدم خدماته بأقل الأسعار على الرغم من وجود أكثر من نظام للدارسة وكل نظام له مصروفاته الخاصة به فهناك التعليم النظامى والانتساب الموجه والانتساب العادى ، ثم داخل النظامى بالكليات النظرية (التجارة والحقوق والسياحة والفنادق والاقتصاد) توجد الأقسام الخاصة للدارسة باللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية ٠

ثم يأتى التعليم العالى الخاص ومايصاحب عرض خدماته من مصروفات دراسية تختلف تبعا لنوع الدراسة هل نظرية أو عملية ، فندقية ، تجارية أو نظم معلومات ، هندسية أو طبية ٠٠الخ ٠

والنظام العالمى الجديد وما أفرزته الجات من تحرير التجارة العالمية ليس فى السلع فقط بل أيضا فى الخدمات فرض تحديات أمام نظام التعليم العالى لإعداد قوى بشرية قادرة على المنافسة ، قادرة على التعامل مع معطيات العصر واستيعاب تقنياته المتطورة ، قادرة على الابتكار والتطوير ، والاستفادة من الوحدات والمؤسسات الموجودة داخل الجامعات وخارجها ٠

أهم النتائج والتوصيات

باستعراض كل من تأثير العولمة على التعليم من ناحية، وواقع سوق الخدمات التعليمية بكل من التعليم ماقبل الجامعى والتعليم الجامعى من ناحية أخرى وربط ذلك بخصائص المجتمع المصرى الاقتصادى منهـا والاجتماعى يتضح أن هناك جهودا كبيرة تبذل فى هذا السوق من قبل كل أطراف العلاقة من أجل الحصول على خدمة تعليمية متميزة تؤهل لتعليم جيد وفرصة عمل مناسبة ولكن بعض الإختلالات التى ظهرت بسبب عدم توازن كل من الطلب والعرض على الخدمات التعليمية أدى إلى ظهـور بعـض المشـاكل المباشـرة والواضحة مثل تدنى بعض معايير الكفاءة الداخلية بشكل عام لمنظومة التعليم ، وتخوف من ظهور نوعية أخرى من المشاكل عند تقييم مخرجات العملية التعليمية فى ظل الإطار العالمى والانفتاح على العالم ومـا تفرضه العولمة من حركة الأفراد .

ولما كانت الدراسة يحكمها فى الأساس عملية رصد واقع سوق الخدمات التعليمية فإن إلقـاء الضـوء على إحدى القضايا الهامة التى تفرزها هذه الإختلالات وهى قضية التراجع عن دراسة العلوم والرياضيات ومايؤدى إليه من ضعف مخرجات التعليم فى مواجهة السوق العالمى يعد أمرا ملحا . ولمـا كـان لهـذه النوعية من الدراسات أهميتها فى عصر العلم والمعرفة فإن الدراسة الميدانية وماوصلت إليه تشـير إلـى أهمية تطوير مناهج هذه المواد وإفساح مساحة أكبر للتطبيقات العملية بها على مستوى التعليم مـا قبـل الجامعى يمكن أن يغير حجم الطلب فى مرحلة التعليم الجامعى بدرجة أكبر من الطلب الحالى عليها .

ومن ثم فإن رصد واقع سوق الخدمات التعليمية ، وتحـليل هذا الواقع فى ضـوء الـ GATS يخرج بمجموعة من الإستخلاصات نوردها فيما يلى :

١ - تمثل البطالة والأمية وبعض العادات والقيم السائدة فى المجتمع المصرى إلى جانب الفقر الإطار العام الذى يشكل كل من الطلب والعرض فى سوق الخدمات التعليمية .

٢ - السياسات التعليمية التى يعمل فى ظلها سوق الخدمات التعليمية لم تساعد على الحد مـن البطالـة والأمية والفقر .

٣ - الخطة الوطنية للتعليم للجميع ٢٠٠٢/٢٠١٥ لا تمثل إلا نوايا طيبة لتحقيق هدفها العام وهو تحقيق التعليم للتميز والتمييز للجميع .

٤ - على العكس من اتفاقية منظمة التجارة العالمية للتجارة فى السلع GATT ، فإن هناك تحفظات على تحرير سوق الخدمات التعليمية العالمى حيث أن اعتبار الخدمات التعليمية كسلعة يتم تبادلهـا فـى الأسواق يتعارض مع كونها عملية اجتماعية ترتبط بالقيم والثقافات المميزة لكل دولة .

٥ - اعتمدت منظمة التجارة العالمية على تصنيف الأمم المتحدة CPC لتقسيم الخدمات التعليميـة إلـى خمس مجموعات رئيسية، ويتطابق معها تقسيم الخدمات التعليمية فى جمهورية مصر العربية .

٦ - أما أنماط العرض من الخدمات التعليمية طبقا لتقسيم منظمة التجارة العالمية فهو غير شائع الاستخدام فى جمهورية مصر العربية، ولكن يمكن اعتبار هذا التقسيم صياغة أو قراءة مختلفة لأنواع الخدمات التعليمية المختلفة الموجودة فى مصر ٠

٧ - يعد التعليم والقدرة على اكتساب وإنتاج المعرفة المصدر الحاسم للقوة فى عالم العولمة ٠

٨ - يعد استثمار الدولة فى التعليم أمرا ضروريا لإحداث التنمية (رسالة إلى وزارة التخطيط) ٠

٩ - من أهم التحديات التى تفرضها العولمة ويجب مواجهتها التأثير الخطير على القيم الدينية والأخلاقية الأصيلة ، واتساع الفجوة التكنولوجية بيننا وبين الدول التقدمة وسيطرة الإعلام الغربى (إلى وزارتى التعليم – والإعلام) ٠

١٠ -لمواجهة العولمة لابد من إعادة صياغة فلسفتنا التعليمية ، وأن نضع نصب أعيننا أن الثقافة هى مناط الشخصية المصرية والعربية ومستودع قيمها ، لذا يجب أن نحافظ على عوامل قوة ثقافتنا وانتشارها ٠

١١ -الكيفية اللازمة لتطوير تعليمنا لمواجهة عصر العولمة (وزارتى التعليم) تتمثل فى :

أ - تحديد الفلسفة والأهداف التربوية لكل مرحلة ولكل صف بل لكل مادة وترجمة هذه الأهداف لمقررات دراسية.

ب - إعداد المعلم المتطور المستخدم لتكنولوجيا العصر، الفاهم لفلسفة وأهداف التربية ٠

جـ- التجريب بأساليب علمية وعدم التعميم قبل التجريب ٠

د - التقويم المستمر للوقوف على المشاكل والعقبات وتصحيح المسار ٠

هـ-الطالب وتنمية قدراته لأقصى درجة ٠

و - التدريس وتحسين آلياته بحيث تتيح مشاركة فعالة للطالب ٠

ز - الاهتمام بالنشاط المدرسى بكل أنواعه ٠

ح - الاهتمام بالقيادات التربوية العلمية ٠

ط - الدين هو أساس عملية التربية والمحافظة على الأخلاق والقيم ٠

١٢ - تشجيع القطاع الخاص على دخول سوق الخدمات التعليمية لتوسيع قاعدة العرض مع الحفاظ على متابعة نشاطه بما يحقق تماسك النسيج المجتمعى (وزارتى التعليم)٠

١٣ - للتشجيع على تعليم وتعلم العلوم والرياضيات يجب زيادة أعداد المعلمين المتخصصين فى هذه المواد وتدريبهم تدريبا جيداً مع تطوير المناهج بشكل يسمح بإفساح مساحة أكبر للتطبيقات العملية (إلى وزارتى التعليم)٠

١٤ - ضرورة التوسع فى التعليم العالى بما يحقق تكافؤ الفرص لجميع أفراد المجتمع على مستوى المناطق الجغرافية المختلفة وذلك من خلال استقلال فروع الجامعات (وزارة التعليم العالى)٠

١٥- الاهتمام بالكليات العملية وتدعيمها حتى نصل إلى توازن فى الطلب عليها لتحقيق متطلبات السوق بالمعنى الواسع الداخلى والخارجى (وزارة التعليم العالى)٠

١٦- نتيجة قصور الطلب الخارجى على التعليم بالجامعات الحكومية وتحوله إلى القطاع الخاص يقترح إعادة النظر فى السياسات الخاصة سواء - الجودة والاعتماد أو نظام قبول الوافدين لجذب هذا الطلب مرة أخرى على التعليم الحكومى لما يقدمه من دور واضح فى تمويل العملية التعليمية من ناحية وفى نشر الثقافة الوطنية من ناحية أخرى (وزارتى التعليم) ٠

١٧- ضرورة إهتمام القطاع الخاص بأهمية إعداد الكوادر الخاصة من هيئات التدريس به من خلال البعثات الخارجية لضمان إستمرارية العملية التعليمية بشكل جيد وحتى تكون مساهمة القطاع الخاص فعّالة (وزارة التعليم العالى)٠

١٨ - ضرورة الإسراع والاهتمام بتطوير كليات التربية على مستوى كل من المناهج وسياسات القبول بها مع التركيز على إعداد معلمى العلوم والرياضيات (وزارة التعليم العالى) ٠

١٩ - إعادة دراسة سياسات القبول بالجامعات بحيث تعطى أوزان مرجحة للمواد المؤهلة فى كل مجال بجانب المجموع الكلى (المجلس الأعلى للجامعات) ٠

٢٠ - ضرورة الاهتمام بالمعاهد العليا ورفع مستوى الخدمة بها وإعداد أعضاء هيئة التدريس على مستوى كل من القطاع الحكومى والخاص (وزارة التعليم العالى)٠

ويظل السؤال مطروحاً عن مدى أهمية دراسة الخدمات التعليمية كسوق ؟ وتتحدد الإجابة بأنه على الرغم من خضوع سوق الخدمات التعليمية للقوانين والسياسات المنظمة له ، واختلافها عن آليات السوق التقليدية إلا أن هناك فى حقيقة الأمر طلب يسعى لتحقيقه الأفراد لكن العرض فى أحيان كثيرة لا يساعد على تلبية هذا الطلب مما يؤدى إلى ظهور تشوهات يتحملها الأفراد والمجتمع ، ومن ثم ولكى تزيل هذه التشوهات يجب دراسة الخدمات التعليمية تحت مظلة مجموعة من الأسواق كل على حده وذلك فى محاولة لرصد واقع كل سوق وتحديد كل من آليات الطلب والعرض به وكيف يمكن توجيه السياسات والقوانين المنظمة له بحيث يلبى العرض حاجة الطلب فى ظل منظومة عالمية تجعل من سوق الخدمات التعليمية سوقاً مفتوحة من هذه الأسواق على سبيل المثال وليس الحصر ٠

سوق التعليم الخاص وسوق تعليم العلوم والرياضيات وسوق التعليم المفتوح

إذا كانت قوانين السوق تحكم التوازن بين العرض والطلب عند سعر محدد ، فإن الخدمات التعليمية السعر فيها ليس فقط نقدا ولكن من أعباء نفسية يتحملها طالب الخدمة ، وضغوط مادية ومعنوية تتحملها الأسرة واختلالات فى توزيع التخصصات يتحملها المجتمع٠

المراجع

(١) الخطة الوطنية للتعليم للجميع ، وزارة التربيـة والتعلـيم – اليونسـكو – المركـز القـومى للإمتحانات ،

(٢) تقرير التنمية البشرية مصر ١٩٩٩/٩٨ – معهد التخطيط القومى وبرنـامج الأمـم المتحـدة الإنمائى ،

(٣) زينات طبالة – التعليم وأثر الفقر – الأوراق الخلفية لتقرير التنمية البشرية –معهد التخطـيط القومى ١٩٩٦ .

(٤) بحوث ودراسات المؤتمر العلمى الثانى لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات ، نحو توظيـف تكنولوجيا المعلومات لتطوير التعليم فى مصر ، القاهرة ١٣-١٥ ديسمبر ١٩٩٤ .

(٥) زاهر أحمد ، تكنولوجيا التعليم وتصميم انتاج الوسائل التعليمية ١٩٩٦

(٦) زينات طبالة وآخرون ، تقدير الإحتياجات التدريبية لمعلمى الثانوى ، سلسلة قضايا التخطـيط والتنمية رقم ١٤٤ ، معهد التخطيط القومى ، ديسمبر ٢٠٠١ .

(٧) المجالس القومية المتخصصة أعداد مختلفة .

(٨) التعليم العالى فى مصر الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٠٠ .

(٩) قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٨١ تحدي الاحتياجات بقطاعات الصحة – التعليم ماقبل الجامعى – التعليم العالى يوليو ٢٠٠٤ .

(١٠) "تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية رقـم ١٦٥ يوليـو ٢٠٠٣ .

(١١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا العولمة وأسواق العمل فى منطقـة إسـكو الأمـم المتحدة ٢٠٠٢ .

(١٢) وزارة التربية والتعليم مكتب تنسيق القبول بالجامعات والمعاهد دليل المعاهد الخاصـة العليـا والمتوسطة المنشأة بقرار وزارى ٢٠٠٤ .

(١٣) التمويل الذاتى للتعليم العالى فى الدول النامية وتوجهاته مع التركيز على تجربة جامعة بغداد – عبد الإله يوسف الخشاب – مجذاب بن الصفاد .

(١٤) المجلس العلى للجامعات .

(١٥) وزارة التعليم العالى مركز معلومات الوزارة .

الملاحق

التكلفة	المعهد
	(أقل من ١٠٠٠)
٥٧٨	المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة
٦١٢	المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية
٥٦٢	المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ببورسعيد
٦٤٣	المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ
٦٦٢	المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بدمنهور
٦٤٣	المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بأسوان
٦٤٣	المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بأسوان فرع قنا
٦٦٢	المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ببنها
٨٧١	المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالمنصورة
٧٣٠	المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بسوهاج
٥٤٨	المعهد العالى للدراسات التعاونية والإدارية بالمنيرة
٤٨٩	المعهد العالى للتعاون والإرشاد الزراعى بأسيوط
٨٤٥/٤٧٢	معهد العباسية للحاسبات الآلية والعلوم التجارية
٨١٩	المعهد العالى للتعاون الزراعية بشبرا الخيمة
٤١٥	معهد الإدارة والسكرتارية بكلية رمسيس للبنات
٧٢٤/٤٦٣	معهد الإدارة والسكرتارية والحاسب الآلى بكلية البنات القبطية بالعباسية
٤٥٩	المعهد المتوسط للخدمة الاجتماعية بجاردن سيتى
٣٤٣	المعهد المتوسط للخدمة الاجتماعية بالاسكندرية
٤١٩	المعهد المتوسط للخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ
٣٤٣	المعهد المتوسط للخدمة الاجتماعية بأسوان
٥٦٤	معهد الإدارة والسكرتارية بمصر القديمة
٧٢٤	المعهد الفنى التجارى للحاسب الآلى بالسويس
٣٤٣	المعهد المتوسط للخدمة الاجتماعية بسوهاج
	(من ١٠٠٠ الى ٢٠٠٠)
١٣٦٠	المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بمدينة ٦ أكتوبر
١١٠٩	المعهد العالى للدراسات الأدبية بكنج مريوط – الاسكندرية
١٩٥٠	معهد سيناء العالى للسياحة والفنادق برأس سدر
١٩٧٨	العهد العالى للسياحة والفنادق بكنج مريوط – الاسكندرية
١٩٠٠/٢٧١٠	المعهد العالى للدراسات النوعية بمصر الجديدة
١٨٥٤/٢٣٦٩	المعهد العالى للدراسات النوعية بالهرم – الجيزة
١٩٦٨/٣٠٠٠	معهد الجزيرة العالى للحاسب الآلى ونظم المعلومات الإدارية بالمقطم
	(من ٢٠٠٠ إلى ٤٠٠٠)
١٩٠٠/٢٧١٠	المعهد العالى للدراسات النوعية بمصر الجديدة
١٨٥٤/٢٣٦٩	المعهد العالى للدراسات النوعية بالهرم – الجيزة

١٩٦٨/٣٠٠٠	معهد الجزيرة العالى للحاسب الآلى ونظم المعلومات الإدارية بالمقطم
٣٧٧٦	المعهد العالى للغات بمدينة ٦ أكتوبر
٢٦٩٧	المعهد العالى للغات بمساكن الشيراتون – مصر الجديدة
٢٩٣٩	معهد المعارف العالى للغات والترجمة بالزيتون
٢٢٤٤/٢٦١٢/١٨٣٥	معهد القاهرة العالى للغات والترجمة الفورية والعلوم الإدارية بالمقطم
٢٥٧٥	المعهد العالى الدولى للغات والترجمة الفورية –القاهرة الجديدة
٣٤٤٢	معهد المدينة العالى للغات الدولية – شبرامنت
٣٠٧٢	المعهد العالى للإقتصاد والبيئة بمدينة ٦ أكتوبر
٢٩٣٨	المعهد العالى للسياحة والفنادق بمدينة ٦ أكتوبر
٢٩٦١/٢٩٣٩	المعهد العالى للسياحة والفنادق والحاسب الآلى الاسكندرية
٣٥٣١/٢٥٢١	معهد الألسن العالى للسياحة والفنادق بمدينة نصر
٢٦١٢	معهد القاهرة العالى للسياحة والفنادق بالمقطم
٤٣٧٤	المعهد المصرى العالى للسياحة والفنادق بمصر الجديدة
٢٦٩٠	المعهد العالى الفندقى بالاسكندرية (إيجوث)
٢١٥٠	المعهد العالى الفندقى بالأقصر (إيجوث)
٢٦٩٠	معهد الفراعنة العالى للسياحة والفنادق المريوطية – الهرم
٣٦٠١	المعهد العالى للسياحة والفنادق بالغردقة
٢١٤٧/٣٠٤٢	المعهد العالى للسياحة والفنادق وترميم الآثار بأبى قير الاسكندرية
٣٠٧٢	المعهد العالى للعلوم الإدارية بمدينة ٦ أكتوبر
٣٧٧٦	المعهد العالى لعلوم الحاسب ونظم المعلومات بمدينة ٦ أكتوبر
٣٢٢٨/٣٠٧٢	المعهد العالى للدراسات المتطورة بالهرم
٣٦٠٨/٤٩٤٩/٣٦٠٨	المعهد المصرى لأكاديمية الاسكندرية للإدارة والمحاسبة
٣٢٦٠/٢٦٦٠/٣٢٦٠/٣٠٦٠	معهد العبور العالى للإدارة والحاسب ونظم المعلومات طريق بلبيس الصحراوى
٣٠٧٢	المعهد العالى للحاسب الآلى بكنج مريوط – الاسكندرية
٣٠٧٢/٥٨٦٥	معهد القاهرة العالى للحاسب والمعلومات والإدارة بأرض الجولف بمصر الجديدة
٢٨١١/٤٤٦٠	معهد طيبة العالى للحاسب والعلوم الإدارية بالقاهرة
٢٥٥٦	المعهد العالى للحاسب الآلى وإدارة الأعمال بمدينة الزرقا دمياط
٢٦٩٠/٣٧٣٢	معهد الدلتا العالى للحاسبات بالمنصورة
٣٠٥٤/٣٣٦٠	المعهد العالى للحاسب الآلى ونظم المعلومات بأبى قير بالإسكندرية
٢٢٨٤	معهد الفراعنة العالى للحاسب الآلى ونظم المعلومات الإدارية بالهرم
٢٧٨٠/٢٢٥٥/٢٤٦٥	المعهد العالى للدراسات التكنولوجية المتخصصة طريق مصر الاسماعيلية
٣٤٤٢/٢٥٧٥/٣١٥٣	المعهد العالى للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات بمدينة الشروق
٢٢٨٤	معهد رأس البر العالى للدراسات النوعية والحاسب الآلى بمدينة رأس البر
٣٢٩١/٢٤٦٥	المعهد العالى لعلوم الحاسب ونظم المعلومات بالتجمع الخامس بالقاهرة الجديدة
٢٤٦٥/٣٠١٦	المعهد العالى للعلوم الإدارية والحاسب الآلى بالتجمع الأول بالقاهرة الجديدة
٢٤٦٥	المعهد العالى للإدارة والحاسب الالى برأس البر بدمياط
٢٦٢٨/٣٦٠١	المعهد العالى للإدارة والتكنولوجيا بشبرامنت
٢٥٧٥/٣١٥٣	المعهد العالى للعلوم الإدارية بالقطامية

٢٨٦٤/٣٧٤٢	المعهد العالى للعلوم الإدارية والاتجارة الخارجية بالتجمع الخامس بالقاهرة الجديدة
٢٤٦٥	المعهد العالى للعلوم التجارية والحاسب الآلى بالعريش
٣٠٧٢م٤٤٦٠	معهد طيبة العالى لتكنولوجيا الإدارة والمعلومات بطريق سقارة الجيزة
٥٦٠٩/٢٨١١	المعهد العالى للهدنسة المعمارية بمدينة ٦ أكتوبر
٤٧٢٤/٢٩٣٩	المعهد العالى لتكنولوجيا البصريات بمصر الجديدة
٢٦٨٥	المعهد العالى للكمبيوتر وتكنولوجيا الإدارة بسوهاج
	من ٤٠٠٠ الى ٧٠٠٠)
٤٠٢١	المعهد العالى للإعلام وفنون الإتصال بمدينة ٦ أكتوبر
٤٧٢٤/٢٩٣٩	المعهد العالى لتكنولوجيا البصريات بمصر الجديدة
٣٦٠٨/٤٩٤٩/٣٦٠٨	المعهد المصرى لأكاديمية الاسكندرية للإدارة والمحاسبة
٣٠٧٢/٤٤٦٠	معهد طيبة العالى لتكنولوجيا الإدارة والمعلومات بطريق سقارة الجيزة
٢٨١١/٤٤٦٠	معهد طيبة العالى للحاسب والعلوم الإدارية بالقاهرة
٥٦٠٩/٢٨١١	المعهد العالى للهندسة المعمارية بمدينة ٦ أكتوبر
٦٢٩٢/٥١٣٥/٥٧١٤	الأكاديمية الحديثة لعلوم الكمبيوتر وتكنولوجيا الإدارة بالمعادى
٨٢٠٨/٤٣٥٩/٥٢٧٦	المعهد التكنولوجى العالى بمدينة العاشر من رمضان وفروعه
٧٤٥٠/٥١٢١/٤٧١٢/٤١٨٧	أكاديمية أخبار اليوم بمدينة ٦ أكتوبر
٤٩١٥	المعهد العالى للهندسة المدنية والمعمارية بمدينة ١٥ مايو القاهرة
٥٧٦٠	معهد الحاسبات وتكنولوجيا معلومات الطيران والفضاء
٦٠٤٧	المعهد الفنى للموضة شانبر ساندیكال طريق كرداسة بالمريوطية
٤٥٠٤	المعهد العالى للفنون التطبيقية بمدينة ٦ أكتوبر
٦١٣٣	المعهد العالى للهندسة بمدينة ٦ أكتوبر
٥٦٠٩	معهد طيبة العالى للهندسة بالمعادى
٦١٣٣	المعهد العالى للهندسة بمدينة الشروق
٦١٣٣	معهد العبور العالى للهندسة والتكنولوجيا طريق مصر الاسماعيلية
١٠٠٠/٦٢٦٠	المعهد الكندى العالى لتكنولوجيا الهندسة والإدارة
	(من ٧٠٠٠ الى ١٠٠٠٠)
٧١٨٩	الأكاديمية الحديثة للهندسة والتكنولوجيا بالمعادى
٧٢٩٢	معهد هندسة وتكنولوجيا الطيران بامبابة الجيزة
٨٤٥٠	معهد الاسكندرية العالى للتكنولوجيا بسموحة
١٠٠٠٠/٦٢٦٠	المعهد الكندى العالى لتكنولوجيا الهندسة والإدارة
	(أكثر من ١٠٠٠٠)
٢١٤٥٢	الأكاديمية الدولية لعلوم الإعلام بمدينة ٦ أكتوبر

ملخص دراسة
سوق الخدمات التعليمية
وأهم النتائج والتوصيات

تتميز سوق الخدمات التعليمية بخصوصية شديدة عن الشكل التقليدى لأى سوق متاح على مستوى السلع والخدمات ، ومن ثم تتناول هذه الدراسة الإشارة إلى خصوصية طبيعة هذه السوق وما يحكمها من قوانين وسياسات ، حيث تهدف إلى رصد واقع سوق الخدمات التعليمية وما يحكمها على مستوى كل من الطلب والعرض كما تركز على مناقشة تأثير العولمة على هذه السوق وتوضيح صورة السوق المصرية فى إطار السوق العالمى الذى تفرضه العولمة .

وفى ثلاثة فصول ، ركزت الدراسة على تناول كل من واقع وطبيعة السوق وحجم كل من الطلب والعرض عليها وما تفرضه الأوضاع المحلية والعالمية ، وأهم المشكلات التى تعانى منها هذه السوق والفجوة بين ما تفرضه السياسات والخطط والواقع الفعلى .

تبدأ الدراسة بمقدمة عامة عن بعض خصائص المجتمع المصرى التى تؤثر فى سوق الخدمات التعليمية وتتأثر بها وذلك على مستوى كل من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وذلك بالإشارة إلى كل من :

١ - البطالة من حيث تطور حجمها وتوزيعها طبقاً للنوع والحالة التعليمية للأفراد المتعطلين والتوزيع النسبى للمتعطلين من خريجى الجامعات والمعاهد العليا ومدى التباين بين الحضر والريف ، والمحافظات المختلفة .

٢ - الأمية من حيث تطور عدد الأميين ونسبة الأمية وتباينها بين المحافظات المختلفة وأسبابها الرئيسية والتى تعوق محاربتها .

٣ - بعض التقاليد والمفاهيم السائدة داخل المجتمع المصرى والتى عملت كعائق ضد التعليم ومن ثم أثرت على سوق الطلب عليه .

٤ - الإنفاق على التعليم وتطور نصيبه كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى وكذلك نسبة الفقراء ومتوسط دخل الفرد .

٥ - وعلى الجانب الآخر الإنفاق الأسرى على التعليم ، وما توضحه نتائج بحث الدخل والإنفاق الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠٠٠ والذى يتضح فيه تزايد نصيب ما تتحمله الأسر فى الإنفاق على التعليم ، وما تمثله المصروفات والكتب المدرسية والدروس الخصوصية من أعباء على هذه الأسر تتباين بين الحضر والريف .

العولمة وتأثيرها على سوق الخدمات التعليمية فى مصر

بدأ هذا الفصل بمقدمة عن صلة التعليم بسوق الخدمات وإعتباره سلعة من السلع وتلا ذلك الحديث عن أنواع الخدمات التعليمية طبقا لتقسيم الأمم المتحدة حيث تم تقسيمه إلى خمسة أنواع رئيسية وهى خدمات التعليم الأساسى ، التعليم الثانوى ، التعليم العالى ، تعليم الكبار ، وخدمات التعليم الأخرى . ثم تطرق بعد ذلك لأنماط عرض الخدمات التعليمية طبقاً لتقسيم منظمة التجارة العالمية وتشمل العرض عابر الحدود ، الإستهلاك بالخارج ، الحضور التجارى ، وحركة الأشخاص الطبيعيين ومدى إتفاق هذا التقسيم مع الوضع الحالى فى جمهورية مصر العربية .

وبعد ذلك تمت مناقشة موضوع التعليم والعولمة على المستوى الفردى ومستوى الدولة والحاجة للتعليم ، كما ألقت الضوء بعد ذلك على أهم تحديات العولمة للتربية والتعليم ومواجهة العولمة وأخيراً تمت مناقشة أهم الجوانب التى يجب أن يلتزم بها التعليم فى مصر لمواجهة عصر العولمة .

واقع سوق الخدمات التعليمية بالتعليم ما قبل الجامعى

وفيه يتم استعراض نسبة ما يمثله التعليم الخاص فى عرض مؤسسات الخدمة التعليمية ، وتباين هذه النسب على مستوى المراحل التعليمية المختلفة وكذلك تطور القيد بالتعليم فى مرحلتى التعليم الأساسى والثانوى ونسبة القطاع الخاص فى هذا القيد وهو ما يعكس الطلب على الخدمة التعليمية بهذا القطاع ، وتطور طبيعة الدور المقدم منه حيث كان القطاع الخاص فى بداية عرضه للخدمات التعليمية يلبى الطلب على حاجة الأفراد لتعليم ثانوى عام يعوض قصور ما توفره مؤسسات الدولة ، مما أدى إلى أن أصبحت مشاركة عرض القطاع الخاص بالتعليم الثانوى ٢٥% من إجمالى المعروض فى هذه المرحلة فى الوقت الذى يمثل فيه القطاع الخاص على مستوى جميع المراحل ٦,١% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ . لذا تم الإشارة إلى القطاع الخاص من حيث نشأته من خلال بعض الجمعيات الدينية الخيرية كجمعية المساعى المشكورة والعروة الوثقى ...الخ . وتطور مؤشرات القيد به وأنواعه المختلفة مع إشارة سريعة لبعض مشاكله وبعض مزاياه التى تجعل له متسعاً فى سوق الخدمات التعليمية .

واستعرضت الدراسة فى هذا الفصل واقع التعليم الرسمى على مستوى مراحله المختلفة بداية من رياض الأطفال حتى نهاية التعليم الثانوى ووضع كل من الذكور والإناث وطبيعة الطلب ، والسياسات التى تحكمه وتطور كل من العرض والطلب بكل من الحضر والريف . وطبيعة العلاقات السائدة بينهما وما أدى إليه من ظهور ثلاث صيغ ذات خصوصية توجه الطلب نحوها للحد من مشاكل مجتمعية كالأمية وهى مدرسة الفصل الواحد – مدرسة المجتمع – المدرسة الصغيرة .

وبنهاية استعراض واقع التعليم ما قبل الجامعى ، وطبيعة جانب العرض ممثلاً فيمن يقدمونه مباشرة (وهم المعلمون) تم الإشارة إلى كل الجهود التى تبذل لرفع مستوى هؤلاء المعلمين وتطور

تدريبهم وما يقدم إليهم من بعثات خارجية وداخلية وقدرة وزارة التربية والتعليم ومراكز التدريب التابعة لها على تدريب هذه الأعداد المتزايدة من المعلمين.

وباستعراض ما ورد بتقارير التنمية البشرية تم رصد كيفية تضييق الفجوة بين الحضر والريف من ناحية وبين الذكور والإناث من ناحية أخرى ، كما تم إستعراض آخر الجهود المبذولة من خلال المبادرة المصرية لتعليم الفتيات – المعايير القومية للتعليم – الخطة الوطنية للتعليم للجميع .

ومن خلال تحليل البيانات والمؤشرات تم رصد حقيقة تراجع الإقبال على التعليم العلمى مقابل الأدبى.

ومن ثم حرصت الدراسة على التركيز على سوق تعليم الرياضيات والعلوم وحقيقة ما يقدم فى المراحل التعليمية المختلفة ونسب نجاح الطلاب فى هذه النوعية وتدعيماً فى تحديد أسباب هذا التراجع تم تحليل بيانات عينة استطلاعية من التلاميذ وأولياء الأمور والمعلمين للوقوف على حقيقة أسباب التراجع والحلول المقترحة للحد من هذه الظاهرة.

واقع سوق الخدمات التعليمية بقطاع التعليم العالى بمصر

تأثر التعليم العالى بالعولمة نظراً للدور الكبير الذى يلعبه السوق فى تحديد أنواع التخصصات التى يحتاجها سوق العمل ومن ثم إعداد الخريجين بما يتناسب مع متطلبات العمل الجديدة ومن مظاهر توجه التعليم العالى نحو السوق.

- إجراء البحوث لصالح المؤسسات المجتمعية المختلفة وذلك مقابل اجور تدفع.
- السماح بإنشاء الجامعات الخاصة وكذا المعاهد العليا.
- استحداث نظم تعليمية موازية مقابل رسوم عالية كالأقسام الإنجليزية والفرنسية.
- نظم التعليم المفتوح.

وبالنسبة لسوق خدمات التعليم العالى فى مصر فيمكن النظر إلى العناصر الأساسية لهذا السوق وهى تتكون أساساً من :

- العرض ويتمثل أساساً فى المتاح من المؤسسات التعليمية المختلفة الحكومية والخاصة.
- الطلب على الخدمات التعليمية وينقسم بدوره إلى طلب داخلى وطلب خارجى.

أولاً : المعروض من المؤسسات التعليمية بالتعليم العالى.

- يوجد بجمهورية مصر العربية عدد ١٢ جامعة حكومية ومجموعة كبيرة من المعاهد العليا والمتوسطة الحكومية تغطى أعداد كثيرة من التخصصات فى فروع العلوم المختلفة كالمعاهد الصناعية والصحية والفندقية والتجارية والخدمة الاجتماعية والآثار.
- إضافة ذلك يوجد عدد أربع جامعات خاصة وثلاث جامعات أجنبية (الأمريكية – الفرنسية – الألمانية).

- كما يوجد عدد كبير من المعاهد العليا الخاصة حوالى ٨٠ معهد وثلاث أكاديميات وحوالى عشر معاهد متوسطة تغطى عدد كبير من التخصصات التقليدية والحديثة.
- كما يوجد عدد من الكليات الخاصة كالكليات العسكرية والشرطة وكذا جامعة الأهر.

والدراسة بالجامعات الحكومية تقدم فى ثلاث نظم متوازية وهى :

- التعليم النظامى وينقسم بدوره فى بعض الكليات النظرية : الحقوق – التجارة – الاقتصاد والعلوم السياسية – السياحة والفنادق إلى تعليم باللغة العربية والرسوم الدراسية فيه لا تتجاوز الخمسون جنيهاً مصرياً أو بأقسام خاصة باللغة الإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية ويدفع فيها الطالب رسوم دراسية تفوق عشرات المرات الرسوم العادية.
- الانتساب الموجه.
- الانتساب العادى

بدأت زيادة أعداد الطلاب بالانتساب الموجه حيث تقل قليلاً مجموع الدرجات المؤهلة للالتحاق بهذا النظام إلا أن الطالب بنظام الانتساب أو الانتساب الموجه يؤدى الرسوم الدراسية المفروضة وهى تتراوح بين ٤٥٠ – ٦٠٠ جنيه الكليات العملية على الرغم من أن غالبية الدراسة بها باللغة الإنجليزية إلا أن الرسوم الدراسية بها حوالى ٥٠ جنيهاً وتخلو من الأقسام الخاصة، ومع هذا فإن المقبولين بالكليات العملية حوالى ٢٩% من جملة المقبولين وذلك عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ويرجع ذلك فى الأساس إلى إنحسار الدراسة العلمية بالتعليم الثانوى وارتفاع تكلفة الطالب وما تتحمله الأسرة بالكليات العملية لذلك نجد أن المقيدين بالأقسام العلمية الأساسية كالفيزياء والكيمياء والحاسبات والرياضيات والاتصالات لا يزيد عن ٦% طبقاً لبيانات ٢٠٠٢/٢٠٠٣ . كما تم التعرض لإمكانيات الجامعات من أعضاء هيئة التدريس والوقوف على الفجوة الخاصة بهم بين المشغول والفعلى.

كما تم استعراض إمكانيات الجامعات الخاصة وأعضاء هيئة التدريس بها هذا إضافة إلى المعاهد العليا والمتوسطة الحكومية والخاصة وكذا المصروفات السنوية بالكليات العملية والنظرية منها والمعاهد المختلفة.

يضاف إلى ما سبق مستوى الخدمة التعليمية وتتمثل هذه الخدمة فى مجموعة من العناصر يمكن إنجازها فى المحتوى الدراسى أو المناهج والبرامج التعليمية وطرق التدريس والتعليم ، والتقويم وأجهزة العرض والوسائط التعليمية وكفاءة عضو هيئة التدريس وتنعكس جودة هذه العناصر وتطورها على نوعية خريج التعليم العالى ومهاراته وتكوينه الثقافى وقدرته على الدخول فى سوق العمل. وقد ظهرت الحاجة إلى ضرورة إصلاح التعليم العالى وتحسين الخدمة لتخريج أفراد قادرين على إنتاج معرفة إبداعية و إبتكارية وتربية أفراد قادرين على تحمل المسئولية منتجين وقادرين على العمل فى السوق ، لذلك فإن التعليم العالى يحتاج إلى ضرورة تقييم أداء المؤسسات التعليمية المختلفة وإنجاز الطلاب وفقاً للمعايير الدولية وعليه فتم الاهتمام بتحسين نوعية التعليم العالى وذلك من خلال إنشاء لجنة عليا لتقييم الأداء

والاعتماد فى ظل نظام الجودة الشاملة ،والاهتمام بتطوير كليات التربية وتحديث أساليبها لتكوين معلم المرحلة قبل الجامعية حتى يمكن تحسين نوعية التعليم قبل الجامعى.

فلا يمكن القول أن الخدمة الحالية بالتعليم العالى على درجة عالية من الكفاءة ذلك أن الدروس الخصوصية قد عرفت طريقها إلى الجامعة بل واع استخدامها فى مجالات دراسية معينة وساعد على ذلك نظم التقويم التى تعتمد فى الأساس على الحفظ والاسترجاع واعتياد الطلاب الحصول على المعلومات الجاهزة وبالتالى تعطيل ملكة التعليم الذاتى والقدرة على البحث والإبداع.

ثانياً : الطلب على الخدمات التعليمية :

قسم الطلب إلى :

١ - طلب داخلى لتلبية الاحتياجات داخل جمهورية مصر العربية وهو بدوره يلبى.

١٠١ طلب من جانب المواطنين على الخدمات المتاحة بالداخل .

٢٠١ طلب من جانب مواطنى الدول الأخرى على الخدمات المتاحة بداخل ج.م.ع

٢ - طلب خارجى وهو تلبية الاحتياجات التعليمية من الخارج.

- ولتحديد حجم الطلب من جانب مواطنى ج.م.ع تم الاعتماد على الإسقاطات السكانية التى قام بها المركز الديموجرافى بالقاهرة لفئات السن الأحادية حتى سنة ٢٠٢١ وذلك طبقاً لمجموعة من الافتراضات عن الخصوبة وحساب أعداد السكان فى فئة السن ١٨-٢٣ وهى أعداد السكان التى تتضمن المقيدين بالتعليم العالى والفئة العمرية من ١٨٠١٩ والتى على أساسها يمكن حساب الداخلين الجدد فى التعليم العالى وكذا المستهدف والتحاقهم إلى جانب فروض أخرى عن تحسين جودة التعليم من خلال زيادة المنصرف وزيادة أعضاء هيئة التدريس.

تم التعرف على طلب الدول الأخرى على الخدمات التعليمية داخل مصر من خلال أعداد الوافدين المقيدة بالجامعات والمعاهد المختلفة العامة والخاصة وقد لوحظ المنافسة الكبيرة للجامعات الخاصة فى هذا الشأن حيث تستحوذ هذه الجامعات على ما يقارب ٣٦% بين الجامعات الحكومية بها ١٧,٦% .

- الطلب الخارجى تمت دراسته من خلال أعداد الدارسين بالخارج والموفدين فى بعثات خارجية وإشراف مشترك ومنح .. الخ.

أهم النتائج والتوصيات

باستعراض كل من تأثير العولمة على التعليم من ناحية ، وواقع سوق الخدمات التعليمية بكل من التعليم ما قبل الجامعى والتعليم الجامعى من ناحية أخرى وربط ذلك بخصائص المجتمع المصرى الاقتصادى منها والاجتماعى يتضح أن هناك جهودا كبيرة تبذل فى هذا السوق من قبل كل أطراف العلاقة من أجل الحصول على خدمة تعليمية متميزة تؤهل لتعليم جيد وفرصة عمل مناسبة ولكن بعض الإختلالات التى ظهرت بسبب عدم توازن كل من الطلب والعرض على الخدمات التعليمية أدى إلى ظهور بعض المشاكل المباشرة والواضحة مثل تدنى بعض معايير الكفاءة الداخلية بشكل عام لمنظومة التعليم ، وتخوف من ظهور نوعية أخرى من المشاكل عند تقييم مخرجات العملية التعليمية فى ظل الإطار العالمى والإنفتاح على العالم وما تفرضه العولمة من حركة الأفراد .

ولما كانت الدراسة يحكمها فى الأساس عملية رصد واقع سوق الخدمات التعليمية فإن إلقاء الضوء على إحدى القضايا الهامة التى تفرزها هذه الإختلالات وهى قضية التراجع عن دراسة العلوم والرياضيات وما يؤدى إليه من ضعف مخرجات التعليم فى مواجهة السوق العالمى يعد أمراً ملحاً . ولما كان لهذه النوعية من الدراسات أهميتها فى عصر العلم والمعرفة فإن الدراسة الميدانية وما وصلت إليه تشير إلى أهمية تطوير مناهج هذه المواد وإفساح مساحة أكبر للتطبيقات العملية بها على مستوى التعليم ما قبل الجامعى يمكن أن يغير حجم الطلب فى مرحلة التعليم الجامعى بدرجة أكبر من الطلب الحالى عليها .

ومن ثم فإن رصد واقع سوق الخدمات التعليمية ، وتحليل هذا الواقع فى ضوء الـ GATS يخرج بمجموعة من الإستخلاصات نوردها فيما يلى :

١ - تمثل البطالة والأمية وبعض العادات والقيم السائدة فى المجتمع المصرى إلى جانب الفقر الإطار العام الذى يشكل كل من الطلب والعرض فى سوق الخدمات التعليمية .

٢ - السياسات التعليمية التى يعمل فى ظلها سوق الخدمات التعليمية لم تساعد على الحد من البطالة والأمية والفقر .

٣ - الخطة الوطنية للتعليم للجميع ٢٠٠٢/٢٠١٥ لا تمثل إلا نوايا طيبة لتحقيق هدفها العام وهو تحقيق التعليم للتميز والتمييز للجميع .

٤ - على العكس من اتفاقية منظمة التجارة العالمية للتجارة فى السلع GATT ، فإن هناك تحفظات على تحرير سوق الخدمات التعليمية العالمى حيث أن اعتبار الخدمات التعليمية كسلعة يتم تبادلها فى الأسواق يتعارض مع كونها عملية اجتماعية ترتبط بالقيم والثقافات المميزة لكل دولة .

٥ - اعتمدت منظمة التجارة العالمية على تصنيف الأمم المتحدة CPC لتقسيم الخدمات التعليمية إلى خمس مجموعات رئيسية، ويتطابق معها تقسيم الخدمات التعليمية فى جمهورية مصر العربية .

٦ - أما أنماط العرض من الخدمات التعليمية طبقاً لتقسيم منظمة التجارة العالمية فهو غير شائع الاستخدام فى جمهورية مصر العربية، ولكن يمكن اعتبار هذا التقسيم صياغة أو قراءة مختلفة لأنواع الخدمات التعليمية المختلفة الموجودة فى مصر ٠

٧ - يعد التعليم والقدرة على اكتساب وإنتاج المعرفة المصدر الحاسم للقوة فى عالم العولمة ٠

٨ - يعد استثمار الدولة فى التعليم أمرا ضروريا لإحداث التنمية (رسالة إلى وزارة التخطيط) ٠

٩ - من أهم التحديات التى تفرضها العولمة ويجب مواجهتها التأثير الخطير على القيم الدينية والأخلاقية الأصيلة ، واتساع الفجوة التكنولوجية بيننا وبين الدول التقدمة وسيطرة الإعلام الغربى (إلى وزارتى التعليم – والإعلام) ٠

١٠ -لمواجهة العولمة لابد من إعادة صياغة فلسفتنا التعليمية، وأن نضع نصب أعيننا أن الثقافة هى مناط الشخصية المصرية والعربية ومستودع قيمها ، لذا يجب أن نحافظ على عوامل قوة ثقافتنا وانتشارها ٠

١١ -الكيفية اللازمة لتطوير تعليمنا لمواجهة عصر العولمة (وزارتى التعليم) تتمثل فى :

أ - تحديد الفلسفة والأهداف التربوية لكل مرحلة ولكل صف بل لكل مادة وترجمة هذه الأهداف لمقررات دراسية ٠

ب - إعداد المعلم المتطور المستخدم لتكنولوجيا العصر ، الفاهم لفلسفة وأهداف التربية ٠

جـ- التجريب بأساليب علمية وعدم التعميم قبل التجريب ٠

د - التقويم المستمر للوقوف على المشاكل والعقبات وتصحيح المسار ٠

هـ- الطالب وتنمية قدراته لأقصى درجة ٠

و - التدريس وتحسين آلياته بحيث تتيح مشاركة فعالة للطالب ٠

ز - الاهتمام بالنشاط المدرسى بكل أنواعه ٠

ح - الاهتمام بالقيادات التربوية العلمية ٠

ط - الدين هو أساس عملية التربية والمحافظة على الأخلاق والقيم ٠

١٢ -تشجيع القطاع الخاص على دخول سوق الخدمات التعليمية لتوسيع قاعدة العرض مع الحفاظ على متابعة نشاطه بما يحقق تماسك النسيج المجتمعى (وزارتى التعليم)٠

١٣- للتشجيع على تعليم وتعلم العلوم والرياضيات يجب زيادة أعداد المعلمين المتخصصين فى هذه المواد وتدريبهم تدريبا جيداً مع تطوير المناهج بشكل يسمح بإفساح مساحة أكبر للتطبيقات العملية (إلى وزارتى التعليم)٠

١٤- ضرورة التوسع فى التعليم العالى بما يحقق تكافؤ الفرص لجميع أفراد المجتمع على مستوى المناطق الجغرافية المختلفة وذلك من خلال استقلال فروع الجامعات (وزارة التعليم العالى)٠

١٥- الاهتمام بالكليات العملية وتدعيمها حتى نصل إلى توازن فى الطلب عليها لتحقيق متطلبات السوق بالمعنى الواسع الداخلى والخارجى (وزارة التعليم العالى)٠

١٦- نتيجة قصور الطلب الخارجى على التعليم بالجامعات الحكومية وتحوله إلى القطاع الخاص يقترح إعادة النظر فى السياسات الخاصة سواء - الجودة والاعتماد أو نظام قبول الوافدين لجذب هذا الطلب مرة أخرى على التعليم الحكومى لما يقدمه من دور واضح فى تمويل العملية التعليمية من ناحية وفى نشر الثقافة الوطنية من ناحية أخرى (وزارتى التعليم) ٠

١٧- ضرورة اهتمام القطاع الخاص بأهمية إعداد الكوادر الخاصة من هيئات التدريس به من خلال البعثات الخارجية لضمان استمرارية العملية التعليمية بشكل جيد وحتى تكون مساهمة القطاع الخاص فعّالة (وزارة التعليم العالى)٠

١٨ -ضرورة الإسراع والاهتمام بتطوير كليات التربية على مستوى كل من المناهج وسياسات القبول بها مع التركيز على إعداد معلمى العلوم والرياضيات (وزارة التعليم العالى) ٠

١٩ -إعادة دراسة سياسات القبول بالجامعات بحيث تعطى أوزان مرجحة للمواد المؤهلة فى كل مجال بجانب المجموع الكلى (المجلس الأعلى للجامعات) ٠

٢٠ - ضرورة الاهتمام بالمعاهد العليا ورفع مستوى الخدمة بها وإعداد أعضاء هيئة التدريس على مستوى كل من القطاع الحكومى والخاص (وزارة التعليم العالى)٠

ويظل السؤال مطروحاً عن مدى أهمية دراسة الخدمات التعليمية كسوق ؟ وتتحدد الإجابة بأنه على الرغم من خضوع سوق الخدمات التعليمية للقوانين والسياسات المنظمة له ، واختلافها عن آليات السوق التقليدية إلا أن هناك فى حقيقة الأمر طلب يسعى لتحقيقه الأفراد لكن العرض فى أحيان كثيرة لا يساعد على تلبية هذا الطلب مما يؤدى إلى ظهور تشوهات يتحملها الأفراد والمجتمع ، ومن ثم ولكى تزيل هذه التشوهات يجب دراسة الخدمات التعليمية تحت مظلة مجموعة من الأسواق كل على حده وذلك فى محاولة لرصد واقع كل سوق وتحديد كل من آليات الطلب والعرض به وكيف يمكن توجيه السياسات والقوانين المنظمة له بحيث يلبى العرض حاجة الطلب فى ظل منظومة عالمية تجعل من سوق الخدمات التعليمية سوقاً مفتوحة من هذه الأسواق على سبيل المثال وليس الحصر ٠

سوق التعليم الخاص وسوق تعليم العلوم والرياضيات وسوق التعليم المفتوح

إذا كانت قوانين السوق تحكم التوازن بين العرض والطلب عند سعر محدد، فإن الخدمات التعليمية السعر فيها ليس فقط نقدا ولكن من أعباء نفسية يتحملها طالب الخدمة، وضغوط مادية ومعنوية تتحملها الأسرة واختلالات فى توزيع التخصصات يتحملها المجتمع٠

٠٢ سوق الخدمات السياحية

٢ ٠ سوق الخدمات السياحية

تؤدى السياحة الخارجية دوراً هاماً فى تنشيط اقتصاديات الدول السياحية من خلال ما توفره من العملات الحرة وزيادة الدخل القومى وتخفيف حدة العجز فى ميزان المدفوعات وخلق فرص عمالة جديدة فضلا عن تنشيط حركة الاستثمارات الأجنبية والمحلية ٠

وإذا علمنا أن مفهوم التنمية السياحية ينطوى على تعظيم دور النشاط السياحى فى نمو الاقتصاد القومى ومن ثم تحسين وضع ميزان المدفوعات السياحية فإن تناقص فائض ميزان المدفوعات السياحية بالنسبة للاقتصاد المصرى خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١ – ٢٠٠٣/٢٠٠٤ قد يلفت الانتباه الى وجود العديد من المشاكل التى تؤثر على سوق الخدمات السياحية ٠ حيث تشير الإحصاءات (١) إلى تناقص فائض ميزان المدفوعات السياحية من ٣٢٦٣,٢ مليون دولار عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ليسجل ٢٢١٤,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٠/٢٠٠٣ وبحيث يتحسن تحسناً طفيفاً ويصل إلى ٢٤٠٤,٢ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ .

والجدير بالذكر أن سوق الخدمات السياحية يتمتع بخصوصية تختلف عن طبيعة أسواق السلع المختلفة حيث يمثل مزيجاً من سلع وخدمات، أى سلعاً مركبة ٠حيث ان مكونات النشاط السياحى تنقسم إلى:

١- وسائل الاقامة ٠
٢- السياحة والسفر (الشركات السياحية) ٠
٣- الترفيه (الكازينوهات والملاهى) ٠
٤- المحال العامة السياحية (مطاعم ، كافتيريات) ٠
٥- محال بيع العاديات والتذكارات السياحية ٠
٦- النقل السياحى (نقل جوى ، نقل بحرى ، نقل برى) ٠
٧- الإرشاد السياحى ٠

وبالأخذ فى الاعتبار التوزيع الجغرافى لمناطق الجذب السياحى داخل الاقتصاد المصرى، يلاحظ أن مناطق مثل جنوب سيناء ، والبحر الأحمر ، والقاهرة ، والأقصر قد استحوذت على نصيب وافر من أعداد السائحين عام ٢٠٠٣ وبما يمثل ٨٧,٣% من اجمالى أعداد السائحين لنفس العام ، وذلك بنصيب نسبى من الاجمالى يصل الى ٣٢,٧% ، ٢٧,٩% ، ٢١,٧% ، ٥% على الترتيب للمناطق الأربعة المذكورة ٠

ومن ثم جاء محور اهتمام الدراسة الحالية (فى البداية) حول مناقشة وتحليل خصائص سوق الخدمات السياحية بالتركيز على شرم الشيخ والغردقة والقاهرة والأقصر باعتبارها أهم مناطق الجذب السياحى الحالية ، وقد تم تقسيم الدراسة الى مرحلتين :

---

[1]) البنك المركزى المصرى ، النشرة الاحصائية الشهرية ، أعداد متفرقة ٠

- المرحلة الأولى: وتغطى الغردقة والقاهرة ٠
- المرحلة الثانية: وتغطى شرم الشيخ والأقصر ٠

هذا ويمكن ملاحظة أن المناطق التى تغطى بالمسوح فى المرحلتين تجمع فى غالبيتها بين أنماط سياحية متشابهة سياحة شاطئية وسياحة ثقافية (آثار تاريخية) وذلك بهدف الوصول الى تحديد واضح لطبيعة المشاكل والمعوقات التى تواجه سوق الخدمات السياحية وتؤثر على جانبى الطلب والعرض السياحى، وكذلك توصيف خصائص وهيكل هذا السوق ٠

والواقع أن توصيف خصائص سوق الخدمات السياحية فى المرحلتين الأولى والثانية يستلزم اجراء دراسات ميدانية تعتمد على منهجية تصميم استمارة استبيان واختيار عينة مختارة تغطى شرائح سوق الخدمات السياحية المختلفة التى أوردنا الحديث عنها سلفاً ، بحيث تمثل مجتمع الفنادق ، الشركات السياحية ، النقل الجوى ، السائحين فى المناطق المذكورة٠ ولكن حالت ظروف ضيق الفترة الزمنية المتاحة لاجراء مثل هذه الدراسات ، فضلاً عن ضخامة الامكانيات المادية المطلوب توفيرها ، دون تغطية كافة مكونات هذه السوق ، ومن ثم اقتصرت الدراسة فى مرحلتها الأولى على اجراء الاستطلاع الميدانى والمقابلات الشخصية دون الاعتماد على اجراء المسوح استناداً إلى استمارات استبيان، وتحليل نتائجها ٠ وذلك يتعين أن يؤخذ ذلك فى الاعتبار عند تفسير نتائج المقابلات والاستطلاعات ٠

وطبقاً لما سبق فإن منهجية الدراسة فى مرحلتها الأولى قد اعتمدت فى تنفيذها على اجراء المقابلات الشخصية والاستطلاع الميدانى حيث قامت محافظتى القاهرة والغردقة بالتعاون مع هيئة التنمية السياحية ووزارة الطيران المدنى والشركة القابضة للمطارات بتوفير فرص اجراء الزيارات الميدانية والتى تمخض عنها طرح العديد من التساؤلات على مستويات متعددة من مقدمى الخدمات السياحية (طبقاً للنموذج المرفق بالملحق) مثل الفنادق والشركات السياحية والمحال العامة للسياحة ومديرى خدمات النقل الجوى والمرشدين السياحيين والسائحين وذلك بهدف حصر المشاكل والمعوقات والتركيز على أهم العوامل المؤثرة على الطلب والمعروض من خدمات السوق السياحى وأيضا طبيعة هيكلة وتوصيف خصائصه وذلك للوقوف على أهم معوقات تنشيط الطلب السياحى الخارجى ٠ وكذلك وضع تصورات لحلول ومحاور تحقق انطلاقاً وتنشيطاً للسوق السياحى ٠

وفى ضوء ما تقدم فقد تم تقسيم هذه الدراسة الى أربع محاور :

تناول المحور الأول منها دراسة تشخيص الوضع الحالى لسوق الخدمات السياحية من حيث وسائل الاقامة والشركات والارشاد والنقل والمحال العامة السياحية والعاديات والتذكارات والسلع السياحية، وقد اهتم هذا المحور أيضاً بدراسة تقييم وضع سوق الخدمات السياحية فى ضوء متطلبات الجات ودرجة التوازن فى توزيع مصادر العرض السياحى فى محافظتي القاهرة والبحر الأحمر ٠

وتناول المحور الثانى دارسة تطور الطلب السياحى الأجنبى والاتجاهات المستقبلية حتى عـام ٢٠١٧ حيث تمت دراسة تطور عدد السياح والليالى السياحية وتطور حصة مصر من السياحة العالميـة والتنبـؤ بالطلب السياحى الأجنبى حتى عام ٢٠١٧ والتنبؤ بالطلب السياحى لمحافظتى البحـر الأحمـر والقـاهرة، وكذلك تنبؤات وزارة السياحة لشكل الطلب السياحى الأجنبى طبقاً لاستراتيجية التنمية السـياحية ومـدى الاختلاف أو التوافق بين البدائل المطروحة وسبل تحقيقها ٠

أما المحور الثالث فقد تناول بالدراسة بلورة أهم السلبيات لسوق الخدمات السياحية فى مصر من واقع المقابلات الميدانية حيث تم رصد أهم المشاكل الفعلية لسوق الخدمات السياحية علـى مسـتوى الفنـادق والشركات والنقل الجوى والنقل البرى والنيلى والسكك الحديدية والارشـاد السـياحى والمحـال العامـة السياحية والعاديات والسلع السياحية ٠ كذلك تناول هذا المحور دراسة أهم المشاكل والمعوقات مرتبة وفقاً لاولوياتها طبقاً لاختبار الرتب وتوصيف خصائص وهيكل سوق الخدمات السياحية فى منطقتـى القـاهرة والغردقة ٠

أما المحور الرابع والأخير من هذه الدراسة فقد تناول دراسة الآليات والاجراءات المطلوبة لتحقيـق انطلاقة لتنشيط سوق الخدمات السياحية على مستوى وزارة السـياحة والفنـادق والشـركات السـياحية ووسائل النقل المختلفة والارشاد السياحى والمحال السياحية٠

فريق الدراسة

اولا: من اعضاء المعهد

منسقاً

١ - أ.د. سلوى محمد مرسى

٢ - أ.د. فادية محمد عبد السلام

٣ - أ. مريم رؤوف فرح

٤ - أ. عمرو صابر الجارحى

٥ - أ. أحمد السيد

ثانياً: من خارج المعهد

٦ -- المهندس تامر عبد الله

٧ -- المهندس سيد النجار

٨ -- الاستاذ مجدى داود

٩ - الاستاذ خالد صالح

١٠٢ تشخيص الوضع الحالى لسوق الخدمات السياحية

يعرف المنتج السياحى بأنه مجموع المرغبات المتوفرة فى الدولة السياحية سواء أكانت مرغبات تاريخية أو طبيعية أو ثقافية أو دينية أو استشفائية أو غيرها من المرغبات الأخرى هذا بالاضافة الى خدمات الشركات والهيئات والمؤسسات التى تقوم ببيع المنتج السياحى أو الإشراف عليه ٠

وعلى ذلك فإن المنتج السياحى يتكون من العناصر التالية:

١- وسائل الاقامة بكافة أنواعها ومستوياتها ٠

٢- شركات السياحة ووكالات السفر ٠

٣- الارشاد السياحى ٠

٤- الترفيه السياحى (المطاعم ، الكافيتريا ، الملاهى ، الكازينوهات) ٠

٥- البيع السياحى (محال العاديات والسلع السياحية) ٠

٦- النقل السياحى ٠

وللوصول الى تشخيص الوضع الحالى لسوق الخدمات السياحية سوف نلقى الضوء على مفهوم كل عنصر من عناصر سوق الخدمات السياحية ثم نوضح بعد ذلك وضعه الحالى :

١٠١٠٢ وسائل الاقامة السياحية مفهومها وتطورها

يطلق على وسائل الاقامة السياحية (Accommodation) أماكن الأيواء السياحى وهى تضم الفنادق والموتيلات والقرى السياحية بأنواعها وكذلك المخيمات والفنادق العائمة والمنتجعات السياحية (Resorts) والشقق الفندقية ومنازل الاستضافة والكرافانات والشاليهات ٠

والجدول رقم (١-١) يوضح لنا تطور وسائل الاقامة السياحية خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠٠٣ .

جدول رقم (١-١)

تطور وسائل الاقامة المختلفة (فنادق + فنادق عائمة)خلال الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٣

السنة	الوحدات		الغرف		الأسرة	
	العدد	معدل النمو؟ %	العدد	معدل النمو ؟ %	العدد	معدل النمو ؟%
١٩٩٠	٦٣٢	-	٥١٢٠٨	-	١٠١٤٦٩	-
١٩٩١	٦٣٨	٠,٩	٥٣٧٢٧	٤,٩	١٠٥٦٩٠	٤,٢
١٩٩٢	٦٦٣	٣,٩	٥٥٦١٠	٣,٥	١٠٩٨٢٠	٣,٩
١٩٩٣	٦٩٢	٤,٤	٥٨٧٥٥	٥,٧	١١٦٥٣١	٦,١
١٩٩٤	٧١٨	٣,٨	٦١٠٦٨	٣,٩	١٢٠٨٥٤	٣,٧
١٩٩٥	٧٥٢	٤,٧	٦٤٩٥٨	٦,٤	١٣٨٩٥٧	٦,٧
١٩٩٦	٧٨٩	٤,٩	٧٠٤٧١	٨,٥	١٤٠٧٤١	٩,١
١٩٩٧	٨٢٩	٥,١	٧٥٦٧٩	٧,٤	١٥٠٩٨٦	٧,٣
١٩٩٨	٨٦٩	٤,٨	٨٢٩٢٥	٩,٦	١٦٦٨١٧	١٠,٥
١٩٩٩	٩١٤	٥,٢	٩٣٨٢٢	١٣,١	١٨٧٢٨٤	١٢,٣
٢٠٠٠	١٠١٠	١٠,٥	١١٣٦١١	٢١,١	٢٢٧٢٢٢	٢١,٣
٢٠٠١	١٠٥٧	٤,٧	١٢٠٧٢٠	٦,٣	٢٤١٤٤٠	٦,٣
٢٠٠٢	١١٢٧	٦,٦	١٣٢١٠٩	٩,٤	٢٦٤٢١٨	٩,٤
٢٠٠٣	١١٥٢	٢,٢	١٣٦٥١٠	٣,٣	٢٧٣٠٢٠	٣,٣

المصدر : Egypt Tourism in Figures, ٢٠٠٣

يوضح لنا الجدول رقم (١-١) تطور وسائل الاقامة المختلفة فى مصر (الفنادق الثابتة والفنادق العائمة) خلال الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٣ وطبقاً لهذا الجدول فإن عدد الفنادق قد ارتفع من ٦٣٢ فندقاً خلال عام ١٩٩٠ إلى حوالى ٧٥٢ فندقاً هلال عام ١٩٩٥ أى أن معدل النموقد بلغ ١٨,٩% ، وكذلك ارتفع هذا العدد إلى ٩١٤ فندقا فى عام ١٩٩٩ مسجلا معدل نمو ٤٤,٦% عن عام ١٩٩٠ وأخيراً وصل هذا العدد الى ١١٥٢ فندقاً فى عام ٢٠٠٣ مما يعنى زيادة قدرها ٥٢٠ فندقا عن عام ١٩٩٠ أى معدل نمو قدره ٨٢% مما يدل على الطفرة السياحية التى حدثت خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠٠٣ .

كذلك يوضح الجدول رقم (١-١) زيادة عدد الغرف السياحية بمعدل ٢٦,٨% خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٥ كذلك يوضح لنا هذا الجدول أن هذا المعدل قد ارتفع الى ١٦٦,٥% فى عام ٢٠٠٣ .

ومن الجدول رقم (١-١) أيضاً يلاحظ تطور عدد الأسرة فى وسائل الاقامة المختلفة والتى وصلت الى حوالى ٢٧٣٠٢٠ سريراً فى ٢٠٠٣ مقابل١٠١٤٦٩ سريراً فى ١٩٩٠أى بمعدل نمو يصل الى ١٦٩% .

وإذا نظرنا الى وسائل الاقامة التى تحت الانشاء فسنجد أنها تصل الى حوالى ٥١٧ فندقا، منها ٤٣٣ فندقاً ثابتاً و ٨٤ فندقاً عائماً، يحتويا على ٢٠٤٩٢٨ سريراً .

إنه إذا أضفنا عدد الوحدات تحت الانشاء الى الوحدات القائمة بالفعل فإن عدد الغرف يصل الى ١٦٦٩ وحدة إيوائية تحتوى على٢٣٨٩٧٤ غرفة و٤٧٧٩٤٨ سريراً، ويوضح الجدول رقم (١-٢) ذلك :

جدول رقم (١-٢)

عدد وحدات الاقامة الفعلية والتى تحت الانشاء فى عام ٢٠٠٣

نوع الوحدة	الفنادق القائمة			الفنادق تحت الانشاء			الطاقة الاجمالية		
	العدد	الغرف	الأسرة	العدد	الغرف	الأسرة	العدد	الغرف	الأسرة
فنادق	٨٨٣	١٢١٣٢٢	٢٤٢٦٤٤	٤٣٣	٩٩١٩٦	١٩٨٣٩٢	١٣١٦	٢٢٠٥١٨	٤٤١٠٣٦
فنادق عائمة	٢٦٩	١٥١٨٨	٣٠٣٧٦	٨٤	٣٢٦٨	٦٥٣٦	٣٥٣	١٨٤٥٦	٣٦٩١٢
الاجمالى	١١٥٢	١٣٦٥١٠	٢٧٣٠٢٠	٥١٧	١٠٢٤٦٤	٢٠٤٩٢٨	١٦٦٩	٢٣٨٩٧٤	٤٧٧٩٤٨

المصدر :. Egypt Tourism in Figures, 2003

٢٠١٠٢ شركات السياحة ووكالات السفر

تؤدى شركات السياحة ووكالات السفر دوراً هاماً فى مجال النشاط السياحى، وتنقسم الشركات الى ([1]) :

أ- منظمو الرحلات السياحية (Tour Operators)

والتى تتولى تجميع عناصرالبرامج السياحية وتنظيمها فى شكل رحلات أومجموعات من الخدمات السياحية .

ب- وكالات الخدمات السياحية (Ground Travel Agents)

والتى تكون مهمتها تنفيذ البرامج السياحية المعدة سلفاً بمعرفة منظمى الرحلات السياحية .

جـ- وكالات السفر السياحية بالتجزئة (Retail Travel Agents)

---

[1]) ماهر عبد الخالق السيسى : مبادىء السياحة .

وتتواجد هذه الوكالات فى الأسواق التى تعتبر مصدراً للسائحين ويطلق عليها الوسطاء وهى تتولى البيع بالتجزئة لما ينتجه منظمو الرحلات وهى تعتمد فى عملها على انتشارها ووجودها فى التجمعات السكنية وقربها من العميل ٠

ويشمل نشاط شركات السياحة الآتى :

- حجز وبيع تذاكر السفر ٠
- حجز الفنادق ٠
- إعداد وتنفيذ البرامج السياحية ٠
- خدمات النقل السياحى ٠
- القيام بالرحلات السياحية بأنواعها ٠
- خدمات المزارات السياحية ٠
- خدمات الترفيه السياحى ٠

وتتولى وزارة السياحة الاشراف على الشركات السياحية التى بلغ عددها فى عام ٢٠٠٤ حوالى ١٠٨٣ شركة على اختلاف مستوياتها (أ،ب،ج) ٠

والجدول التالى يوضح لنا تطور شركات السياحة المصرية خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠٠٣ ٠

جدول رقم (١-٣)

تطور عدد الشركات السياحية المصريةخلال الفترة من ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٣

السنة	الفئة (أ)*	الفئة (ب)*	الفئة (ج)*	الاجمالى
١٩٩٠	٥٩٤	٥٤	٦١	٧٠٩
١٩٩١	٦٠٧	٥٤	٦٠	٧٢١
١٩٩٢	٦٢٢	٤٩	٦٥	٧٣٦
١٩٩٣	٦٤٨	٥٠	٦٧	٧٦٥
١٩٩٤	٦٥٦	٥٠	٦٨	٧٧٤
١٩٩٥	٦٦٣	٥١	٧٧	٧٩١
١٩٩٦	٦٧٥	٥١	٩٠	٨١٦
١٩٩٧	٦٨٥	٥١	١٠٥	٨٤١
١٩٩٨	٧٢٠	٥١	١١٩	٨٩٠
١٩٩٩	٧٥٧	٥٠	١٥٢	٩٥٩
٢٠٠٠	٧٧٦	٥٠	١٦٤	٩٩٠
٢٠٠١	٧٩٦	٤٧	١٧٥	١٠١٨
٢٠٠٢	٨٣١	٣٨	١٧٩	١٠٤٨
٢٠٠٣	٨٦٩	٣٥	١٧٩	١٠٨٣

- المصدر : Egypt, Tourism in Figures, 2003

- الفئة (أ) تقوم بجميع أنواع النشاط السياحى ورأس مالها لا يقل عن ١٠٠ ألف جنيه ٠
- الفئة (ب) تقوم بنشاط حجز التذاكر والحجز ورأس مالها لا يقل عن ٤٠ ألف جنيه ٠
- الفئة (ج) تقوم بنشاط النقل السياحى ورأس مالها لا يقل عن ٢٠ ألف جنيه ٠

يتضح لنا من الجدول رقم (١-٣) ان اجمالى عدد الشركات السياحية بمختلف مستوياتها قد ارتفع من ٧٠٩ شركة فى ١٩٩٠ الى ٨١٦ شركة فى عام ١٩٩٦ أى بمعدل نمو قدره ١٥%، وقد ارتفع هذا المعدل ليصل الى حوالى٥٢% فى ٢٠٠٣ حيث بلغ اجمالى عدد الشركات السياحية حوالى١٠٨٣ شركة .

وإذا نظرنا الى كل فئة بمفردها فسنجد أن الشركات السياحية فئة (أ) قد سجلت معدل نمو قدره ٤٦% خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٣ حيث زاد العدد من ٥٩٤ شركة فى ١٩٩٠ الى ٨٦٩ شركة فى ٢٠٠٣ .

أما الشركات السياحية الفئة (ب) فقد سجلت انخفاضا ملحوظا خلال الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٣ ففى حين كان عدد ها ٥٤ شركة فى عام ١٩٩٠ انخفضت الى ٣٥ شركة فى عام ٢٠٠٣، وهذا يعنى أنها انخفضت بمعدل ٣٥% وهو معدل مرتفع بدون شك وقد يكون السبب انتقال العديد من هذه الشركات الى الفئة (أ) لزيادة نشاطها السياحى.

وعلى العكس من ذلك نجد أن الشركات السياحية الفئة (ج) قد ارتفع عددها من ٦١ شركة فى عام ١٩٩٠ الى حوالى ١٧٩ شركة فى عام ٢٠٠٣ . وهذا يعنى معدل نمو مرتفع جداً حوالى ١٩٣% وإن كنا نلاحظ أن هذه الزيادة كانت محدودة خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٦ إذ أنها لم تتجاوز ٤٧% فى حين ارتفعت بعد ذلك من ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٣ لتبلغ حوالى ٩٨% . واجمالاً يلاحظ إن عدد الشركات السياحية فئة (أ) تستحوذ على نسبة مرتفعة لا تقل عن ٨٠% من اجمالى عدد الشركات السياحية طوال سنوات الدراسة وهناك اتجاه متنامى فى صالح أعداد الشركات فئة (ج) الصغيرة الحجم اقتصادياً .

وإذا نظرنا الى تطور شركات السياحة فئة (أ) خلال الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٣ فسنجد أنها قد حققت تطوراً ملحوظاً فى النشاط السياحى ، والجدول رقم (١-٤) يوضح لنا ذلك :

جدول رقم (١-٤)

تطور نشاط الشركات السياحية الفئة (أ)خلال الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٣

السنة	عدد الشركات السياحية	عدد السائحين	عدد الليالى السياحية	قيمة الخدمات السياحية
١٩٩٠	٥٩٤	٩٩٥٩٢١	٥٨٩٨٧١٩	٦٩٣.٨
١٩٩١	٦٠٧	٦٩٦٧١١	٤٠١٤٥٠٥	٦٠٣.٩
١٩٩٢	٦٢٢	١٥٠٤٣٥٩	١٠٠٢١٨٢١	١٥٩١.٢
١٩٩٣	٦٤٨	١٠١١١٣٠	٥٩٦٩٠٤٧	٨٥٥.٢
١٩٩٤	٦٥٦	١٠٣٥٨٩٩	٥٩٥١٤٨٢٧	٧٦٢.٦
١٩٩٥	٦٦٣	١٥١١٢٤٢	٩٥٣٦٧٢٨	١١٤٦.٩
١٩٩٦	٦٧٥	١٨٩٠٣٩١	١٣٣٣٦٣٦٠	١٧٩٤.٤
١٩٩٧	٦٨٥	٢٠٢٠٥٥١	١٢٧٨٢٨٠٣	٢٠٣٣.٠
١٩٩٨	٧٢٠	١٢٨٣٥١٦	٧٣٥٥١١٣	٩٥٤.١
١٩٩٩	٧٥٧	٢٥٥٠٥٠٩	١٧١٦٩٥١٠	٢١٢١.٧
٢٠٠٠	٧٧٦	٣٣٥٨٦٧٦	٢١٩٠٥٢٣٤	٣١١٢.٢
٢٠٠١	٧٩٦	٢٤٢٠٧٦٦	١٥٨٥٢٣٥٩	٢٧٦٩.٢
٢٠٠٢	٨٣١	٢٣٨١٢٠١	١٤٩٧٤٥٨٩	٢٥٩٨.٩
٢٠٠٣	٨٦٩	*٣٢١٥٣٦٤	١٩٨٦٧٦٢٩	٣٤٦٦.٤

المصدر Egypt, Tourism in Figures , 2003 القيمة بالمليون جنيه (*) رقم تقديرى

يتبين من الجدول رقم (١-٤) ان عدد السائحين الذين تم تعاملهم مع الشركات السياحية فئة (أ) كان ٩٩٥ ألف و ٩٢١ سائحاً خلال عام ١٩٩٠ ارتفع الى مليون و ٨٩٠ ألف و ٣٩١ سائحا خلال عام ١٩٩٦ أى بزيادة قدرها ٩٠ % واستمرت هذه الزيادة حتى وصلت الى ٢٢٢% في عام ٢٠٠٣ . فطبقاً للجدول رقم (١-٤) نجد أن عدد السياح الذين تم التعامل معهم من خلال شركات السياحة فئة (أ) قد بلغ حوالى ٣ مليون و ٢١٥ ألف و ٣٦٤ سائحاً وهو ما يعادل حوالى ٦٢% من نسبة السائحين القادمين الى مصر خلال عام ٢٠٠٣، والذين بلغ عددهم حوالى ٥ مليون و ١٩١ ألف و ٦٧٨ سائحاً ، وهى نسبة كبيرة بدون شك ٠

كذلك يتضح من الجدول رقم (١-٤) قيمة الخدمات السياحية للشركات فئة (أ) حيث نجد أن هذه القيمة تزداد عاماً بعد عام ، ففى عام ١٩٩٠ كانت ٦٩٣,٨ مليون جنيه ارتفعت الى مليار و ١٤٦.٩ مليون جنيه فى عام ١٩٩٥ ثم سجلت ٢ مليار و ١٢١,٧ مليون جنيه فى عام ١٩٩٧ ٠ وأخيرا ارتفعت الى ٣ مليار و ٤٦٦,٤ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٣ وهذا يعنى أن قيمة الخدمات السياحية للشركات فئة (أ)خلال الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٣ قد شهدت نمواً كبيراً يقدر بحوالى ٣٩٩% ، والجدير بالذكر أن قيمة هذه الخدمات السياحية فى عام ٢٠٠٣ والمقدرة بحوالى ٣ مليار و ٤٦٦,٤ مليون جنيه تمثل حوالى ٢٠% من اجمالى الدخل السياحى فى عام ٢٠٠٣ وهى تعد نسبة صغيرة إذ ما قورنت بنسبة السائحين (٦٢%) المتعاملين مع هذه الشركات الى اجمالى أعداد السائحين وهذا يدل على حدوث نسبة تسرب للدخل السياحى خارج إطار الشركات السياحية فئة (أ) ٠

٣٠١٠٢ الإرشاد السياحى

يعتبر نشاط الإرشاد السياحى من الأنشطة الهامة المكملة للنشاط السياحى ٠ وهذا النشاط يتطلب كفاءة علمية وفنية وخبرة بالإلمام بالجوانب التاريخية والجغرافية والحضارية للدولة هذا بالاضافة لضرورة الإلمام وإجادة اللغات الأجنبية المتعددة ٠

وتتولى وزارة السياحة مسئولية الإشراف على نشاط الإرشاد السياحى من خلال الاختبارات المتعددة التى تجريها للمرشدين السياحيين وكذلك الدورات التدريبية المختلفة التى تعقدها لهم لرفع مستوى ثقافتهم ونقل مهاراتهم وخبراتهم المتعددة ٠ هذا بالاضافة الى ان وزارة السياحة هى الجهة الوحيدة التى تصدر تصاريح المرشدين السياحيين وتجددها لهم٠

والجدول رقم (١-٥) يوضـــح تطور عدد المرشدين السياحيين خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠٠٣ :

جدول رقم (١-٥)

تطور عدد المرشدين السياحيين خلال الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٣

السنة	عدد المرشدين السياحيين	معدل النمو %
١٩٩٠	٢١٥٣	-
١٩٩١	٢٦٧٨	٢٤,٤
١٩٩٢	٣٠١٥	١٢,٥
١٩٩٣	٣٤٢١	١٣,٤
١٩٩٤	٣٧٩٧	١١
١٩٩٥	٤٠٦٣	٧
١٩٩٦	٤٦٧٦	١٥
١٩٩٧	٤٨٨٧	٤,٥
١٩٩٨	٥٢٢٣	٦,٨
١٩٩٩	٥٧٧٩	١٠,٦
٢٠٠٠	٦٠٥٢	٤,٧
٢٠٠١	٦٤٠٧	٥,٨
٢٠٠٢	٧١٦٨	١١,٥
٢٠٠٣	٧٨٦٩	٩,٧

- المصدر :. Egypt : Tourism in Figures , 2003

يوضح الجدول رقم (١-٥) تطور عدد المرشدين السياحيين خلال الفترة من عام ١٩٩٠ حتـــى عـــام ٢٠٠٣ حيث يتبين لنا مدى التطور الكبير الذى حدث فى عدد المرشدين السياحيين فطبقاً لهذا الجدول نرى أن عدد المرشدين بالمقارنة بعام ١٩٩٠ وصل عام ١٩٩١ إلى ١٢٤% من نظيره عام ١٩٩٠ ووصل إلى ٢١٧,٢% فى عام ١٩٩٦ ثم ارتفع الى ٢٩٧,٦% فى عام ٢٠٠١ فى حين وصلت إلى ٣٦٥,٥% فـــى عام ٢٠٠٣ ، وهى بدون شك نسبة كبيرة جداً وتوضح لنا مدى اهتمام الدولة بدور الإرشاد السياحى لنمو الحركة السياحية المصرية ،ومع ذلك فإن معيار العدد ليس كافيا للدلالة على نوعية المهارات واللغات التى تتوافر لفئة المرشدين السياحين .

وإذا تساءلنا عن اللغات التى يجيدها المرشدين السياحيين فســنجد أنهـــا متعـــددة مثـــل الانجليزيـــة والفرنسية والألمانية والأسبانية واليابانية والروسية والصينية والمرجية والبرتغالية وغيرها من اللغـــات الأخرى، والجدول رقم (١-٦) يوضح عدد المرشدين السياحيين طبقاً للغات والمناطق السياحية المختلفة .

جدول رقم (١-٦)

عدد المرشدين السياحيين طبقا للغات والمناطق السياحية المختلفة (*)

اللغة المنطقة	عدد المرشدين	اللغـــــــات									
		الانجليزية	الألمانية	الفرنسية	الايطالية	الأسبانية	اليابانية	الروسية	الصينية	العبرية	البرتغالية	أخرى
القاهرة	٦٠٤٧	٣٣٩٩	١٢٨٦	١٦٧٤	٥٧٨	٥٩١	١٩٤	٨٨	٣٨	٢٦	١٦	٨٣
الأقصر	١٢٧٢	٨١٠	٣١٨	٢٢٨	١١٠	٩٤	٩	١٣	–	١	٧	١١
اسوان	٣٥٦	١٩٣	١٠٢	٦٧	٤٨	٣١	٤	٢	–	–	١	١
الاسكندرية	١١٤	٧٧	١٥	٧٢	١٨	١٣	١	١	١	–	١	٣
سانت كاترين	٤٠	١٥	١٥	٣	٦	٣	–	–	–	–	–	–
المنيا	٣٧	١٣	١٦	١	١٥	٧	–	–	–	–	–	–
بورسعيد	٣	٢	١	١	٢	–	–	–	–	–	–	–
الاجمالى	٧٨٦٩	٤٥٠٩	١٧٥٣	٢٠٤٦	٧٧٧	٧٣٩	٢٠٨	١٠٤	٣٩	٢٧	٢٥	٩٨

- المصدر: Egypt: Tourism in Figures , 2003

(*) من الملاحظ أن عدد المرشدين طبقا للغات المختلفة يفوق العدد الاجمالى للمرشدين ويرجع ذلك الى اتقان عدد من المرشدين لأكثر من لغة .

يوضح الجدول رقم (١-٦) توزيع عدد المرشدين السياحيين طبقاً للغات المختلفة (الانجليزية والألمانية والفرنسية ... الخ) على المناطق السياحية المختلفة، ونلاحظ من هذا الجدول أن عدد المرشدين السياحيين الموجودين فى القاهرة يفوق بكثير عدد المرشدين الموجودين فى بقية المناطق الأخرى، فعدد المرشدين السياحيين فى القاهرة يبلغ حوالى ٦٠٤٧ مرشداً فى حين يصل هذا العدد إلى حوالى ١٢٧٢ مرشداً فى الأقصر و ٣٥٦ مرشداً فى أسوان و ١١٤ مرشداً فى الاسكندرية و ٤٠ مرشداً فى سانت كاترين و٣٧مرشداً فى المنيا و٣ مرشدين فقط فى بورسعيد، وهذا التوزيع الجغرافى لاعداد المرشدين السياحيين ربما يحتاج إلى مراجعة من جانب المسئولين عن قطاع السياحة على نحويحقق تناسب هذا التوزيع مع توزيع كثافة الطلب السياحى على المناطق المختلفة.

أما من حيث اللغات فنجد أن أكبر عدد من المرشدين يتقنون اللغة الانجليزية تليها الفرنسية ثم الألمانية فالإيطالية وبعدها الأسبانية ثم اليابانية فالروسية ثم الصينية فالعبرية وأخيراً البرتغالية .

والملاحظ من الجدول رقم (١-٦) أن عدد المرشدين السياحيين طبقاً للغات المختلفة يفوق عددهم الإجمالى وهذا يرجع إلى إتقان العديد من المرشدين لأكثر من لغة .

٤٠١٠٢ النقل السياحى

يمثل النقل السياحى أحد العناصر الأساسية للخدمات والتسهيلات فى الدول السياحية المختلفة ويرجع نمو وازدهار القطاع السياحى العالمى الى تطور وسائل النقل المختلفة (الجوية والبحرية والبرية) خلال السنوات القليلة الماضية .

وينقسم النقل السياحى إلى جزئين رئيسين :

أ٠ النقل الخارجى :

يقصد بالنقل الخارجى انتقال السائح من بلده الأصلى الى الدولة السياحية التى يزروها والعودة مرة أخرى الى بلده الأصلى ٠

وينتقل السائح من بلده إما عن طريق النقل الجوى والذى يمثل ٦٥% من حركة النقل السياحى العالمى أو عن طريق النقل البحرى (السفن والعبارات) أو عن طريق النقل البرى (السيارات والسكك الحديدية٠٠) ٠

ويختلف استخدام وسائل الانتقال هذه من سائح الى آخر طبقاً لطول المسافة التى يقطعها السائح من بلده الى البلد المزار، وتكلفة النقل الخاصة بكل وسيلة ، ومدة الرحلة التى يقوم بها السائح ، والإمكانيات المادية للسائح ، وكذلك مدى توافر وسائل النقل المختلفة ٠

ب- النقل الداخلى :

يقصد بالنقل الداخلى التنقلات الداخلية التى يقوم بها السائح داخل الدولة التى يزورها وذلك باستخدام وسائل الانتقالات المختلفة فيها سواء كان نقل جوى أو بحرى أو برى أو نهرى ٠

والجدير بالذكر أن توافر وسائل الانتقالات الداخلية داخل الدول السياحية يختلف تبعاً لنمو الدول السياحية عن بعضها البعض، وحجم الحركة السياحية الوافدة ، ومدى توفر العوامل المساعدة على انتشار هذه الوسائل مثل الطرق الممهدة وتوافر المطارات والموانىء البحرية وخطوط السكك الحديدية إلى غير ذلك من الوسائل الأخرى ٠

ونقوم الآن بتوضيح بعض النقاط الهامة بوسائل النقل السياحى مع التركيز على النقل الجوى باعتباره يمثل ٨٠% من وسائل الانتقالات الخاصة بالسائحين القادمين الى مصر ٠

١٠٤٠١٠٢ خدمات النقل الجوى

ينقسم النقل الجوى الى ثلاثة أنواع رئيسية وهى النقل الجوى المنتظم والنقل الجوى غير المنتظم (الطيران العارض أو الشارتر أو التاكسى الطائر) ٠

والنقل الجوى المنتظم هو النشاط الذى تقوم به شركات الطيران العالمية وفقاً لجداول ومواعيد منظمة ومعترف به دولياً وتلتزم به كل دولة طبقا للقواعد التى تحددها ٠

أما النقل الجوى غير المنتظم أو الشارتر والذى يتميز بعدم وجود جداول ومواعيد منتظمة له فيعتبر من الأنشطة والظواهر الحديثة التى ظهرت فى الستينات وانتشرت الآن فى العديد من الدول وذلك بسبب نمو الحركة السياحية الدولية وتزايد الطلب عليه بسبب انخفاض اسعاره بشكل ملحوظ عن اسعار طائرات النقل الجوى المنتظم ٠

أما النوع الثالث من النقل الجوى وهو التاكسى الطائر فهو عبارة عن طائرات صغيرة تسع مـا بـين ٥ إلى ٢٥ فرد ، ومن مزاياها استخدام المطارات ذات الامكانيات المحدودة فى الإقلاع والهبـوط وتـوفير الوقت لرجال الأعمال والسائحين ، وكذلك المرونة فى مواعيد إقلاعها طبقا لرحلات السائحين والمسافرين عليها .

الوضع الحالي لخدمات النقل الجوى المصرى

اذا نظرنا الى الوضع الحالي بالنسبة لمصر فسوف نجد ان النقل الجوى للسائحين القادمين اليها يمثل حوالي اكثر ٨٠% من الحركة السياحية في حين يمثل النقل البرى ١٢% والنقل البرى ٨% والجدول رقم (١-٧) يوضح لنا ذلك .

جدول رقم (١-٧)

النسبة المئوية لطرق وصول السائحين الى مصر خلال الفترة من عام ١٩٩٩- ٢٠٠٣ (%)

السنة	جواً	بحراً	براً	الاجمالي
١٩٩٩	٦٢,٧	٩,٢	٢٨,١	١٠٠
٢٠٠٠	٦٢	١١	٢٧	١٠٠
٢٠٠١	٨٠,٧٥	٩,٧١	٨,٥٤	١٠٠
٢٠٠٢	٨٢,٤	٨,٤	٩,١	١٠٠
٢٠٠٣	٨٠,٠٤	٧,٥٨	١٢,٣٩	١٠٠

المصدر : Egypt Tourism in Figues- 2003 -

يتضح لنا من الجدول رقم (١-٧) تزايد أهمية النقل الجوى بالنسبة للسائحين القادمين الى مصر خلال السنوات القليلة الماضية، فطبقاً لهذا الجدول نجد ان نسبة السائحين القادمين الى مصر جواً كانت تمثل ٦٢,٧% في عام ١٩٩٩ارتفعت الى ٨٠,٧٥ % في عام ٢٠٠١ والى ٨٢,٤% في عام ٢٠٠٢ ثم انخفضت قليلاً لتصل الى ٨٠,٠٤ % في عام ٢٠٠٣ وهذا يعنى تزايد اهمية النقل الجوى للسائحين القادمين الى مصر بمعدل نمو حوالي ١٧,٧% وذلك علي حساب النقل البحرى الذي انخفض من ٩,٢% في عام ١٩٩٩ الى حوالي ٧,٥٨% في عام ٢٠٠٣ وكذلك علي حساب النقل البرى الذي انخفض من ٢٨,١% في عام ١٩٩٩ الى حوالي ١٢,٣٩ % في عام ٢٠٠٣ .

وقد أدت زيادة التدفق السياحي عن طريق النقل الجوى الى اهتمام الدولة بخدماته خـلال السـنوات القليلة الماضية من حيث انشاء العديد من المطارات الجديدة وزيارة توسعه واستيعاب المطارات القديمـة وادخال التكنولوجيا الحديثة في تقديم العديد من الخدمات الجوية وهذا ما سنحاول توضيحه فـى الفقـرات التالية .

تطوير البنية الأساسية للنقل الجوى وخدماته :

ان تطوير وتحديث المطارات المصرية اصبح اليوم واحداً من المهام الرئيسية التى تقوم عليها خطى الحكومة المصرية في النمو المستهدف لحصة مصر من السياحة العالمية لتقفز من ٨ مليون سائح فى عام ٢٠٠٤ الى اكثر من ١٢ مليون سائح في عام ٢٠١٢.

وقد بدأت وزارة الطيران المدنى في تطوير جميع قطاعات الطيران المدنى وفي مقدمتها المطارات المختلفة والتى تعد البوابة الرئيسية لهذا المجال، والتى تمثل بالفعل البنية الاساسية لحركة الركاب وصولا وسفراً وذلك بتوسيع الطاقة الاستيعابية لها ، من ناحية ، وتوسيع نسبة الاستغلال التجارى داخلها وفي المناطق المحيطة بها ، من ناحية اخرى ، وذلك لأن هذا الاستغلال التجارى يمثل ٧٠% من عائد ايرادات النقل الجوى في حين يمثل نشاط شركات الطيران نسبة ٣٠% فقط .

ومن ثم كانت الخطوة الأولي انشاء الشركة القابضة للمطارات والملاحة الجوية والتى يتبعها ٤ شركات هي الشركة المصرية للمطارات وشركة ميناء القاهرة الجوى والشركة الوطنية لخدمات الملاحة الجوية وشركة تكنولوجيا المعلومات (I T) .

كذلك تم انشاء الشركة القابضة لمصر للطيران والتى يتبعها عدد من الشركات مثل شركة الخطوط الجوية وشركة الخدمات الارضية وشركة الخدمات الجوية وشركة الاسواق الحرة وشركة الشحن الجوى وشركة الصيانة وشركة الخدمات السياحية .

وفي سبيل تطوير الخدمات الجوية قامت وزارة الطيران المدنى ([1]) بالتنسيق مع بيوت الخبرة العالمية المتخصصة بوضع خطة لتطوير المطارات القائمة وانشاء مطارات جديدة بتكلفة ٩٠٠ مليون دولار . وذلك علي النحو التالي :

انشاء مبنى الركاب رقم (٣) بمطار القاهرة الدولي

تم توقيع عقد انشاء مبنى الركاب رقم (٣) بمطار القاهرة الجوى في ديسمبر ٢٠٠٤ والشركة التى ستتولى انشاء هذا المطار هي شركة " تيب اكفن " التركية وذلك بتكلفة قدرها حوالي ٢ مليار و ١٤٠ مليون جنيه وسوف يستغرق انشائه حوالي ٣٠ شهراً .

وسوف يقام مبنى الركاب الجديد رقم (٣) بجوار المبنى رقم (٢) علي مساحة قدرها ١٦٤ ألف متر مربع. وهذا المبنى يتكون من ٣ طوابق رئيسية: طابقين ميزانين- الأول للركاب القادمين من الخارج والثاني للركاب المغادرين - أما الطابق الثالث فسوف يخصص للرحلات الداخلية.

---

[1] وزارة الطيران المدنى (الشركة القابضة للمطارات) .

وتجدر الإشارة الى ان هذا المبنى الجديد مصمم لإستقبال ١٥ رحلة طيران في وقت واحد، هذا بالإضافة الى وجود اماكن لإنتظار الطائرات تتسع لحوالي ٣٣ طائرة في آن واحد، كما انه سوف يتم تزويده بعدد ١٠٦ كاونتر للجوازات والجمارك وذلك لتجنب حدوث تكدس في حركة الركاب ، وسوف يتم ربط مبنى الركاب رقم (٣) بمبني الركاب رقم (٢) عن طريق كوبرى مغطي ومزود بسيور متحركة لراحة الركاب.

كذلك سوف يتم تزويد المبنى الجديد بأحدث الانظمة التكنولوجية مثل الداوئر التليفزيونية المغلقة لإدارة ومراقبة الحركة داخل المبنى ، مع توافر شاشات متعددة لعرض مواعيد وصول ومغادرة الطائرات هذا بجانب توافر ٧ سيور لنقل الحقائب تعمل طبقاً لأحدث النظم التكنولوجية .

والجدير بالذكر ان مبنى الركاب الجديد رقم (٣) سوف يتوفر فيه نظام أمنى متطور للكشف عن الحقائب وذلك لتأمين سلامة الركاب داخل المطار .

تطوير صالة الركاب رقم (٣) بمطار القاهرة الدولي

لقد تم تطوير وتوسيع صالة الركاب رقم (٣) بالمبنى رقم (١) بمطار القاهرة الدولي لتصبح صالة وصول دولي مما يساعد علي زيادة الطاقة الاستيعابية للمطار ومن ثم الحد من ظاهرة التكدس والازدحام في المواسم .

والجدير بالذكر ان الصالة رقم (٣) تم ربطها بمركز تجارى كبير عن طريق كوبرى علوي تم تصميمه بطريقة حديثة وجذابة بهدف ربط الصالة بالمركز التجارى الذي سيلحق به العديد من الخدمات والانشطة التجارية .

وقد بلغت تكاليف تطوير وتوسعة هذه الصالة والملحق التجارى حوالي ١٤٧ مليون جنيه .

وتتكون هذه الصالة الجديدة من طابقين ارضي وعلوى وتضم جميع الخدمات المتاحة في المطارات الدولية الحديثة وهي تضم ٦ سيور لنقل الحقائب وقد تم تزويد هذه الصالة بأحدث الأجهزة المستخدمة في المطارات الدولية وبها ممرات للنظم الضوئية الخاصة بالجوازات المقروءة آليا والتى سيبدأ تطبيقها في عام ٢٠٠٧ وفقاً لمتطلبات المنظمة الدولية للطيران المدنى .

توسع مطار شرم الشيخ الدولي

نظراً لزيادة ونمو الطلب السياحي علي مدينة شرم الشيخ فقد تم توسعة مطار شرم الشيخ الدولي وذلك بزيادة المساحة الكلية لمبنى الركاب لتصل الى حوالي ١٤٠٠٠ م٢ بنسبة ٤٠٠% من مساحة المبنى الحالية. كذلك تم زيادة سعة المبنى لتصل الى ١٨٠٠ راكب ساعة بدلاً من ١٢٠٠ راكب ساعة.

وتتضمن التوسعة ايضاً اضافة سير وصول جديد في صالة الوصول المحلي وكذلك اضافة أربع كاونترات جوازات، ومكاتب لشركات السياحة بصالة الاجراءات والوصول مع تجديد شامل لصالة كبار الزوار وانشاء كافتيريا للعاملين وانشاء صالات لتقديم الخدمات المتميزة وذلك بتكلفة اجمالية تقدر بحوالي ٢٠٠ مليون جنيه .

انشاء مبنى ركاب جديد بمطار شرم الشيخ الدولي

في ديسمبر ٢٠٠٤ تم توقيع عقد انشاء مبنى ركاب دولي جديد بمطار شرم الشيخ على مساحة ٤٤ الف م^{٢} يتسع لحوالي ٢٥٠٠ راكب في الساعة ومن ثم تصل سعة المطار الاستيعابية الى حوالي ٤٣٠٠ راكب / ساعة وسوف يجهز هذا المبنى بأحدث النظم العالمية لتجهيز وادارة المطارات وسوف يحتوى هذا المبنى علي كافيتريات ومحلات تجارية وصالات للخدمات الخاصة .

وهذا المشروع يتكون من صالتى سفر ووصول دولي، وسفر ووصول محلي، وعدد ٣٦ كاونتر لإنهاء إجراءات السائحين والمسافرين منهم ١٦ كاونتر لإنهاء إجراءات الجوازات و٢٠ كاونتر لإنهاء إجراءات الوصول والسفر ، و٦ بوابات خروج للسفر الدولى وبوابة خروج للسفر المحلي ، وكذلك انشاء ممر جديد للطائرات وسوف يتكلف هذا المشروع حوالي ٤٥٠ مليون جنيه بتمويل من البنك الدولي ومن المنتظر ان يتم الانتهاء منه في خلال ١٨ شهراً .

تطوير وتوسعة مطار الغردقة الدولي

إن الهدف من تطوير مبنى الركاب في مطار الغردقة هو زيادة المساحة الموجودة بصالتى اجراءات السفر والوصول وزيادة كونترات الخدمة لشركات الطيران والجوازات لخدمة المسافرين والقادمين ولذلك فقد تم تطوير المطار علي مرحلتين دون الحاجة الى اغلاق المطار امام الحركة الدولية والمحلية اثناء عملية التطوير .

وقد اشتملت اعمال التطوير علي ما يلي :

<u>أولاً : بالنسبة لصالة السفر المحلي والدولي :</u>

١- تم زيادة المساحة المخصصة لصالة إجراءات السفر من ٤٩٥م٢ الى ١٤٠٠م٢ مع زيادة استيعاب هذه الصالة من ٤٠٠ راكب / ساعة الى ١٢٠٠ راكب / ساعة .

٢- تم اضافة سير سفر جديد لاستيعاب حركة حقائب المسافرين .

٣- تم زيادة كونترات الخدمة لشركات الطيران لتصبح ١٨ بدلاً من ٦ كونتر .

٤- تم تركيب ١٨ شاشة تليفزيونية لخدمة معلومات رحلات الطيران .

٥- زيادة عدد بوابات السفر الى ١٠ بوابات بدلاً من ٣ .

ثانيا : بالنسبة لصالات الوصول المحلي والدولي :

١- تم زيادة مساحات صالات الوصول المحلي والدولي من ٣٢٥ م٢ الى ١٢٠٠ م٢ لزيادة استيعاب الصالة للركاب من ٣٠٠ راكب / ساعة الى حوالي ١٢٠٠ راكب ساعة ومن ثم اصبح مطار الغردقة يستوعب الآن ٤٥٠٠ راكب ساعة اى انه يمكن ان يستوعب ٦,٥ الى ٧ مليون راكب سنوياً بدلاً من ٣ مليون راكب سنوياً .

٢- تم تركيب عدد ٤ سيور اضافية لتصبح عدد السيور المستخدمة ٦ سيور بدلاً من ٢

٣- تم زيادة عدد الكونترات لخدمة الجوازات من ٦ كونتر الى ١٢ كونتر .

٤- تم تزويد المطار بكل ما يلزم من لوحات ارشادية لتسهيل حركة الركاب وكذلك لوحات بيان وصول وسفر الطائرات

٥- تم انشاء صالة انتظار (خيمة) جديدة لخدمة المطار امام مبنى الركاب بلغت مساحتها ٧٠٠٠ م٢ وتم استخدامها لخدمة المسافرين وكذلك خدمة المناطق التجارية داخل صالات السفر الدولي وقد تم تزويدها بمطاعم علي احدث طراز ومناطق للأسواق الحرة والبازارات مما يمثل اضافة جديدة لزيادة استيعاب المطار وخدمة الركاب .

ثالثاً : بالنسبة للحركة الجوية :

١- زيادة استيعاب المطارمن حوالي ١٢٦٢١ طائرة في السنة فى١٩٩٥ الى ٢٦١٧٧ في ٢٠٠٠

٢- زيادة استيعاب المطار للسائحين من مليون راكب فى السنة في عام ١٩٩٥ إلى ٣.٨ مليون سائح في عام ٢٠٠٣ و٤ مليون سائح في عام ٢٠٠٤ ، ومن المقدر بعد التوسعات الجديدة ان يستوعب ٥ مليون سائح في عام ٢٠٠٧ .

٣- زيادة عدد مواقف انتظار الطائرات لتصبح ٢٨ موقفاً من مختلف الطرازات .

٤- تزويد المطار بمساعد ملاحي جديد لزيادة استيعاب المطار من الحركة الجوية وتقليل زمن هبوط الطائرات من ٦ الى ٣ دقائق .

٥- فصل مناطق انتظار السيارات لخدمة المسافرين والقادمين، وتوسعة مكان انتظار السيارات ليستوعب عدد ١٠٠٠ سيارة واتوبيس بدلاً من ٣٠٠ سيارة وأتوبيس.

والجدير بالذكران تكاليف اعمال التطوير التى تمت في مطار الغردقة قد بلغت حوالي٢٠٠ مليون جنيه .

تطوير مطار الأقصر الدولي وانشاء مبنى ركاب جديد

كانت سعة مبنى ركاب مطار الأقصر الدولي قبل التطوير ٨٠٠ راكب / ساعة ومسطح الاجراءات ٧٥٠ م٢ تحتوى علي ٧ كاونتر سفر، اما مساحة صالة السفر الداخلية فقد كانت ١٥٠٠م٢ وتحتوى علي عدد ٢ سير، بينما مسطح صالة السفر الدولية فقد كانت ١٨٠٠ م٢ وتحتوى علي عدد ٣ كاونتر جوازات هذا بالإضافة الى صالة وصول داخلي بمسطح ٧٥٠م٢ وصالة وصول دولي بمسطح ٢٢٠٠م٢ تحتوى علي ٣ كاونتر جوازات.

وقد بدأت اعمال التطوير منذ فترة وسوف تنتهي في منتصف عام ٢٠٠٥ ان شاء الله وتقدر القيمة الاجمالية لهذه الاعمال بحوالى ٤٤٥ مليون جنيه .

وتتضمن أعمال التطوير الآتي :

١- انشاء مبنى الركاب الجديد بسعة ٤٠٠٠ راكب / ساعة وبتكلفة اجمالية ٣٠٥ مليون جنيه.

٢- استيعاب عدد ١٢ طائرة مختلفة الطرازات ، بقيمة اجمالية ٤٠,٥ مليون جنيه، ليصبح العدد الاجمالي ٣٣ طائرة.

٣- تطوير ممرات الطائرات ورفع كفاءتها بقيمة ٣٣ مليون جنيه.

٤- يتكون مبنى الركاب الجديد من ٣ مستويات بدروم + دور ارضي + دور أول.

٥- يحتوى مبنى البدروم علي مناطق التحميل لسيور السفر والوصول وعنابر التكييف والكهرباء ومخازن متنوعة.

٦- يحتوى الدور الأرضي علي :

أ - صالة اجراءات السفر الدولي والمحلي وتحتوى علي ٤٨ كاونتر .

ب- منطقة جوازات السفر الدولي وتحتوى علي ١٠ كاونتر .

ج- صالة الوصول الدولي والجمارك

د- صالة السفر المحلي

ه- صالة جوازات الوصول الدولي وتحتوى علي ١٨ كاونتر

و- صالة الوصول المحلي

ز- صالة كبار الزوار

ح- مكاتب ادارية وشركات الطيران

ط- كافتيريات متعددة ومناطق محلات تجارية .

٧- يحتوى الدور الأول علي :

أ- عدد ٦ صالات للسفر الدولي مع امكانية استخدامهم للسفر المحلي .

ب- عدد ٤ صالات للدرجة الأولي ورجال الأعمال .

ج- منطقة محلات تجارية ومطاعم وكافتيريات متنوعة.

٨- لقد تم تجهيز مبنى الركاب الجديد بأحدث نظم المعلومات والأمن ومتابعة الحقائب والكشف عليها وكذلك مراقبة دخول وخروج المرافقين بقيمة اجمالية قدرها ٣٥ مليون جنيه.

وأخيرا يمكن القول ان انشاء مبنى الركاب الجديد بمطار الأقصر سوف يؤدى الى زيادة استيعاب المطار للحركة السياحية الدولية مما يساعد علي زيادة التدفق السياحي المتوقع الى مصر لزيارة الآثار السياحية المتعددة الموجودة في مدينة الأقصر والمدن المجاورة لها .

دراسة انشاء مطارات جديدة

تقوم الشركة القابضة للمطارات في الوقت الحالي بدراسة انشاء مبنى جديد بمطار برج العرب يتكلف حوالي ١٠٠ مليون جنيه. وكذلك تقوم الشركة بدراسة انشاء مطارجديد بالعين السخنة بنظام (B.O.T) .

الاستعانة بالخبرات الاجنبية لإدارة بعض المطارات المصرية

وقعت وزارة الطيران المدنى في ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٤ اتفاقيتين مع شركتين أجنبيتين لإدارة بعض المطارات المصرية.

وقد تم توقيع الاتفاقية الأولي مع شركة " فرابورت " الالمانية لإدارة مطار القاهرة الدولي ، أما الاتفاقية الثانية فقد تم توقيعها مع شركة A.D.P (a irport De Paris) الفرنسية لإدارة مطارات شرم الشيخ والغردقة وابو سمبل واسوان والأقصر وذلك لمدة ٦ سنوات .

وقد صرح وزير الطيران المدنى عقب توقيع الاتفاقيتين ان الهدف من الاستعانة بالخبرات الأجنبية لإدارة بعض المطارات المصرية هو مواكبة التطور التكنولوجي في المطارات الدولية وان وجود الشركات الأجنبية لن يكون له اى تأثير علي العمالة المصرية.

والجدير بالذكر ان كل من الشركتين الألمانية والفرنسية سوف تحصلان علي نسبة محدودة من الزيادة المتوقعة في العائد من هذه المطارات حيث تمثل هذه النسبة ٩,٨% من قيمة الأرباح المحققة في هذه المطارات بعد عام من بدء سريان الاتفاق .

شراء ٤ طائرات جديدة (ايرباص ٣٣٠)

حصلت الشركة القابضة لمصر للطيران علي قرض من بنك الاستثمار الأوروبي قيمته ٢٨٠ مليون يورو لتمويل شراء ٤ طائرات (اير باص ٣٣٠) بفائدة بسيطة بالإضافة الى الفائدة التى سوف يحصل عليها البنك الاهلي لضمان هذا القرض .

وسوف يتم تشغيل هذه الطائرات علي الخطوط المتوسطة والطويلة هذا علماً بأن هذه الطائرات مزودة بأحدث تكنولوجيا الطيران المتقدمة ووسائل التأمين والسلامة العالمية بها يعطي قوة واضافة كبيرة لشركة مصر للطيران. والجدير بالذكر ان هذه الطائرات تعتبر من الجيل الثالث ويمكنها الطيران لمدة ١٣ ساعة متواصلة.

٢٠٤٠١٠٢ النقل البرى

يشتمل النقل البرى علي وسيلتين أساسيتين وهما السيارات والسكك الحديدية :

أ- السيارات

اصبحت السيارات الآن وسيلة هامة في الدول السياحية المختلفة وهي تشمل السيارات الخاصة والأجرة والأوتوبيسات وتتميز السيارات الآن بالعديد من الميزات مثل الراحة والأمان والانتقال بين المدن بعضها وبعض وانخفاض تكلفتها بالمقارنة بالوسائل الأخرى سواء القطارات أو الطائرات .

وإذا نظرنا الى الوضع في مصر فسوف نجد أن انتقال السائحين بالسيارات وخاصة الأوتوبيس السياحي بين المدن السياحية المختلفة أو داخل المدن السياحية اصبح يمثل أهمية كبيرة خاصة فيما يختص بالتكاليف مقارناً بوسائل الانتقال الأخرى .

إلا ان الأمر في مصر يحتاج الى تطوير وتجديد العديد من شبكات الطرق وخاصة الطرق الطويلة التى تؤدى الى المناطق السياحية مثل طريق القاهرة / شرم الشيخ والقاهرة /الغردقة ، الغردقة / الأقصر ، اسيوط / الواحات – هذا بالإضافة الى أن العديد من هذه الطرق يحتاج الى توفر الخدمات المختلفة مثل محطات الخدمة ومراكز تجارية وكافتيريات ومطاعم ومراكز اسعاف لخدمة السائحين واللوحات الارشادية مما يستلزم بالضرورة الإهتمام السريع بتوفير هذه الخدمات علي جميع الطرق السياحية البرية حتى يمكن الاعتماد علي هذه الطرق بشكل اوسع في انتقالات السائحين .

ب-السكك الحديدية

تهتم العديد من الدول السياحية بشبكات السكك الحديدية لديها بإعتبارها وسيلة هامة ورئيسية للنقل البرى وتمثل السكك الحديدية وسيلة اساسية في نقل السائحين بين كثير من دول العالم بما يساعد علي التنمية السياحية بها .

ونظراً للتطور التكنولوجي السريع في العالم فقد تطورت شبكات السكك الحديدية في معظم دول العالم ، خاصةً في أوروبا وأمريكا ، وأصبحت تلعب دوراً هاماً في استخدام السائحين لها في تنقلاتهم من بلد الى آخر أو داخل البلد الواحد .

وإذا نظرنا الى الوضع في مصر فسوف نجد ان الهيئة القومية للسكك الحديدية قد اهتمت بهذا المرفق اهتماماً كبيراً خلال السنوات القليلة الماضية،إلا انه مازال يحتاج الى المزيد من التجديد والتطوير وتحسين مستويات الخدمة التى تقدم في مختلفة خطوط هذه الشبكة . هذا بالإضافة الى قصور وصول خدمات السكك الحديدية الى العديد من المناطق السياحية المختلفة نظراً لعدم وجود هذه الخدمات اصلاً مثل عدم وجود خط سكك حديدية يربط بين كل من الغردقة والأقصر أو القاهرة الغردقة أو مرسي علم والغردقة ووجود شبكة سكك حديدية بين هذه المناطق وغيرها من المناطق السياحية المختلفة الأخرى سوف يؤدى

بدون شك الى راحة السياح واختصار الكثير من اوقاتهم في السفر والتنقل بين المناطق السياحية المختلفة ومن ثم سوف يؤدى الى راحتهم واستمتاعهم بأوقاتهم التى يقضونها في مصر.

٣٠٤٠١٠٢ النقل المائي

ينقسم النقل المائي الى قسمين اولهما: النقل البحرى والنقل النهري:

أ-النقل البحرى :

لقد تطور النقل البحرى تطويراً كبيراً خلال السنوات القليلة الماضية نظراً للتطور التكنولوجي الكبير الذي حدث في وسائل النقل البحرى من سفن او يخوت أو لنشات أو قوارب مائية وغيرها من وسائل الانتقال المائية الأخرى. هذا بالإضافة إلى التطور الذي حدث في وسائل الألعاب المائية البحرية التى تساعد علي النمو والجذب السياحي.

وقد أدى تطور النقل المائي الى اقبال العديد من السائحين عليه خاصة بعد ارتفاع أسعار السفر بالطائرات في السنوات الأخيرة.

ويزداد النقل البحرى انتشاراً في العالم بين أوروبا وامريكا والشرق الأوسط عبر البحر المتوسط والمحيط الأطلنطي ، ورغم زيادة الإهتمام بالنقل البحرى الا انه مازال يمثل نسبة ضئيلة من وسائل السفر المستخدمة من السياح القادمين الى مصر اذ انه يمثل فقط ١٢,٣٩% من طرق وصول السائحين الى مصر في حين يمثل النقل الجوى ٨٠,٠٤% والباقي ٧,٥٨% يمثل النقل البرى كما سبق وأشرنا.

وبذلك يمكن القول ان النقل البرى لا يمثل اهمية كبرى بالنسبة لطرق وصول السائحين الى مصر في الوقت الحالي ونأمل ان تزداد هذه النسبة في القريب العاجل.

ب-النقل النهرى :

يعتبر النقل النهرى من أرخص وسائل النقل حيث تستخدم فيه البواخر السياحية والأوتوبيسات النهرية والقوارب التجارية والشراعية.

وينتشر هذا النوع من النقل في الدول التى لابد تتوافر فيها انهار مثل مصر وفرنسا وغيرها من الدول الأخرى ولنجاح هذا النوع من النقل السياحي لابد تكون الانهار صالحة للسير فيها لراحة وآمان السياح.

وبالنسبة لمصر فإن وجود نهر النيل يساعد علي توافر النقل السياحي وخاصةً بين الأقصر وأسوان في رحلات نيلية بالفنادق العائمة وكذلك يمكن توفير رحلات نيلية بالمراكب الشراعية والقوارب في كل من القاهرة والأقصر واسوان.

وتتعرض السياحة النيلية في مصر لبعض المشاكل لعل اهمها عدم توفر المراسي السياحية الكافية للفنادق السياحية العائمة في كل من الاقصر وأسوان هذا بالإضافة الى المشاكل التى تعترض الفنادق

العائمة اثناء اغلاق الهويس للصيانة مرتين في العام مرة في يونيو ومرة في ديسمبر مما يؤدى الى الانتظار الطويل للفنادق العائمة والتى قد تطول في بعض الاحيان الى اكثر من ٣٦ ساعة مما يؤثر علي الرحلات والبرامج السياحية للسائحين الذين يستخدمون الفنادق العائمة بين الأقصر واسوان.

واخيراً تجدر الإشارة الى ان تكلفة النقل السياحي تتوقف علي نوعية وسائل الانتقال ومعدل استخدامها وزيادة نسبة إشغالها وحجم الحركة السياحية عليها.

٥٠١٠٢ المحال العامة السياحية

تلعب المحال العامة السياحية دوراً هاماً في الجذب السياحي، وتعتبر المحال العامة السياحية احدى فروع المنشآت السياحية التى يتصل نشاطها اتصالاً مباشراً بالعمل السياحي وتشرف عليها الادارة العامة للرقابة علي المحال العامة السياحية بوزارة السياحة.

ويتضمن هذا النشاط ٤ شعب رئيسية الا وهي :

أ- شعبة الكافتيريات

وهذه الشعبة تدخل ضمن المنشآت السياحية التى تقدم خدمة المشروبات ساخنة والمشروبات الروحية والوجبات السريعة والخفيفة.

والجدير بالذكر ان عدد الكافيتريات في المنشآت السياحية المختلفة في مختلف محافظات مصر قد بلغ حوالي ٤٦٧ كافيتريا في عام ٢٠٠٢ كان نصيب محافظة القاهرة منها ١٩٣ كافيتريا أى بنسبة ٤١,٥% في حين كان نصيب محافظة الاسكندرية ٩٤ كافيتريا بنسبة ٢٠% اما نصيب محافظة الجيزة فقد بلغ حوالي٨٩ كافيتريا بنسبة ١٩% وقد تراوحت النسبة بعد ذلك في بقية المحافظات فنجد انها بلغت ٤,٣% في محافظة البحر الاحمر و٣,٦% في محافظة جنوب سيناء و ١,٥% في محافظتى قنا والاقصر و ١,٧% في محافظة اسوان و ٠,٨% في محافظة شمال سيناء وبلغت في بقية المحافظات حوالي ٧,٥% والجدول رقم (١-٨) يوضح لنا ذلك .

ويوضح لنا جدول رقم (١-٨) ايضا تطور عدد الكافتريات في الفنادق والمنشات السياحية المختلفة علي جميع مستوياتها خلال عام ٢٠٠٣ وطبقاً لهذا الجدول نجد ان عدد الكافيتريات في محافظة القاهرة ١٩٣ كافيتريا وهو نفس العدد في عام ٢٠٠٢ إلا ان نسبتها اقل من عام ٢٠٠٢ حيث بلغت ٤١% نظراً لزيادة العدد الاجمالي للكافيتريات من ٤٦٧ كافتيريا في عام ٢٠٠٢ الى ٤٧١ كافيتريا في عام ٢٠٠٣ .

كذلك يوضح لنا الجدول رقم (١-٨) ان نسبة الكافيتريات في محافظة الجيزة قد ارتفعت من ١٩% الى ١٩,٨% في حين انها انخفضت في محافظة الاسكندرية من ٢٠% الى ١٩,٥% وقد ظلت النسبة كما هي تقريباً في محافظتى قنا والأقصر وكذلك محافظة أسوان .

ب- شعبة المطاعم :

يقصد بالمطاعم الاماكن المخصصة لتقديم الأطعمة والمشروبات للسائحين. وهذه الأماكن يصدر بها ترخيص من وزارة السياحة والاجهزة المعنية ويجب ان يتوافر فيها الشروط التى تحددها وزارة السياحة من اثاث وأدوات ونوع وجودة الاطعمة والاسعار المحددة، وهي تنقسم الى مطاعم متميزة ومطاعم اولي (أ) ومطاعم أولي (ب) ومطاعم درجة ثانية .

والجدول رقم (١-٨) يوضح لنا تطور المطاعم السياحية خلال عامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، وطبقاً لهذا الجدول فإن محافظة القاهرة تستحوذ علي حوالي ٣٠% من اجمالي عدد المطاعم في حين تستحوذ محافظة الجيزة علي ٢٤% منها ومحافظة الاسكندرية علي حوالي ١٥% منها وهذا يعني ان الثلاث محافظات القاهرة والجيزة والاسكندرية تستحوذ علي حوالي ٦٩% من المطاعم في حين ان بقية المحافظات تستحوذ علي ٣١% فقط .

ج- شعبة الكازينوهات :

تعتبر الكازينوهات من المحال العامة السياحية التى تقدم خدمة المشروبات المختلفة للسائحين وتختلف عن الكافتريات من حيث المساحة ونوعية الخدمة .

د- شعبة الملاهي :

تنقسم الملاهي الى نوعين :

- الملاهي الترفيهية (الرياضة) هي التى تقدم خدمات ترفيهية للسائحين
- الملاهي الليلية وهي الملاهي التى تقدم برامج غنائية راقصة للسائحين بجانب خدمات الأطعمة والمشروبات بأنواعها المختلفة.

وطبقاً للجدول رقم (١-٨) نجد ان العدد الاجماعي للملاهي لا يتجاوز ٢١ ملهي في عام ٢٠٠٢ ومثله في عام ٢٠٠٣، ونجد ايضاً ان هذه الملاهي موزعة علي ثلاث محافظات فقط القاهرة بنسبة ٢٨,٦% والاسكندرية بنسبة ٢٣,٨% والجيزة بنسبة٤٧,٦% اما بقية المحافظات فلانجد فيها اى ملهي .

وأخيراً يمكن القول أنه طبقاً للجدول رقم (١-٨) فإن محافظة القاهرة تستحوذ علي ٣٥% من اجمالي عدد الكافتيريات والمطاعم والملاهي وتستحوذ محافظة الجيزة علي ٢٢% في حين تستحوذ محافظة الاسكندرية علي ١٧,٥% من اجمالي الكافتيريات والمطاعم والملاهي .

جدول رقم (١-٨)

تطور عدد الكافتيريات والمطاعم والملاهى السياحية خلال عامى ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣

البيان	الكافيتريات				المطاعم				الملاهى (المسارح)				الاجمالى	
	عام ٢٠٠٢		عام ٢٠٠٣		عام ٢٠٠٢		عام ٢٠٠٣		عام ٢٠٠٢		عام ٢٠٠٣		عام	عام
المحافظة	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	٢٠٠٢	٢٠٠٣
القاهرة	١٩٣	٤١,٥	١٩٣	٤١,٠	١٧٤	٣٠	١٨٢	٣٠,٥	٦	٢٨,٦	٦	٢٨,٦	٣٧٣	٣٨١
الجيزة	٨٩	١٩	٩٣	١٩,٨	١٣٦	٢٤	١٤٣	٢٤	١٠	٤٧,٦	١٠	٤٧,٦	٢٣٥	٢٤٦
الاسكندرية	٩٤	٢٠	٩٢	١٩,٥٢	٩٧	١٧	٩٣	١٥,٦	٥	٢٣,٨	٥	٢٣,٨	١٩٦	١٩٠
البحر الأحمر	٢٠	٤,٣	٢٠	٤,٢٣	٣١	٥,٤	٣٦	٦	صفر	–	صفر	–	٥١	٥٦
شمال سيناء	٤	٠,٨٥	٤	٠,٨٥	٢	٠,٣	٢	٠,٤	صفر	–	صفر	–	٦	٦
جنوب سيناء	١٧	٣,٦٥	١٦	٣,٤٠	١٠	١,٧	١٤	٢,٣	صفر	–	صفر	–	[illegible]	٣٠
قنا والأقصر	٧	١,٥	٧	١,٥	٢٤	٤	٢٥	٤,٢	صفر	–	صفر	–	٣١	٣٢
اسوان	٨	١,٧	٨	١,٧	١٣	٢,٣	١٣	٢,٢	صفر	–	صفر	–	٢١	٢١
بقية المحافظات	٣٥	٧,٥	٣٨	٨	٨٨	١٥,٣	٨٨	١٤,٨	صفر	–	صفر	–	١٢٢	١٢٦
الاجمالى	٤٦٧	١٠٠	٤٧١	١٠٠	٥٧٤	١٠٠	٥٩٦	١٠٠	٢١	١٠٠	٢١	١٠٠	١٠٦٢	١٠٨٨

المصدر :

- Egypt Tourism in Figures 2002 & 2003 .

كذلك يوضح لنا الجدول رقم (١-٨) ان محافظة البحر الاحمر تستحوذ علي ٥% فقط من اجمالي عدد الكافتيريات والمطاعم والملاهي في حين تستحوذ محافظة جنوب سيناء علي ٢% فقط وهنا نتساءل كيف يمكن لمحافظتى البحر الاحمر وجنوب سيناء ان تستحوذان علي ٧% فقط من اجمالي عدد الكافتيريات والمطاعم والملاهي في حين ان هاتين المحافظتين (البحر الاحمر وجنوب سيناء) تستحوذان علي ٦٠ % من عدد السائحين واكثر من ٦٩% لياليهم السياحية ٠ هذا الخلل فى توزيع الكافيتريات والمطاعم والملاهى جغرافيا لصالح محافظات القاهرة والجيزة والاسكندرية ولغير صالح المحافظات السياحية الجاذبة مثل البحر الأحمر وجنوب سيناء ربما يلفت الانتباه الى أحد أمرين ٠ الأمر الأول : عدم دقة الإحصاءات الخاصة بعدد الكافتيريات والمطاعم والملاهي في كل من محافظة البحر الأحمر ومحافظة جنوب سيناء ، الأمر الثانى : أن هاتين المحافظتين الجاذبتين سياحيا بحاجة ملحة للتوسع فى الاستثمارات السياحية الموجهة لانشاء الكافيتريات والمطاعم والملاهى .

٦٠١٠٢ العاديات والتذكارات والسلع السياحية

تعتبر العاديات والتذكارات والهدايا والسلع السياحية من الانشطة المرتبطة بالعمل السياحي لما لها من تأثير علي معدلات الانفاق السياحي وذلك لزيادة اقبال السائحين علي شراء هذه العاديات والتذكارات والهدايا السياحية المختلفة من مشغولات ذهبية وفضية ونحاسية وجلدية صدفية وحجر مرمرية وغيرها من الهدايا الأخرى .

ويعتبر نشاط العاديات والسلع السياحية من الانشطة التصديرية الهامة والتى تمثل مورداً هاماً من موارد النقد الاجنبي كما ان هذا النشاط يعتبر من الأنشطة الدعائية لمصر في الخارج ولعل من ابرز الاماكن التى يتركز فيها هذا النشاط منطقة خان الخليلي ووسط البلد ومنطقة الأهرامات والعديد من المناطق السياحية الأخرى خاصة في الاقصر واسوان هذا بالإضافة الى البازارات المتعددة المنتشرة في الفنادق وخاصةً الفنادق الكبرى .

٧٠١٠٢ تقييم وضع سوق الخدمات السياحية فى ضوء متطلبات الجاتس

وضعت مصر شروطاً خاصة بالنفاذ الى الاسواق والخدمات السياحية متمثلة في اشتراط الا يزيد رأس المال الأجنبي علي ٤٩% في مشروعات الفنادق والمطاعم واشتراط تدريب العاملين المصريين بواسطة الأجانب في مجال الإدارة السياحية ووضع قيود معينة علي بعض انشطة التوكيلات السياحية والنقل البرى وخدمات النقل في الممرات المائية الداخلية٠أى انه من الناحية العملية سمحت مصر بالنفاذ للاسواق في حالة الخدمات السياحية الرئيسية وهي الادارة السياحية ومعاهد التدريب السياحي والمؤتمرات ذات الصلة بالسياحة وامدادات خدمة الطعام للمنشآت السياحية [١] ومع ذلك يظل من المتوقع ان تمارس هذه

---

[١] محيا زيتون : السياحة ومستقبل مصر – منتدى العالم الثالث – مكتبة مصر ٢٠٢٠ .

الاشتراطات والاتفاق مع مقتضيات تحرير سوق الخدمات السياحية بعض الآثار السلبية والايجابية على سوق الخدمات السياحية . بالنسبة للآثار الايجابية نجد الآتي :

١- زيادة الرواج السياحي نتيجة لقيام الشركات السياحة الأجنبية بالدعاية السياحية في الخارج لمشروعاتها المتنوعة داخل مصر .

٢- تكامل الخدمات السياحية للشركات السياحية الأجنبية نتيجة للتطور التكنولوجي واستخدام هذه الشركات لأحدث النظم التكنولوجية في اعمالها في الاتصالات والحجز الفندقي وحجز تذاكر السفر وغيرها من الخدمات الأخرى .

٣- تطبيق النظم الإدارية الحديثة مما يؤدى الى التحرر من الروتين الادارى ويساعد على سرعة اتخاذ القرارات المختلفة في الوقت المناسب وهذا يساعد بدون شك علي التغلب علي اى عقبات قد تعترض التدفق السياحي الى مصر .

٤- توفير المزيد من المهارات والخبرات المحلية في مجال الفندقة نتيجة لقيام العديد من الفنادق الأجنبية بتدريب العاملين لديها في فنادقها بالداخل والخارج .

وأما عن الآثار السلبية التى يمكن ان نواجهها فنجد الآتي :

١- من المتوقع تدخل بعض الشركات السياحية الأجنبية في بعض الأمور الإقتصادية والإدارية في الدولة نتيجة لقيامها باختيار مواقع انشاء مشاريعها السياحية وكذلك اختيارمهندسيها وادوات التشغيل والمعدات .

٢- تعرض بعض الشركات السياحية المحلية للخسارة نتيجة منافسة الشركات الأجنبية العملاقة لها في سوق السياحة المصرى .

٣- عدم مساهمة الشركات السياحية الاجنبية في مشروعات التنمية الإقتصادية في الدولة وحرصها على نقل ارباحها الى الخارج .

ومما سبق يمكن القول ان سوق الخدمات السياحية في ضوء اتفاقية الجاتس سوف يتعرض لبعض الآثار السلبية مما يتطلب الأخذ في الاعتبار هذه الآثار والعمل علي الحد منها لذلك نقترح الآتي :

١- لا بد من قيام الشركات السياحية الأجنبية بالمساهمة بجزء من ارباحها في مشروعات التنمية الاقتصادية في الدولة .

٢- لا بد من اصدار قانون ضد الاحتكار ينظم ممارسات هذه الشركات بما يسمح بنمو وتطور القطاع السياحي الوطنى .

٣- لا بد من التزام الشركات السياحية المشتركة (المصرية والأجنبية) بألا يقل رأس المال الوطنى فيها عن ٥١% وألا تقل نسبة العاملين المصريين عن ٩٠% من اجمالي العاملين فى هذه الشركات [٢] .

---

[٢] معهد التخطيط القومي : المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٩٧) اغسطس١٩٩٥

٨٠١٠٢ درجة التوازن فى توزيع مصادر العرض السياحى: حالة منطقتى القاهرة والغردقة

على ضوء ما توفره احصاءات وزارة السياحة حول توزيع مصادر العرض السياحى جغرافيا وفقا للمناطق المختلفة يمكن ان نتبين من جدول رقم (١-٩) الآتى :

(١) ان هناك خللا فى توزيع مصادر العرض السياحى استناداً إلى معيار النصيب النسبى للمحافظات الجاذبة للسياحة من اجمالى عدد وحدات الاقامة (الفنادق الفعلية) وتحت الانشاء ٠ حيث تستحوذ محافظة القاهرة على ١٠,٠% من اجمالى عدد الغرف الفعلية ، وعلى ٣,٧% من عدد الغرف تحت الانشاء من الاجمالى على المستوى القومى بينما تستحوذ محافظة البحر الأحمر على ما نسبته ٢٩,٨% من اجمالى عدد الغرف الفعلية ، ٣٤,٩% من عدد الغرف تحت الانشاء ٠

(٢) تتقارب نسب الإشغال الفندقى بين محافظتى القاهرة والغردقة عند المستوى ٦٣%، ٦٤% على الترتيب وهو ما يتجاوز المتوسط القومى والذى وصل الى ٥٩% فى عام ٢٠٠٣ ٠

(٣) ان هذا الخلل فى الحصة النسبية لمصادر العرض السياحى فى المحافظتين لا يتفق مع النصيب النسبى للمحافظتين فى الطلب السياحى الخارجى حيث تستحوذ محافظة القاهرة على جذب سياحى يصل الى ١٩,٥% من اجمالى عدد السياح و١٩,٤% من اجمالى عدد الليالى السياحية ٠ وفى المقابل تحصل محافظة البحر الأحمر على نصيب نسبى يصل الى ٢٥% من أعداد السائحين و٣٩,١% من اجمالى عدد الليالى السياحية ٠

(٤) وبالأخذ فى الاعتبار حصة المحافظتين فى المعروض السياحى من وسائل الاقامة الفندقية وتحت الانشاء مقاسا (بعدد الغرف) يتضح أن نصيب محافظة القاهرة هو ١٣,٧% بينما يصل نصيب محافظة البحر الأحمر الى ٦٣,٧% يقابله حصة نسبية من الطلب السياحى معبراً عنه بعدد الليالى السياحية للمحافظتين ١٩,٥% ، ٢٥% على الترتيب والذى يصل بنا الى نتيجة مفادها أن هناك خللا فى توزيع المعروض السياحى وبما لا يتناسب مع الاحتياجات النسبية للطلب السياحى فى هاتين المحافظتين ٠ ففى محافظة القاهرة هناك عجز فى المعروض الفندقى من الغرف بينما فى محافظة البحر الأحمر هناك تخمة فى المعروض من الخدمات السياحية من وسائل الاقامة (عدد الغرف) وبما لا يتناسب مع الطلب السياحى ونسب الإشغال الفندقى الأمر الذى يستدعى اعادة النظر فى إدارة هذه المواقع السياحية بشكل جديد يراعى ايقاف التوسع فى الاستثمارات السياحية الموجهة للقطاع الفندقى فى البحر الأحمر حتى يتحقق التوازن بين الطلب والعرض السياحى داخل المحافظة ٠ بينما يستلزم الأمر فى محافظة القاهرة السماح بمنح تراخيص للمستثمرين لاقامة بعض وسائل الاقامة الفندقية فى الحدود التى يسمح بها الطلب السياحى النسبى على المحافظة ٠ وقد يكون من المجدى التوسع فى الاستثمارات الفندقية فى المناطق الجديدة مثل مرسى مطروح والوادى الجديد والساحل الشمالى ٠ وقد تكون محافظة البحر الأحمر فى حاجة أشد للتوسع فى الكافتيريات والملاهى والمحال العامة (أكثر من وسائل الاقامة الفندقية) بينما تعانى محافظة القاهرة من تخمة فى المعروض من هذه البنية السياحية وذلك كما يظهره جدول رقم (١-٩) ٠

جدول رقم (١-٩)

النصيب النسبى لمحافظات القاهرة والبحر الأحمر فى وسائل الاقامة الفندقية والطلب السياحى ونسب الإشغال

المحافظة	اجمالى عدد وحدات الاقامة (الفنادق فقط)			الاقامة فى الفنادق		نسبة الأشغال الفندقى
	وحدات	غرف	أسرة	عدد السياح	الليالى السياحية	
القاهرة						%٦٣
(% من الاجمالى)	٨٦	١٣٢١	٢٦٢٤٢	١٣١٣٢٢٥	٦٣٠٩٠٨٢	
(فعلى)	(%٩,٧)	(%١٠,٠)	(%١٠,٨)	(%١٩,٥)	(%١٩,٤)	
تحت الانشاء	١٨	٣٦٥٠	٧٣٠٠			
الاجمالى	(%٤,٢)	(%٣,٧)	(%٣,٧)			
البحر الأحمر						%٦٤
(% من الاجمالى)	١٨٨١	٣٦١٣٥	٧٢٢٧٠	١٦٨٥٨٦٧	١٢٧٠٥٨٦٥	
(فعلى)	(%٢١,٣)	(%٢٩,٨)	(%٢٩,٨)	(%٢٥)	(%٣٩,١)	
تحت الانشاء	١٢٠	٣٤٦٠٠	٦٩٢١٢			
الاجمالى	(%٢٧,٧)	%٣٤,٩	(%٣٤,٩)			
اجمالى (الفعلى)	٨٨٣	١٢١٣٢٢	٢٤٢٦٤٤	٦٧٣١٣٦٦	٣٢٤٥٥٨٣٣	%٥٩
	(%١٠٠)	(%١٠٠)	(%١٠٠)	(%١٠٠)	(%١٠٠)	
(الاجمالى تحت	٤٣٣	٩٩١٩٦				
الانشاء)	%١٠٠	%١٠٠				

المصدر : - Egypt Tourism in Figures, 2003 .

٢٠٢ المحور الثاني: تطور الطلب السياحي الأجنبى والاتجاهات المستقبلية حتى عام ٢٠١٧

يهتم هذا الجزء بتتبع النمو في الطلب السياحي الخارجي علي مصر مقاساً بتطور عدد السياح والليالي السياحية ثم النمو في حركة السياحة العالمية ونصيب مصر منها وذلك بهدف وضع تصورات عن تطور الطلب السياحي الاجنبي حتى عام ٢٠١٧ بناءاً علي بديلين احدهما بديل اتجاهي والآخر بديل معتدل يأخذ في اعتباره بعض المتغيرات المتوقعة في البيئة المحلية والخارجية. ويتفرد هذا القسم بطرح تصورات الهيئة العامة للتنمية السياحية لشكل الطلب السياحي الأجنبي طبقاً لأربع بدائل استراتيجية حتى ٢٠١٧، مع مناقشة مدى منطقية هذه التصورات ومدى الاختلاف أو التشابه بين البدائل التى تطرحها الاستراتيجية والرؤية الذاتية للدراسة وذلك بهدف استكشاف طبيعة الجهود التى يتعين بذلها لتحقيق انطلاقه وتنشيط سوق الخدمات السياحية حتى يتسق المعروض السياحي مع الاتجاهات المرتقبة في نمو حركة الطلب السياحي الاجنبي الى مصر.

١٠٢٠٢ تطور عدد السياح والليالي السياحية

علي مدى ثلاث عشرة سنة تزايدت حركة السياحة الدولية الى مصر تزايداً كبيراً حيث يظهر (جدول ٢-١) زيادة أعداد السائحين مرتين ونصف خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٣) من ٢,٦٠ مليون سائح ابان حرب الخليج (١٩٩٠) لتصل الى ٣,٩٦ مليون سائح عام ازمة الاقصر في ١٩٩٧ ثم ٦ر٤٠ مليون سائح

عام ٢٠٠٣ . اى ان عدد السائحين قد نما خلال الفترة (٩٠ - ١٩٩٧) بمعدل نمو سنوى متوسط قدره ٦,٢% ثم يتعرض الطلب السياحي للتقلبات مرة اخرى في ظل احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ مما يترك اثرا في هبوط الطلب السياحي في نفس العام ويعاود الطلب السياحي الخضوع لدورة الرواج السياحى في السنوات التالية ليسجل معدل نمو سنوى متوسط قدره ٣,٢% خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ مما يعكس طبيعة الطلب السياحي الذي يتسم بحساسية شديدة للاحداث السياسية والاقتصادية المختلفة .و يظهر نفس الجدول انعكاسات هذا التغير في نمط الطلب السياحي علي تطور الليالي السياحية والايرادات السياحية حيث تشهد السنوات منذ ٩٠-٢٠٠٣ تذبذبات في نسب التغير في عدد الليالي السياحية وكذلك الايرادات السياحية.

جدول (٢-١)

تطور الطلب السياحي الدولي المتجه الى مصر خلال الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٣

السنة	عدد السياح بالمليون	نسبة التغيير	الليالي السياحية بالمليون	نسبة التغير المئوية	الايرادات السياحية بالمليون دولار	نسبة التغيرالمئوية
١٩٩٠	٢,٦٠	-	١٩,٩٤	-	-	-
١٩٩١	٢,٢١	(١٥-)	١٦,٢٣	(١٨,٦ -)	-	
١٩٩٢	٣,٢٠	٤٤,٧	٢١,٨٣	٣٤,٥	٢٧٢٩,٥	-
١٩٩٣	٢,٥٠	(٢١,٨-)	١٥,٠٨	(٣٠,٨-)	١٩٢٦,٥	(٢٩,٤ -)
١٩٩٤	٢,٥٨	٣,٢	١٥,٤٣	٢,٢	٢٠٠٦,٣	٤,١٤
١٩٩٥	٣,١٣	٢١,٣	٢٠,٤٥	٣٢,٢	٢٦٨٣,٦	٣٣,٨
١٩٩٦	٣,٨٩	٢٤,٢	٢٣,٧٦	١٦,٢	٣٢٠٤,١	١٩,٤
١٩٩٧	٣,٩٦	١,٧	٢٦,٥٧	١١,٨	٣٧٢٧,٢	١٦,٣
١٩٩٨	٣,٤٥	(١٢,٨ -)	٢٠,١٥	(٢٤,١-)	٢٥٦٤,٦	(٣١,٢-)
١٩٩٩	٤,٨	٣٨,٨	٣١,٠		٣٩٠٣,١	٥٢,٢
٢٠٠٠	٥,٥	١٤,٨	٣٢,٧٨	(٥,٧٦)	٤٣٤٥,٣	١١,٣
٢٠٠١	٤,٦٤	(١٥,٦-)	٢٩,٨١	(٩,٠٧-)	٣٨٠٠,٠	(١٢,٥-)
٢٠٠٢	٥,١٩	١١,٦	٣٢,٦٦	٩,٥	٣٧٦٣,٩	(٠,٩ -)
٢٠٠٣	٦,٠٤	١٦,٤	٥٣,١٢	٦٢,٦	٤٥٨٣,٧	٢١,٨

* المصدر : - Egypt Tourism in Figures (1991-2003)

٢٠٢٠٢تطور حصة مصر في السياحة العالمية

في ضوء التغيرات التى طرأت علي هيكل السياحة العالمية منذ الخمسينيات وحتى عام ٢٠٠٣ من حيث التنوع الزمنى والموسمى والتنوع الجغرافي وتنوع الاغراض السياحية وزيادة حدة المنافسة بين الدول السياحية المستقبلة للسائحين وظهور اعداد جديدة من المنافسين الجدد الى الاسواق السياحية العالمية تأثر نمو الحركة السياحية العالمية بتواتر الاحداث السياسية والاقتصادية في العالم وهو ما امكن رصد تأثيره من خلال تطور عدد السائحين الدوليين (جدول ٢-٢) خلال الفترة ٩٠-٢٠٠٣ حيث تميزت

الفترة ٩٠-١٩٩٧ بنمو اعداد السياح الدوليين بمعدل سنوى متوسط قدره ٤,٥% وهي تقل عن معدل نمو السياحة الى مصر خلال نفس الفترة (٦%) ٠ اما نمو السياحة العالمية فقد تأثر سلباً باحداث ١١ سبتمبر الامر الذي انعكس علي انخفاض اعداد السائحين بين عامي ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ بنسبة ٢,١% وتوالت انعكاسات هذه التقلبات علي تدنى معدل النمو السنوي في السياحة العالمية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٣) لتصل الى ٠,٧% .

أما نصيب مصر من الطلب السياحي العالمي فقد حسب كنسبة من عدد السائحين الدوليين في جدول (٢-٣). وتدل هذه النسبة علي مكانة مصر السياحية حيث بلغ اعلي نصيب لمصر خلال الفترة ٩٠-٢٠٠٣ (٠,٧٩%) وقد تحققت هذه النسبة بعد القفزة الضخمة في عدد السائحين في عام ٢٠٠٣ والتي تعادل ١,٠ مليون سائح مقارنة بالسنةالسابقة مباشرة، وتقدر الدراسة الحالية أن نصيب مصر من السياحة العالمية ربما اقترب من ٠,٩% في عام ٢٠٠٤ مع وصول أرقام اعداد السائحين الى ٧,٥ مليون سائح في خلال العام (وفى نهايته الى ٨ مليون) ٠ وسيتم التطرق في النقطة التالية لفرص تحسن نصيب مصر من السياحة العالمية في سياق تحليل ومناقشة بديلين طرحتهم الدراسة الحالية .

جدول رقم (٢-٢)

تطور عدد السائحين الدوليين بالمليون

١٩٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
٤٥٥,٦	٤٦٤,٠	٥٠٣,٤	٥٠٣,٤	٥٥٠,٥	٥٦٥,٥	٥٩٦,٥	٦١٩,٧	٦٣٦,٧	٦٥٠,٤	٦٩٨,٨	٦٨٤,١	٧٠٢,٦	٦٩٤,٠

المصدر :

- WTO, Compendium of Tourism Statistics, 1987-1991, Madrid 1993 .
- WTO, Tourism Highlights, 1999, 2000, 2001, Egypt, op.cit, ...

٣٠٢٠٢ التنبؤ بالطلب السياحي الأجنبي الى مصر حتى عام ٢٠١٧

قامت الدراسة بتقدير الطلب السياحي الاجنبي بالنسبة لمصر وكذلك الطلب السياحي العالمي حتى عام ٢٠١٧ وذلك في ضوء بديلين مقترحين :

أ- البديل الاتجاهي : القائم علي افتراض استمرار نفس الاتجاه الذي اخذته حركة السياحة العالمي والسياحة المصرية . أى استمرار الأوضاع علي ما هي عليه بنفس المحددات والآثار للمتغيرات الدورية والموسمية علي نمط وهيكل الطلب السياحي (جدول ٢-٣) .

في ظل هذا البديل الاتجاهي يتوقع ان ينحصر نمو السياحة الاجنبية بالنسبة لمصر بما لا يتجاوز حدود ٩,٤ مليون سائح خلال العقدين القادمين (حوالى عام ٢٠١٧) ٠ والملاحظ انه تقدير متشائم ولا يتفق مع الاعتبارات الآتية :

- ان احدث رقم سجلته وزارة السياحة لعدد السائحين عام ٢٠٠٤ اقترب من ٧,٥مليون سائح وربما ووفقا لأحدث التصريحات يصل الى ٨ مليون وهذا يعني ان الطلب السياحي سينمو في حوالى ١٣ عاماً بزيادة قدرها ٢ مليون سائح فقط .
- ان هذا الرقم يعني ان معدل النمو السنوي لأعداد السائحين بين عامي ٢٠٠٣، ٢٠١٧ يقتصر علي ٣,٢% وهذا الرقم يقل عن معدل نمو السياحة العالمية الذي تنبأت به منظمة السياحة [1] العالمية عن توقعات الحركة السياحية حتى عام ٢٠٢٠ (في حدود ٤%-٥%) .
- ان هذا البديل لا يأخذ في اعتباره الإمكانيات الفعلية للتوسع في الطاقات الإيوائية لفترة حديثة نسبياً ٢٠٠٣ (مشتملة علي وحدات الاقامة الفعلية والتى تحت الانشاء لنفس العام) جدول رقم (١-٢) فيما تقدم . كذلك فإنه اذا تم استبعاد وحدات الاقامة تحت الانشاء فإنه وفقاً لهذه التقديرات يصل معدل النمو السنوى في وسائل الاقامة لعدد الوحدات ، عدد الغرف ، وعدد الاسرة علي الترتيب ، ٤,٥٠٠% ، ٥,٩% ، ٦,٣% خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٣) جدول (١-١) .
- ظهر بجلاء من نتائج المقابلات الميدانية ان مصر تنتمي الى السوق السياحي الدرجة الثالثة والذي ينافسها فيه كل من تونس ،الاردن ، اليونان ، اسرائيل ، تركيا ، المغرب وان حصول مصر علي حصة من خلال أنشطة البورصة السياحية تتأثر بالنمو في الطاقة الايوائية فضلاً عن الوضع السياسي في منطقة الشرق الأوسط وكذلك حجم الدور الذي يلعبه القطاع الخاص من خلال التعاقدات الثنائية مع منظمي الرحلات الشاملة Tour operators وهذا ينطوى علي نتيجة مفادها ان حصة مصر في السوق السياحي العالمي لا تتحدد فقط باعتبارات علي جانب الطلب وانما أيضاً تلعب عناصر علي جانب العرض ممثلة في النمو في الطاقات الايوائية دوراً في تنامي نصيب وحصة مصر من الحركة السياحية العالمية .

---

[1] الهيئة العامة للتنمية السياحية ، استراتيجية التنمية السياحية حتى عام ٢٠١٧ ، (غير منشور وغير محدد التاريخ)

جدول رقم (٢-٣)

تطور نصيب مصر من السياحة العالمية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٣) والاتجاهات المتوقعة للطلب السياحى ولحصة مصر وفقا للبديلين الاتجاهى والمعتدل

share نصيب مصر	no.international tourists أعداد السائحين فى العالم مليون	no.of egyp tourists أعداد السائحين فى مصر مليون	share نصيب مصر من السياحة العالمية	no.international tourists أعداد السائحين فى العالم	no.of egyp tourists أعداد السائحين الى مصر	time	Year
	البديل الثانى (المعتدل)			البديل الأول (الاتجاهى)			
			0.005707	455.6	2.6	1	1990
			0.004763	464	2.21	2	1991
			0.006357	503.4	3.2	3	1992
			0.004966	503.4	2.5	4	1993
			0.004687	550.5	2.58	5	1994
			0.005535	565.5	3.13	6	1995
			0.006521	596.5	3.89	7	1996
			0.00639	619.7	3.96	8	1997
			0.005419	636.7	3.45	9	1998
			0.00738	650.4	4.8	10	1999
			0.007871	698.8	5.5	11	2000
			0.006783	684.1	4.64	12	2001
			0.007387	702.6	5.19	13	2002
			0.008703	694	6.04	14	2003
0.0088	728.7	6.4024	0.007824	750.4947	5.8718	15	2004
0.0089	765.135	6.7865	0.007965	771.2731	6.1434	16	2005
0.0089	803.392	7.1937	0.008099	792.0515	6.415	17	2006
0.009	843.561	7.6254	0.008226	812.8299	6.6866	18	2007
0.0091	885.739	8.0829	0.008347	833.6083	6.9582	19	2008
0.0092	930.026	8.5678	0.008462	854.3867	7.2298	20	2009
0.0093	976.528	9.0819	0.008571	875.1651	7.5014	21	2010
0.0094	1025.354	9.6268	0.008676	895.9435	7.773	22	2011
0.0095	1076.622	10.2045	0.008775	916.7219	8.0446	23	2012
0.0096	1130.453	10.8667	0.008871	937.5003	8.3162	24	2013
0.0097	1186.976	11.4657	0.008962	958.2787	8.5878	25	2014
0.0098	1246.324	12.1537	0.009049	979.0571	8.8594	26	2015
0.0098	1308.641	12.8829	0.009133	999.8355	9.131	27	2016
0.0099	1374.073	13.6559	0.009213	1020.6139	9.4026	28	2017

المصدر : جدولى (٢-١) ، (٢-٢)

البديل المعتدل : يقوم على افتراض معدل نمو فى السياحة الدولية الى مصر يبلغ ٦% أى ضعف معدل النمو المحقق خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (٣,٢%) .

البديل الاتجاهى : تم تقدير قيم الطلب السياحى الاجنبى وفقا للمعادلة الاتية :

1) Y (EGYTOUR) = 107978 + 0.27163 T (الزمن)

(6.52953) (8.40003)

DW = 2.08126 R^2 = 0.85465 n = 14

تم تقدير قيم الطلب السياحى العالمى وفقا للمعادلة الاتية :

2) Y (INTERNATOURIST) = 438.8187 + 20.77846 T (الزمن)

(45.4260) (18.3148)

DW =1.3440 n = 14

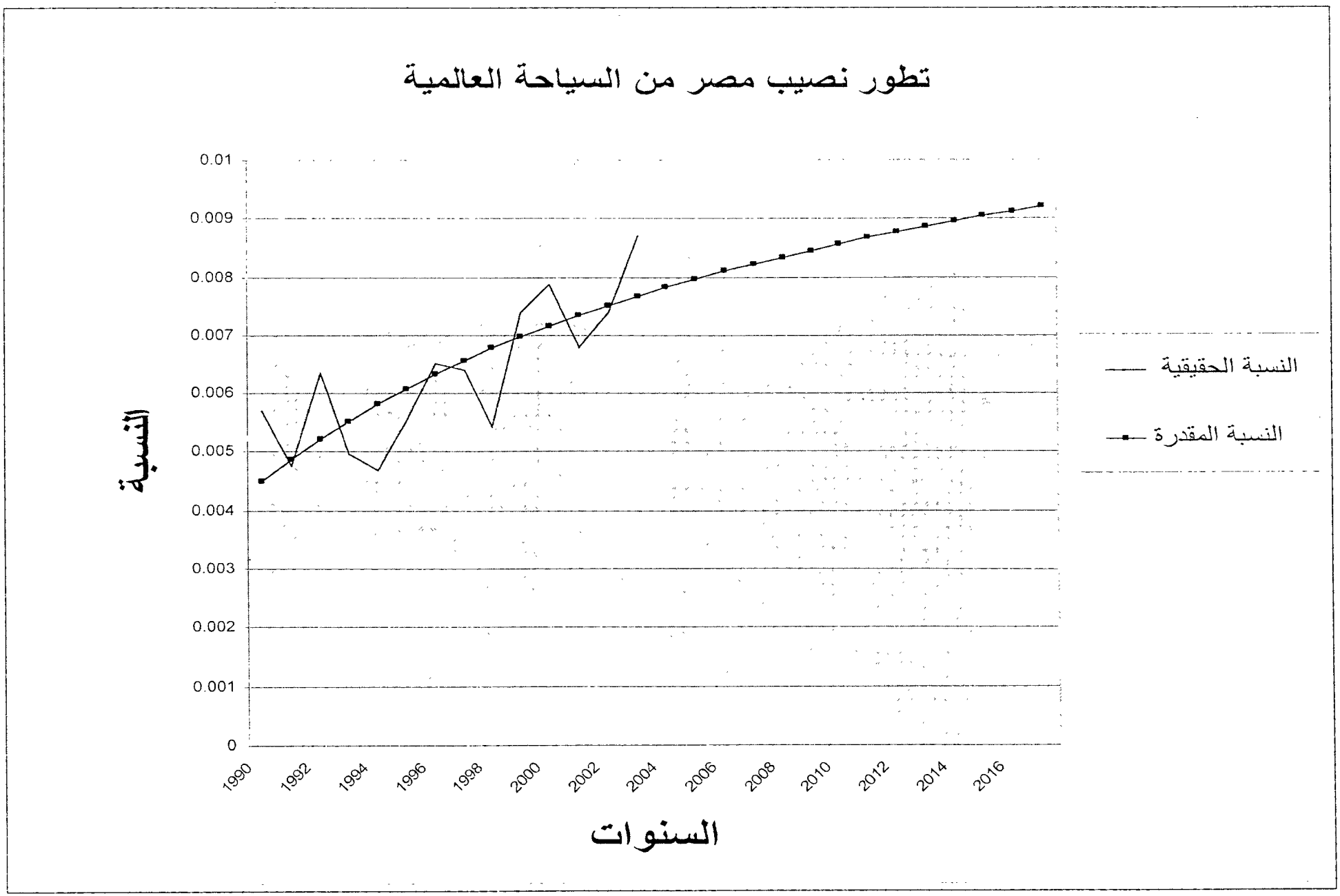
تطور نصيب مصر من السياحة العالمية
0.01
0.009
0.008
0.007
0.006
0.005
0.004
0.003
0.002
0.001
0
النسبة
1990
1992
1994
1996
1998
2000
2002
2004
2006
2008
2010
2012
2014
2016
السنوات
النسبة الحقيقية
النسبة المقدرة

ب- البديل المعتدل : تم تقدير السيناريو المعتدل لتطور كل من الطلب السياحي الاجنبي بالنسبة لمصر ولنمو حركة السياحة العالمية وفى ضوء هذا البديل المعتدل يتوقع أن يصل عدد السائحين الى ١٣.٧ مليون سائح عام ٢٠١٧ على أساس الإعتبارت التالية :

- افتراض ان يكون معدل نمو الطلب السياحي الاجنبي بالنسبة لمصر ٦% متجاوزاً معدل النمو فى الطلب السياحي للفترة (٢٠٠٠- ٢٠٠٣) والذي استقر عند ٣,٢% ومتمشياً مع النظرة المتفائلة فى ظل القفزة التى تحققت في العام الاخير ٢٠٠٤ والتى سجلت زيادة قدرها ٢٤,٢% ، ووفقا لأحدث تصريحات لوزير السياحة تصل الزيادة الى ٣٤% مقارنة بالعام السابق مباشرة ، وهذه النظرة المتفائلة لا تنجرف بعيداً عن الإمكانيات الواقعية للنمو فى الطاقة الايوائية والتى سجلت ٤,٥% ، ٥,٩% ، ٦,٣% خلال السنوات الثلاث من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣ ، ربما تتجاوز ذلك اذا حسبت التوسعات في الفنادق والفنادق العائمة تحت الإنشاء عام ٢٠٠٣ جدول (١-٢) ، والواضح ان نمو الطلب السياحي الأجنبي بالنسبة لمصر علي هذا النحو لن ينطوى علي مشاكل مثل تجاوز الطاقة الإيوائية فى الحجوزات Overbooking أو حرق الأسعار ، والتى ترتبط بوجود اختلالات بين الطلب السياحى والمعروض السياحى ،
- ووفقاً للبديل المرتفع المستقى من تقرير منظمة السياحة العالمية والخاص بتحقيق ٤% ، الى ٥% نمواً في حركة السياحة العالمية حتى عام ٢٠٢٠ فإن عدد السائحين العالمي سيصل الي ١,٣٧٤ مليار سائح . وفي ضوء فرضية ان معدل نمو الطلب علي السياحة المصرية يتجاوز معدل نمو حركة الطلب على السياحة العالمية لوحظ انه وفقاً لهذا البديل المعتدل يتوقع ان تقفز حصة مصر من حركة السياحة العالمية الى ١% والواقع أن حدوث هذا البديل مفاده تحسن الايرادات السياحية في ظل التوقع المتفائل بعودة متوسط مدة الاقامة للسائح الى نحو ٧ ايام اقامة أو ما يزيد (*) وارتفاع متوسط انفاق السائح الى ما يتجاوز ٨٠ دولار يومياً . وهذا يرتبط بطبيعة الحال بتحسن مستوى الخدمات السياحية من وسائل ترفية – مزارات – إدخال تسهيلات الإنترنت الى الغرف بالفنادق وتشجيع المشروعات الخدمية المرتبطة بالمشروعات السياحية مثل (فندق الف ليلة وليلة بالغردقة) .
- إن هذا البديل المعتدل (٦% سنوياً) يبدو متسقاً مع الوضع التنافسى للمنتج السياحى المصرى مقارنة بدول تنتمى الى السوق السياحى " الدرجة الثالثة " (أمثلة تركيا وتونس) والذى تحدده مجموعة من العوامل من ضمنها سياسة الصرف الأجنبى وكذلك تكلفة الطيران الداخلى (ثمن التذكرة الداخلية للسائح من القاهرة الى الأقصر أو أسوان أو شرم الشيخ أوالغردقة والتى يتراوح

(*) تشير احدث احصائية للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء والبنك المركزى المصرى (البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، العدد الثاني ٢٠٠٤/٢٠٠٣) الى ان تقدير متوسط انفاق السائح في الليلة الواحدة بالدولار قد هبط من ١١٥ دولار للفترة يوليه / ديسمبر ٢٠٠٣/٢٠٠٢ الى ٧٥ دولار للفترة يوليه / ديسمبر٢٠٠٤/٢٠٠٣ وان متوسط مدة الاقامة (عدد الليالي) قد ارتفع من متوسط ٦.٦ الى ١١ ليلة خلال الفترتين علي الترتيب .

ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ دولار [١] للسائح) فضلاً عن تكلفة المزارات والمناطق والمتاحف الأثرية (والتى من المتوقع أن تخضع لزيادة قدرها ٢٥%) وايضا الزيادة فى ضريبة المبيعات من ٥% إلى ١٠% والزيادات فى رسوم المغادرة وأسعار الوقود ورسوم الهبوط والاقلاع والإيواء وأسعار الفنادق ٠٠ ومن ثم فإن الزيادة فى أعداد السائحين خلال عام ٢٠٠٤ قد فسرها الى حد ما تدهور وضع الجنيه بالنسبة للدولار ٠ ويبدو أن تحليل مؤشرات الحركة السياحية الى مصر كما يبرزها خبراء السياحة و منظمى الرحلات فى مصر وأوروبا لعام ٢٠٠٥ يبين بجلاء صدق الحدس حيث إن ما بين ١٥% أو ٢٠% [٢] من الحركة فى الصيف (وفقا للعقود المبرمة الصيف الحالى) قد اتجهت الى تونس وتركيا ٠ وهذا يعنى التأثيرات السلبية المتوقعة مع استمرار تدهور الدولار أمام الجنيه ، وفى ظل الزيادات المتوقعة فى اسعار المزارات ورسوم الطيران العارض والضرائب وخلافه ٠ كذلك فإن الطموحات المبالغ فيها والقائمة على افتراض مضاعفة أعداد السائحين الى مصر فى السنوات الخمس القادمة لتصل الى نحو ١٥ مليون سائح سنويا تفتقد الى الواقعية فى ضوء معطيات البنية المادية للسوق السياحى والممثلة فى الطاقات الايوائية والوضع التنافسى للنقل الجوى وما ينطوى عليه من ضآلة أسطول مصر للطيران وضعف حجم شركة مصر الطيران مقارنة بمثيلاتها من الشركات الكبرى ، وإحجام الحكومة حتى الآن عن تحرير قطاع النقل الجوى وإبرام اتفاقات السموات المفتوحة لخفض أسعار التذاكر (فى ظل اختيار طرق جوية ومقاصد معينة على أساس تجارى) فضلا عن العوامل الأخرى المرتبطة بطبيعة السياسات الاقتصادية التى تتخذها الحكومة فى ظل سوق خدمات سياحية يتصف بالنضوج والاستجابة السريعة للتغيرات فى الاجراءات والآليات ٠ كل هذه الظروف من شأنها أن تجعل اختيار البديل المعتدل (٦%) الخاص بنمو اعداد السائحين حتى ٢٠١٧ أقرب الى الواقع المصرى ٠

٤٠٢٠٢ التنبؤ بالطلب السياحى لمحافظتى البحر الأحمر والقاهرة فى ضوء البديلين الاتجاهى والمعتدل فى عام ٢٠١٧

بافتراض استمرار قدرة المحافظتين على الجذب السياحى بنفس النسبة فى عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٧ أى بنسبة ٢٧,٩% ، ٢١,٧% على الترتيب من اعداد السائحين القادمين الى مصر فإنه يتوقع أن يكون نصيب محافظة البحر الأحمر حوالى ٢,٦ مليون سائح ، ومحافظة القاهرة ٢ مليون سائح وذلك عام ٢٠١٧ وفقاً للبديل الاتجاهى ٠

---

[١] الأهرام ، عدد الخميس ١٧ فبراير ٢٠٠٥ ٠

[٢] الأهرام ، عدد الخميس ١٠ فبراير ٢٠٠٥ ٠

اما إذا قمنا باجراء الحساب بافتراض سريان البديل المعتدل فإن نصيب محافظة البحر الأحمر من السائحين يتوقع أن يكون ٣,٨ مليون سائح ، أما محافظة القاهرة فيكون حوالى ٣ مليون سائح فى عام ٢٠١٧ .

٥٠٢٠٢ تنبؤات وزارة السياحة لشكل الطلب السياحي الاجنبي طبقاً للاستراتيجية السياحية ومدى الاختلاف أو التوافق بين البدائل المطروحة وسبل تحقيقها :

تعرض الاستراتيجية لأربع بدائل استراتيجية في نمو الطلب السياحي الاجنبي بالنسبة لمصر تدور بين بديل شديد التفاؤل بمعدل نمو ١١% وآخر طموح بمعدل يصل الى ٨,٧٥% ، تم بديل حذر غير متفائل يهبط بمعدل النمو الى ٤,٢٥% والأخير بديلاً متزناً ومعتدلاً ويصل بمعدل النمو فى الطلب الى ٧,٢٥% وذلك حتى عام ٢٠١٧ جدول (رقم ٢-٤) .

ويرتكز البديل المتفاءل علي فرضيات تنطلق من جهود التنشيط السياحي وتكثيف عمليات التنمية المكانية وانشاء مراكز تنموية جديدة ، وكذلك تتعدد انماط السياحة وتنويع المنتج السياحي بما يصل بمراكز التنمية المنتشرة لإطالة مدة الاقامة الى ١٠ ليلة / للسائح وايضا يقوم علي فرضية امكانية التأثير علي الطلب السياحي من خلال الاتفاقيات الدولية .

هذا فضلاً عن فرص زيادة معدلات الاشغال الفندقي لتصل الى ٨٠% . ومن وجهة نظرنا يؤخذ علي هذه الاستراتيجية ما يلي :

- فضلاً عن السياق الخاص بالبديلين الاتجاهي والمعتدل والذي استعرضته الدراسة الحالية آنفا .
- فإن البديل شديد التفاؤل ويغفل طبيعة العوامل السياسية والمخاطرالمؤثرة علي نمو الحركة السياحية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا مستقبلاً .
- ان المقابلات اظهرت ان التنويع في المنتج السياحي قد وصل الى ذروته من مهرجانات – العاب مائية ..... وغيرذلك من وسائل الجذب السياحي وهي شديدة الانتشار في الغردقة مثلاً وعلي مستوى كافة الفنادق ابتداء من ثلاث نجوم وانتهاءاً بخمسة نجوم أى ان فرص التنويع للمنتج محدودة جداً . ناهيك عن حقيقة أن محافظتى القاهرة والبحر الأحمر تجذبان ما يقارب ٥٠% من أعداد السائحين الى مصر بالاضافة الى أن الطلب السياحى على مدينة الغردقة يمثل حوالى ٩٠% من الطلب السياحى على محافظة البحر الأحمر .
- تجاهل التحسن المحتمل فى الوضع النسبي لبعض المنافسين من الدول ذات السوق السياحي درجة ثالثة مثل تونس – تركيا – اسرائيل – الاردن – والمغرب مع ابرام بعض اتفاقيات التعاون الدولية (الشراكة الأوربية أو الشركة الامريكية واثر ذلك علي الجذب السياحي وذلك بالاضافة الى المعطيات الفعلية لتكلفة المنتج السياحى فى مصر والتى تحددها البنية المادية الايوائية وظروف النقل الجوى والاستجابة السريعة للتغيرات فى السياسات الاقتصادية التى

تتبعها الحكومة ٠ ونفس التعليق يصدق علي البديل الطموح (الثاني) (معدل نمو ٨,٧٥% فى الطلب السياحى حتى ٢٠١٧ ٠

جدول رقم (٢-٤)

البدائل الاستراتيجية لوزارة السياحة حتى ٢٠١٧

التوقعات عام ٢٠١٧	البدائل الاستراتيجية			
	شديد التفاؤل	الطموح	الحذر	المتزن
مليون سائح	٣٢,٧	٢١,٩	٩,٤	١٦,٥
متوسط معدل النمو السنوى %	١١,٠	٨,٧٥	٤,٢٥	٧,٢٥
متوسط مدة اقامة السائح (ليلة)	١٠	٩,٥	٦,٤	٩,٠
الليالى السياحية (مليون ليلة)	٣٢٧	٢٠٧	٦٠	١٤٩
نسبة الأشغال الفندقى (%)	%٨٠	%٧٠	%٦٧	%٧٠
الطاقة الفندقية (ألف غرفة)	٧٤٧	٥٤٤	١٦٣	٣٨٨
الطاقات الاضافية المستهدفة (ألف غرفة	٦٧٤	٤٧١	٩٠	٣١٥

المصدر : وزارة السياحة ، ٠٠٠ مرجع سبق ذكره ٠

أما البديل الثالث (الحذر) فيعد من وجهة نظر الدراسة الحالية بديلاً متشائما ويحدد منطلقاته من تقلبات الحركة السياحية وتأثر الطلب بالأزمات السياحية العرضية ٠ حيث تجدر ملاحظة أنه وفقا لهذا البديل فإن معدل النمو السنوى فى أعداد السياح يقل عن معدل النمو فى الطاقات الإيوائية ويتجاهل القفزة الحديثة جدا فى الطلب السياحى الأجنبى بالنسبة لمصر والذى جاء مواكبا لتكريس جهود وزارة السياحة نحو وضع مصر على خريطة السياحة العالمية فى ظل المشاركة فى المعارض والبورصات السياحية العالمية ثم قيام الحكومة مؤخرا بالغاء القرار رقم ٥٠٦ الخاص بتوريد القطاع السياحى لنسبة ٧٥% من الايرادات بالعملات الأجنبية ثم الاتجاهات الجارية لتخفيف الأعباء الضريبية على قطاع الأعمال وخاصة تخفيض ضريبة الأرباح التجارية والصناعية الى ٢٠% بدلا من ٤٠% ٠٠

ويكاد يقترب البديل الرابع (المتزن) من توقعات الدراسة الحالية فى ظل البديل المقترح (المعتدل) حيث يفترض البديل المتزن أن معدل النمو السنوى فى حركة السياحة الاجنبية الى مصر يصل الى حوالى ٧% حتى عام ٢٠١٧ بحيث يتوقع أن تصل تقديرات أعداد السائحين الى ١٦,٥ مليون سائح عام ٢٠١٧ جدول (رقم ٢-٤) ويحتاج سريان شروط هذا البديل الى مزيد من التوسع فى الطاقات الإيوائية الفعلية الى ما يتجاوز مرة ونصف الطاقات الحالية حتى يستطيع القطاع أن يتجنب ظواهر مثل تجاوز الحجوزات للطاقة الإيوائية Overbooking والضغط على وسائل النقل الجوى والمطارات الداخلية ٠ وبطبيعة الحال فإن سريان هذا البديل لابد وأن يرتبط بمزيد من التوسعات والاستثمارات في إنشاءات جديدة في شكل مطارات

داخلية ، ووضع خطة لمراسي اليخوت وشبكات سكك حديدية (طريق – ادفو – مرسي علم) ، وشراء طائرات صغيرة ، تشجيع بعض مشروعات خدمية مرتبطة بالمشروعات السياحية ، والإنفاق علي الاغراض البيئية واعادة تدوير المخلفات ، .... إنشاء طرق دولية جديدة مع فرض رسوم علي وسائل النقل البرى لتنظيم الانفاق علي صيانة البنية الاساسية المستهلكة للأغراض السياحية ...

وذلك فضلاً عن انتشار فكرة اقامة المعاهد الفندقية المتخصصة داخل المناطق السياحية (على غرار معهد القطاع الخاص السياحي في رأس سدر ، المعهد الفندقي السويسرى في الغردقة .....) .

وهذا البديل الذي يرتبط بحركة سياحية نشطة لا بد وان يرتبط به تنظيم رحلات الطيران الشارتر والتفكير في اقامة اتحاد نقل جوى قوى يرعي مصالح مصر للطيران والشركات التى تقدم خدمات للمطارات الداخلية والخارجية.

وقد يكون من الملائم تحسين كافة خدمات النقل والاتصالات الأخرى المرتبطة بالمواقع السياحية مثل (الطرق والكبارى – الموانىء البحرية – التليفونات – التلغرافات – البريد ...) وكذلك مشروعات تحلية مياه الشرب ومحطات المعالجة والخدمات الطبية (كانشاء مستشفيات لاستقبال الحالات الطارئة) .

ومن المأمول ان تنشط جهود وزارة السياحة وهيئة التنمية السياحية والقطاع الخاص لتنويع مصادر السياحة الوافدة وفتح أسواق جديدة واعدة (جنوب افريقيا – الصين مثلاً) بجانب الاسواق التقليدية لتفادى مخاطر تركز السوق في عدد محدود من الدول (مثل السياحة الروسية مثلاً حالياً) . واذا كان ضرورياً اضافة الجديد الى خريطة المقترحات بشأن ضمان سريان هذا البديل المتزن فسيكون من الضرورى فض الاشتباك بين اختصاصات المحليات وهيئة التنمية السياحية لمنع الازدواجية والتضارب في الاختصاصات .

٣٠٢ بلورة أهم سلبيات سوق الخدمات السياحية فى مصر من واقع المقابلات الميدانية

من واقع المقابلات الميدانية التى تمت مع بعض الشركات السياحية والفنادق والمحال السياحية وبعض المرشدين السياحيين فى كل من القاهرة والغردقة وكذلك كل من مطارى القاهرة والغردقة امكن الوصول لرصد أهم المشاكل فى سوق الخدمات السياحية .

تنقسم الدراسة لهذه النقطة الى جزءين : الجزء الأول منها يشمل استعراض هذه المشاكل على مستوى كل من الفنادق والشركات السياحية والارشاد السياحى والنقل الجوى والمحال العامة السياحية ثم سنقوم بعد ذلك فى الجزء الثانى يهتم بتحديد أهم هذه المشاكل مرتبة وفقا لأولوياتها طبقا لاختبار الرتب .

١٠٣٠٢ رصد أهم المشاكل الفعلية لسوق الخدمات السياحية

١٠١٠٣٠٢ على مستوى الفنادق

لقد اتضح وجود العديد من المشاكل التى تواجهها كثـرة مـن الفنـادق فـى المنـاطق السـياحية المختلفة مثل :

- لجوء بعض الفنادق فى المناطق السياحية الهامة (الغردقة - شرم) الى بعض الممارسـات الضـارة بالسوق السياحى مثل استقدام عدد من السائحين أكبر من الطاقات الفندقيـة المتاحـة Overbooking كما حدث فى الغردقة فى عام ٢٠٠٠ مما يترتب عليه تراجع السـمعة السـياحية الخارجيـة للسـياحة المصرية أمام الدول والعملاء الأجانب ٠
- عدم توافر وحدات معاجلة المخلفات Recycling فى العديد من الفنـادق فـى المنـاطق السـياحية المختلفة واعتمادها على الوسائل التقليدية فى التخلص من المخلفات على البيئة الخارجية المحيطة ٠
- عدم التزام بعض الفنادق بالمواصفات البيئية والصحية للأغذية والمشروبات رغم خضوعها للإشراف ورقابة العديد من الجهات الحكومية الأمر الذى يخلق احياناً بعض المشاكل الصحية للسائحين ٠
- تعددية الجهات الحكومية التى تتعامل مع الفنادق مما يخلق تضارب وارتباك بعض القـرارات التـى تتخذها إدارات الفنادق ٠
- تعدد الضرائب والرسوم المفروضة على النشاط الفندقى وورودها تحت مسميات متشابهة مما يسـبب أعباء اضافية ينوء بها كاهل الفنادق (حيث تشكل هذه النسبة فى غالبية الفنـادق حـوالى ٢٥% مـن أرباحها) مثل :
  - * ضريبة أرباح تجارية ورسم تنمية على نتيجة النشاط ٠
  - * ضريبة مبيعات ١٠% على اجمالى الفاتورة بعد احتساب ١٢% رسوم الخدمة ٠
  - * رسم محلى ٢% من اجمالى الفاتورة ٠
  - * رسم بلدى ٢٠ قرش عن كل ليلة سياحية ٠
  - * رسوم نظافة شهريا للمحافظة ٠
  - * ضريبة ملاهى على رواد المطاعم والكازينوهات ٠
  - * ضريبة مبيعات على ايرادات كازينوهات القمار ٠
  - * ضريبة مبيعات على القيمة المضافة لايرادات الاتصالات ٠
  - * رسوم ١% من صافى أرباح الفندق لمكتب العمل ٠
  - * رسوم يدفعها ملاك الفنادق (رسوم خفراء) لمأمورية الضرائب العقارية ٠
- تكرر شكوى السائحين من عدم منطقية بعض الرسوم التى يتحملونها داخل الفنـدق مقابـل بعـض الخدمات (مثل عدم تحمل السائح لبعض الرسوم فى حالة الدفع الفورى للخدمة أما فى حالة اضافتها على فاتورة الغرفة يتحمل السائح المزيد من الرسوم) ٠

- عدم التزام بعض الفنادق بالشروط التعاقدية الخاصة بمستوى الخدمة المقدمة للسائحين ، حيث تسوق بعض الفنادق لمستوى خدمة ٥ أو ٤ نجوم ويفاجىء السائح بتقديم خدمة أقل من المستوى المتفق عليه (الغش التجارى) ٠
- العجز فى العمالة الفنية فى العديد من الفنادق بنسب تصل الى حوالى ١٠% تقريبا ٠
- استعانة بعض الفنادق بعمالة متعلمة ولكنها غير ملمة بتقنيات الفن السياحى ٠
- تعانى غالبية الفنادق من ندرة العمالة الملمة إلماماً جيداً باللغات الأجنبية المختلفة ٠
- يعانى خريجو المدارس والمعاهد الفندقية العاملين فى القطاع السياحى من عدم توافر خبرات عملية الأمر الذى يعكس عدم تماشى المقررات والمناهج الدراسية المطبقة ، وعدم كفاية التدريب مع الاحتياجات الفعلية للسوق السياحى مما يؤثر على عدم رضاء السائحين وتكرار شكواهم ، وتتفق هذه الشكوى المتعلقة بنقص العمالة الماهرة الفنية مع نتيجة توصلت إليها دراسة سابقة (*) قام بها الفريق الحالى للدراسة فى الغردقة ومفادها غلبة العمالة غير الماهرة وغير الفنية وغير المتخصصة على غالبية هيكل العمالة التى تعمل سواء فى مشروعات سياحية أو صناعية وغيرها بمحافظة البحر الاحمر ٠
- عدم توافر فنادق مستوى ٢و ٣ نجوم بالتسهيلات والخدمات المناسبة لها فى العديد من المناطق السياحية المختلفة ٠

٢٠١٠٣٠٢ على مستوى شركات السياحة

١- المشاكل المتعددة التى تواجه شركات السياحة عند الحجز للسائحين فى مكاتب شركة مصر للطيران بالخارج من حيث ارتفاع أسعار الطيران المصرى عن شركات الطيران الأجنبية أو عدم وجود أماكن فى العديد من الأوقات ٠
٢- عدم مرونة مكاتب السياحة المصرية فى الخارج لتسهيل التعاقدات مع السائحين القادمين الى مصر ٠
٣- أثر مشاكل التفويج السياحى على مستوى أداء الشركات السياحية ٠
٤- عدم رقابة وزارة السياحة على مجالات عمل شركات الخدمات السياحية فئة (ب)و(ج) وأثر ذلك على المضاربة فى الأسعار ٠
٥- عدم وجود تنسيق بين وزارة السياحة والعديد من الوزارات المختلفة مثل : وزارات الآثار والمالية والداخلية والدفاع فى العديد من المناطق السياحية المختلفة يؤدى الى عرقلة عمل الشركات السياحية المختلفة ٠

(*) معهد التخطيط القومى ، دراسة اهم الاثار البيئية للأنشطة السياحية فى محافظة البحر الأحمر بالتركيز على مدينة الغردقة ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، يولية ٢٠٠٣ ، ص ٥٤-٥٦ ٠

٦- ازدواجية القرارات والاجراءات المفروضةمن قبل بعض الوزارات مما يؤدى الحد من أنشطة الشركات السياحة .

٧- ضعف دور مكاتب وزارة السياحة فى الخارج نتيجة لمحدودية مواردها وعدم خبرة القائمين عليها مما يترتب عليه عدم تُوافر قاعدة معلومات كافية أو إعلام سياحى للشركات السياحية الأجنبية مثلعدم وجود CD أو كتيبات سياحية(Brochures) مما يحد من فرص التنشيط السياحى .

٨- الدور السلبى الذى تمارسه البنوك، إما بالأحجام عن تقديم القروض والتسهيلات للأنشطة السياحية أو من خلال رفع سعر الفائدة المفروضة على هذا النشاط .

٩ - تزايد العبىء الضريبى والرسوم المفروضة على شركات السياحة مثل :

- ضريبة أرباح تجارية وصناعية ورسم تنمية على نتيجة النشاط التجارى .
- ١% من صافى أرباح الشركات من واقع ميزانيتها لمكتب العمل .
- ضريبة دمغة على المستندات وعلى الاعلانات الخاصة بالشركات .
- ضريبة مرتبات ورسم تنمية ودمغة على المرتبات .
- ضريبة قيم منقولة على التوزيعات أو حملة الأسهم فى حالة الشركات المساهمة .
- تطبيق نظام الخصم والاضافة والتحصيل تحت حساب الضريبة على شركات السياحة .
- تحميل الملفات السياحية نسبة من المصاريف الإدراية والتى سوف تشمل قيمة الزيادة من ضرائب المبيعات على التليفون المحمول (١٥%) .
- تقوم شركات السياحة بدفع رسوم لشرطة الحراسات الخاصة وأمن الموانى التابعة لوزارة الداخلية عند زيارتها الأماكن السياحية ، وكذلك الرسوم التى يتم دفعها لهيئة الآثار بخلاف تذاكر الدخول ، وكذلك الرسوم التى تدفعها الشركات فى الموانىء مقابل عمل كونترات خاصة لاستقبال السياح .

وتشكل هذه البنود أعباء مالية على الشركات السياحية والتى لا تستطيع نقلها الى الوكلاء الخارجيين ، إما لأنه تم التعاقد معهم بالفعل قبل صدور الضرائب الجديدة ، وإما خيفة المنافسة السعرية مع شركات سياحية أخرى .

- شكوى العديد من الشركات السياحية بعدم توافر الوعى بالسياحى وعدم كفاءة بعض العاملين فى المكاتب السياحية المصرية بالخارج ، الأمر الذى يترتب عليه ضياع العديد من الفرص التى يمكن أن تساعد الشركات المصرية على زيادة التدفق السياحى لمصر .

- معاناة بعض الشركات السياحية الصغيرة ومتوسطة الحجم من ضعف وسائلها الاعلامية لزيادة التنشيط السياحى المصرى مثل التواجد فى المعارض السياحية والمؤتمرات واستخدام الوسائل الالكترونية الحديثة نظراً لمحدودية مواردها .

- لجوء بعض الشركات السياحية الى تخفيض أسعار بعض البرامج المقدمة للسياح (حرق الأسعار) مما يترتب عليه الإضرار بالعديد من الشركات السياحية الأخرى ٠

٣٠١٠٣٠٢ على مستوى النقل الجوى

١- رغم التوسعات الأخيرة إلا إن بعض المطارات تعانى من ضيق المساحة وعدم القدرة على استيعاب أفواج السياح القادمين والمغادرين وتقديم التسهيلات اللازمة لهم فى الجوازات وانسياب حركة سير الحقائب وذلك يرجع الى :

أ- عدم التزام شركات الطيران (الشارتر) بمواعيد قدومها ومغادرتها المطار حتى يصل فى بعض الأحيان أكثر من ١٦ رحلة فى نفس الوقت ٠

ب- وجود عدد غير كافى من الكاونترات بالمطار ٠

ج- قيمة الغرامة التى تفرضها سلطات النقل الجوى تعتبر غير كافية ولا تشكل عبءً على هذه الشركات ٠

د- عدم كفاية عدد سيور نقل الحقائب ، ففى بعض المطارات لا يزيد عدد السيور عن (٤ سيور فقط) منها عدد (٣ سيور) للطيران الخارجى ، وعدد (١ سير فقط) للطيران الداخلى ٠

هـ- وجود خلل فى نسبة العمالة الفنية لصالح العمالة الإدارية فى العديد من التخصصات (مثل تأمين سلامة المطار ، استقبال الركاب ، إنارة الممرات ، المطافىء ٠٠ الخ) ٠

٢- شكوى السياح من أن رسوم القدوم للسائح والتى تبلغ ١٥ دولار لا تتوافق مع قيمة الطوابع التى يشتريها ويتم وضعها على الجواز ، حيث إن قيمة هذه الطوابع لا تتعدى ٣٢ جنيها فى حين أن ما يدفعه السائح يعادل حوالى ٩٠ جنيها ٠

٣- رخص أسعار وقود تموين الطائرات مما يؤدى الى تزايد الطلب لتموين الطائرات الأجنبية مما يؤدى الى استنزاف موارد الدولة البترولية ٠

٤- قصور التنظيم داخل بعض المطارات وعدم سرعة انسياب الحركة من اجل اتمام الاجراءات للسائحين ٠

٥- عدم وجود رحلات طيرات داخلى مباشر منتظم بين بعض المناطق السياحية (مثل الغردقة والأقصر ، شرم الشيخ ، الغردقة ، الوادى الجديد) ٠

٦- ارتفاع أسعار الرحلات الداخلية بالنسبة للسائح الأجنبى مما يضطر شركات السياحة إلى نقل السياح بالسيارات الى المناطق السياحية المختلفة (الغردقة ، القاهرة) الأمر الذى يؤدى الى مشاكل التفويج ٠

٧- قلة الوعى السياحى للعديد من العاملين فى المطارات المختلفة ٠

٨- عدم الظهور بالمظهر اللائق للعديد من العمال فى المطارات المختلفة (عمال نظافة ، عمال حمل الحقائب) مما يؤدى الى استياء السائح ٠

٩- عدم ملائمة مواعيد الطيران للرحلات الداخلية مما يسبب ارتباكاً للسياح ٠

١٠- عدم كفاية رحلات الطيران خاصة فى أوقات الذروة (الأعياد والعطلات الرسمية)٠

١١- عدم جدية أبحاث السوق التى تقوم بها شركة مصر للطيران ، الأمر الذى ينعكس على ضعف الموقف التنافسى للشركة فى مواجهة شركات الطيران الأخرى مما يؤدى الى عدم منطقية الأسعار التى تحددها الشركة مقارنةً بمثيلاتها من الشركات الأخرى ٠

١٢- ارتفاع أسعار تذاكر الطيران فى الفترة الأخيرة بنسبة ٢٠% أدى الى اعطاء الفرصة لشركات الطيران المنافسة الى جذب السياح الى خطوطها ٠

١٣- الغاء بعض خطوط مصر للطيران فى بعض الأسواق الرئيسية مثل جنوب أفريقيا مما أدى الى تحول شركات السياحة التى تحجز الى خطوط أجنبية ٠

١٤- ارتفاع الرسوم والضرائب المفروضة على تذاكر الطيران والتى تتضمن :

- رسم تنمية موارد دولة ٥% على السعر الأساسى ٠
- رسوم تضامن حد أدنى ١٥٠جنيه وحد أقصى ٣٠٠ جنيه ٠
- ضريبة دمغة ٠
- رسوم مغادرة ٠
- تطبيق نظام التحصيل تحت حساب الضريبة على شركات الطيران ٠

٤٠١٠٣٠٢ على مستوى النقل البرى والنيلى والسكك الحديدية

١- مشكلة التفويج :

نتيجة للمتطلبات الأمنية يتم تسيير سيارة شرطة لحراسة الانتقالات البرية للسياح وهذا يؤدى الى ضرورة التزام شركات السياحة بتوقيتات معينة للسفر على الطرق السريعة مما يترتب عليه تكدس عدد السيارات فى شكل سرب طويل يلتزم إما بسرعة سيارة الشرطة مع ما تنطوى عليه من احتمال تجاوز السرعات المقدرة وإمكانية حدوث حوادث طرق للسياح أو ببطء سير سيارة الشرطة مما يؤدى الى اعاقة حركة مرور السيارات وبالتالى زيادة مدة الرحلة للسياح ٠

٢- نتيجة لارتفاع أسعار الطائرات فى رحلات الطيران الداخلى أو عدم توافر أو انتظام خطوط طيران داخلى تضطر شركات السياحة الى سفر هؤلاء السياح بالنقل البرى مما يؤدى الى إضاعة وقت السائحين وعدم تمتعهم بالأنشطة السياحية المختلفة ٠

٣- سفر العديد من سائقى السيارات السياحية للعمل فى السعودية أوقات الحج والعمرة يؤدى الى وجود عجز فى حركة نقل الرحلات السياحية البرية ٠

٤- عدم توافر خطوط سكك حديدية بالقدر الكافى بين المناطق السياحية المختلفة لتعويض العجز فى خطوط الطيران الداخلى (الغردقة / الأقصر ، القاهرة / الوادى الجديد) ٠

٥- تعدد مشاكل النقل النهرى (بين الأقصر وأسوان) وذلك بسبب انخفاض منسوب مياه النيل فى بعض المناطق وكذلك غلق الهويس للصيانة مرتين فى العام مرة فى شهر يونيو ومرة فى شهرديسمبرمما يترتب

عليه تكدس المراكب السياحية فى بعض الأحيان لفترات قد تصل الى ٣٦ ساعة انتظار مما يتسبب فى ارتباك الرحلات السياحية ٠

٦- سوء الخدمة فى العديد من الفنادق العائمة مما يؤدى الى الشكوى المتكررة من السائحين٠

٧- عدم كفاية المراسى للفنادق العائمة فى كل من الأقصر واسوان ٠

٨- تعدد أنواع الضرائب المفروضة على نشاط النقل بالنسبة لنشاط النقل البرى (السيارات) :

* ضريبة أرباح تجارية على صافى نتيجة النشاط ٠
* ضريبة مبيعات ١٠% على النشاط ٠
* ضريبة دمغة على كتابة اسم الشركة على السيارات ٠
* ضريبة أرباح تجارية على نتيجة أعمال النشاط ٠

٩- عدم وجود لوحات ارشادية على العديد من الطرق البرية ٠

١٠- عدم وجود العديد من الأنشطة والخدمات على طول الطرق البرية السياحية ٠

٥٠٢٠١٠٣٠٢ علي مستوى الإرشاد السياحي

١- لجوء بعض الشركات الأجنبية الى تخصيص مرشد سياحي أجنبي لمرافقة الأفواج السياحية القادمة الى مصر مما يؤدى الى الحد من الاستعانة بالمرشدين المصريين من ناحية والى الإدلاء ببعض البيانات الخاطئة من ناحية اخرى .

٢- وجود ندرة في بعض اللغات التى يتقنها المرشدين السياحيين مثل اليابانية والتركية والهولندية مما يؤثر علي الارشاد السياحي المصرى

٣- عدم توفر المرشدين السياحيين في بعض المناطق النائية مثل سيناء وابو سمبل لبعد هذه المناطق عن القاهرة وعدم اهتمام سكان هذه المناطق بالعمل في مجال الارشاد السياحي .

٤- قلة عدد المفتشين المكلفين بالرقابة علي أعمال الارشاد السياحي من قبل وزارة السياحة ووزارة الداخلية (شركة السياحة والآثار)

٥- انخفاض مرتب المرشدين السياحيين وعدم التزام بعض الشركات بإعطائهم المرتبات التى يستحقونها.

٦- ضرورة وجود تصاريح خارج المنطقة السياحية يحد من عمل المرشدين السياحيين الذين يتقنون لغات نادرة للانتقال مع السائحين الى مناطق خارج نطاق تصاريحهم.

٧- تجديد الترخيص كل ٥ سنوات يمثل قيوداً علي بعض المرشدين السياحين ٠

٦٠١٠٣٠٢ علي مستوى المحال العامة السياحية

١- يوجد تباعد وعدم تنسيق بين العديد من شركات السياحة والمحال العامة السياحية وذلك نظراً لعدم ادراج المحال العامة السياحية ضمن برامج هذه الشركات .

٢- يوجد عدم تنسيق بين مفتشى المحال العامة السياحية .

٣- انخفاض مستوى الخدمة في العديد من المحال العامة السياحية نتيجة لعدم فاعلية الاشراف عليها .
٤- اغفال القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ لحوافز الاستثمار لنشاط المنشآت السياحية ادى الى ارباك العديد من المستثمرين السياحيين ومن ثم اثر علي العديد من الانشطة السياحية .

٧٠١٠٣٠٢ علي مستوى العاديات والسلع والهدايا السياحية

١- عدم تطبيق نظام التأمين على الطرود البريدية المصدرة للخارج مما يعرضها للضياع ٠
٢- ارتفاع نسبة الرسوم الجمركية علي مستلزمات انتاج بعض الحرف اليدوية مما يؤثر علي ارتفاع اسعار هذه المنتجات ٠
٣- تعدد إجراءات تصدير السلع السياحية الى الخارج مما يؤدى الى اعاقة تصدير هذه المنتجات ومن ثم يؤثر علي نمو وازدهار النشاط السياحي .
٤- انتشار ظاهرة الغش التجاري بالنسبة لبعض العاديات والمشغولات الذهبية والفضة مما يؤثر علي سمعة السياحة المصرية .

٢٠٣٠٢ أهم المشاكل والمعوقات مرتبة وفقاً لأولوياتها طبقاً لاختبار الرتب

فى ضوء ما تمخض عن السياق السابق لأهم سلبيات سوق الخدمات السياحية من واقع إجراء المقابلات الميدانية تم تحديد أهم المشاكل الفعلية على مستوى قطاعى الفنادق والشركات السياحية لعينة مكونة من ١٠ فنادق بدرجات سياحية ثلاث أو اربع أو خمس نجوم و ١٠ شركات سياحية والتى تمثلت فى الاتى :

١- المبالغة فى الحجوزات Overbooking (الزيادة فى الطلب على الاشغال الفندقى بما يتجاوز العرض)
٢- حرق الأسعار
٣- التنشيط السياحى
٤- توافر الخدمات الطبية
٥- العمالة الفنية وغير الفنية
٦- المواصفات البيئية
٧- تعددية الجهات الحكومية
٨- مستوى الوعى السياحى
٩- الضرائب والرسوم المفروضة
١٠- التدريب
١١- مستوى المنتج والخدمة بالداخل والخارج
١٢- سعة واجراءات المطار
١٣- شبكات الطرق والنقل والتفويج ٠

جدول رقم (٣-١)

ترتيب المشاكل وفقا لأهميتها بالنسبة لقطاع الفنادق

المشاكل	مجموع الرتب	الرتبة
Overbooking	٦	١
حرق الأسعار	٧	٢
التنشيط السياحى الخارجى	٣٩	٣
مستوى الخدمات الطبية	٤٠	٤
العمالة الفنية وغير الفنية	٤١	٥
المواصفات البيئية	٤٥	٦
تعددية الجهات الحكومية التى يتم التعامل معها	٤٦	٧
الوعى السياحى	٤٨	٨
الضرائب والرسوم المفروضة	٥٠	٩
التدريب	٥٦	١٠
مستوى الخدمة والمنتج فى الداخل والخارج	٥٩	١١
المطار (اجراءاته وسعته)	٦٢	١٢
شبكات الطرق والنقل والتفويج	٧٢	١٣

المصدر : ملحق جدول رقم (١) ٠

جدول رقم (٣-٢)

أهم المشاكل مرتبة وفقاً لأهميتها بالنسبة لقطاع الشركات السياحية

البيـــان	مجموع الرتب	الرتبة
Overbooking	٢٤	١
حرق الأسعار	٢٩	٢
المطار (اجراءاته وسعته)	٣٢	٣
تعددية الجهات الحكومية	٥٠	٤
الوعى السياحى	٥٢	٥
مشكلات الطرق والنقل والتفويج	٥٤	٦
الضرائب والرسوم المفروضة	٧٧	٧
العمالة الفنية وغير الفنية	٧٨	٨
التنشيط السياحى	٨١	٩
مستوى الخدمة والمنتج فى الداخل والخارج	٨٨	١٠
التدريب	٩٣	١١

المصدر : ملحق جدول رقم (٢)

ملاحظة :

تم استبعاد متغيرى المواصفات البيئية ، مستوى الخدمات الطبية بالنسبة للشركات السياحية حيث ثبت عدم أهميتها بالنسبة لقطاع الشركات السياحية ٠

جدول رقم ٣/٣)

ترتيب أهم (١٣) مشكلة تواجهها عينة قطاع الفنادق والشركات السياحية

أهم ١٣ مشكلة	الفنادق الرتبة	الشركات الرتبة	الفروق بين رتب القيم المتقابلة (ف)	(ف)٢
Overbooking	١	١	صفر	صفر
حرق الأسعار	٢	٢	صفر	صفر
التنشيط السياحى الخارجى	٣	٩	(-٦)	٣٦
توافر خدمات طبية	٤	صفر	(٤)	١٦
العمالة الفنية وغير الفنية	٥	٨	(-٣)	٩
المواصفات البيئية	٦	صفر	٦	٣٦
تعددية الجهات الحكومية	٧	٤	٣	٩
الوعى السياحى	٨	٥	٣	٩
الضرائب والرسوم	٩	٧	٢	٤
التدريب	١٠	١١	(-١)	١
مستوى الخدمة والمنتج بالداخل والخارج	١١	١٠	١	١
المطار (اجراءاته وسعته)	١٢	٣	٩	٨١
شبكات الطرق والنقل والتفويج	١٣	٦	٧	٤٩
مجـ ف٢ (مجموع الرتب)				٢٥١

المصدر : جدولى (١) ، (٢) بالملحق ٠

طريقة حساب معامل سبير مان لارتباط الرتب

$$ر = \frac{١ - ٦ \times \text{مجـ ف}^{٢}}{ن \times (ن^{٢} - ١)}$$

حيث ف = الفروق بين رتب القيم المتقابلة

ن = عدد القيم

$$ر = \frac{٦ \times ٢٥١}{١٣ \times (١٦٩ - ١)} = ٠,٦٩$$

المصدر :

- محمد خميس، محمد ابراهيم رمضان ، الاحصاء والأساليب الكمية فى العلوم الانسانية ، دارالمعرفة الجامعية ،الشاطبى ٠

حيث أمكن التوصل إلى أن أهم المشاكل مرتبة وفقا لأهميتها بالنسبة لقطاع الفنادق هى المبالغة فى الحجوزات Overbooking، حرق الأسعار ، التنشيط السياحى الخارجى ، مستوى الخدمات الطبية ٠٠٠ جدول رقم (٣-١) ٠

وتستحوذ أيضاً مشكلتى المبالغة فى الحجوزات ، وحرق الأسعار على قمة الأولويات بالنسبة لترتيب المشاكل التى تواجهها الشركات السياحية جدول رقم (٣-٢) ٠ ومن ثم فإن هذه المشاكل تحتاج الى علاج يتمثل فى العديد من الاجراءات والآليات والجهود التى تتخذها الحكومة لتنشيط قطاع الخدمات السياحية ٠ من ناحية أخرى تحتل مشاكل مثل اجراءات المطار وضيق سعته وتعددية الاجراءات الحكومية والجهات التى تتعامل معها الشركات السياحية الأهمية التالية بالنسبة لهذه الشركات ٠ مما يتعين معه أن تتمحور مساعى الحكومة للتغلب على هذه الصعاب التى تواجه الشركات فى شكل سياسات وآليات فى نفس الاتجاه المرغوب فيه ٠

وعند محاولة الدراسة تقدير درجة التشابه والارتباط بين أولويات وترتيب الفنادق والشركات السياحية للمشاكل التى يواجهها كل على حده، أظهر اختبار معامل سيبرمان لارتباط الرتب وجود علاقة ارتباط متوسطة (٠,٦٩) جدول رقم (٣-٣) أى ان هناك درجة ما من التشابه بين وحدات العينة سواء الممثلة للقطاع الفندقى أوللشركات السياحية من حيث تصورها للأهميات النسبية للمتغيرات التى تؤثرعلى أدائها٠ وإن كانت هذه النتيجة يتعين أن تؤخذ ببعض الحذر خاصة وأنها تعكس تشابه فى طبيعة المشاكل المشتركة التى يعانى منها الفنادق ثلاث نجوم وأحياناً اربع نجوم (مثل الجفتون ، الباشا ، سيجال ،والف ليلة وليلة) وهى مشاكل المبالغة فى الحجوزات ودون اعتبار للطاقات الفندقية الفعلية وكذلك مشاكل حرق الأسعار والراجعة لعدم التنسيق بين سياسات التسويق للفنادق المختلفة - خاصة تلك غير التابعة لسلسلة فنادق عالمية وغير المستمتعة بمزايا وأنشطة التسويق والدعاية العالمية ٠٠ حيث أظهرت المسوح أن شركة فنادق ماريوت العالمية تنفق ١,٥% من دخلها على الاعلان والدعاية والتسويق بينما ينفق فندق ماريوت (الغردقة) على أنشطة الدعاية ٤,٥% من دخله ٠ كذلك تسرى هذه النتيجة على الشركات السياحية (خاصةً الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم الفئة ب ، ج) والوكلاء السياحيين ٠ حيث كشفت نتائج المسح ذاته أن غالبية السائحين القادمين لمصر فى رحلات شاملة نظمت رحلاتهم شركات سياحية أجنبية Tour Operator تنتمى الى موطن السائح نفسه ، إذ رغم وجود عدد كبير من الشركات السياحية المصرية (حتى فئة أ) إلا أن دورها يقتصر على تمثيل الشركات العالمية وتنفيذ برنامج السائح الأجنبى الذى تم الاتفاق عليه مع الشركة المنظمة بل قامت بعض الشركات العالمية المنظمة للرحلات بشراء حصص فى بعض الشركات المصرية حيث اشترت شركة TUC الألمانية نسبة ٥٠% من مجموعة شركات ترافكو (وهى احدى الشركات الممثلة فى عينة الدراسة الحالية) ، ونسبة ٦٠% من شركة اجيبتو تيل للفنادق ٠ وامتلكت شركة LTU الفرنسية نسبة من شركة سيتى فيرست [1].

---

[1] محيا زيتون ، السياحة ومستقبل مصر : بين امكانات التنمية ومخاطر الهدر ، منتدى العالم الثالث ، مكتبة مصر ٢٠٢٠ ، دار الشروق ، ٢٠٠٢ ، ص ١٩٣ ٠

٣٠٣٠٢ توصيف خصائص سوق الخدمات السياحية

فى ضوء تشخيص الوضع الحالى لسوق الخدمات السياحية من حيث تطور وسائل الاقامة السياحية ووضع الشركات السياحية ووكالات السفر وبنية وسائل النقل من نقل جوى وغيره وأيضا حصر أهم المشاكل الفعلية لسوق الخدمات السياحية وترتيبها وفقاً لأولوياتها يتضح الآتى :

(١) إن سوق الخدمات السياحية يتسم هيكلة بمنافسة القلة حيث تتأثر السياسة السعرية بعدة اعتبارات :

* مفهوم الرحلة الجماعية ،
* هيمنة الشركات الأجنبية ،
* نسبة الإشغال الفندقى ،
* تكلفة المنتج السياحى ويتأثر بعناصر عديدة من ضمنها الضرائب والرسوم وسعر الدولار بالنسبة للجنيه ، أسعار المزارات والمتاحف ، تكلفة النقل الداخلى ،،،
* عدم التنسيق بين سياسات التسويق للفنادق خاصة الغير تابعة لسلاسل فنادق عالمية ،
* مدى ملاءمة السعر مع الخدمة السياحية المقدمة ،
* غياب التنسيق بين الفنادق والشركات السياحية ولجوء البعض الى ممارسات منافية للسلوك التنافسى الرشيد مما يتسبب فى ظواهر مثل حرق الأسعار ،

(٢) إن إدارة المواقع السياحية لا تعكس توازنا فى توزيع وسائل العرض السياحى (من اقامة فندقية ، محال وكافيتريات ، ملاهى،،) بما يتماشى مع الطلب السياحى الخارجى على المناطق والمحافظات المختلفة الجاذبة ،

(٣) بالرغم من أهمية دور القطاع السياحى فى تنمية الاقتصاد القومى إلا أنه لا توجد عناصر منسقة تدل على وجود ملامح سياسة سياحية تخص هذا القطاع ، بالاضافة الى أن عناصر استراتيجية لتنمية السياحة التى أعدتها الوزارة عام ٢٠١٧ تفتقد الى الواقعية ، بل إن الأمر يقتصر على جهود مبعثرة وغير متوافقة هنا وهناك ولا تدل على وجود حد أدنى من التنسيق بين الفنادق والشركات السياحية ، تتبلور كذلك فى شكل تعددية فى الاجراءات والآليات والاشتراطات فى ظل تضارب المصالح بين الفواعل الاقتصادية الرئيسية فى المجال وازدواجية فى الاختصاصات بين الجهات وثيقة الصلة بالقطاع ودون التحقق من مدى كفاية المعايير التى يتم على أساسها الرقابة لوزارة السياحة أو حتى سلامة الاشتراطات المطبقة أو حتى الحوافزالمقدمة لتحسين جودة الخدمات السياحية أوحتى كفاءة آليات المتابعة إن وجدت ،

٤٠٢ الآليات والإجراءات المطلوبة لتطوير وتنشيط سوق الخدمات السياحية

تتمثل أهم الآليات والاجراءات المطلوبة لتطوير وتنشيط سوق الخدمات السياحية فى عدة نقاط أساسية ألا وهى :

١٠٤٠٢ على مستوى وزارة السياحة

١- وضع سياسة واضحة المعالم للقطاع السياحى تأخذ فى اعتبارها إزالة التضارب فى الاختصاصات بين وزارة السياحة وهيئة التنشيط السياحى والوزارات الأخرى وثيقة الصلة بالنشاط السياحى مثل وزارة الثقافة والاعلام والنقل والداخلية والاسكان والدفاع ، وكذلك مع المحافظات المعنية ٠

٢- التحقق من كفاية المعايير والاشتراطات المطبقة والحوافز المقدمة لتحسين جودة الخدمات السياحية وكذلك توفير آليات فعالة للمتابعة ٠

٣- إلزام الشركات الأجنبية السياحية بالمساهمة بجزء من أرباحها فى مشروعات التنمية الداخلية.

٤- وضع حد أدنى لمستوى أسعار الفنادق فى المناطق السياحية المختلفة للحد من سياسة حرق الأسعار فى أوقات عدم الرواج السياحى ٠

٥- لابد من أن تتسم عناصر استراتيجية التنمية السياحية التى تعدها الوزارة بالواقعية التى تأخذ فى اعتبارها الوضع الحالى للبنية التحتية السياحية والطاقات الايوائية والسياسات الاقتصادية مثل سياسة سعرصرف الجنيه والضرائب ٠

٦- ضرورة مشاركة وزارة السياحة فى وضع السياسات الاقتصادية المؤثرة على القطاع السياحى مثل السياسة المالية وسياسة النقد الأجنبى والسياسة الضريبية والتمويل بما يحد مستقبلاً من التأثيرات السلبية لهذه السياسات على القطاع السياحى ٠

٧- ضرورة الاهتمام بتحسين إدارة المواقع السياحية بحيث تحقق التوازن بين اعتبارات الطلب السياحى ومصادر العرض السياحى المختلفة (وسائل الاقامة الفندقية ، المحال العامة ، الكافتيريات ، الملاهى السياحية) ٠

٨- ضرورة توفير آليات الرقابة والمتابعة الملائمة للتحقق من ملائمة الأسعار مع مستويات الخدمات السياحية المقدمة ٠

٩- ضرورة تبنى الوزارة آليات جديدة لحماية المستثمرين والشركات السياحية من التفتيش الجائر على المنشآت والشركات السياحية ٠

١٠- ضرورة اهتمام الوزارة بادخال أقطاب سياحية جديدة تتضمن العديد من الأنماط السياحية الجديدة لجذب المزيد من السائحين مثل مناطق الوادى الجديد والساحل الشمالى والواحات الداخلة والخارجة وسيوة ٠

١١- ضرورة اهتمام الوزارة بتنشيط العديد من الأنماط السياحية القائمة مثل سياحة اليخوت وسياحة المغامرات وسياحة الصحارى ٠

١٢- خفض رسوم الاستخدام السنوى على سياحة اليخوت وتطوير البنية الأساسية للمراسى السياحية ٠

١٣- اهتمام الوزارة بتشجيع الاستثمارات المختلفة فى الأنماط السياحية الجديدة ٠

١٤- وضع خطة قومية لزيادة الوعى السياحى لجميع فئات الشعب وهذا يتطلب تعاون العديد من الوزارات مثل التربية والتعليم والاعلام والداخلية والتعليم العالى والصحة والنقل والطيران والثقافة وغيرها من الوزارات الأخرى هذا بالاضافة الى تعاون المحافظات المختلفة مع وزارة السياحة وغيرها من الوزارات ٠

١٥- الاهتمام بالمكاتب السياحية بالخارج وذلك بتوفير الكفاءات الفنية والادارية المؤهلة فى هذه المكاتب وتوفير المنشورات السياحية المختلفة ٠

١٦- دراسة انشاء صندوق طوارىء لتقديم تعويضات للعمالة المتضررة من الأزمات السياحية ٠

١٧- الترويج لفكرة قيام الفنادق بانشاء الكليات والمعاهد السياحية المتخصصة فى المناطق السياحية المختلفة وخاصة فى المناطق الجديدة ٠

١٨- اهتمام اتحاد الغرف السياحية بعقد المزيد من الدورات التدريبية للعاملين فى القطاع السياحى ٠

١٩- التنسيق بين وزارة السياحة ووزارتى التربية والتعليم والتعليم العالى للاهتمام بجودة المقررات الدراسية والتوسع فى التدريب العملى بالمدارس والمعاهد والكليات السياحية المختلفة ٠

٢٠- اهتمام وزارة السياحة بالتنسيق مع وزارة الصحة بالتوسع فى اقامة المراكز والعيادات الطبية والمستشفيات المتخصصةمثل مستشفى طب الأعماق وخدمات الإسعاف الطائر لخدمة السائحين فىالمناطق السياحية المختلفة ٠

٢١- التنسيق مع الهيئة العامة للاستثمار لتسهيل حصول المنشأة السياحية على التراخيص مع التدقيق فى منح الرخص لهذه المنشأت ٠

٢٢- الرقابة المستمرة من وزارة السياحة على عمل شركات الخدمات السياحية الفئة (ب) والفئة (ج) للحد من المضاربة على اسعار الخدمات السياحية وللتأكد من قيام هذه الشركات بالأنشطة التى تتفق مع التراخيص الممنوحة لها ٠

٢٠٤٠٢ على مستوى الفنادق

١- وضع ضوابط رادعة للشركات السياحية والفنادق التى تعمل علي استقدام أعداد سائحين يفوق طاقتها الفندقية المتاحة (Overbooking)

٢- ضرورة توافر وحدات معالجة المخلفات (Recycling) في الفنادق المختلفة .

٣- ضرورة التزام جميع الفنادق بالمواصفات البيئية والصحية للأغذية والمشروبات حتى نحافظ علي صحة السائحين وعدم تعرضهم للأمراض المختلفة .

٤- الحد من الضرائب والرسوم المختلفة المفروضة علي الفنادق .

٥- وضع ضوابط رادعة للفنادق التى لا تلتزم بالشروط التعاقدية لمستوى الخدمات التى تقدمها للسائحين طبقا للاتفاق المبرم بينهم .

٦- الزام الفنادق المختلفة بتعيين عمالة متعلمة ملمة بتقنيات الفن السياحي واللغات الاجنبية .

٧- ضرورة توافر فنادق مستوى ٢و٣ نجوم طبقا للمواصفات العالمية في المناطق السياحية المختلفة .

٨- ضرورة التزام الفنادق والقرى السياحية فى المناطق السياحية المختلفة بالاهتمام بطلبة المعاهد والكليات السياحية وتدريبهم أثناء دراستهم فى المنشآت السياحية لاكتسابهم الخبرات المطلوبة وكذلك الاستعانة بهم بعد تخرجهم ٠

٩- ضرورة الرقابة الدورية على الفنادق العائمة لتحسين الخدمات التى تقدم فيها ٠

١٠- ضرورة ايجاد حل لعدم كفاية المراسي النيلية امام الفنادق العائمة في كل من الأقصر واسوان ٠

١١- ضرورة تحسين مستوى الخدمات الفندقية فى العديد من الفنادق سواء من حيث الاقامة أو الخدمات الأخرى مثل المأكولات والمشروبات والتأكد من صلاحيتها وسلامتها ٠

١٢- ضرورة التزام الفنادق بالتدريب المستمر للعاملين فيها سواء على مستوى الادارة العليا أو على مستوى العاملين فى جميع الأقسام ٠

١٣- حث الفنادق مستوى ثلاثة وأربع نجوم على التنسيق فيما بينها على مستوى سياسات التسويق ٠

٣٠٤٠٢ على مستوى شركات السياحة

١- التنسيق بين الشركات السياحية المختلفة فى الخدمات المقدمة للسائحين للارتقاء بمستوى الخدمة السياحية ٠

٢- ضرورة وجود حل لمشكلة التفويج السياحي والعمل علي تنظيمها بما يحقق راحة السائحين .

٣- الحد من الضرائب والرسوم المفروضة علي الشركات السياحية ٠

٤- ضرورة توعية الشركات السياحية والفنادق المختلفة بخطورة " حرق الاسعار " علي مستوى النشاط السياحي وعلي مستوى الخدمة السياحية المقدمة للسائحين٠

٥- لابد من رفع مستوى جودة الخدمات السياحية التى تقدمها الشركات السياحية للسائحين وذلك لرضاء السائحين وزيادة التدفق السياحى ٠

٦- ضرورة التزام الشركات السياحية بتقديم المعلومات الكافية للسائحين عن البرامج السياحية المقدمة لهم ٠

٧- ضرورة الاهتمام بالرقابة على جودة الخدمات السياحية ٠

٨- ضرورة الاهتمام بدراسة الشكاوى المختلفة المقدمة من السائحين والعمل على حلها ٠

٩- ضرورة تنويع أسعار الخدمات المقدمة للسائحين طبقا لاختلاف البرامج السياحية ومستواها ومدتها ٠

١٠- ضرورة التزام الشركات السياحية بتناسب أسعار بيع الخدمات السياحية مع مستوى الخدمات المقدمة للسائحين ٠

٤٠٤٠٢ على مستوى وسائل النقل المختلفة

١- ضرورة التزام شركات الطيران العارض بمواعيد قدومها ومغادرتها المطارات المختلفة حتى لا تتسبب في حدوث تكدس في المطارات المختلفة ٠

٢- تصحيح الخلل الموجود بالنسبة للعمالة الفنية في المطارات وزيادة عدد العمالة الفنية بها يتناسب مع متطلبات العمل .

٣-ضرورة وجود رحلات طيران داخلي مباشر ومنتظم بين المناطق السياحية المختلفة مثل : الغردقة ، الأقصر / الغردقة / شرم الشيخ / القاهرة / الوادى الجديد ....

٤ - تخفيض اسعار الرحلات الداخلية لشركة مصر للطيران حتى يمكن انتقال العديد من السائحين عليها بدلاً من انتقالهم بالأوتوبيسات السياحية مما يوفر الوقت والجهد عليهم .

٥- زيادة الوعي السياحي لجميع العاملين في المطارات المصرية ٠

٦- ضرورة الحفاظ علي المظهر العام للعاملين في المطارات المختلفة (عمال النظافة ، عمال حمل الحقائب) ٠

٧- ضرورة الاهتمام بأبحاث السوق التى تقوم بها شركة مصر للطيران حتى تستطيع الوقوف امام منافسات شركات الطيران الاخرى ٠

٨ - ضرورة قيام شركة مصر للطيران بدراسة الاسواق الخارجية والعمل علي تسيير خطوط طيران منتظم في العديد من المناطق التى تم الغاء رحلات الطيران اليها مثل جنوب افريقيا وبعض بلاد جنوب شرق آسيا .

٩- ضرورة وجود شبكة للسكك الحديدية للربط بين المناطق السياحية المختلفة مثل الغردقة/الأقصر ، القاهرة/الوادى الجديد ٠

١٠- عدم زيادة اسعار السفردون اخطار مسبق بذلك مع وجود مهلة كافية قبل تطبيق الأسعارالجديدة ٠

١١- ضرورة توفير المعلومات الكافية للسائحين عن خدمات النقل داخل الدولة ٠

١٢- ضرورة توفير الخدمات السياحية على طول الطرق السياحية من كافتيريات ووسائل اتصال وغيرها من الخدمات الأخرى ٠

١٣- ضرورة تنظيم دورات تدريبية سياحية منتظمة للعاملين فى المنافذ السياحية المختلفة مثل الموانىء والمطارات ونقط الدخول البرية وذلك لتدريبهم على كيفية استقبال السائحين والترحيب بهم وانهاء اجراءات دخولهم وخروجهم من البلاد بسهولة ويسر ٠

١٤- التفكير فى اقامة اتحاد نقل جوى قوى يرعى مصالح مصر للطيران والشركات التى تقدم خدمات للمطارات الداخلية والخارجية ٠

١٥- تعزيز الاتجاه نحو تحرير قطاع النقل الجوى والتوقيع على بعض اتفاقيات السماوات المفتوحة ٠

١٦- تخفيض الضرائب والرسوم المفروضة علي نشاط النقل البرى ٠

١٧- تخفيض الضرائب والرسوم المفروضة علي تذاكر الطيران ٠

٥٠٤٠٢ على مستوى الارشاد السياحى

١ - الرقابة المستمرة من وزارة السياحة ووزارة الداخلية علي المناطق الاثرية لمنع عمل المرشدين الاجانب مع السائحين بدون الحصول علي تصريح من الجهات المختصة .

٢ - الاهتمام بالتدريب المستمر للمرشدين السياحين ورفع مستواهم المهنى والعلمي ٠

٣ - الاهتمام بتشجيع الشباب علي دراسة بعض اللغات النادرة التى تساعد في عمل المرشدين السياحين مثل اللغة اليابانية والتركية والهولندية والبولندية والهندية وغيرها من اللغات الأخرى .

٤-ارسال خريجي الكليات السياحية في بعثات تدريبية بالخارج لدراسة بعض اللغات النادرة واتقانها .

٥-منح المرشدين السياحيين في المناطق السياحية النائية حوافز مادية ومعنوية مرتفعة لتحفيزهم علي العمل فى الارشاد السياحي في هذه المناطق .

٦-نشر الوعي السياحي في المناطق السياحية النائية علي المستوى الدراسي لايجاد جيل جديد من أبناء هذه المجتمعات يؤمن بأهمية القطاع السياحي والعمل في مجال الإرشاد السياحي .

٧-زيادة عدد المفتشين السياحيين المكلفين بالرقابة علي اعمال الارشاد السياحي من قبل وزارة السياحي ووزارة الداخلية ٠

٨-مراعاة علاج الخلل فى التوزيع الجغرافى للمرشدين السياحيين على المحافظات الجاذبة سياحيا ٠

٦٠٤٠٢ على مستوى المحال السياحية والسلع والعاديات

١- لابد من التنسيق بين مفتشى المحال العامة السياحية لضمان التفتيش المستمر علي هذه المحال وذلك لضمان جودة الخدمة السياحية في هذه المحال .

٢- لابد من ادراج شركات السياحة للمحال العامة السياحية ضمن برامجها السياحية للنهوض بهذه المحال وزيادة نشاطها ومن ثم زيادة فرص العمالة التى توفرها

٣- لا بد من الرقابة المستمرة من وزارة السياحة وغرفة المحال والسلع السياحية علي نشاط العاديات والسلع السياحية للحد من حالات الغش في بعض العاديات والمشغولات الذهبية والفضية وغيرها من المشغولات الأخرى حتى لا يؤثر ذلك علي مستوى السمعة السياحية لمصر .

٤- لا بد من الحفاظ علي نشاط صناعة العاديات والتذكارات السياحية من الانقراض وذلك بالعمل علي تطويرها وحمايتها .

٥- لا بد من تطبيق نظام التأمين الاجبارى علي الطرود البريدية المصدرة للخارج للحفاظ عليها من السرقة أو الضياع٠

٦- لا بد من الحد من الرسوم الجمركية المفروضة علي مستلزمات انتاج الحرف اليدوية الخاصة بالعاديات والسلع السياحية للحد من ارتفاع أسعار المنتجات النهائية ومن ثم زيادة المبيعات وزيادة الدخل السياحي .

٧- لا بد من تسهيل اجراءات تصدير السلع والمنتجات السياحية الى الخارج مما يؤدى الى زيادة هذا النشاط وما يتبعه من زيادة الإيرادات السياحية .

٨- تشجيع التوسع فى الاستثمارات الموجهة لاقامة المحال السياحية والكافتيريات لعلاج الخلل وعدم التوازن فى توزيعها بين المحافظات الجاذبة للسياحة .

أهم النتائج والتوصيات

وطبقاً للنتائج التى توصلنا إليها فإن أهم التوصيات تتمثل فى الآتى :

١ – وضع سياسة واضحة المعالم للقطاع السياحى تأخذ فى اعتبارها إزالة التضارب فى الاختصاصات بين وزارة السياحة وهيئة التنشيط السياحى والوزارات الأخرى وثيقة الصلة بالنشاط السياحى ٠

٢ – وضع حد أدنى لمستوى أسعار الفنادق فى المناطق السياحية المختلفة للحد من سياسى حرق الأسعار فى أوقات عدم الرواج السياحى ٠

٣ – ضرورة اهتمام وزارة السياحة بتنشيط العديد من الأنماط السياحية القائمة مثل سياحة اليخوت وسياحة المغامرات وسياحة الفارى السياحية والسياحة العلاجية ٠

٤ – وضع خطة قومية لزيادة الووعى السياحى لجميع فئات الشعب ٠

٥ – توفير الكفاءات الفنية والإدارية المؤهلة فى المكاتب السياحية بالخارج ٠

٦ – عقد المزيد من الدورات التدريبية للعاملين فى القطاع السياحى ٠

٧ – الرقابة المستمرة من وزارة السياحة على عمل شركات الخدمات السياحية الفئة (ب) والفئة (ج) للحد من المضاربة على أسعار الخدمات السياحية ٠

٨ – وضع ضوابط رادعة للشركات السياحية والفنادق التى تعمل على استقدام أعداد من السائحين يفوق طاقتها الفندقية المتاحة (Over booking)

٩ – ضرورة التزام جميع الفنادق والمشروعات السياحية بالمواصفات البيئية والصحية للأغذية والمشروبات للمحافظة على صحة السائحين ٠

١٠ – الحد من الضرائب والرسوم المختلفة المفروضة على الفنادق والمنشآت السياحية ٠

١١ – ضرورة توفر فنادق مستوى ٢و٣ نجوم طبقاً للمواصفات العالمية فى المناطق السياحية المختلفة ٠

١٢ – التنسيق بين الشركات السياحية المختلفة فى الخدمات المقدمة للسائحين للإرتقاء بمستوى الخدمة السياحية ٠

١٣ – ضرورة وجود حل لمشكلة التفويج السياحى والعمل على تنظيمها بما يحقق راحة السائحين ٠

١٤ – لابد من رفع مستوى جودة الخدمات السياحية المقدمة من الشركات السياحية للسائحين ٠

١٥ – ضرورة الاهتمام بالرقابة على جودة الخدمات السياحية ٠

١٦ – تصحيح الخلل الموجود بالنسبة للعمالة الفنية فى المطارات بما يتناسب مع متطلبات العمل ٠

١٧ – ضرورة وجود رحلات طيران داخلى مباشر ومنتظم بين المناطق السياحية المختلفة ٠

١٨ – تخفيض الضرائب والرسوم المفروضة على تذاكر الطيران وخدمات النقل البرى ٠

١٩ – رفع المستوى المهنى والعلمى للمرشدين السياحيين ٠

٢٠ – العمل على تطوير وحماية نشاط العاديات والتذكارات السياحية وذلك للحفاظ عليها من الإنقراض ٠

المراجـــــع

أولا : باللغة العربية :

١- صلاح عبد الوهاب : السياحة المصرية فى عصر العولمة ، مؤتمر السياحة والتنمية فى مصر ، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة .

٢- ماهر عبد الخالق السيسى . مبادىء السياحة .

٣- محيا زيتون: السياحة ومستقبل مصر بين امكانيات التنمية ومخاطر الهدر، منتدى العالم الثالث .

٤- محمد خميس ، محمد ابراهيم رمضان : الاحصاء والأساليب الكمية فى العلـوم الانسـانية ، دار المعرفة الجامعية ، الشاطبىء .

٥- معهد التخطيط القومى : أهم الآثار البيئية للأنشطة السياحية فى محافظة البحر الأحمر بـالتركيز على منطقة الغردقة ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٦٦)، يوليو ٢٠٠٣ .

٦- معهد التخطيط القومى : المستجدات العالمية (الجات وأوروبـا الموحـدة) ، ، سلسـلة قضـايا التخطيط والتنمية رقم (٩٧) ، أغسطس ١٩٩٥ .

٧- البنك المركزى المصرى : المجلة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

٨- وزارة السياحة : الهيئة العامة للتنمية السياحية، استراتيجية التنمية السياحية فى عام ٢٠١٧ .

٩- وزارة السياحة والطيران المدنى (الشركة القابضة للمطارات) .

ثانيا : باللغة الاجنبية

1- Ministry of Tourism : Egypt Tourism in Figures , 2001,2002,2003,2004 .
2- W.T.O Compendium of Tourism Statistics, 1987-1991 , Madrid 1993 .
3- W.T.O Tourism Highlights, 1999,2000,2001 .

الملاحق

ملحق رقم (١)

تفريغ نتائج المقابلات الشخصية مع مديرى عينة مكونة من (عشر فنادق) لتحديد ترتيب أهم المشاكل (١٤ مشكلة)

المشاكل / الفندق	1 over booking المبالغة فى الحجوزات	2 حرق الأسعار	3 مواصفات البيئة	4 مستوى الخدمات الطبية	5 تعددية الجهات الحكومية	6 الضرائب والرسوم المفروضة	7 مستوى الخدمة والمنتج الداخل والخارج	8 العمالة الفنية وغير الفنية	9 فنادق ٣،٢ نجوم	10 الوعى السياحى	11 سعة المطار وإجراءاته	12 النقل والتفويج وشبكات الطرق	13 التدريب	14 التنشيط السياحى
سوفتيل (الغردقة)					4	6	7	2		3	1	5		8
مبليا فرعون (الغردقة)	1		9	5	7	6	4	8		3	2	10		11
دانا بيتش (الغردقة)				6	2	1	7			4	3	5		8
ألف ليلة وليلة ٣ (الغردقة)	1	2	3	4	5	6	7	8		9	10	11	12	
ماريوت (الغردقة)			9	6	5	4	7			1	3	2		8
انتركونتنتال (الغردقة)			6	7	5	4	2			1	9	3	8	
الجفتون ٣ (الغردقة)	1	2	4	3	5	6	7	8		9	10	11	12	
الباشا ٣ (الغردقة)	2	1	4	5	3	6	10	7		8	9	11	12	
سيجال ٣ (الغردقة)	1	2	3	4	7	5	6	8		9	10	11	11	
شيراتون الجزيرة (القاهرة)			7		8	6	2			1	5	3		4
مريديان مكادى														
مجموع رتب التنشيط السياحى	6	7	45	40	46	50	59	41		48	62	72	56	39

ملحوظة :

تم استبعاد مشكلة توافر فنادق ٢ ، ٣ نجوم من أهم المشاكل خاصة وأنه لم تظهر المقابلات ابلاء أى أهمية لهذه المشكلة .

ملحق رقم (٢)

تفريغ نتائج المقابلات الشخصية مع مديرى عينة مكونة من (عشر شركات سياحية) لتحديد ترتيب اهم المشاكل

المشاكل / الفنادق	1 over booking	2 حرق الأسعار	3 المواصفات البيئية	4 مستوى الخدمات الطبية	5 تعددية الجهات	6 مستوى الخدمة والمنتج بالداخل والخارج	7 العمالة الفنية وغير الفنية	8 الوعى السياحى	9 المطار	10 شبكات الطرق والنقل والتفويج	11 التدريب	12 التنشيط السياحى	13 الضرائب والرسوم
امكو (١)	2	4			6	11	7	10	3	1	8	9	5
جنوب سيناء (٢)	1	3			8	5	7	6	2	4	11	9	10
الكرنك (٣)	1	2			5	10	9	3	3	11	7	8	6
ناشيونال للسياحة (٤)	3	1			4	11	7	8	10	5	9	6	10
ترافكو (٥)	2	4			1	3	5	6	3	9	8	10	11
مينا تورز (٦)	5	6			1	8	11	4	9	2	10	9	7
سبرنج تورز (٧)	4	1			8	11	6	2	10	5	10	9	7
مينا فيل (٨)	2	1			3	8	7	5	9	6	11	10	9
ايماج للسياحة (٩)	3	2			5	10	11	6	10	4	9	7	8
فلامنجو للسياحة (١٠)	1	5			9	11	8	2	5	7	10	6	4
مجموع الرتب	24	29	صفر	صفر	50	88	78	52	62	54	93	81	77

ملحوظة :

تم استبعاد متغيرى المواصفات البيئية ومستوى الخدمات الطبية من قائمة ا ـاكل بالنسبة للشركات السياحية لعدم وجود الارتباط المباشر بينهما وبين الشركات حيث أن المتغيرين يخصا الفنادق فى المقام الأول .

نموذج أسئلة الاستطلاع الميدانى

١- ما هو نوع النشاط الذي تقوم به الشركة ؟
(سياحة خارجية – داخلية – حجز تذاكر طيران – أنشطة أخرى)

٢- ما هي الأسواق السياحية التى تتعامل معها الشركة ؟

٣- ما هي المعوقات التى تعترض عمل الشركة لزيادة حجم اعمالها ؟

٤- ما هي المقترحات التى ترى الشركة ضروريتها لتيسير وتنمية العمل السياحي ؟

٥- ما هي الخدمات التى تواجه الشركة صعوبة في توفيرها للسائحين ؟

٦- دور الشركة في المحافظة علي البيئة ؟ (الموارد المائية)

٧- مدى كفاية العاملين وكفاءتهم ؟

٨- مدى كفاية الفنادق ذات النجمتين والثلاث نجوم ؟

٩- مشكلة ارتفاع الاسعار والرسوم المختلفة بعد عمل التعاقدات ؟

١٠- قلة الوعي السياحي لدى المواطنين ؟

١١- عدم كفاية العرض السياحي امام الطلب السياحي في المواسم السياحية ؟

١٢- مستوى النظافة

١٣- ازدحام المرور

١٤- الرسوم والضرائب

١٥- النقل السياحي والتفويج

١٦- هل يمكن استحداث خدمات سياحية جديدة ؟

١٧- هل يمكن فتح اسواق سياحية جديدة ؟

١٨- هل ارتفاع اسعار العمالة ذات الخبرة في القطاع السياحي سبباً في اللجوء الى توظيف عمالة بدون خبرة وذات اجر اقل لتخفيض التكاليف ؟

١٩- هل اسعار الخدمات السياحية المقدمة للسائحين تعتبر معقولة أم مبالغ فيها (الاقامة – الزيارات)

٢٠- هل مستوى الخدمات المقدمة للسائحين ذات مستوى مرتفع ام متوسط ام منخفض؟

٢١- كيف يمكن رفع مستوى الخدمة السياحية ؟

٢٢- هل تحقق الشركة (الفندق) مستوى الجودة المطلوبة وبأى درجة ؟

٢٣- ما هي الإجراءات التى يجب اتخاذها لرفع مستوى كفاءة الخدمة السياحية لتحقيق رضاء السائحين ؟

٢٤-التسهيلات السياحية :

- حسن الضيافة
- رفع مستوى الخدمات الفندقية

- خدمات الأغذية والمشروبات
- خدمات النقل
- ضمان فاعلية شركات السياحة ومنظمي الرحلات الشاملة
- حسن ادارة وسائل الترويج

٢٥- دور وزارة السياحة في الرقابة علي الشركات السياحية ومدى جديتها في تنفيذ برامجها

٢٦- هل هناك توافر في العنصر البشري الكفء ؟

٢٧- هل يتم تدريب القوى العاملة وفقاً لبرامج تدريبية سواء في الداخل أو الخارج ؟

٢٨- هل يتم وضع خطة تسويقية سنوية ؟

٢٩- ما هي اهداف خطة التسويق السياحي السنوية ؟

- زيادة عدد السائحين من مختلف الجنسيات
- زيادة عدد السائحين من جنسية معينة
- زيادة متوسط مدة اقامة السائحين
- زيادة متوسط الانفاق السياحي للسائحين
- اهداف اخرى

٣٠- ما هي وسائل التنشيط السياحي ؟

- المعارض والمؤتمرات الدولية ( )
- تنظيم الرحلات التثقيفية ( )
- الصحف والمجلات السياحية المتخصصة ( )
- وسائل اخرى ( )

٣١- هل تختلف السياسات والوسائل التنشيطية المستخدمة من سوق الى آخر ؟

٣٢- ماهي المعايير التى تحكم اختلاف السياسات التنشيطية ؟

- المستوى الاقتصادي
- المستوى الثقافي
- المستوى الاجتماعي
- طبيعة المجتمعات

٣٣- ما هي المقترحات الخاصة بتنشيط حركة السياحة الترفيهية الى مصر ؟

- الاهتمام بالبنية الاساسية
- دعم مكاتب التنشيط السياحي المصرية بالخارج
- الاشتراك في المؤتمرات والمعارض الدولية
- تنظيم المسابقات الرياضية والثقافية العالمية
- تشجيع الطيران العارض

- توحيد الاسعار ووقف المضاربة في التسويق السياحي
- الاهتمام بتدريب العمالة
- الاهتمام بالمحافظة علي البيئة

٣٤-ما هي جهات التسويق السياحي التى كان لها دوراً فعالاً في خبرتك ؟
- منظمي الرحلات السياحية وشركات السياحة الأجنبية
- المكاتب السياحية المصرية بالخارج
- مندوبو مبيعات
- جهات اخرى

٣٥- ماهي دوافع اختيار المقاصد السياحية ؟
- الراحة والاستحمام نظراً لما تتمتع به من هدواء
- ممارسة الرياضيات المائية نظراً لاعتدال المناخ وتوافر الشواطىء الممتدة .
- ضيافة وكرام اهلها .
- دوافع اخرى

٣٦- ما هي المشاكل التى تواجه السائح خلال اقامته ؟
- مشاكل تتعلق بالبنية التحتية
- مشاكل تتعلق بالبنية الفوقية
- مشاكل اخرى

٣٧- ماهي اهم المقترحات لجذب السياحة العالمية الى مجال السياحة الترفيهية ؟
- رفع مستوى مشروعات البنية الاساسية
- زيادة التنشيط السياحي
- تشجيع الاستثمار
- الحفاظ علي البنية

٣٨- رتب اهم مشاكل القطاع ترتيباً تصاعدياً أو تنازلياً وفقا لتصورك ؟

ملخص

دراسة سوق الخدمات السياحية

وأهم النتائج والتوصيات

تستهدف هذه الدراسة (سوق الخدمات السياحية) استعراض ومناقشة طبيعة هذا السوق بماله من خصوصية تختلف عن طبيعة أسواق السلع الأخرى وذلك في ظل ارتباطات مصر الدولية في إطار الاتفاقيات متعددة الاطراف مثل اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية واتفاقية الجاتس .

وقد سعت هذه الدراسة جاهدة إلى مناقشة وتحليل سوق الخدمات السياحية الذي يتكون من وسائل الإقامة وشركات السياحة والإرشاد السياحي والترفيه السياحي والبيع السياحي والنقل السياحي ، وكذلك التعرف على أهم المشاكل والمعوقات التي تعترض هذا السوق ، هذا فضلا عن دراسة تطور الطلب السياحي الخارجي علي سوق الخدمات السياحية المصرية واستشراف آفاق نمو حصة مصر في السياحة العالمية .

لذلك فقد قامت هذه الدراسة في مرحلتها الأولى علي رصد العديد من التساؤلات التي تم طرحها في المقابلات الميدانية علي مستويات متعددة من مقدمي الخدمات السياحية مثل الفنادق والشركات السياحية والمحال العامة السياحية ومديري خدمات النقل الجوى والمرشدين السياحيين فى مدينتي القاهرة والغردقة وذلك بهدف التركيز علي أهم العوامل المؤثرة علي المعروض من الخدمات السياحية وإبراز أهم معوقات تنشيط الطلب السياحي الخارجي وذلك بغية وضع تصورات لمحاور تحقق انطلاقه وتنشيط السوق السياحي المصري .

فقد اشتمل إطار هذه الدراسة على أربع نقاط رئيسية:

أولاً : تشخيص الوضع الحالي لسوق الخدمات السياحية من حيث مكونات السوق وهيكله تطوره .
ثانيا : تطور الطلب السياحي الأجنبي والاتجاهات المستقبلية حتى عام ٢٠١٧ .
ثالثا : بلورة أهم ايجابيات وسلبيات سوق الخدمات السياحية في مصر من واقع المقابلات الشخصية .
رابعاً : الآليات والإجراءات المطلوبة لتحقيق انطلاقه لتنشيط سوق الخدمات السياحية .

وفي إطار معالجة المحور الأول المتعلق بتشخيص الوضع الحالي لسوق الخدمات السياحية قمنا بتشخيص الوضع الحالي لكل من وسائل الإقامة بكافة أنواعها ومستوياتها وشركات السياحة ووكالات السفروالإرشاد السياحي والنقل السياحي والمحال العامة السياحية والعاديات والتذكارات والسلع السياحية .

وفي دراستنا للوضع الحالي لوسائل الإقامة السياحية (الفنادق والفنادق العائمة) اتضح لنا أن وسائل الإقامة قد تطورت تطوراً ملحوظاً خلال الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٣ . فإذا نظرنا أولاً إلى عدد

وحدات الإقامة فسوف نجد أنها ارتفعت من ٦٣٢ وحدة في عام ١٩٩٠ إلى ٧٨٩ وحدة في عام ١٩٩٦ ثم إلى ١١٥٢ وحدة في عام ٢٠٠٣ وهذا يعنى أنها زادت بنسبة ٨٢% خلال الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٣ .

أما عدد الغرف السياحية فقد اتضح لنا أنها ارتفعت بنسبة ١٦٦% خلال الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٣ حيث كان عددها ٥١٢٠٨غرفة في عام ١٩٩٠ ارتفعت إلى١٣٦٥١٠ غرفة في عام ٢٠٠٣ .

كذلك اتضح لنا أن عدد الأسرة في وسائل الإقامة المختلفة قد ارتفعت بنسبة ١٦٩% خلال فترة الدراسة حيث سجلت ٢٧٣٠٢٠ سريراً في عام ٢٠٠٣ مقابل ١٠١٤٦٩ سريراً في عام ١٩٩٠ .

وإذا أضفنا عدد وحدات الإقامة التي تحت الإنشاء فسوف نجد أن العدد الإجمالي للفنادق سوف يرتفع إلى ١٦٦٩ فندقاً وعدد الغرف سوف يصل إلى ٢٣٨٩٧٤ غرفة في حين أن عدد الأسرة سوف يصل إلى ٤٧٧٩٤٨ غرفة .

كذلك توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها وجود خلل في توزيع مصادر العرض السياحي استنادا إلى معيار النصيب النسبي للمحافظات الجاذبة للسياحة من إجمالي عدد وحدات الإقامة (الفنادق فقط الفعلية) وتحت الإنشاء ٠ حيث تستحوذ محافظة القاهرة على ١٠,٠% من إجمالي عدد الغرف الفعلية ، وعلى ٣,٧% من عدد الغرف تحت الإنشاء من الإجمالي على المستوى القومي بينما تستحوذ محافظة البحر الأحمر على ما نسبته ٢٩,٨% من اجمالى عدد الغرف الفعلية ، ٣٤,٩% من عدد الغرف تحت الإنشاء ٠

هذا بالإضافة إلى وجود خلل في الحصة النسبية لمصادر العرض السياحي في المحافظتين لا يتفق مع النصيب النسبي للمحافظتين في الطلب السياحي الخارجي ٠ حيث يصل نصيب محافظة القاهرة إلى ١٩,٥% من إجمالي عدد السياح ، ١٩,٤% من إجمالي عدد الليالي السياحية ٠ وفى المقابل تحصل محافظة البحر الأحمر على نصيب يصل ٢٥% من أعداد السائحين ، ٣٩,١% من إجمالي عدد الليالي السياحية ٠

وفي دراستنا لشركات السياحة ووكالات السفر تبين لنا أن إجمالي عدد هذه الشركات (فئة أ ، ب ، ج) قد وصل الى ١٠٨٣ شركة في عام ٢٠٠٣ مقابل ٧٠٩ شركة في عام ١٩٩٠ بنسبة زيادة قدرها ٥٢% خلال فترة الدراسة وهي نسبة كبيرة بدون شك .

وإذا نظرنا لكل فئة من هذه الشركات علي حدة فسوف نجد أن شركات السياحة فئة (أ) قد سجلت زيادة قدرها ٤٦% خلال فترة الدراسة في حين سجلت الشركات فئة (ب) زيادة قدرها ٣٥% فقط أا الشركات فئة (ج) فقد سجلت زيادة قدرها ١٩٣% خلال فترة الدراسة وهي زيادة كبيرة جداً بدون شك .

أما نشاط الإرشاد السياحي والذي يعتبر من الأنشطة الهامة المكملة للنشاط السياحي فقد تطور تطوراً ملحوظاً خلال السنوات القليلة الماضية .

وفي رصدنا للوضع الحالي لنشاط الإرشاد السياحي وجدنا انه قد زاد بنسبة ٢٦٥,٥% خلال الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٣حيث كان عدد المرشدين السياحيين في عام ١٩٩٠ حوالي ٢١٥٣ مرشداً ارتفع إلى ٧٨٦٩ مرشداً سياحياً في عام ٢٠٠٣ مما يدل علي مدى تطور النشاط السياحي خلال السنوات القليلة الماضية هذا علماً بأن هؤلاء المرشدين يتقنون العديد من اللغات الأجنبية مثل الإنجليزية والألمانية والفرنسية والإيطالية واليابانية والروسية وغيرها من اللغات الأخرى .

وعند التطرق في المحور الأول للوضع الحالي للنقل السياحي الجوى والبرى والبحري والنهري اتضح لنا ان النقل السياحي الجوى يمثل ٨٠% من طرق وصول السائحين الى مصر في حين يمثل النقل البرى ١٢,٥% والنقل البحري ٨,٥% فقط .

وقد تطرقنا في دراستنا للنقل الجوى الى أهمية النقل الجوى بالنسبة للنشاط السياحي المصرى ودور الدولة في تطوير الخدمات الجوية واشرنا في هذا الصدد الى خطة تطوير المطارات القائمة وانشاء المطارات الجديدة مثل انشاء مبنى الركاب رقم (٣) بمطار القاهرة وتطوير صالة الركاب رقم (٣) بمطار القاهرة الجوى وتوسيع وتطوير كل من مطار شرم الشيخ ومطار الأقصر ومطار الغردقة .. ثم انتقلنا بعد ذلك لدراسة النقل البرى والبحري والنهري .

كذلك تناولنا بالدراسة رصد الوضع الحالي بالنسبة للمحال العامة السياحية الكافتيريات والمطاعم والملاهي والكازينوهات حيث اتضح لنا أن محافظة القاهرة تستحوذ علي ٣٥% من إجمالي عدد الكافتيريات والمطاعم والملاهي في حين تستحوذ محافظة الجيزة علي ٢٢% منها ، أما محافظة الإسكندرية فتستحوذ علي ١٧,٥% من إجمالي هذه المطاعم والكافتيريات وهذا يعني أن الثلاث محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية تستحوذ علي ٧٤,٥% من إجمالي المحال العامة السياحية في حين تستحوذ بقية المحافظات علي ٢٥,٥% فقط من هذا المحال .

وفى سياق تقييمنا لوضع سوق الخدمات السياحية ومدى الاتفاق مع متطلبات الجات يلاحظ أن مصر قد وضعت شروطا خاصة بالنفاذ إلى أسواق الخدمات السياحية متمثلة فى اشتراط ألا يزيد رأس المال الأجنبى على ٤٩% فى مشروعات الفنادق والمطاعم فى سيناء واشتراط تدريب الموظفين المصريين بواسطة الأجانب فى مجال الإدارة السياحية ووضع قيود معينة على بعض أنشطة التوكيلات السياحية ، النقل البرى وخدمات النقل فى الممرات المائية الداخلية . أى أنه من الناحية العملية سمحت مصر بالنفاذ للأسواق فى حالة الخدمات السياحية الرئيسية وهى الادارة السياحية ومعاهد التدريب السياحى والمؤتمرات ذات الصلة بالسياحة وإمدادات خدمة الطعام للمنشآت السياحية .

ومع ذلك يظل من المتوقع أن تمارس هذه الاشتراطات والاتفاق مع مقتضيات تحرير سوق الخدمات السياحية بعض الآثار السلبية والايجابية على سوق الخدمات السياحية نذكر منها :

١- الآثار الايجابية المترتبة على أنشطة الشركات السياحية الأجنبية فى مجال الدعاية والاعلان فى الخارج وأثره على الرواج السياحى وأثر التطور التكنولوجى فى مجال الاتصالات والحجز الفندقى على تكامل سوق الخدمات السياحية .

٢- أثر التدريب للعمالة المصرية فى الفنادق فى الداخل والخارج على نقل المهارات والخبرات فى مجال الصناعة الفندقية .

وبجانب هذه الآثار الايجابية يوجد بعض آثار سلبية مثل :

١- قيام أغلب الشركات الأجنبية بنقل أرباحها الى الخارج دون المساهمة فى المشروعات التنموية بالداخل .

٢- قيام بعض الشركات السياحية الأجنبية العملاقة بممارسات احتكارية تؤثر سلبا على سوق الخدمات السياحية المختلفة .

الأمر الذي تعين معه ضرورة استصدار قانون ضد الاحتكار ينظم ممارسات هذه الشركات ، وكذلك اشتراط مساهمة الشركات الأجنبية بجزء من أرباحها فى المشروعات التنموية الاقتصادية الداخلية .

أما النقطةالثانية في الدراسة الحالية والمتعلقة بتطور الطلب السياحي الأجنبي والاتجاهات المستقبلية حتى عام ٢٠١٧ فقد اظهرت ان الطلب السياحي كان عرضة للتقلبات المواكبة لأحداث سياسية واقتصادية انعكست بشكل واضح في تذبذات في نمط الطلب السياحي ممثلاً في أعداد السائحين والليالي والإيرادات السياحية وعلي الرغم من ذلك فإن نمو الطلب السياحي في أسوأ حالاته قد سجل معدل نمو سنوى متوسط قدره ٣,٢% خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ . وقد ترتب علي ذلك جمود في حصة مصر في الحركة السياحية العالمية عند المستوى ٠,٧٩% وتشير البدائل التى طرحتها الدراسة سواء البديل الاتجاهي والبديل المعتدل انه من المتوقع ألا يقل عدد السائحين الذين يزورون مصر عام ٢٠١٧ عن ٩,٤ مليون سائح في حدودها الدنيا في ظل افتراض استمرار الأوضاع علي ما هي عليه حتى عام ٢٠١٧ ولكن اذا تم الاخذ في الاعتبار امكانات النمو الفعلية في الطاقات الايوائية عام ٢٠٠٣ وكذلك حقيقة انتماء مصر الى السوق السياحي الدرجة الثالثة والذي ينافسها فيه دول مثل : تونس ، الاردن ، اسرائيل ، اليونان ، تركيا ، والمغرب ، فإن امكانات نمو الطلب السياحي ستصل بإعداد السائحين الى ٦ر١٣مليون سائح عام ٢٠١٧ . وهو ما سيرتفع بنصيب مصر من السياحة العالمية الى ١% عام ٢٠١٧ وقد قامت الدراسة بمناقشة البدائل والتوقعات التى طرحتها استراتيجية التنمية السياحية لعام ٢٠١٧ التى أعدتها الوزارة وتبين لنا انه يمكن استبعاد ثلاثة بدائل منها تعد غير منطقية والاتفاق مع البديل المتزن والاقرب الى تقديرات الدراسة الحالية وذلك في ضوء تحفظات ومحاذير تتعلق بفرص تنويع المنتج وضرورة القيام بتوسعات في وسائل النقل والبنية الاساسية واجراء توسعات في المطارات القديمة وانشاء مطارات جديدة.

وقد تطرق البحث بعد ذلك في النقطة الثالثة لدراسة أهم ايجابيات وسلبيات سوق الخدمات السياحية في مصر من واقع المقابلات الميدانية لبعض الفنادق والشركات السياحية والمحال السياحية والمرشدين السياحيين في كل من القاهرة والغردقة وكذلك مطارى القاهرة والغردقة وذلك للوصول لرصد اهم المشاكل في سوق الخدمات السياحية .

وقد تناولنا ذلك من خلال نقطتين تناولنا في النقطة الأولي رصد اهم المشاكل الفعلية لسوق الخدمات السياحية علي مستوى الفنادق والشركات السياحية والنقل السياحي الجوى والبرى والنيلي والسكك الحديدية والارشاد السياحي والمحال العامة السياحية والسلع والهدايا السياحية .

وقد اتضح لنا وجود العديد من المشاكل الفعلية في سوق الخدمات السياحية فعلي مستوى الفنادق مثلاً نجد مشاكل متعددة مثل عدم التزام بعض الفنادق بالمواصفات البيئية والصحية وكذلك عدم توافر وحدات لمعالجة المخلفات (Recycling) في العديد منها وتعدد الضرائب والرسوم المفروضة على الفنادق وعجز العمالة الفنية وندرة العمالة الملمة باللغات الأجنبية وعدم توافر فنادق مستوى ٢ و٣ نجمة في كثير من المناطق السياحية وغيرها من المشاكل الأخرى .

وعلي مستوى الشركات رصدنا العديد من المشاكل مثل عدم مرونة مكاتب السياحة المصرية في الخارج واثر ذلك علي شركات السياحة المصرية ، واثر مشاكل التفويج علي مستوى اداء هذه الشركات وعدم فعالية رقابة وزارة السياحة علي شركات الخدمات السياحية فئة (ب، ج) وازدواجية القرارات والإجراءات المفروضة من قبل بعض الوزارات واثر ذلك علي الحد من انشطة الشركات السياحية ودور البنوك السلبي امام المستثمرين السياحيين وتعدد الضرائب والرسوم المفروضة علي شركات السياحة الى غير ذلك من المشاكل الأخرى .

وعلي مستوى النقل الجوى رصدنا العديد من المشاكل لعل اهمها عدم التزام شركات الطيران العارض بمواعيد قدومها ومغادرتها المطار ووجود خلل في نسبة العمالة الفنية بالنسبة للعمالة الادارية في بعض المطارات وعدم وجود رحلات طيران داخلي منتظم بين بعض المناطق السياحية الهامة وقلة الوعي السياحي للعديد من العاملين في المطارات وغيرها من المشاكل الاخرى .

وعلي مستوى النقل البرى والنيلي والسكك الحديدية وجدنا ان مشكلة التفويج تأتي في اول المشاكل التى تعترض هذا القطاع ويأتى بعدها العديد من المشاكل مثل سوء الخدمة في بعض الفنادق العائمة ، وعدم وجود لوحات ارشادية علي العديد من الطرق البرية وعدم كفاية المراسي للفنادق العائمة وعدم توافر خطوط سكك حديدية بالقدر الكافي بين المناطق السياحية المختلفة وغيرها من المشاكل الأخرى وعلي مستوى الارشاد السياحي اتضح لنا ان المشاكل الذي يتعرض لها هذا النشاط تتمثل في لجوء بعض الشركات الأجنبية الى تخصيص مرشد سياحى اجنبي لمرافقة الافواج السياحية القادمة الى مصر ووجود

ندرة في بعض اللغات التى يتقنها المرشدين المصريين وعدم توفر المرشدين في بعض المناطق النائية مثل ابو سمبل هذا بالإضافة الى انخفاض مرتب المرشدين السياحيين الى غير ذلك من المشاكل .

وعلي مستوى المحال العامة السياحية والعاديات والسلع والهدايا السياحية وجدنا العديد من المشاكل مثل انخفاض مستوى الخدمة في العديد من المحال العامة السياحية نتيجة لعدم فاعلية الاشراف عليها وإغفال القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ لحوافز الاستثمار لنشاط المنشآت السياحية وارتفاع نسبة الرسوم الجمركية علي مستلزمات انتاج بعض الحرف اليدوية وانتشار ظاهرة الغش التجارى بالنسبة لبعض العاديات والمشغولات الذهبية والفضية مما يؤثر علي سمعة مصر السياحية .

أما النقطة الثانية فتنصب حول تحديد اهم هذه المشاكل مرتبة وفقاً لأولوياتها ووفقاً لاختبار الرتب . في ضوء توجهات الدراسة الحالية نحو تحديد اهم المشاكل علي مستوى قطاعي الفنادق والشركات السياحية قامت مجموعة العمل باجراء المقابلات الميدانية وذلك علي عينة مكونة من عشرة (١٠) فنادق بدرجات سياحية مختلفة وكذلك عشر شركات سياحية . وقد تمخض عن المسموح تحديد ١٣ مشكلة بالنسبة للفنادق والشركات السياحية وعند قيام الدراسة بإعادة تبويب وتجميع الرتب للمشاكل حسب اهميتها بالنسبة لقطاع الفنادق والشركات السياحية تبين ان مشكلتي overbooking ، وحرق الاسعار تعتلي سلم الأولوية بالنسبة للقطاعين علي الترتيب فضلاً عن مشاكل التنشيط السياحي ومستوى الخدمات الطبية لقطاع الفنادق وكذلك المشاكل المتعلقة بالتعامل مع اجراءات المطار وتعددية الجهات الحكومية وما تنطوى عليها من تضارب وازدواجية في الاختصاصات واثرها علي الشركات السياحية .

وقد سعت الدراسة لتقدير درجة التشابه والارتباط بين اولويات ترتيب الفنادق والشركات السياحية للمشاكل التى يواجهها كل منها علي حدى حيث اظهر اختبار سبير مان لارتباط الرتب وجود علاقة ارتباط متوسطة قدرها ٠,٦٩ وتلفت هذه النتيجة الانظار للمشاكل النمطية التى تعاني منها الفنادق ذات الدرجات السياحية الأقل وكذلك الشركات السياحية صغيرة ومتوسطة الحجم (فئات ب ، ج) .

أما النقطة الأخيرة من هذه الدراسة فقد اختصت بدراسة أهم الآليات والاجراءات المطلوبة لتطوير وتنشيط سوق الخدمات السياحية على مستوى وزارة السياحة وعلى مستوى الفنادق وعلى مستوىشركات السياحة وعلى مستوى وسائل النقل المختلفة وعلى مستوى الإرشاد السياحى وأخيراً على مستوى المحال السياحية والسلع والعاديات ٠

أولاً : على مستوى وزارة السياحة :

١. ضرورة وضع سياسة واضحة المعالم للقطاع السياحى تأخذ فى اعتبارها إزالة التضارب فى الاختصاصات بين وزارة السياحة وهيئة التنشيط السياحي والوزارات الأخرى والمحافظات وثيقة الصلة بالنشاط السياحي مثل وزارة الثقافة والإعلام والنقل والداخلية والإسكان والدفاع ٠

٢. التحقق من كفاية المعايير والاشتراطات المطبقة والحوافز المقدمة لتحسين جودة الخدمات السياحية وكذلك توفير آليات كفؤ للمتابعة ٠

٣. إلزام الشركات الأجنبية السياحية بالمساهمة بجزء من أرباحها فى مشروعات التنمية الداخلية ٠

٤. ضرورة وضع حد أدنى لمستوى أسعار الفنادق فى المناطق السياحية المختلفة للحد من سياسة حرق الأسعار فى أوقات عدم الرواج السياحى ٠

٥. لابد من أن تتسم عناصر استراتيجية التنمية السياحية التى تعدها الوزارة بالواقعية التى تأخذ فى اعتبارها الوضع الحالى للبنية التحتية السياحية والطاقات الايوائية والسياسات الاقتصادية مثل سياسة سعر صرف الجنيه والضرائب ٠

٦. ضرورة مشاركة وزارة السياحة فى وضع السياسات الاقتصادية المؤثرة على القطاع السياحى مثل السياسة المالية وسياسة النقد الأجنبى والسياسة الضريبية والتمويل بها يحد مستقبلا من التأثيرات السلبية لهذه السياسات على القطاع السياحى ٠

٧. ضرورة الاهتمام بتحسين إدارة المواقع السياحية بحيث يحقق التوازن بين اعتبارات الطلب السياحى ومصادر العرض السياحى المختلفة (وسائل الاقامة الفندقية ، المحال العامة ، الكافتيريات ، الملاهى السياحية) ٠

٨. ضرورة توفير آليات الرقابة والمتابعة الملائمة للتحقق من ملائمة الأسعار مع مستويات الخدمات السياحية المقدمة ٠

٩. ضرورة تبنى الوزارة آليات جديدة لحماية المستثمرين والشركات السياحية من التفتيش الجائر على المنشآت والشركات السياحية ٠

١٠. ضرورة اهتمام الوزارة بادخال أقطاب سياحية جديدة تتضمن العديد من الأنماط السياحية الجديدة لجذب المزيد من السائحين مثل مناطق الوادى الجديد والساحل الشمالى والواحات الداخلة والخارجة وسيوة ٠

١١. ضرورة اهتمام الوزارة بتنشيط العديد من الأنماط السياحية القائمة مثل سياحة اليخوت وسياحة المغامرات وسياحة الصحارى ٠

١٢. خفض رسوم الاستخدام السنوى على سياحة اليخوت وتطويرالبنية الأساسية للمراسى السياحية.

١٣. ضرورة اهتمام الوزارة بتشجيع الاستثمارات المختلفة فى الأنماط السياحية الجديدة

١٤. ضرورة وضع خطة قومية لزيادة الوعى السياحى لجميع فئات الشعب وهذا يتطلب تعاون العديد من الوزارات مثل التربية والتعليم والاعلام والداخلية والتعليم العالى والصحة والنقل والطيران والثقافة وغيرها من الوزارات الأخرى هذا بالاضافة الى تعاون المحافظات المختلفة مع وزارة السياحة وغيرها من الوزارات ٠

١٥. ضرورة الاهتمام بالمكاتب السياحية بالخارج وذلك بتوفير الكفاءات الفنية والادارية المؤهلة فى هذه المكاتب وتوفير المنشورات السياحية المختلفة ٠

١٦. دراسة انشاء صندوق طوارىء لتقديم تعويضات للعمالة المتضررة من الأزمات السياحية ٠
١٧. الترويج لفكرة قيام الفنادق بانشاء الكليات والمعاهد السياحية المتخصصة فى المناطق السياحية المختلفة وخاصة فى المناطق الجديدة ٠
١٨. اهتمام اتحاد الغرف السياحية بعقد المزيد من الدورات التدريبية للعاملين فى القطاع السياحى ٠
١٩. ضرورة التنسيق بين وزارة السياحة ووزارتى التربية والتعليم والتعليم العالى للاهتمام بجودة المقررات الدراسية والتوسع فى التدريب العملى بالمدارس والمعاهد والكليات السياحية المختلفة ٠
٢٠. ضرورة اهتمام وزارة السياحة بالتنسيق مع وزارة الصحة بالتوسع فى اقامة المراكز والعيادات الطبية والمستشفيات المتخصصة مثل مستشفى طب الأعماق وخدمات الأسعاف الطائر لخدمة السائحين فى المناطق السياحية المختلفة ٠
٢١. التنسيق مع الهيئة العامة للاستثمار لتسهيل حصول المنشأة السياحية على التراخيص مع التدقيق فى منح الرخص لهذه المنشأت ٠
٢٢. ضرورة الرقابة المستمرة من وزارة السياحة على عمل شركات الخدمات السياحية الفئة (ب) والفئة (ج) للحد من المضاربة على اسعار الخدمات السياحية وللتأكد من قيام هذه الشركات بالأنشطة التى تتفق مع التراخيص الممنوحة لها ٠

ثانياً : <u>على مستوى الفنادق :</u>

١. وضع ضوابط رادعة للشركات السياحية والفنادق التى تعمل علي استقدام أعداد سائحين يفوق طاقتها الفندقية المتاحة (Over Booking)
٢. ضرورة توافر وحدات معالجة المخلفات (Recycling) في الفنادق المختلفة .
٣. ضرورة التزام جميع الفنادق بالمواصفات البيئية والصحية للأغذية والمشروبات حتى نحافظ علي صحة السائحين وعدم تعرضهم للأمراض المختلفة .
٤. الحد من الضرائب والرسوم المختلفة المفروضة علي الفنادق .
٥. وضع ضوابط رادعة للفنادق التى لا تلتزم بالشروط التعاقدية لمستوى الخدمات التى تقدمها للسائحين طبقا للاتفاق المبرم بينهم .
٦. الزام الفنادق المختلفة بتعيين عمالة متعلمة ملمة بتقنيات الفن السياحي واللغات الاجنبية .
٧. ضرورة توافر فنادق مستوى ٢و٣ نجوم طبقا للمواصفات العالمية في المناطق السياحية المختلفة.
٨. ضرورة التزام الفنادق والقرى السياحية فى المناطق السياحية المختلفة بالاهتمام بطلبة المعاهد والكليات السياحية وتدريبهم أثناء دراستهم فى المنشأت السياحية لاكتسابهم الخبرات المطلوبة وكذلك الاستعانة بهم بعد تخرجهم ٠

٩. ضرورة الرقابة الدورية على الفنادق العائمة لتحسين الخدمات التى تقدم فيها ٠
١٠. ضرورة ايجاد حل لعدم كفاية المراسي النيلية امام الفنادق العائمة في كل من الأقصر واسوان.
١١. ضرورة تحسين مستوى الخدمات الفندقية فى العديد من الفنادق سواء من حيث الاقامة أو الخدمات الأخرى مثل المأكولات والمشروبات والتأكد من صلاحيتها وسلامتها ٠
١٢. ضرورة التزام بالفنادق بالتدريب المستمر للعاملين فيها سواء على مستوى الادارة العليا أو على مستوى العاملين فى جميع الأقسام ٠
١٣. حث الفنادق مستوى ثلاثة وأربع نجوم على التنسيق فيما بينهم على مستوى سياسات التسويق ٠

ثالثاً : <u>على مستوى شركات السياحة :</u>

١. التنسيق بين الشركات السياحية المختلفة فى الخدمات المقدمة للسائحين للارتقاء بمستوى الخدمة السياحية ٠
٢. ضرورة وجود حل لمشكلة التفويج السياحي والعمل علي تنظيمها بما يحقق راحة السائحين .
٣. الحد من الضرائب والرسوم المفروضة علي الشركات السياحية ٠
٤. ضرورة توعية الشركات السياحية والفنادق المختلفة بخطورة " حرق الاسعار " علي مستوى النشاط السياحي وعلي مستوى الخدمة السياحية المقدمة للسائحين٠
٥. لابد من رفع مستوى جودة الخدمات السياحية التى تقدمها الشركات السياحية للسائحين وذلك لرضاء السائحين وزيادة التدفق السياحى ٠
٦. ضرورة التزام الشركات السياحية بتقديم المعلومات الكافية للسائحين عن البرامج السياحية المقدمة لهم ٠
٧. ضرورة الاهتمام بالرقابة على جودة الخدمات السياحية التى تقدم للسائحين ٠
٨. ضرورة الاهتمام بدراسة الشكاوى المختلفة المقدمة من السائحين والعمل على حلها.
٩. ضرورة تنويع أسعار الخدمات المقدمة للسائحين طبقا لاختلاف البرامج السياحية ومستواها ومدتها.
١٠. ضرورة التزام الشركات السياحية بتناسب أسعار بيع الخدمات السياحية مع مستوى الخدمات المقدمة للسائحين ٠

رابعاً : <u>على مستوى وسائل النقل المختلفة</u> :

١. ضرورة التزام شركات الطيران العارض بمواعيد قدومها ومغادرتها المطارات المختلفة حتى لا تتسبب في حدوث تكدس في المطارات المختلفة
٢. تصحيح الخلل الموجود بالنسبة للعمالة الفنية في المطارات وزيادة عدد العمالة الفنية بها يتناسب مع متطلبات العمل .

٣. ضرورة وجود رحلات طيران داخلي مباشر ومنتظم بين المناطق السياحية المختلفة مثل : الغردقة ، الأقصر / الغردقة / شرم الشيخ / القاهرة / الوادى الجديد ....

٤. تخفيض اسعار الرحلات الداخلية لشركة مصر للطيران حتى يمكن انتقال العديد من السائحين عليها بدلاً من انتقالهم بالأوتوبيسات السياحية مما يوفر الوقت والجهد عليهم .

٥. زيادة الوعي السياحي لجميع العاملين في المطارات المصرية ٠

٦. ضرورة الحفاظ علي المظهر العام للعاملين في المطارات المختلفة (عمال النظافة ، عمال حمل الحقائب) ٠

٧. ضرورة الإهتمام بإبحاث السوق التى تقوم بها شركة مصر للطيران حتى تستطيع الوقوف امام منافسات شركات الطيران الاخرى ٠

٨. ضرورة قيام شركة مصر للطيران بدراسة الاسواق الخارجية والعمل علي تسيير خطوط طيران منتظم في العديد من المناطق التى تم الغاء رحلات الطيران اليها مثل جنوب افريقيا وبعض بلاد جنوب شرق آسيا .

٩. ضرورة وجود شبكة للسكك الحديدية للربط بين المناطق السياحية المختلفة مثل الغردقة/الأقصر ، القاهرة/الوادى الجديد ٠

١٠. عدم زيادة اسعار السفر دون اخطار مسبق بذلك مع وجود مهلة كافية قبل تطبيق الأسعار الجديدة ٠

١١. ضرورة توفير المعلومات الكافية للسائحين عن خدمات النقل داخل الدولة ٠

١٢. ضرورة توفير الخدمات السياحية على طول الطرق السياحية من كافتيريات ووسائل اتصال وغيرها من الخدمات الأخرى ٠

١٣. ضرورة تنظيم دورات تدريبية سياحية منتظمة للعامين فى المنافذ السياحية المختلفة مثل الموانىء والمطارات ونقط الدخول البرية وذلك لتدريبهم على كيفية استقبال السائحين والترحيب به وانهاء اجراءات دخولهم وخروجهم من البلاد بسهولة ويسر ٠

١٤. التفكير فى اقامة اتحاد نقل جوى قوى يرعى مصالح مصر للطيران والشركات التى تقدم خدمات للمطارات الداخلية والخارجية ٠

١٥. تعزيز الاتجاه نحو تحرير قطاع النقل الجوى والتوقيع على بعض اتفاقيات السموات المفتوحة ٠

١٦. تخفيض الضرائب والرسوم المفروضة علي نشاط النقل البرى ٠

١٧. تخفيض الضرائب والرسوم المفروضة علي تذاكر الطيران ٠

خامساً : على مستوى الإرشاد السياحي :

١. ضرورة الرقابة المستمرة من وزارة السياحة ووزارة الداخلية علي المناطق الأثرية لمنع عمل المرشدين الأجانب مع السائحين بدون الحصول علي تصريح من الجهات المختصة .

٢. الإهتمام بالتدريب المستمر للمرشدين السياحيين ورفع مستواهم المهني والعلمي ٠

٣. ضرورة الاهتمام بتشجيع الشباب علي دراسة بعض اللغات النادرة التى تساعد في عمل المرشدين السياحيين مثل اللغة اليابانية والتركيبة والهولندية والبولندية والهندية وغيرها من اللغات الأخرى .

٤. ارسال خريجي الكليات السياحية في بعثات تدريبية في الخارج لدراسة بعض اللغات النادرة وإتقانها.

٥. منح المرشدين السياحيين في المناطق السياحية النائية حوافز مادية ومعنوية مرتفعة لتحفيزهم علي العمل فى الارشاد السياحي في هذه المناطق .

٦. نشر الوعي السياحي في المناطق السياحية النائية علي المستوى الدراسي لايجاد جيل جديد من أبناء هذه المجتمعات يؤمن بأهمية القطاع السياحي والعمل في مجال الإرشاد السياحي .

٧. زيادة عدد المفتشين السياحيين المكلفين بالرقابة علي أعمال الإرشاد السياحي من قبل وزارة السياحي ووزارة الداخلية .

٨. مراعاة علاج الخلل فى التوزيع الجغرافى للمرشدين السياحيين على المحافظات الجاذبة سياحياً .

سادساً : <u>على مستوى المحال السياحية والسلع والعاديات :</u>

١. لابد من التنسيق بين مفتش المحال العامة السياحية لضمان التفتيش المستمر علي هذه المحال وذلك لضمان جودة الخدمة السياحية في هذه المحال .

٢. لابد من ادراج شركات السياحة للمحال العامة السياحية ضمن برامجها السياحية للنهوض بهذه المحال وزيادة نشاطها ومن ثم زيادة فرص العمالة التى توفرها

٣. لا بد من الرقابة المستمرة من وزارة السياحة وغرفة المحال والسلع السياحية علي نشاط العاديات والسلع السياحية للحد من حالات الغش في بعض العاديات والمشغولات الذهبية والفضية وغيرها من المشغولات الأخرى حتى لا يؤثر ذلك علي مستوى السمعة السياحية لمصر.

٤. لا بد من الحفاظ علي نشاط صناعة العاديات والتذكارات السياحية من الانقراض وذلك بالعمل علي تطويرها وحمايتها .

٥. لا بد من تطبيق نظام التأمين الاجبارى علي الطرود البريدية المصدرة للخارج للحفاظ عليها من السرقة أو الضياع

٦. لا بد من الحد من الرسوم الجمركية المفروضة علي مستلزمات انتاج الحرف اليدوية الخاصة بالعاديات والسلع السياحية للحد من ارتفاع أسعار المنتجات النهائية ومن ثم زيادة المبيعات وزيادة الدخل السياحي .

٧. لا بد من تسهيل اجراءات تصدير السلع والمنتجات السياحية الى الخارج مما يؤدى الى زيادة هذا النشاط وما يتبعه من زيادة الإيرادات السياحية .

٨. تشجيع التوسع فى الاستثمارات الموجهة لاقامة المحال السياحية والكافتيريات لعلاج الخلل وعدم التوازن فى توزيعها بين المحافظات الجاذبة للسياحة .

٣- سوق البرمجيات

٠٣ سوق البرمجيات

مقدمة :

تعتبر صناعة البرمجيات أحدى صناعات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وقد حققت نمواً كبيراً في العقدين الأخيرين من القرن العشرين ٠٠ وتعتمد هذه الصناعة على التقنيات الحديثة، وتعتبر البرمجيات هى القوة الرقمية أو العقل الرقمى لثورة المعلومات والتى تؤدى إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادى . عن طريق رفع إنتاجية العمل وبالتالى زيادة معدلات النمو فى الناتج القومى الحقيقى وزيادة معدلات الاستخدام للموارد مما يؤدى إلى خفض معدلات التضخم والبطالة ٠

وعلي الرغم من أن عمر هذه الصناعة يزيد قليلاً عن خمسين عاماً إلا إنها تطورت خلال هذه المدة تطوراً مذهلاً وسريعاً، لدرجة يمكن معها القول إنه لم يعد ممكناً تصور الحضارة المعاصرة اليوم بغير البرمجيات. فالبرمجيات تدخل في جميع الصناعات وتتحكم في معظم مجالات الحياة تقريباً، من الطاقة النووية إلى الهندسة الوراثية .. إلى البترول .. إلى الاتصالات ..إلى السيارات ..إلى الطائرات والبنوك والمتاجر والمحلات إلى غير ذلك من صناعات وأوجه نشاط سواء كان اقتصادياً أو تجارياً أو صناعياً أو عسكرياً أو سياسياً أو تعليمياً أو ترفيهياً أو أياً كان .

كما أن جزءاً لا بأس به من ثروات العالم اليوم ووظائفه تدور حول البرمجيات وما يرتبط بها من صناعات وفنون وخبرات ٠

ولذلك وضعت الدولة تنمية وتطور صناعة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات على قمة أولويتها استناداً إلى أن هذا القطاع يمكن أن يكون قاطرة لنمو الاقتصاد نمواً قوياً ومتواصلاً بحيث يساهم فى رفع قدرة الاقتصاد على الإنتاج والتصدير ٠

وعليه فإن هذه الدراسة ترمى إلى تحقيق الأهداف التالية :

- دراسة خصائص سوق البرمجيات علي المستوى الدولي والإقليمي ٠
- دراسة وتقييم الوضع الحالي لصناعة البرمجيات في مصر وذلك من خلال دراسة حالة مجموعة من الشركات تتضمن عوامل العرض والطلب في صناعة البرمجيات ومحددات كل منها .
- محاولة لتقدير الطلب علي البرمجيات في السوق المصرى خلال العشر سنوات القادمة وذلك اعتماداً علي معدلات النمو الحالية لصناعة البرمجيات وإمكانية إدخال جوانب أخرى للطلب مثل الكتاب الالكتروني لطلبة الجامعات .
- الخروج بتوصيات يعتمد عليها صانع القرار تعتمد علي التحليل العلمي والعملى لوضع هذه الصناعة وكذلك محاولة الاستفادة بتجارب دول في ظروف اقتصادية واجتماعية مماثلة أحرزت تقدماً واستحوذت علي نصيب وافر من السوق العالمي مثل الهند وغيرها.

وتشتمل هذه الدراسة على أربعة فصول عدا المقدمة:

يستعرض الفصل الأول وضع السوق العالمي لتكنولوجيا المعلومات مع التركيز على الولايات المتحدة الأمريكية والهند .

أما الفصل الثانى فيدرس ويناقش وضع صناعة البرمجيات المصرية من خلال مقومات ومعوقات هذه الصناعة من واقع دراسة ميدانية عن الشركات العاملة فى هذا المجال فى مصر .

والفصل الثالث يورد مقترحات عامة لسد الفجوة التكنولوجية فى مصر وذلك بإبراز أهم وسائل دفع القدرة التنافسية لصناعة البرمجيات والتركيز على ضرورة العمل على توسعة السوق المحلى وإبراز أهمية دور الحكومة فى دعم وتوسعة هذا السوق .

أما الفصل الأخير فتمت فيه محاولة لتقدير حجم صناعة البرمجيات حتى عام ٢٠١٥ اعتماداً على الإمكانيات المحلية لزيادة الطلب على البرمجيات، كذلك تقدير حجم الصادرات المصرية من البرمجيات .

كما ذيلت الدراسة بأهم النتائج والتوصيات .

هذا ولا يسعنى هنا إلا التقدم بعظيم التقدير والشكر لأعضاء فريق العمل البحثى الذى لم يبخل بوقته وجهده لكى يتم هذا العمل وينجزه بالشكل اللائق، كما أرجو أن تكون هذه الدراسة عوناً للباحثين وخطوة على طريق البحث والمعرفة .

كذلك الشكر موصول لرؤساء شركات البرمجيات الذين أدى تعاونهم إلى إنجاح الدراسة الميدانية، كما نتقدم بعظيم الشكر والتقدير للسادة الأساتذة الذين قاموا بالتعليق والاقتراحات الجادة والمفيدة والتى استفاد منها فريق العمل، الأستاذ الدكتور أحمد مصطفى ناصف - مدير تكنولوجيا المعلومات بالأهرام، والأستاذ الدكتور عبد البديع محمد سالم - أستاذ علوم الحاسب كلية الحاسبات والمعلومات - جامعة عين شمس.

منسق الدراسة

(أ.د. اجلال راتب العقيلى)

فريق الدراسة

من داخل المعهد :

١. – أ.د. إجلال راتب منسقاً

٢. – د. إيمان الشربينى

٣. – أ. عبد السلام محمد عوض

٤. – م. بسمة الحداد

٥. – أ. السعيد المداح

٣- سوق البرمجيات

١٠٣ السوق العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

من أهم خصائص الاقتصاد الجديد والذي يعتمد في الأساس علي زيادة واتساع أهمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات مما يؤدى إلى معدلات سريعة ومرتفعة ومتواصلة لنمو الاقتصاد وزيادة معدلات نمو الناتج القومي الحقيقي كذلك زيادة معدلات استخدام الموارد مما يؤدى إلى خفض معدلات التضخم والبطالة٠ ويمكن أن نلخص تلك الخصائص كما يلي:

- الاعتماد علي البرمجيات في إحلال وتنمية ذكاء القوة البشرية، ويذكرنا ذلك بما حدث في الثورة الصناعية حيث حلت الآلة محل الإنسان ورفعت من قدرته علي الأداء والإنتاجية.
  ويتميز إنتاج البرمجيات بارتفاع تكلفة الإنتاج مع انخفاض تكلفة إعادة الإنتاج.
- زيادة أهمية الانترنت مع زيادة الاتجاهات نحو العولمة Globalization حيث يسود عالم واحد يتجاوز التقسيمات الحدودية مما يعظم من الوفورات الخارجية لشبكات الإنترنت والتي من شانها خفض نفقة الاتصال والتوزيع .
- يتميز الاقتصاد الجديد بتحسن الأداء الاقتصادي وارتفاع غير مسبوق لمعدل نمو الناتج القومي الحقيقي وكذلك لمتوسط دخل الفرد مع سيادة ربحية عالية ومعدلات استثمار مرتفعة، ويتضح ذلك في الاقتصاد الأمريكي والذي تميز بأن معدل نمو قطاع المعلومات يعادل ضعف معدل نمو الناتج القومي الإجمالي حيث وصل متوسط معدل نمو القيمة المضافة للناتج القومي في الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٨ إلي ٥,٢% بينما وصل معدل نمو القيمة المضافة لقطاع المعلومات إلى ١١,٥% خلال نفس الفترة.

أما معدلات نمو قطاع المعلومات نفسه بالنسبة لأجزائه المختلفة فقد كان كالآتي :

- ١١,٦ % بالنسبة لرأس المال المادي (الكمبيوتر) Hardware و١٤% للبرمجيات و٨,٩% لجملة الاتصالات وبذلك احتلت البرمجيات أعلي معدل نمو بالنسبة لقطاعات الاقتصاد الجديد.
- وزاد الإنتاج الإجمالي لقطاع البرمجيات في الفترة من ١٩٧٨ إلي ١٩٩٨، أي خلال عشرين عاما، بنحو اثني عشر مثلاً حيث ارتفع من ١٣ بليون دولار إلي ١٥٧ بليون دولار وهكذا يمكن اعتبار صناعة البرمجيات أحد المحركات الرئيسية لنمو الاقتصاد الأمريكي الجديد٠ ولو أردنا التركيز على قطاع تكنولوجيا المعلومات فقط فإنه يتوقع أن يشهد زيادة فى معدل النمو السنوى وذلك رغم تباطؤ نمو الاقتصاد العالمى.

ففى عام ٢٠٠٢ بلغ اجمالى إيرادات قطاع تكنولوجيا المعلومات ٢ر١ بليون دولار امريكى بمعدل نحو ٤ر١٠ % مقارناً بعام ١٩٩٩ وكان نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من جملة الإيرادات ٤٥% أى ضعف ما حصلت عليه أوروبا مجتمعة، ورغم أن أمريكا تحصد أعلى نسبة من الإيرادات العالمية إلا أن

معدل نمو هذه الصناعة السنوى بها لم يتعد ٤ر٩% وبذلك تتفوق أوروبا عليها، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوى بها ٥ر١١% بما يفوق المعدل الإجمالى العالمى والذى وصل إلى ٤ر١٠% فى عام ١٩٩٩/٢٠٠٠.[١]

أما حجم السوق العالمى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) فقد بلغ فى عام ٢٠٠٠ حوالى ٥ر٢ ترليون دولار بمتوسط معدل نمو سنوى ٤ر١٠% ، تحتل الولايات المتحدة ٣٦% من حجم هذا السوق بمتوسط معدل نمو سنوى ثابت ٨,٣% ، وفى عام ٢٠٠٢ ظلت الولايات المتحدة الأمريكي على قمة هذا السوق باعتبار أن الفجوة بينها وبين باقى مجاميع الدول الأخرى ظلت كما هى ، حيث تقف أوروبا بما فيها أوروبا الشرقية خلف الولايات المتحدة بـ ٧% واليابان بـ ٢٥% ، ويتوقع الخبراء أن تظل أمريكا لفترة ليست بالقصيرة على قمة السوق العالمى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

أما بالنسبة للإنفاق على صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، فربما يتعدى ٣ ترليون دولار امريكى فى عام ٢٠٠٣ بمتوسط معدل نمو ٧% . وتحتل الولايات المتحدة فى هذا الصدد أعلى نسبة إنفاق من الناتج المحلى الاجمالى (GDP) وتقدر بحوالى ٨,٧%، يليها السويد بنسبة ٨,٢٧% وسويسرا ٧,٨% ، ولو تمت المقارنة بالنسبة لمتوسط دخل الفرد سنجد أن نصيب سويسرا يعلو أمريكا بحوالى ٣,٨% ، بينما تحتل السويد المركز الثالث بالنسبة لمعدل الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة لمتوسط دخل الفرد بعد سويسرا وأمريكا [٢].

---

(١) الغرفة التجارية الأمريكية فى مصر ، In formation Technology in Egypt عام ٢٠٠٢ .

(٢) الغرفة التجارية الأمريكية فى مصر ، مرجع سبق ذكره

تطور معدل نمو السوق العالمى لتكنولوجيا الاتصالات والمعاملات فى الفترة من ١٩٩٨-٢٠٠٢

(مليون دولار)

الدول	١٩٩٨	معدل النمو السنوى ٩٧-٩٨%	١٩٩٩	معدل النمو السنوى ٩٨-٩٩%	٢٠٠٠	معدل النمو السنوى ٩٩-٢٠٠٠%	٢٠٠١	معدل النمو السنوى ٢٠٠٠-٢٠٠١%	٢٠٠٢	معدل النمو السنوى ٢٠٠١-٢٠٠٢%
أوروبا بما فيها اوروبا الشرقية	٤٨٢,٤٨٦,١٧	١٢,٧	٥٤٠,٧٨٩,٣٦	١٢,١	٦١٢,٥٥	١٣,٣	٦٨١,٩١٩,١٥	١١,٣	٧٤٢,٩٠٥,٣٢	٨,٩
الولايات المتحدة الامريكية	٦٦١,٨٩٠,٤٣	٦,٩	٧١٥,١٧٩,٧٩	٨,١	٧٧٣,٩٢	٨,٢	٨٣٨,١٥٤,٢٦	٨,٣	٩٠٢,١٢٠,٢١	٧,٦
اليابان	٢١٣,٨٠٦,٣٨	-٢,٦	٢٢٠,٩٤٥,٧٤	٣,٣	٢٣٥,٦٩	٦,٧	٢٤٩,٥٢٠,٢١	٥,٩	٢٦٤,٨٤٤,٦٨	٦,١
باقى العالم	٤١٧,٠٤٨,٩٤	١٠,٢	٤٦١,٥٨٧,٢٣	١٠,٧	٥١٨,٦٢	١٢,٤	٥٧٥,٧٩٤,٦٨	١١	٦٣١,٦١٠,٦٤	٩,٧
الاجمالى	١,٧٧٥,٢٣١,٩١	٨,٦	١,٩٣٨,٥٠١,٠٦	٩,٢	٢,١٤٠,٨٠	١٠,٤	٢,٣٤٥,٣٨٧,٢٣	٩,٦	٢,٥٤١,٤٨٠,٨٥	٨,٤

المصدر : اللجنة الاوروبية لمتابعة تكنولوجيا المعلومات عام ٢٠٠١ ، منشور بالبحث المعنون Information Technology in Egypt الغرفة التجارية الامريكية فى مصر .

١٠١٠٣ صناعة وسوق البرمجيات

تحتل صناعة البرمجيات ١٠% من حجم صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى العالم وبلغ متوسط معدل نمو صناعة البرمجيات السنوى فى الولايات المتحدة الأمريكية ١٦,١% حتى عام ٢٠٠٢ يليها اوروبا الغربية وأوروبا الشرقية حيث بلغ هذا المعدل فيهما إلى ١٤,٨% و ١٤,٢% على التوالى كما يتضح من الجدول التالى والذى يوضح متوسط معدل النمو السنوى لأهم عناصر سوق الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات موزعة حسب الأقاليم الجغرافية فى الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٢ .

متوسط معدل النمو السنوى لأهم عناصر سوق الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
موزعة حسب الأقاليم الجغرافية ٢٠٠٠/٢٠٠٣ (%)

البيان	أوروبا الغربية	أوروبا الشرقية	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان	باقى العالم	الاجمالى
معدات	١٠,٧	٤,٧	٤,٦	٧,٥	١٤,٧	٩,٥
برمجيات	١٤,٨	١٤,٢	١٦,١	٥,٦	١٧,٧	١٥,١
خدمات	١٢,٢	١٥,٧	١٠,٧	٥,٢	١٥,٢	١١,١
ناقلات الخدمات	٧,٢	١٦,٣	٥,٣	٥	٤,٣	٥,٩
الاجمالى	١٠	١٢,٥	٨	٦	١٠,٤	٩

المصدر : المؤسسة الدولية للإحصاءات ٢٠٠١ ، بالبحث الصادر عن الغرفة الأمريكية فى مصر- مرجع سابق .

والبرمجيات التى تدار من خلالها العمليات وتعتبر القوة الرقمية أو العقل الرقمي لثورة المعلومات **Digital Brain Power** - هي صناعة لها خصائص تميزها وتجعل سوقها متميزاً أيضاً ولابد من التعامل معه بوعي تام وذلك لأن التكنولوجيا في حالة تغير سريع جداً وبالتالي فإن دورة حياة المنتج اقل بكثير مقارنةً بكافة الصناعات الأخرى.

كما تمثل النفقات الثابتة في هذه الصناعة الأهمية الأكبر والتى تتمثل في نفقات الاختراع والبحث والتطوير.

كما انه سوق يتميز بالتركز الشديد بحيث تسيطر عليه قلة من الشركات العملاقة، هذا مع ارتفاع عنصر عدم التأكد الراجع إلى عوامل كثيرة منها :

١- ارتفاع معدل الدوران حيث تعتبر سرعة تنقل المشتغلين بها عالية وذلك بهدف الوصول إلى أوضاع أفضل بالنسبة للعمل ، ويؤكد ذلك أن هذا المعدل وصل إلى ٢١% فى الولايات المتحدة حيث أثبتت دراسة شملت ١٩ صناعة مختلفة فى الولايات المتحدة الأمريكية أن صناعة البرمجيات هى الأعلى من حيث معدل الدوران يليها الصناعات الاستهلاكية ثم البنوك .

٢- عدم وضوح متطلبات العميل وتغيرها باستمرار مع الوقت (بالنسبة للبرامج المعدة حسب طلب العميل) .

٣- سرعة تغير التكنولوجيا ٠

٤- صعوبة الالتزام بالوقت والميزانيات المحددة ٠

٥- إلغاء كثير من المشروعات قبل اكتمالها ٠

١٠١٠١٠٣ صناعة وسوق البرمجيات في الولايات المتحدة الأمريكية

من المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الموطن الأول لصناعة البرمجيات في العالم أجمع. وقد بزغ نجم هذه الصناعة من خلال مشروعات عملاقة، نفذتها الحكومة الأمريكية، كان أولها مشروع سمي SAGEبدأ عام ١٩٤٩ عندما تعاقدت الحكومة الأمريكية مع إحدى الشركات لتطوير نظام معلوماتي لسلاح الطيران الأمريكي بقيمة إجمالية قدرها ثمانية ملايين دولار أمريكي ، وهو مشروع يعتبره البعض بمثابة ملحمة من ملاحم صناعة البرمجيات [١] عمل فيه ٧٠٠ مبرمج من اجمالي ١٢٠٠مبرمج هم عدد المبرمجين في الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت ، وتطلب برمجة مليون سطر من أسطر برنامج المصدر . واستمر من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٦٢ أما ثاني اكبر مشروع برمجيات في العالم فقد سمي SABRE بدأ عام ١٩٥٤عندما تعاقدت الخطوط الجوية الأمريكية مع شركة IBM لتطوير نظام للحجز بتكلفة بلغت ٣٠ مليون دولار أمريكى . وقد اكتمل المشروع في عام ١٩٦٤ وتطور بعد ذلك ليضم شبكة من وكالات السفريات بلغ عدد أعضائها ٣٠ ألف وكالة ومكتب سفريات، ويتعامل مع ثلاثة ملايين مسافر. ويقال أن هذين المشروعين كانا الجامعة التى تخرج منها آلاف المبرمجين الذين انتشروا في الولايات المتحدة وأسسوا فيما بعد شركات لا زال بعضها يعمل حتى الآن. وفي عام ١٩٥٥ أسست أول شركة متخصصة في تطوير وإنتاج البرمجيات في العالم من قبل اثنين من المبرمجين السابقين في شركة IBM هما Elmer Kubie وJohn Sheldon وقد أسمياها Computer Usage Company (CUC) برأسمال قدره ٤٠ ألف دولار امريكي وقد توسعت حتى بلغ عدد مبرمجيها ٧٠٠ مبرمج في عام ١٩٦٧ وبلغ عدد مكاتبها ١٢ مكتباً عبر الولايات المتحدة وبدأت شركات كثيرة تحذو حذو (CUC) حتى بلغ مجموع هذه الشركات في خلال ١٢ عاما فقط ٢٨٠٠ شركة للبرمجيات والخدمات المرتبطة بها وفي أوروبا بدأت هذه الصناعة متأخرة عن الولايات المتحدة الأمريكية حيث أسست أول شركة في فرنسا عام ١٩٥٨ هي شركة SEMA وفي بريطانيا أسست أول شركة عام ١٩٦٠ وهي شركة (CAP) التى اندمجت في عام ١٩٨٨ مع شركة SEMA الفرنسية .

يتضمن اصطلاح البرمجيات Software عدداً من منتجات برمجيات الكمبيوتر يمكن تجميعها في مجموعات وفقاً لتاريخ ظهورها تاريخياً علي النحو التالي[٢]:

---

(١) Secrets of Software Success : Management insights From 100 Software Firms Around the World . Setlev I . Hach /Cyriac Roe ding /Gert Purkert /Sandro k . lingner . Harvrd Business School press 2000

(٢) يقال أن الفضل فى الإسراع فى اكتشاف الخريطة الو راثية Human Genetic Code يرجع إلى المساعدة التى قدمها خبراء البرمجيات

- البرمجيات التى يتم إنتاجها وتطويرها خصيصاً لعميل معين Customers Tailored Software
- البرمجيات التى تنتج استقلالاً (أي لم تنتج لعميل معين) Independent Software Products
- البرمجيات والنظم المخصصة لإدارة المؤسسات الكبيرة Enterprise Solution
- البرمجيات الجاهزة التى تسوق وتوزع علي نطاق واسع Software Packaged Mass-Marketed
- البرمجيات المنتجة خصيصاً للانترنت Internet and Value Added Services

وعلى الرغم من أن عمر هذه الصناعة يزيد قليلاً عن خمسين عاماً إلا إنها تطورت خلال هذه المدة تطوراً مذهلاً وسريعاً، لدرجة يمكن معها القول إنه لم يعد ممكناً تصور الحضارة المعاصرة اليوم بغير البرمجيات . فالبرمجيات تدخل في جميع الصناعات وتتحكم في معظم مجالات الحياة تقريباً، من الطاقة النووية إلى الهندسة الوراثية إلى البترول إلى الاتصالات إلى السيارات إلى الطائرات [٢] والبنوك والمتاجر والمحلات إلى غير ذلك من صناعات وأوجه نشاط سواء كان اقتصادياً أو تجارياً أو صناعياً أو عسكرياً أو سياسياً أو تعليمياً أو ترفيهياً أو أياً كان .

إن البرمجيات – فضلاً عن ذلك – عنصر هام في قيادة ودفع عجلة النمو الاقتصادي في العالم أجمع لدرجة يمكن معها القول أن " البرمجيات ليست فقط هي المكان المناسب لمعرفة التحولات التى يجب علينا أن نقوم بها فيما يتعلق بنماذج الأعمال Business Models بل أيضاً لفهم الاقتصاد ككل " ، يضاف إلى ذلك أن جزءاً لا بأس به من ثروات العالم اليوم ووظائفه تدور حول البرمجيات وما يرتبط بها من صناعات وفنون وخبرات ، وتشير بعض الإحصائيات إلى أن صناعة البرمجيات في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها صنعت ٢٢ شخصاً ممن تزيد ثرواتهم عن ٣٠٠ مليون دولار (في إحصائية شملت ٤٠٠ مليونير) ويزيد هذا العدد عما أنتجته صناعات كثيرة مهمة مثل صناعة الدواء والصناعات الغذائية و الكمياوية ، وتقول إحصائية أخرى ان صناعة البرمجيات أنتجت ستة من بين ٤٠ أغنى رجل في العالم ، ويقال إن larry Ellison المدير التنفيذي لشركة أوراكل العالمية كان يكسب ستة ملايين ونصف المليون دولار يومياً (وليس سنوياً) بين ابريل ١٩٩٧ وابريل ١٩٩٨ من جراء تصاعد أسهم الشركة . ويقال أيضاً أن شركة ما يكروسوفت أنتجت وحدها ما بين خمسة آلاف إلى عشرة آلاف مليونير، وقد زاد هذا العدد فيما بعد الى ٥٥ ألف. وتشير إحصائيات أخرى إلى انه في حين بلغ معدل نمو عدد المليونيرات في صناعة البرمجيات في وادى السيليكون بالولايات المتحدة وحده ٤٤% فإن هذا المعدل في جميع الولايات المتحدة لا يتعدى ٧% . ومن ناحية أخرى فقد سجلت صناعة البرمجيات خلال السبعة عشر عاماً التى سبقت عام ١٩٩٧ أفضل طريقة للاستثمار علي مدى اثنى عشر سنة متفوقة في ذلك علي صناعة الحاسبات الشخصية ورقائق الكمبيوتر وأجهزة الشبكات وغيرها، ومن ناحية ثالثة وإذا أخذنا معياراً آخر هو معيار مقارنة القيمة السوقية للشركة بالقيمة الدفترية نجد مفارقة كبيرة أخرى إذ سجلت شركات البرمجيات أعلي

---

(٣) يقول احد الخبراء انه " يمكن اعتبار الطائرة العملاقة البوينج ٧٧٧ التى تحتوى الواحدة منها علي أربعة بلايين تصميم : يمكن اعتبارها حزمة برمجيات بجناحين "

قيمة سوقية مقارنة بقيمتها الدفترية بالنسبة لجميع الصناعات الأخرى في الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغت هذه النسبة في عام ١٩٩٧ (١:١٦) ارتفعت فيما بعد إلى (١:٣١) في حين بلغت هذه النسبة في صناعات أخرى كالاتصالات (١:٧) وفي تجارة التجزئة (١:٥) وفي الصناعات الكيماوية (١:٤) والبنوك والسيارات ورقائق الكمبيوتر (١:٣) ٠ ومن ناحية الوظائف كانت صناعة البرمجيات ولازالت أكبر مولد للوظائف ، وحتى عام ١٩٩٦ عمل في هذه الصناعة أكثر من ٢ مليون مبرمج في الولايات المتحدة وحدها ، وهناك ٩٥ ألف وظيفة تخلو سنوياً و ٣٦٤ ألف وظيفة لا تزال شاغرة ، ويؤكد تقرير إحصائي لمكتب العمل (في الولايات المتحدة) أن معدل نمو صناعة البرمجيات سوف يظل أعلي معدل نمو حتى عام ٢٠٠٦ [١].

٢٠١٠١٠٣صناعة وسوق البرمجيات في الهند

بدأت الهند تهتم بصناعة البرمجيات في نهايات الثمانينات حيث وجدت أن هذا المجال يعتبر قوة دافعة للنمو الاقتصادي خاصةً انه تتوفر لدى الهند مقومات تساعد علي إنجاح هذا التوجه – فبالإضافة إلى عدم قدرة المنتجين علي سد حاجة النمو المطرد للسوق العالمية للبرمجيات مما يتيح فرصة دخول منتجين جدد للسوق فهناك عوامل أخرى مثل :

- عدم حاجة هذه الصناعة إلى استثمارات ضخمة في الأصول الثابتة ومن ثم لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة.
- ارتفاع إنتاجية العامل مما يمنحها ميزة عن غيرها من الصناعات الأخرى ٠
- بالإضافة إلى أهميتها كصناعة في حد ذاتها فإنها تساهم في رفع كفاءة باقي قطاعات الإنتاج سواء السلعية كالزراعة والصناعة أو الخدمية كالسياحة والقطاعات المالية.

لقد استغلت الهند توافر العنصر البشري متمثلاً في عشرات الألوف من المهندسين والفنيين الذين يتقنون اللغة الإنجليزية مع ارتفاع قدرتهم التقنية وقد أخذت الهند قصب السبق من كل من روسيا والصين كمصدر للبرمجيات بفضل تفوقها اللغوى بالنسبة للغات الغرب السائدة وخاصة الإنجليزية.

وقد بدءت الهند بخدمات البرمجيات والتى تعتبر الشريحة الأقل من حيث القيمة المضافة، إلا أن ما يعوض ذلك هو انخفاض الاحتياج إلى رأس المال مع نقص المعروض منها في كل من الولايات المتحدة وأوروبا.

وتم ذلك عن طريق إقامة مناطق تكنولوجية للبرمجيات بتمويل من الحكومة الفيدرالية ثم بعد ذلك الحكومات المحلية لكل ولاية.. وذلك لتوفير البنية التحتية اللازمة من شبكات الاتصالات المختلفة مع تسهيل تصدير خدمات البرمجيات من خلال تقديم الحوافز وتبسيط الإجراءات.

---

(١) فاروق على الحفناوى ، موسوعة قانون الكمبيوتر ونظم المعلومات ، الجزء الأول:عقود البرمجيات ، دار الكتاب الحديث ، ٢٠٠٣ ٠

ومما يعطي الهند ميزة نسبية بالنسبة الى تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالبرمجيات وكذلك بالنسبة لتكنولوجيا المعلومات الخاصة بالخدمات في مجال التشغيل عن بعد Out Sourcing :

١- أن هناك فرق توقيت يقرب من ١٢ ساعة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية – مما يمكن العميل في أمريكا بالاستفادة بـ ٢٤ ساعة عمل متصلة مما يواجه الاحتياجات الملحة للعملاء عن طريق التعاقد من الباطن مع الشركات الهندية.

٢- تخرج الهند علماء كمبيوتر يتقنون اللغة الإنجليزية بمستوى أفضل من أى دولة نامية أخرى في الوقت الذي يقل مرتب خبراء البرمجيات الهنود عن خمس مرتبات أقرانهم في الدول المتقدمة.

٣- حصول الهند علي شهادات التميز والايزو لشركات البرمجيات أكثر من أى دولة في العالم .

٤- توفر الهند نطاقاً واسعاً من خدمات البرمجيات بتكلفة عمالة اقل مما مكنها من الاستحواذ علي نسبة عالية من سوق تكنولوجيا المعلومات العالمي – ففي الهند الآن ١٢٥٠ شركة تصدير للبرمجيات.

كما أن للهند أكثر من ١٢٠٠ نقطة اتصال سريعة تربط شركات البرمجيات الهندية بعملائها في الخارج، بالإضافة إلى شبكات الاتصال عن بعد Telecomمما يساعد علي تقديم الخدمات الـ Offshore و الـ Outsource ويقدر هذا السوق بحوالي ١٠٠ بليون دولار .

هذا بالإضافة إلى تمتع الشركات الهندية بحرية عقد الأعمال مع الشركات الأجنبية دون قيود والتمتع بمزايا ضريبية.

ويستطيع المرء أن يقرر أن الهند هي القائد في مجال هندسة البرمجيات وخدمات الانترنت Web Based Services وذلك من خلال قدرتها علي استغلال مزاياها النسبية في التكاليف والجودة والالتزام والسرعة مما يؤكد مقولة أن "الهند تحت الطلب" [١] بجودة عالية وأسعار منافسة في مجال التشغيل عن بعد Out Sourcing .

وبذلك احتلت الهند مكاناً استراتيجياً بالنسبة لتوصيل الخدمات المعلوماتية عن بعد وقد أصبحت الهند المكان المناسب لتكوين نقاط الاتصال كذلك المكاتب الخلفية للعمليات.

كما أن تزايد الفجوة بين عرض وطلب المهارات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات في الدول المتقدمة من شانه أن يدعم موقف الهند بالنسبة لصناعة تكنولوجيا المعلومات وسرعة نموه.

---

(١) High Speed Communication Links .

ويوضح الجدول التالى تطور صادرات الهند من البرمجيات منذ عام ١٩٨٠ وحتى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣:

تطور صادرات الهند من البرمجيات

(مليون دولار)

السنوات	الصادرات	معدل النمو (%)
١٩٨٠	٤ر٠	
١٩٨١	٦ر٨	٧٠
١٩٨٢	١٣ر٥	٩٩
١٩٨٣	١٨ر٢	٣٥
١٩٨٤	٢٥ر٣	٣٩
١٩٨٥	٢٧ر٧	٩
١٩٨٦	٣٨ر٩	٤٠
١٩٨٧	٥٤ر١	٣٨
١٩٨٨/ ١٩٨٩ (ابريل / مايو)	٦٩ر٧	(٢٩)
١٩٩٠/١٩٨٩	١٠٥ر٤	٥١
١٩٩١/١٩٩٠	١٣١ر٢	٢٤
١٩٩٢/١٩٩١	١٧٣ر٩	٣٣
١٩٩٣/١٩٩٢	٢١٩ر٨	٢٦
١٩٩٤/١٩٩٣	٣١٤ر٠	٤٣
١٩٩٥/١٩٩٤	٤٨٠ر٩	٥٣
١٩٩٦/١٩٩٥	٦٦٨ر٠	٣٩
١٩٩٧/١٩٩٦	٩٩٧ر٠	٤٩
١٩٩٨/١٩٩٧	١٦٥٠	٦٥
١٩٩٩/١٩٩٨	٢١٨٠	٣٢
٢٠٠٠/١٩٩٩	٣٦٠٠	٦٥
٢٠٠١/٢٠٠٠	٥٣٠٠	٤٧
٢٠٠٢/٢٠٠١	٦٢٠٠	١٧
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٧٥٥٠	٢٢
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٨٨٠٠	١٧

Source, Richard Heeks & Brian Nicholson, Institute for Development and Management, University of Manchester ,UK 2002 .

٢٠٣ صناعة البرمجيات فى مصر

تعد صناعة البرمجيات فى مصر حديثة نسبياً، وكما هو معروف أن البرمجيات تنقسم إلى نظم البرمجيات Software Systems والتى تدير العمليات الداخلية للحاسب الآلى .ومنها ما يتعلق بالتطبيقات أو ما يطلق عليه استخدامات البرمجيات أو تطبيقات البرمجيات Software Applications وهى تصميمات لإنجاز أهداف أو مهام محددة من خلال أدوات للتطبيقات Application Tools وحلول التطبيقات Solution Applications وهى فى ذلك قد تكون سابقة التجهيز Packaged أو معدة حسب الطلب أى Customized.

ويقدر أن معدل نمو قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ICT فى مصر بلغ خلال عام ٢٠٠٠ حوالى ٣٠%، وبلغت إيراداته الكلية حوالى البليون دولار فيما بين حاسبات ٦٦%، وبرمجيات ١٤%، واتصالات ٨%، وخدمات ١٢% [١] .

ويقدر قطاع تكنولوجيا المعلومات(IT) فى مصر عام ٢٠٠٠ بحوالى ٧٣٠ مليون دولار بمعدل زيادة ٣٣% عن عام ١٩٩٨ وبحوالى ١ر١٧ % عن عام ١٩٩٩ [٢].

أما سوق البرمجيات فيقدر بحوالى ١٤٠ مليون دولار فى عام ٢٠٠٠ حيث يبلغ نصيب قطاع البرمجيات من اجمالى سوق تكنولوجيا المعلومات حوالى ٢٥% (حجم صادرات القطاع ١٥٠ مليون دولار بينما يبلغ فى إسرائيل ١,٥ بليون دولار)[٣] .

ويقدر عدد الشركات العاملة فى مجال البرمجيات فى مصر ما بين ٢٠٠ شركة و٣٠٠ شركة ويتركز معظمها فى القاهرة والإسكندرية، كما يقدر عدد العاملين فى هذه الصناعة بحوالى ٥٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ مشتغل ما بين مديرين ومبرمجين وفنيين، يعمل ٢٠٠٠ منهم فى الشركات الدولية مثل شركة IBM، و٢٠٠٠ آخرون يعملون فى الشركات المصرية للبرمجيات (بمتوسط ١٥ فرداً) ، ١٠٠٠ يعملون فى بعض الشركات المساعدة التى تعمل فى مجال التدريب والاستشارات [٤].

١٠٢٠٣ مقومات صناعة البرمجيات فى مصر[٥]

- توافر المهارات الفنية للعاملين فى هذه الصناعة (من حيث التعامل مع أحدث البرامج المتقدمة والمتخصصة) .
- انخفاض تكلفة العمل بمصر مقارنةً بأوروبا وأمريكا حيث تصل تكلفة ساعة العمل فى مصر إلى ٤ دولار/ساعة، وفى الولايات المتحدة الأمريكية من ٨٥-١٧٥ دولار/ساعة .
- متوسط دخل الفرد العامل فى المجال فى مصر ١٥٠٠ دولار شهريا ويصل إلى ١٥٠٠٠ دولار فى أوروبا وأمريكا، وتجربة الهند هى أكبر مثال على الاستفادة من انخفاض تكلفة العمل بها .
- يتميز الموقع الجغرافى فى مصر بأنه يقع فى نفس المنطقة الزمنية مع السوق العربى والسوق الأوروبى وهذا يسهل عملية التزامن فى الاتصالات مع العملاء فى الخارج ، وينعكس أيضاً فى خفض تكلفة عنصر العمل خارج الحدود Offshore .

---

(١) علا الخواجة، القدرة التنافسية فى صناعة البرمجيات المصرية،مؤتمر القدرات التنافسية للاقتصاد المصرى(آفاق المستقبل، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٢٠٠١.
(٢) غرفة التجارة الأمريكية، مرجع سابق
(٣) علا الخواجة، مرجع سابق
(٤) ليست هناك أرقام دقيقة فى هذا الخصوص فى المراجع المختلفة، كما لم يصدر من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء اى بيانات متكاملة عن صناعة البرمجيات والشركات العاملة فى هذا المجال.
(٥) دراسة الأسواق وسبل النفاذ إليها ،سلسلة قضايا التخطيط والتنمية – معهد التخطيط القومى ،(مجلد رقم ١٧٠) القاهرة ٢٠٠٣

- لدى مصر ميزة هامة هى ميزة اللغة العربية بالنسبة للسوق العربى (أكثر من ٣٠٠ مليون)، كما أن عددا لا باس به على دراية مناسبة باللغة الإنجليزية كلغة ثانية .
- إن وجود فروع للشركات الدولية يؤدى إلى دفع تطوير الصناعة فى مصر. ويكسب عنصر العمل كفاءة تنشأ من الاحتكاك بالعناصر الأجنبية المدربة مع توفر أحدث التقنيات في الحاسب الآلي.

وأهم الأنشطة التى تقوم بها الشركات المصرية العاملة في مجال البرمجيات حوالي ٢٣ نشاطاً منها:

النظم المالية، وبرامج الإدارة، وبرامج نظم المعلومات الجغرافية والبرامج الخاصة بنظم الوسائط المتعددة وبرامج التعريف، والنظم البنكية، والنظم التعليمية، ونظم إدارة الوثائق، ونظم المستشفيات، ونظم شئون الموظفين، والسياحة، والنقل .

يعتبر العنصر البشرى الماهر هو عامل الإنتاج الرئيسي المطلوب في صناعة البرمجيات على أن يدعمه توافر القدرات الملائمة، ورأس المال الذي يقبل المخاطرة . ويعتبر نظام التعليم من ابرز محددات توفير العمالة المدربة المتاحة لصناعة البرمجيات المصرية، وقد دعا هذا الأمر، وزارة التعليم العالي إلى التوسع في إنشاء أقسام وكليات ومعاهد جديدة للحاسبات وعلومها وتطبيقاتها، من اجل توسيع القاعدة التى تستقي منها صناعة البرمجيات احتياجاتها، بالإضافة لاتجاه وزارة التعليم إلى تدريس استخدام الحاسبات الآلية في المدارس بقصد كسر الحاجز النفسي المرتبط بهذا الاستخدام، وتمثل تكلفة عنصر العمل إحدى المزايا النسبية التى تتمتع بها مصر في صناعة البرمجيات حيث يبلغ متوسط اجر العامل في مجال البرمجيات في مصر عشر ما يتقاضاه نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية ونصف ما يتقاضاه نظيره في الهند وإسرائيل.

ومما لا شك فيه أن ظروف الطلب تعتبر من ابرز محددات الميزة التنافسية في صناعة الخدمات بصفة عامة، وصناعة البرمجيات علي وجه الخصوص. وتعتبر بعض الدول أكثر قدرة من غيرها على إقامة صناعات معينة بسبب تكوين الطلب المحلي لديها. وعلي الرغم من محدودية الطلب المحلي نسبياً على البرمجيات، فالمهم هو معدل نمو الطلب. فالتوسع في تدريس الحاسب الآلى في مراحل التعليم المختلفة، واتجاه أسعار الحاسبات الآلية نحو الانخفاض السريع، يساعد علي زيادة عدد الحائزين لأجهزة الحاسب، ومن ثم تتسع قاعدة الطلب علي البرامج ، فالتدرج في ارتفاع الطلب المحلي قد يجعل الشركات تحتفظ بالتركيز علي السوق المحلية ، بينما التشبع السريع لهذا الطلب غالباً ما يدفع الشركات إلى البحث عن أسواق تصديرية . ويضاف إلى ذلك إن التوسع في عمليات الخصخصة، أدى إلى زيادة الطلب على استخدام الحاسبات في العمليات الإدارية والفنية بشركات القطاع الخاص، وذلك لأنها أكثر قدرة على تقبل الجديد، وقد دفع ذلك شركات قطاع الأعمال العام إلى إدخال استخدام الحاسبات أيضاً في أنشطتها، أضف إلى ذلك، توسع الوزارات والهيئات الحكومية في استخدام هذه الحاسبات.

ويرتبط بالطلب المحلي علي البرمجيات المصرية جزء لا ينفصل عنه وهو طلب السوق العربية علي هذه البرمجيات سواء المعدة في مصر ، أو تلك التى يتم تعريبها في مصر . ويمثل الموقع الجغرافي لمصر في قلب العالم العربي ميزة إضافية لصناعة البرمجيات المصرية، حيث تستفيد من كونها الدولة صاحبة الخطوة الأولي الأمر الذي يزيد من خبراتها من حيث تطوير منتجاتها، والمعرفة الجيدة بقنوات التوزيع. ومن ابرز مشاكل الطلب التى تواجه صناعة البرمجيات المصرية، تلك المتعلقة بعمليات القرصنة علي البرامج والنسخ غير المشروع، الأمر الذي يؤثر علي ربحية السوق بالنسبة للشركات العاملة في صناعة البرمجيات .

وتفتقر الصناعة إلى وجود شركات التسويق المتخصصة في مجال البرمجيات، التى تسعي إلى التعرف علي الفرص التسويقية وتقديمها إلى الشركات العاملة، وخاصةً في الأسواق الخارجية. ويمكن للحكومة أن تؤدى دوراً مؤثراً في دعم صناعة البرمجيات المصرية، وذلك علي غرار التجربة الهندية، والتى قامت علي إنشاء اتحاد وطنى لشركات البرمجيات وخدماتها ترعي هذه الصناعة، كذلك إنشاء وديان لتكنولوجيا البرمجيات بالإضافة إلى تيسير إجراءات تصدير واستيراد البرمجيات.

ويهيمن علي صناعة البرمجيات في مصر التنظيمات الآتية :

أ- غرفة صناعة البرمجيات التابعة لاتحاد الصناعات المصرية

Chamber of Software Industry

ب- جمعية مصر للبرمجيات

Egypt Software Association

ج- جمعية مصر للتقنية العالية

Egypt Hi- Tech Association

د- اتحاد أعمال البرمجيات

Business Software Alliance

هـ- الجمعية المصرية لشركات الحاسبات الآلية

Egyptian Association for Computer Companies

و- مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء

Information and Decision Support Center

ز- وزارة الاتصالات والمعلومات

Ministry of Communication and Information Technology

والصفة الغالبة علي هيكل هذه الصناعة أن معظم الشركات العاملة فيها تنتمي إلى القطاع الخاص، ويوجد عدد قليل جداً من هذه الشركات ينتمي إلى القطاع العام. ويمكن القول بان هذه الصناعة تشهد منافسة شديدة فيما بين الشركات المحلية من ناحية، وبين الشركات العالمية المنتجة للبرمجيات من ناحية أخرى . وهذه المنافسة تمثل علامة ايجابية، حيث تسعي كل شركة إلى ترشيد استخدام مواردها حتى تستطيع تقديم خدمة بسعر تنافسي، وجودة يعتمد عليها. كما أن نشأة هذه الشركات واستمرارها وتطورها، يعكس ما تتمتع به من قدرة علي المنافسة مع الشركات العالمية العاملة في هذه الصناعة

وبعض هذه الشركات المحلية يعمل كوكيل للشركات العالمية، الأمر الذي يتيح للقائمين علي إدارة الشركات المحلية الحصول علي الأساليب المتطورة للإدارة والتسويق.

وقد اهتمت وزارة الاتصالات والمعلومات في مصر بدعم صناعة البرمجيات من خلال تطبيق المعـايير الدولية في هذه الصناعة، فقامت الوزارة في يونيو ٢٠٠١ بإنشاء مركز تقييم واعتماد هندسة البرمجيات وذلك لتشجيع ودعم تطوير البرمجيات وتحسين الطرق المستخدمة في الصناعة إلى درجة عالية من النضج وذلك للحصول علي نصيب مناسب من السوق العالمية ويهدف المركز إلى ما يلي:

أ- تغيير مفاهيم إدارة شركات إنتاج البرمجيات للتواؤم مع المواصفات القياسية ٠
ب- تحسين مستوى كفاءة ونضج شركات صناعة البرمجيات بما يتماشى مع المقاييس الدولية ٠
ج- تنمية الوعي بوجود هندسة البرمجيات وتعزيز استخدامها ٠
د- تعريف مقاييس تنمية صناعة البرمجيات في مصر ٠
هـ - دعم نقل تكنولوجيا البرمجيات ٠
و- تشجيع تصدير البرمجيات والعمل عن بعد ٠

ويتضمن نطاق العمل بالمركز:

أ- الشركات المصرية العاملة في مجال صناعة البرمجيات
ب- الجامعات المصرية
ج- المراكز التدريبية العاملة في مجال التدريب علي صناعة البرمجيات
د- الشركات العاملة في مجال صناعة الأنظمة المدمجة
هـ الهيئات والمعاهد العالية المماثلة
و- الشركات العالمية العاملة في مجال صناعة البرمجيات

وتشمل محاور العمل بالمركز:

أ- تقييم وتصنيف شركات إنتاج البرمجيات في مصر
ب- إيجاد مناخ مشجع لاستخدام المواصفات القياسية العالمية لهندسة البرمجيات.
ج- تقديم الاستشارات الفنية لشركات البرمجيات لمساعدتها في الحصول علي شهادات الجودة.
د- عقد ندوات ودورات تدريبية لشركات البرمجيات والأفراد في مجال جودة البرمجيات
هـ - إنشاء موقع علي الانترنت يحتوى علي معلومات عن أساليب رفع جودة البرمجيات والمواصفات القياسية
و- بناء قاعدة بيانات تحتوى علي شركات البرمجيات المصرية وتصنيفها.
ز- منح شهادات جودة لتتوافق مع المواصفات القياسية العالمية
ح- الشراكة مع الشركات العالمية والهيئات المماثلة

ولقد حقق المركز خلال عام ٢٠٠٢ الإنجازات التى يوضحها الجدول التالى :

إنجازات مركز تقييم واعتماد هندسة البرمجيات عام ٢٠٠٢

البند	العدد
البرامج التدريبية :	
عدد برامج التدريب علي المستوى الثاني لـ CMM [1]	٨
عدد برامج التدريب علي المستوى الثالث لـ CMM	١
عدد الشركات المشاركة	٦٤
عدد المتدربين	٥٢٨
ورش العمل والسمينارات:	
عدد ورش العمل	٤
عدد المشاركين	٢١١
برامج معهد هندسة البرمجيات بأمريكا :	
عدد البرامج المنفذة	٣
عدد المتدربين	٦٠
التقييم الأولي لشركات البرمجيات :	
عدد الشركات التى تم إجراء تقييم أولي لها	٤

المصدر : بيانات مركز تقييم واعتماد هندسة البرمجيات يناير ٢٠٠٣ .

٢٠٢٠٣ المعوقات التى تواجه صناعة البرمجيات فى مصر [2]

رغم الجهد المبذول والإنجازات التى تحققت إلا أننا كباحثين نستطيع أن نرصد عددا من معوقات هذه الصناعة والتى إذا تم التغلب عليها من خلال استراتيجية واضحة المعالم يمكن أن تحتل هذه الصناعة المكانة المرجوة سواء فى السوق العالمى أو السوق المحلى والاقليمى.

ومن أهم هذه المعوقات:

- مشكلات التسويق للمنتجات الوطنية وهى أهم المعوقات التصديرية حيث يشكل التسويق والتوزيع حوالي ٧٥% من القيمة المضافة للمنتج .
- هنا يأتي دور تخصيص ميزانيات ضخمة للاتفاق علي التسويق والمبيعات كما يحدث فى الشركات العملاقة، مثل مايكروسوفت التى تنفق ٢,٩ بليون دولار علي المبيعات والتسويق أى أكثر من ٢٥%

---

(١) Capability Maturity Model Integration (وهو نوع من شهادات الجودة)

(٢) دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ إليها ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٧٠) معهد التخطيط القومى ،القاهرة ٢٠٠٣ .

من إيراداتها سنوياً. وشركة أوراكل تنفق ٣٣% من الإيرادات علي التسويق والمبيعات وذلك لاستعادة ما أنفق علي البحث والتطوير الذي يمثل نسبة أقل من التسويق والإعلانات.

- مشاكل التمويل حيث لا تتوافر مصادر تمويلية قصيرة الأجل لتمويل المواد الخام والمنتجات الوسيطة، أو طويلة الأجل اللازمة للمشروعات الجديدة، ولتمويل المعدات الرأسمالية وذلك لعدم استعداد النظام المصرفي لتمويل الأصول غير الملموسة أو غير المادية Intangible Assets ، حيث إن هذه الصناعة تقوم أساساً علي المهارات الشخصية والأفكار (الأصول غير المادية) .
- تعتمد هذه الصناعة علي رأس المال البشري في الأساس، وفى مصر وتفتقر هذه الصناعة الي بعض الكوادر الفنية صاحبة الخبرة ونقص القدرة علي الابتكار وبناء المهارات النوعية .
- هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التنقل داخلياً أو خارجياً للبحث عن فرص أفضل .
- ضعف البنية الأساسية والتي تتوقف علي:

* كثافة أجهزة التليفون والتي تقاس بعدد الخطوط بالنسبة لكل ١٠٠٠ مشترك، ويبلغ هذا العدد في الإمارات ٣٨٩، بينما يبلغ في مصر ١٠٤ بالإضافة إلى سوء توزيع الخطوط بين المحافظات

* كثافة أجهزة الحاسبات الشخصية ، ففي مصر تصل الي ١١ جهاز لكل ١٠٠٠ شخص بينما في الإمارات – ١٠٦ جهاز لكل ١٠٠٠ شخص.

- استخدام شبكة الانترنت وهي الشريان الرئيسي للاتصالات وتوصيل المعلومات، في مصر يتسم استخدام الشبكة بارتفاع التكاليف مقارنة بالدول الأخرى مع محدودية أعداد المستخدمين مع ضعف كفاءة الشبكة مع ملاحظة اتجاه أعداد مستخدمي الشبكة إلى التزايد لترتفع من ٤٥ ألف ١٩٩٣ إلى ٥٠٠ ألف ٢٠٠٠ وهي أقل من ١% من عدد السكان، مع تركزها في القاهرة حيث تصل إلى ٧٥% .

- هذا بالإضافة إلي الاعتبارات القانونية والتى من أهم مشاكلها القرصنة، فارتفاع معدلاتها تعتبر حافزاً سلبياً للاستثمار في الصناعة، وحسب اتحاد برامج الكمبيوتر العالمي أن معدل القرصنة في العالم ارتفع إلى نحو ٣٧% عام ٢٠٠٠ ، حيث قدرت خسائر القرصنة في العالم بنحو ١٢ مليار دولار. وفي مصر معدل القرصنة يعتبر من أعلي المعدلات حيث وصل إلي ٧٥% عام ١٩٩٩، أي أنه مقابل كل (٤) نسخ للبرامج هناك ٣ برامج مستنسخة بشكل غير قانوني، وقد انخفض هذا المعدل إلي ٥٦% عام ٢٠٠٠، ويتوقع استمرار هذا الانخفاض منذ ذلك التاريخ .

ومن أسباب القرصنة:

- **ضعف تطبيق قوانين حماية الملكية الفكرية.**
- **ارتفاع أسعار البرامج الأصلية مقارنةً بدخول مستخدميها، وذلك هو السبب الأساسى للقرصنة فى مصر .**

▪ محدودية السوق المحلي :

-يتسم السوق المصري في هذا المجال بالصغر ومحدودية الحجم ويرجع ذلك إلي عوامل كثيرة منها:

-عدم إدراك أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء والإنتاجية (حتى علي مستوي المديرين)

-تغليب إنفاق الجزء الأكبر من الاستثمارات علي الأجزاء الصلبة أو المادية وليس علي رأس المال الغير ملموس .

-نقص البرامج المطورة والمعربة التي يحتاجها السوق.

-انخفاض مستوى دخل الفرد، وعدم قدرته على تحمل تكاليف التقادم الفنى السريع للأجهزة والبرامج.

-ارتفاع معدلات القرصنة.

-ارتفاع ثقة المستهلك بالمنتج الأجنبى للشركات الدولية أكثر من المنتج المصري.

٣٠٢٠٣ دراسة ميدانية عن إنتاج وخصائص سوق البرمجيات في مصر

لاحظنا فيما سبق ان من أهم معوقات صناعة البرمجيات هي محدودية السوق المحلي ولهذا عمدت هذه الدراسة لعمل زيارات ميدانية للعديد من الشركات العاملة في مجال البرمجيات للتحقق من هذا العائق ، وكذلك الوصول إلى بعض النتائج والتوصيات التى من شأنها المساعدة فى توسعة السوق المحلي والذي يعتبر الأساسي الأول الذي تقوم عليه هذه الصناعة أو أى صناعة أخرى حتى يتحقق لها الكفاءة المطلوبة للتوسع والاستحواذ علي المساحة المطلوبة في السوق العالمي أسوة بدول أخرى لها نفس الظروف الاجتماعية والاقتصادية وحققت نجاحات كبيرة في هذا المجال .

وقد قامت مجموعة من الباحثين بعمل زيارات ميدانية للعديد من الشركات مقسمة إلى ٥٠% من مجتمع الدراسة للشركات التى تعمل داخل المنطقة الحرة بمدينة نصر، و ٥٠% للشركات التى تعمل خارج المنطقة الحرة في محافظتى القاهرة والجيزة ، وترجع أسباب هذا التقسيم الى ان كل مجموعة لها من الصفات والمميزات والمشاكل ما يميزها عن المجموعة الأخرى.

أما الشركات التى تعمل داخل المنطقة الحرة فهى شركة صخر وشركة ITSOFT وشركة دلتا سوفت وشركة ITWORX أما باقي الشركات فهي خارج المنطقة الصناعية بمدينة نصر ويتركز معظمها في المهندسين ومدينة نصر والهرم ، هذا ولا بد من التأكيد علي أن عينة البحث تم اختيارها عشوائياً طبقا للبيانات المتاحة لدى مجموعة الباحثين فيعد الحصول علي بيانات عن هذا القطاع من الصعوبة بمكان حيث إن الشركات متفرقة في جميع أنحاء القاهرة والجيزة وباقي المحافظات وأنشطتها متعددة منها الضخم ومنها الصغير، هذا ولقد قامت مجموعة الدراسة بتصميم قائمة استقصاء تضم مجموعة من الأسئلة التى تحاول بها الكشف عن طبيعة هذا السوق .

تضم المجموعة الأولي – والتى تعمل بالمنطقة الصناعية الحرة بمدينة نصر – العديد من المميزات والصفات والمشاكل:

أولاً : الصفات والمميزات :

١- كل هذه الشركات فروع أو وكلاء لشركات أم بالدول العربية وخصوصاً دولة الكويت وبالتالي فهي تملك إمكانيات مادية مرتفعة تسمح لها بوضع منافس في السوق المصرى هذا بالإضافة إلى مساندة غرفة صناعة البرمجيات.

٢- منتجات هذه الشركات موجهة للسوق المحلي والخارجي بنسبة تتراوح ما بين ٢٠% للمحلي و ٨٠% للخارجي: إلى جانب السوق الإقليمى المتمثل في الدول العربية وخصوصاً الكويت والإمارات والمملكة العربية السعودية.

٣- تنوع المجالات التى تعمل بها هذه الشركات ولكن مع التخصص فكل شركة محدودة ومتميزة بالنسبة لمجال عملها.

٤- هذه الشركات معفاة من الضرائب.

٥- هذه الشركات لها طرق للترويج عن نفسها في الخارج من خلال الشركات الأم وبالتالي لا تحتاج إلى مبالغ ضخمة في هذا المجال أما الترويج الداخلي فيتناسب مع الخدمات المقدمة .

٦- العمالة التى تعمل لهذه الشركات كلها عمالة مصرية ماهرة من الذكور والإناث بنسبة اكبر لصالح الذكور بنسبة ٣٠% إناث و ٧٠% ذكور .

٧- عدد العمالة بهذه الشركات يتراوح ما بين ١٠٠-٣٠٠ عامل في تخصصات مختلفة .

٨- تخضع هذه الشركات لقانون الاستثمار بما يمنحه من مميزات.

٩- منح مستويات من الأجور متميزة للعاملين بهذه الشركات مقارنةً بشركات الحكومة والقطاع العام هذا بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الحوافز غير المادية.

١٠- وجود برامج تدريبية داخل وخارج مصر وعلي مستوى عال من التميز.

١١- هناك إنفاق بنسب مختلفة علي البحث والتطوير ولكن هذه النسب لا تقل عن ١٠%

١٢- تسعير المنتجات في السوق المحلي علي أساس المنتجات المنافسة وليس مرتبطاً بالتكاليف وفي السوق الخارجي مع المنتجات المنافسة في الخارج ، أما تسعير الخدمات فيتم علي أساس (فرد / يوم)

١٣- تتعامل هذه الشركات مع الشركات العالمية والتى أجمعت علي انها ميكروسوفت واوريكل وإنتل .

١٤- ليس هناك مشاكل في مجال حقوق الملكية الفكرية لأن هذه الشركات تتعامل مع شركات كبيرة في المجال تحترم هذه الحقوق وملتزمة بها ولذلك فهي لا تعاني من مشكلة القرصنة.

١٥- إجماع هذه الشركات علي أهمية دور الدولة وتأكيدها علي أن الدولة قدمت وتقدم الكثير من التسهيلات في مجال البنية الأساسية وان بيئة العمل أصبحت أفضل مما مضي .

١٦- الاعتماد علي الخريجين المدربين من قبل المعهد القومي للاتصالات وغيرها من المعاهد .

١٧- تتمتع هذه الشركات بالعمل في سوق يتسم بالمنافسة الكاملة ولكنها تحتكر مجالات العمل التى تقوم بها لتمتعها بالإمكانيات التى تؤهلها لذلك .

ثانياً: المعوقات

١- هناك مقاومة مجتمعية لتقبل التقنيات الحديثة مثل (E- learning و E- commerce)

٢- البيئة التى تعمل فيها الشركات قد تكون غير مواتية في بعض الأحيان .

٣- عدم وجود جهة للفصل أو الحكم ما بين شركة ما وعميل بالنسبة للأسعار أو الجودة أو غيرها ولذلك من المطلوب الحصول على شهادة CMM وهي شهادة دولية تعطي مواصفات للجهات التى تحصل عليها تؤهلها لذلك .

٤- لم يتم حتى الآن برمجة لقطاع التعليم رغم ضخامته وأهميته حيث يعد هذا في سوق البرمجيات قطاعاً داعماً بالنسبة لتدعيم مجال العمل .

٥- لازالت هناك بعض المشاكل المتعلقة بالبنية التحتية مثل التليفونات والشبكات وخصوصاً في القرى .

٦- سرعة دوران العمالة المدربة بعد تأهيلها وتدريبها بحثاً عن فرص عمل أكثر ربحاً.

أما المجموعة الثانية - فتضم الشركات التى تعمل داخل نطاق القاهرة الكبرى أو محافظة الجيزة- وأيضاً تجمع هذه الشركات العديد من الصفات والمميزات وتعاني أيضاً من عدد من المعوقات نذكر منها ما يلي :

أولاً: الصفات والمميزات

١- تتنوع مجالات عمل الشركات العاملة في هذه المجموعة ولكنها تتركز في مجال عمل البرمجيات التعليمية والبرمجيات الخاصة بالموضوعات الدينية والتى تمثل مجال تفوق بالنسبة للبيئة المصرية .

٢- يتراوح رأس مال هذه الشركات ما بين ٢٥٠٠٠ إلى ٣٠٠٠٠٠ جنيه مصري والبعض منها مشارك معها رأس مال عربى بنسبة بسيطة .

٣- مصدر تمويل هذه الشركات مصرى ١٠٠% ما عدا شركة واحدة يشترك مصدر تمويل عربي مع مصادر المحلية .

٤- تتنوع هذه الشركات ما بين شركات فردية وتضامن ومساهمة وتوصية بسيطة .

٥- منتجات هذه الشركات موجهة أساساً للسوق المحلي بنسبة كبيرة وبنسبة اقل للسوق العربي ، وخصوصاً في مجال البرمجيات الدينية .

٦- تخضع مجالات عمل هذه الشركات ما بين التسويق والإنتاج .

٧- حجم العمالة بهذه الشركات يتراوح ما بين ٥٠ عامل حتى ٥٠٠ عامل في مجالات تخصصات مختلفة .

٨- العمالة كلها محلية وتتصف بالمهارة وتتميز لصالح الذكور بالمقارنة بالإناث نظراً لطبيعة العمل ويمكن القول أن نسبة الإناث تبدأ من صفر إلى ٤٠% وهي اكبر نسبة أما نسبة الذكور فتتراوح ما بين ١٠٠ % حتى ٦٠% في بعض الشركات ويظهر من الدراسة أن الشركات كلما كبر رأس مالها ومجال عملها كلما زاد اعتمادها علي الإناث ، ويرجع ضعف الاعتماد علي الإناث في بعض الشركات لطبيعة عمل هذه الشركات .

٩- متوسط الأجر يزيد عن الأجر لدى الدولة ، ولكن في بعض الشركات تماثل بداية العمل بالأجر بالدولة ثم يقفز الأجر قفزات كبيرة .

١٠- هناك نسبة ما تصرف علي البحوث والتطوير ولكنها غير محددة بصورة واضحة ، وأيضاً هناك تدريب علي مستوى جميع الشركات يتراوح ما بين ١% إلى ١٠٠% ولكن يختلف الأمر تبعاً لمدى توسع الشركة وقدرتها علي تخصيص مبالغ لهذا الأمر من ميزانياتها ، ومدى اقتناع القائمين علي هذه الشركات بأهمية التدريب .

١١- أيضا يتراوح مدى المنافسة ما بين المنافسة الكاملة أو عدم وجود منافسة ويتوقف ذلك علي مدى تميز الخدمة التى تقدمها الشركة .

١٢- هناك نسب مختلفة للإنفاق علي الإعلان يتم اقتطاعها من إجمالي الإيرادات وأيضا تعتمد هذه النسبة علي مستويات نشاط الشركة وقدرتها علي تحقيق إيرادات ولكنها تتراوح من صفر% حتى ٣٥% .

١٣- تسعير المنتجات في الأسواق المصرية يعتمد علي تحديد التكلفة ثم يضاف إليها نسبة معينة من الربح الى جانب مراعاة أسعار المنتجات المشابهة أى علي أساس سعر السوق للمنتجات المماثلة ، أما التسعير في الخارج (الدول الغربية) فيتم بناء علي سعر المنتج المشابه في الدول الأخرى التى يباع فيها .

ثانياً: المعوقات التى تعاني منها هذه المجموعات من الشركات

١- قانون الملكية الفكرية يحمي المنتجات من النسخ بالنسبة للشركات المنافسة الكبيرة ولكنه لا يؤثر بالنسبة للشركات الصغيرة .

٢- تعانى هذه الشركات معاناة كبيرة من مشكلة القرصنة وخصوصاً من الشركات الصغيرة الأخرى .

٣- تعانى هذه الشركات من مشكلات التمويل والحصول علي القروض من البنوك وبالتالي يعوقها ضعف امكانياتها المادية عن التوسع المطلوب في عملها .

٤- ضرائب المبيعات .

٥- المنافسة من الشركات الكبيرة ذات رأس المال الأجنبي والعاملة علي أرض مصر والتى تتمتع بمساندة كبيرة من غرفة صناعة البرمجيات .

٦- مشاكل تتعلق بمستوى تأهيل وتدريب العمالة المطلوبة للعمل في هذا المجال ، فالتأهيل نظرى والتدريب غير كاف .

٧- عدم وجود اخلاقيات تحكم هذا السوق ، مما يحتاج إلى دور فاعل من قبل الدولة فى هذا المجال .

٨- ضعف دور غرفة صناعة البرمجيات بالنسبة للمساندة التى تقدمها للشركات المصرية وتركيزها علي الشركات الأجنبية .

٩- عدم وجود معايير للجودة للاحتكام إليها عند حدوث النزاعات .

١٠- لازالت هناك مشكلات متعلقة بالبنية التحتية مثل التليفونات والشبكات .

١١- سرعة دوران العمالة المدربة بعد تأهيلها بحثاً عن مرتبات أفضل .

١٠٣٠٢٠٣ أهم نتائج الدراسة الميدانية

١- اختلاف نوعية المعوقات التى تعاني منها كل من الشركات ذات رأس المال الأجنبي والتى تعمل علي أرضي مصر والشركات المصرية بأشكالها القانونية المختلفة ولكنها تشترك في بعض المشكلات مثل اخلاقيات العمل والعمالة المدربة .

٢- اتفاق الشركات الأجنبية مع الشركات المحلية علي أهمية دور الدولة بالنسبة لاستكمال مقومات البنية التحتية مثل التليفونات والشبكات وأيضا فتح أسواق محلية وعالمية أمام المنتج المصرى .

٣- اتفاق الشركات الأجنبية مع الشركات المحلية علي أهمية زيادة تشجيع الدولة لهذه الصناعة فمشروعات مثل حاسب لكل بيت ولاب توب لكل رجل أعمال ساهمت كثيراً في زيادة الاستهلاك في هذا المجال .

٤- اتفقت أيضاً الشركات الأجنبية والمحلية علي ضرورة وجود معايير للجودة للإحتكام إليها عند حدوث نزاعات بين مقدم الخدمة والمستهلك .

٥- اتفقت أيضاً الشركات الأجنبية والمحلية علي ضرورة وجود جهات تدريبية علي مستوى عالي من التقنيات لإعطاء شهادات دولية في مجال الجودة .

٦- عدم وعي المستهلك بالفروق في الجودة بين السلع المقدمة له وبالتالي أقدامه للحصول علي السلعة الرخيصة دون مراعاة للحصول علي خدمة ما بعد البيع وعلي السلعة الجيدة .

٢٠٣٠٢٠٣ أهم توصيات الدراسة الميدانية

اولاً: بالنسبة للشركات الأجنبية

١- تخفيف المقاومة المجتمعية لتقبل التقنيات الحديثة في مجال مثل E- commerce E- Learning ويعتمد ذلك علي زيادة دور الدولة وتخصيصها ميزانية اكبر للصرف منها علي هذا القطاع .

٢- وجود جهة للفصل أو للحكم بين الشركات والعملاء ولتكن جمعية غير هادفة للربح تضطلع بهذا الدور .

٣- زيادة الإنفاق علي البنية التحتية من قبل الدولة " مثل التليفونات والشبكات " لأن ذلك يؤدى إلى وجود بيئة مواتية للعمل في هذه الشركات علي العمل والاستمرار والاستقرار .

٤- مزيد من المراكز التدريبية للخريج لرفع مهاراته العلمية .

ثانياً : التوصيات الخاصة بالشركات المصرية العاملة في المجال

١- ضرورة تفعيل دور غرفة صناعة البرمجيات بالنسبة للشركات المصرية بأشكالها القانونية المختلفة سواء الفردية أو شركات التضامن أو المساهمة أو شركات التوصية البسيطة وآيا كان شكلها القانوني .

٢- تفعيل العمل بقانون حماية الملكية الفكرية ومحاولة إلزام الشركات الصغيرة بتطبيقه .

٣- وضع حل لمشكلة القرصنة ويتم ذلك من خلال تشديد العقوبات القانونية علي الشركات المخالفة .

٤- مساعدة هذه الشركات فى الحصول علي التمويل الميسر لاستمرار واستقرار العمل .

٥- حل مشاكل الضرائب والجمارك .

٦- وضع وسائل لتدعيم الشركات المصرية في مواجهة الشركات الأجنبية لإعطائها فرصة أكبر للعمل والإبداع .

٧- رفع مهارات الخريجين بزيادة مراكز التدريب والتأهيل التى تعمل في المجال .

٨- وجود معايير للجودة للاحتكام إليها عند حدوث منازعات .

٩- وجود جمعيات غير هادفة للربح أو شركات للتأهيل والتدريب في مجال إعطاء شهادات دولية في مجال الجودة حتى يمكن للصناعة المصرية أن تنافس في المجال العالمي وتقوم بالتصدير .

١٠- وجود جهات علمية تقوم بتحديد احتياجات السوق المصرى والخارجي في مجال هذه الصناعة أى أن تقوم بدراسات سوق متطورة وتكون مطروحة أمام الشركات العاملة في المجال لتعرف المجالات التى يمكن من خلالها العمل .

١١- ضرورة وجود أدلة توضح للمستهلك المصرى نوعية الشركات الموجودة في السوق ومجالات عملها لتستطيع الحصول علي الخدمة التى يطلبها بأقل تكاليف وبأكبر سرعة .

١٢- ضرورة وجود شركة وسيطة لتدعيم التعاون العربي في هذا المجال مع الجانب المصرى .

١٣- ضرورة وجود جمعيات أهلية تعمل في هذا المجال لحماية المستهلك من الغش وتقوم بعمل حملات توعية لتعريفه بحقوقه .

١٤- عمل حملات توعية في أماكن التجمع مثل النوادي والجامعات من قبل الجهات العاملة في المجال وأيضاً من قبل الدولة مثل الهيئة العامة للتوحيد القياسى ورقابة الجودة .

وكنتيجة لهذه الدراسة تم التوصل إلى مقترحات لسد الفجوة التكنولوجية فى مصر كذلك وضع تصور وسائل لدفع قدرة مصر التنافسية فى مجال صناعة البرمجيات .

٣٠٣ مقترحات لسد الفجوة التكنولوجية في مصر

بعد عرض أهم المشاكل والعوائق التي تحد من تطور التكنولوجيا في مصر ، يتناول هذا الجزء بعض المقترحات العامة اللازمة لسد الفجوة التكنولوجية في مصر ، ونتبعها بمقترحات محددة لمواجهة محدودية السوق المحلى الذى يواجه هذه الصناعة ويقف فى سبيل تطورها ضمن عوائق أخرى ، وهذه المقترحات هى :

أ- أن يتم صياغة إستراتيجية تكنولوجية لمصر ، تتضمن إنشاء برنامج قومي مستقل للحصول علي التكنولوجيا المتقدمة ، في فترة زمنية محددة ، لتحقيق الأهداف الآتية :

- امتلاك القدرة التكنولوجية من خلال : نقل التكنولوجيا المتقدمة ، وتوليد التكنولوجيا بالقدرات الوطنية في مؤسسات البحث العلمي التكنولوجي .
- انتهاج طريقة الملاحقة التكنولوجية التي اتبعتها بنجاح مجموعة الدول حديثة التصنيع، مثل نموذج مجموعة النمور الآسيوية.
- عقد تحالفات إستراتيجية تكنولوجية كبري مع من يملكون التكنولوجيا المتقدمة.

ب- تهيئة المناخ الجاذب للتكنولوجيا المتقدمة، عن طريق اتخاذ العديد من الإجراءات أهمها:

- السماح بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر علي الاستثمار في مناطق كاملة، باعتبار أن نقل التكنولوجيا يكون متوقفاً علي وجود هذه الاستثمارات، ويكون في حقيقته جزءاً عينياً منها .
- تشجيع الشركات الدولية، بالاشتراك مع الجامعات ومراكز البحوث، علي إقامة معاهد تعليمية ومعاهد بحثية ومراكز تدريب متقدمة في مناطق تتمتع ببيئة عصرية متكاملة .
- العمل علي تحقيق التجانس والتعاون بين كل الأدوات التشريعية والإجراءات التنفيذية لتوفير البيئة المواءمة لمتطلبات التحول التكنولوجي.
- دفع القوي الوطنية للبحث العلمي والتكنولوجي لتكون ركيزة التعامل الإيجابي ، لتتعاظم قدرتها الذاتية علي توليد التكنولوجيا ، وحتي تتكامل إسهامات التكنولوجيا الأجنبية المنقولة والتكنولوجيا المولدة ، لتكون وسيلة الانتقال إلى المراتب الأعلى في الارتقاء العلمي والتكنولوجي .

ج- مراجعة التشريعات القائمة حتي يتوافر للمنتجين في صناعة تكنولوجيا المعلومات حماية كاملة لتلك الصناعة، وتامين سبل الحصول علي احتياجاتهم من المستلزمات والتجهيزات بتكاليف مناسبة، فضلاً عن تطبيق نظم حوافز الاستثمار لجميع مجالات صناعة تكنولوجيا المعلومات، واستمرار مراجعة هذه الحوافز بصورة تشجع الشركات علي الاستثمار في الصناعة، وبما يضمن لمصر مكانة متميزة في جذب الشركات والاستثمارات العالمية في هذا المجال.

د- إصدار تشريعات جديدة في مجال حقوق الملكية الفكرية، بما يتوافق مع القوانين الدولية للمساهمة في دفع وتطوير قطاع صناعة البرمجيات في مصر .

هـ- التركيز علي نشر الوعي بتكنولوجيا المعلومات وبأهمية التجارة الإلكترونية، لزيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية، وأهمية ذلك في التنمية وتطور المجتمع وتقدمه.

و- العمل علي تطوير القدرات التكنولوجية الذاتية في مصر ، ويقتضي ذلك متابعة درجة التعمق التكنولوجي من خلال معايير شتي ، لعل أهمها :

* نسبة براءة الاختراع المنجزة محليا لكل ألف من السكان ، ونسبة المدخلات التكنولوجية المستوردة إلى نسبة المدخلات التكنولوجية المحلية ، ونسبة الإنفاق علي البحوث والتطوير الي الناتج المحلي الإجمالي ، وتطور رصيد ميزان المدفوعات بالنسبة لقطاع التكنولوجيا من حيث الصادرات والواردات التكنولوجية ، إذ كلما انخفض حجم العجز في هذا الميزان ، كلما كان ذلك دليلاً علي درجة التقدم التكنولوجي .

ز- إعطاء أولوية للأبحاث التطبيقية ذات القيمة الصناعية العالية في مجالات صناعة البرمجيات أو صناعة حاسبات تقوم علي شبكات متطورة من آليات الاتصال الإلكتروني.

ح- تحديث البنية الأساسية المتمثلة في القدرات البشرية لتواكب المتغيرات التكنولوجية العالمية، خاصةً أننا نعيش في عالم يتسم بثورة تكنولوجية هائلة تتقادم فيها المنتجات في نفس العام، ولن يتاتي ذلك إلا بالعمل علي التدريب التقني المستمر والواسع للعمالة المصرية، وتحديث الأدوات الإنتاجية المصرية، إذ أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة قدرة المنتجات المصرية علي المنافسة في الأسواق العالمية، وأيضا خلق مزيد من فرص العمل أمام القوي البشرية الجديدة، التي تدخل سوق العمل بنسبة كبيرة في مصر سنوياً.

ط- إن تنمية الصناعات التكنولوجية المتطورة في مصر بدءا من صناعة البرمجيات، لابد ان يقوم علي أساس تشجيع الزيادة في معدلات الطلب المحلي علي هذه المنتجات والخدمات، بما يمكن الإسراع بتنمية هذا القطاع.

ي- تشجيع القطاع الخاص علي تمويل عمليات البحوث والتطوير في مصر، حيث سبق الإشارة إلي أن هذا القطاع لا يقدم الدعم الكافي لعملية البحوث والتطوير، والاعتماد كلياً علي دعم التمويل الحكومي

ك- تنسيق الجهود بين مراكز البحث العلمي والجامعات ومراكز الإنتاج لضمان التعاون بينها، وتشجيع القطاع الخاص الصناعي علي إعداد مراكز بحوث داخل وحداته الإنتاجية لاستمرار تطوير الإنتاج

بما يتفق مع التطور الحادث في التكنولوجيا المستخدمة عالميا ، والمشاركة في نقل التكنولوجيا ودراستها ، ثم تطويرها بإدخال التحسينات عليها لتلائم الظروف المصرية وصولاً إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية من حيث الجودة ومعدلات الإنتاج والأداء .

١٠٣٠٣ وسائل دفع القدرة التنافسية لصناعة البرمجيات فى مصر

إن هدف الخطة الموضوعة، وهو الوصول بصادرات البرمجيات إلى مليار جنيه أو يزيد، يدعونا للعمل على أكثر من محور للوصول إليه فى جميع المجالات :

أولاً: فى مجال التسويق فى السوق العالمى

- ضرورة التعرف على احتياجات الأسواق المحتملة.
- تحديد نوع المنتج المميز (سواء معرب أو معد حسب الطلب) ٠

واسترشاداً بتجارب دول أخرى مثل "الهند قد يكون من المناسب أن تقوم جهة مستقلة بعملية ترويج منتجات البرمجيات مزودة بفريق عمل لديه رؤية متكاملة عن الأسواق المختلفة واحتياجاتها والتى يكون للمبرمج المصرى فرصة فيها للتميز عن منافسيه من دول أخرى ٠ قد يكون من المفيد إدراج تصدير منتجات وخدمات البرمجيات والتكنولوجيا المصرية ضمن بروتوكولات التعاون بين مصر والدول الأخرى وخاصةً الدول العربية ٠ بالإضافة إلى دعم مكاتب التمثيل التجارى بالمعلومات والخبراء التى من شأنها دعم القدرة على التعرف على أهم الأسواق ومن ثم التركيز والتوجه إليها ٠

ثانياً: فى مجال التمويل

على القطاع المصرفى أن يغير نظرته إلى هذه الصناعة ويزيد من تشجيعه لتمويلها ولن يحدث ذلك حتى تتغير نظرة القطاع المصرفى بحيث يتفهم أهمية تمويل رأس المال الغير ملموس Intangible Capital ، على أساس أن هذه الصناعة تعتمد على ارتفاع القيمة المضافة ، والذى يمثلها العنصر البشرى المؤهل والمدرب حتى تحقق هذه الصناعة الميزة التنافسية التى تمكنها من تقديم منتج منخفض التكاليف من ناحية ومتمايز من ناحية أخرى ، ويمكن التفكير فى خلق أو إنشاء مؤسسات تمويلية متخصصة لتتعامل مع هذه الصناعة أسوة بما هو معمول به فى مجالات أخرى (بنوك البناء والتشييد أو بنوك الائتمان الزراعى) ٠

ثالثاً: فى مجال التعليم والتدريب

- لاشك أن هناك نشاطاً فى هذا المجال يتمثل فى الدور الذى يقوم به مركز المعلومات ودعم القرار والذى يقوم بتدريب ١٠٠٠ متدرب سنوياً ٠ ومن خلال الاتفاق مع الشركات العالمية كشركة IBM على تدريب ١٥٠٠ متدرب سنويا فى مجال البرمجيات وذلك لفترة خمس سنوات ٠
- إلا أنه يبقى دور الجامعات ومراكز البحوث والتدريب من حيث الاهتمام وإعادة النظر فى المقررات التعليمية بحيث يمكن تجسير الفجوة القائمة فيما بينها وبين الاحتياجات الفعلية والعملية للصناعة، مع الاستفادة بالخبرة الأجنبية فى هذا المجال ٠

رابعا: العمل على إنشاء اتحاد لصناعة البرمجيات

يكون من شأنه أن يعمل على تسويق المنتج المصرى مع تقديم المنح الدراسية ، وتمويل أنشطة البحث والتطوير ، كما لابد من التأكيد على دور الدولة فى دعم البحوث والتطوير ، مع العمل على تهيئة المناخ المتكامل لجذب المستثمر الأجنبى مع الشركات الوطنية وذلك بدعم فكرة أودية التكنولوجيا وإخراجها إلى حيز التنفيذ الفعلى (الفكرة من ١٩٨٩) لكى تصبح مركزا لإنتاج وتصدير التكنولوجيا العالمية .

٢٠٣٠٣ العمل على توسعة السوق المحلى

ويتم ذلك من خلال :

١- إعطاء الشركات الوطنية الأولوية فى المناقصات الحكومية مع الالتزام بالجودة العالمية .

٢- تشجيع الشركات الأجنبية العاملة فى السوق المصرى لتخفيض أسعار التراخيص للبرامج الأصلية وذلك لتوسيع قاعدة الاستخدام المحلى ، ولتكون هذه البرامج فى متناول دخول المستخدمين مما يحد كثيراً منم عمليات القرصنة .

٣- اندماج الشركات صغيرة الحجم فى كيانات أكبر لتتمكن من الصمود أمام منافسة الشركات كبيرة الحجم وطنية وأجنبية .

١٠٢٠٣٠١٢ دور الحكومة فى دعم وتوسعة السوق المحلى

تقدم الحكومة الدعم للشركات العامة والخاصة من اجل زيادة تصدير منتجاتها وخدماتها في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات سواء بتقديم الإعفاءات الضريبية أو دعم الشركات من خلال إنشاء هيئة تنمية صناعة المعلومات ، كما تقدم الدعم الفنى والمادى لشركات البرمجيات لتطوير أدائها المؤسسي والتقنى من خلال مركز تقييم واعتماد هندسة البرمجيات الذى يعمل مع وزارة الاتصالات والمعلومات ، كذلك العمل علي خلق طلب محلي لمنتجات هذه الصناعة من خلال محاور كثيرة منها :

١- التطبيقات في المؤسسات الحكومية

فقد اهتمت الدولة بحوسبة الأعمال الإدارية والمالية بالقطاعات الحكومية المختلفة. فمنذ نهاية التسعينات تبنت وزارة الاتصالات والمعلومات حوسبة الأعمال الإدارية والمالية بالقطاعات الحكومية المختلفة ويتبلور ذلك في :

- ميكنة نظم العمل بالوزارات مثل : نظم تخطيط وإدارة الموارد (الموازنة ، الحسابات العامة ، المشتريات ، المخازن – الأجور – شئون العاملين) .
- نظم الأرشيف الالكتروني وتدفق دورة العمل .

كما تقوم وزارة الاتصالات والمعلومات بتنفيذ أكثر من ٣٠ مشروعاً مع جهات حكومية متعددة بقيمة إجمالية تفوق ٣٠ مليون دولار أمريكى ، والجدول التالى يوضح هذه المشروعات بالتعاون مع الوزارات والهيئات ٠

مشروعات تقوم بها وزارة الاتصالات والمعلومات بالتعاون مع الوزارات والهيئات

اسم المشروع	الجهة المستفيدة
قاعدة بيانات المواصفات القياسية	وزارة الصناعة
تطوير موقع الهيئة العامة للتوحيد القياسى	وزارة الصناعة
شبكة معلومات المنتجات الصناعية	وزارة الصناعة
نظام معلومات مقاولى اتحاد التشييد والبناء	اتحاد مقاولى التشييد والبناء
موقع وزارة الزراعة لخدمة النشاط الاقتصادى	وزارة الزراعة
نظام معلومات النشاط الاقتصادى	المستثمرون ومتخذى القرار
نظام معلومات وزارة التموين	وزارة التموين
تبسيط اجراءات تعامل المستثمرين	هيئة الاستثمار
تطوير الجمارك	وزارة المالية
نظام معلومات الضريبة العامة على الدخل	وزارة المالية
قاعدة بيانات الضرائب العقارية	وزارة المالية
ميكنة بيانات الأحوال الشخصية	وزارة العدل
ميكنة مأموريات الشهر العقارى	وزارة العدل
ميكنة مكاتب التوثيق	وزارة العدل
قاعدة بيانات حصر أموال القصر	وزارة العدل
ميكنة تراخيص الأجانب	وزارة القوى العاملة
قاعدة بيانات الراغبين فى العمل	وزارة القوة العاملة والهجرة
ميكنة مكاتب العمل	وزارة القوة العاملة والهجرة
ميكنة نظام العمل بالاحياء	وزارة التنمية المحلية
ميكنة قنصليات الخارجية	وزارة الخارجية

المصدر : بيانات مركز معلومات وزارة الاتصالات والمعلومات ، ابريل ٢٠٠٣ ٠

٢- ترقيم المعلومات Digitization of Information

تهتم الدولة من خلال التطبيقات المختلفة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في المؤسسات الحكومية بحفظ المعلومات في صورة رقمية يمكن استرجاعها بسهولة ونشر استخدامها في العديد من التطبيقات حيث تسعي الحكومة الى توفير معلومات رقمية عن العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية بالدولة ومعلومات رقمية عن القوانين والتشريعات ومعلومات رقمية عن القوى العاملة ومعلومات رقمية عن الخدمات ٠

٣- الحكومة الالكترونية E-Government

تهدف تطبيقات الحكومة الالكترونية التى تتبناها وزارة الاتصالات والمعلومات ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء بمصر الى تحقيق ما يلى :

أ- توفير الخدمات العامة فى أى مكان وبشكل مناسب وفى الوقت المناسب ٠

ب- إيجاد مناخ ملائم للاستثمار ٠

ج- الحصول على معلومات محدثة ودقيقة ٠
د- تحديث الإدارة الحكومية ٠
هـ- تخفيض الإنفاق الحكومى ٠
و- زيادة القدرات التنافسية المصرية فى الأسواق العالمية ٠
ويركز مشروع الحكومة الالكترونية على خمسة مشاريع رئيسة هى :
أ - وضع البنية الأساسية (تنظيمية - قانونية - تكنولوجية) ٠
ب- توفير الخدمات من خلال الشبكات ٠
ج- ميكنة الأعمال ٠
د- تكوين و تصميم و بناء شبكة الاتصالات الحكومية ٠
هـ- تطوير نماذج جديدة للمشتريات الحكومية ٠

وقد بدأ تنفيذ الحكومة الالكترونية فى بعض الوزارات فى مصر وإتاحة الخدمات لطالبيها على الانترنت ، ويوضح الجدول التالى الخدمات المختلفة التى تمت ميكنتها وإتاحتها على الانترنت وكذلك الخدمات الجارى تنفيذها :

خدمات الحكومة الالكترونية فى مصر

الخدمة	الجهة المتعاونة فى تقديم الخدمة	ميكنة الخدمة	اتاحة الخدمة على الانترنت
فاتورة التليفون	الشركة المصرية للاتصالات	√	√
مستخرج شهادة الميلاد	مصلحة السجل المدنى	√	√
اصدار كروت مدفوعة مقدمة لخدمات البريد	الهيئة القومية للبريد	√	نوفمبر ٢٠٠٣
خدمات الممولين (ضرائب/جمارك)	وزارة المالية	√	نوفمبر ٢٠٠٣
الاستعلام عن وسداد مخالفات المرور	نيابات مرور الاسكندرية	√	نوفمبر ٢٠٠٣
مستخرج شهادة الميلاد	مصلحة السجل المدنى	√	√
بدل فاقد البطاقة الشخصية (الرقم القومى)	مصلحة السجل المدنى	√	√
تنسيق الثانوية العامة (التنسيق بالجامعات)	وزارة التعليم العالى	√	√
خدمات شركات توزيع الكهرباء (الاستعلام)	وزارة الكهرباء	√	√
التوكيلات والشهر العقارى	وزارة العدل		ديسمبر ٢٠٠٣
الشكاوى والاستعلام عن خدمات الاتصالات	جهاز تنظيم الاتصالات	√	√
خدمات المصدرين	وزارة التجارة الخارجية	√	نوفمبر ٢٠٠٣
خدمات الاستعلام لمحاكم الاستئناف	استئناف القاهرة والاسكندرية	نوفمبر ٢٠٠٣	نوفمبر ٢٠٠٣
ضرائب الخصم والاضافة	وزارة المالية	سبتمبر ٢٠٠٣	سبتمبر ٢٠٠٣
السجل التجارى	وزارة التموين	√	نوفمبر ٢٠٠٣

المصدر : بيانات مركز معلومات وزارة الاتصال والمعلومات ، تموز/يوليو ٢٠٠٣ ٠

٤- تطبيقات الاقتناء أو الشراء الإلكتروني E- Procurement Application

تهتم الحكومة بنشر مبادرة نحو مجتمع معلوماتى لا ورقي لا نقدى وذلك بتفعيل تطبيقات الاقتناء الإلكتروني وذلك من خلال :

أ- نشر استخدام التوقيعات والمستندات والتعاقدات الإلكترونية بالجهات الحكومية والقطاع المصرفي .

ب- استخدام المدفوعات الإلكترونية في مجال الخدمات الحكومية والمرافق .

ج- نشر استخدام الكروت مسبوقة الدفع والكروت البنكية .

د- إنشاء مراكز استعلام الائتمان الاستهلاكي .

ومن الناحية التكنولوجية تهتم الحكومة المصرية بربط شبكات المعاملات الالكترونية محليا وتسهيل اتصالها بالشبكة الإقليمية والعالمية ، كما تهتم الحكومة بإصدار التشريعات التى تشجع وتدعم عمليات الاقتناء والشراء والدفع الالكترونى .

٥- التطبيقات في التعليم

أ- التعلم الالكترونى E-Learning

يعد التعلم الالكترونى أداة تعليمية فعالة توفر الحصول علي فرص تعليمية وتدريبية متساوية دون التقيد بالموقع الجغرافي ، ومن ثم يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم أو تحسين خدمات التعليم عن بعد من خلال توفير برامج تعليمية وتدريبية عبر الحدود القومية للدول للاستفادة من الخبرات الأجنبية دون الانتقال والسفر من دولة لأخرى فضلا على أنه وسيلة فعالة لعلاج العديد من المشاكل التى يعانى منها التعليم الحالى فى مصر ، وتتركز جهود التعلم الالكترونى فى مصر فى المجلس الأعلى للجامعات ووزارة التربية والتعليم ووزارة الاتصالات والمعلومات .

ب- مشروع المدارس الذكية Smart Schools

تتبنى وزارة الاتصالات والمعلومات مع وزارة التربية والتعليم مشروع لنشر استخدام تكنولوجيا المعلومات فى المدارس يطلق عليهم مشروع المدارس الذكية حيث يتكون المشروع من مرحلتين رئيسيتين :

(١) المرحلة الأولى : مدتها خمس سنوات تغطى مدارس المرحلة الاعدادية وعددها ٧٥٠٠ مدرسة بها ٤,٥ مليون طالب وبدأت هذه المرحلة فى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بمشروع استرشادى لعدد ٦٠ مدرسة تغطى ١٣ محافظة .

ويتم تنفيذ المرحلة الأولى على مدى خمس سنوات وحتى عام ٢٠٠٨ ، ويتم التركيز فيها على :

١- تكثيف تعليم طلاب المراحل الإعدادية أساسيات الحاسبات والانترنت .

٢- تطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات فى تعلم المواد الدراسية المختلفة .

٣- تطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات فى الإدارة المدرسية .

٤- أن تعمل هذه المدارس كمراكز مجتمعية (Community Centers) لتقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات للمواطنين والشباب فى مناطق تواجد هذه المدارس .

وتبلغ تكلفة البنية الأساسية فى هذا المشروع حوالى ٨٠,٠٠٠ دولار أمريكى لكل مدرسة وتكاليف التشغيل حوالى ٢٠,٠٠٠ دولار أمريكية فى السنة لكل مدرسة والتكلفة السنوية للطالب الواحد حوالى ١٥٠ دولار أمريكى .

ج- الجامعات التخيلية Virtual Universities

تشارك الجامعات المصرية من خلال كلية الحاسبات والمعلومات بجامعة القاهرة فى مشروع جامعة بن سينا التخيلية الذى يديره اليونسكو ويموله الاتحاد الأوروبى وتقدر ميزانية المشروع بحوالى ٥ مليون يورو حيث يشارك فى المشروع خمسة عشر دولة أوروبية ومتوسطية ، وقد بدأ المشروع منذ يناير ٢٠٠٣ ٠ ويتوقع أن يحقق المشروع الإنجازات التالية حتى نهاية ٢٠٠٥ :

أ- إنشاء شبكة مكونة من ١٥ مركز معرفة للتعلم الالكترونى فى الدول المشاركة فى المشروع ٠

ب- إعداد وتأهيل ٤٥ خبيراً للعمل فى هذا المجال ٠

ج- إعداد وتأهيل ٣٠٠ عضو هيئة تدريس على إنتاج المقررات الكترونياً ٠

د- إعداد ١٢٠ مقرراً دراسياً الكترونيا لخدمة قطاعات التعليم المختلفة ٠

هـ-تطوير عدد ١٢٠ مقرراً دراسياً الكترونياً لخدمة قطاعات التعليم المختلفة ٠

و- إنشاء مكتبة تخيلية تضم المقررات التى يتم تطويرها فى إطار المشروع ٠

٦- التطبيقات فى قطاع التجارة والأعمال

أ- التجارة والأعمال الالكترونية[١][٢] E-Commerce & E-Business

يعتبر استخدام التجارة الالكترونية من التطبيقات الواعدة فى مصر ٠ فعلى الرغم من أن استخدام التجارة الالكترونية فى الوقت الحالى محدود للغاية إلا أن الحكومة المصرية تقوم بإصدار العديد من التشريعات والسياسات التى تساعد على انتشار التجارة الالكترونية واستخدامها فى القطاعات المختلفة بالدولة ٠

وفى الوقت الراهن لا توجد بيانات دقيقة عن حجم التعامل الفعلى فى مجال التجارة الالكترونية إلا أن العديد من الدراسات يتوقع نمواً سريعاً للتجارة الالكترونية فى مصر ٠ وفى دراسة أعدتها وزارة التجارة الأمريكية فى ديسمبر ٢٠٠٢ بعنوان (Developments in electronic Commerce in Egypt) تطرقت للمجالات المختلفة للتجارة الالكترونية التى يمكن تطبيقها فى مصر. وأوضحت أن مجالات التجارة الالكترونية واعدة فى مصر ، كما أشارت الدراسة إلى جهود الحكومة والتشريعات التى تقوم بها لحماية وتأمين عمليات التجارة الالكترونية ودعت الدراسة إلى مشاركة القطاع الخاص مع الحكومة لجعل التجارة الالكترونية قابلة للتوسع والانتشار ٠

ب- البنوك الالكترونية E-Banking

أصبحت إعادة هيكلة البنوك فى مصر ضرورة لدفع تطبيقات التجارة الالكترونية من خلال تشجيع عمليات الدفع الالكترونى والمعاملات الالكترونية ٠ وعلى الرغم من أنه فى الوقت الحالى ١٠% فقط من المصريين لديهم حسابات بنكية فإن هذا العدد يزداد بمعدل عالى مما يشجع على استخدام المعاملات

---

(١) وزارة التجارة الامريكية "تطوير التجارة الالكترونية فى مصر " ، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ ٠

(٢) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "الاستراتيجية العربية للمعلوماتية" ، تشرين الثانى/نوفمبر ٢٠٠٢ ٠

الالـكترونية البنكية وبالتالى يدعم معاملات العملاء مع المؤسسات B2C والمؤسسات مع بعضها B2B ، وقد انتشرت ماكينات الصرف الآلى ATM فى مصر فى السنوات الأخيرة حيث يوجد فى الوقت الحالى حوالى ٨٥٠ ماكينة صرف آلى فى مصر ، كما أن معظم البنوك فى مصر حاليا متصلة بشبكة ماكينات الصرف الآلى على الرغم من أن كل البنوك حالياً ليست متصلة بنفس شبكة ماكينات الصرف مما يجعل كروت الصرف الآلى لا تعمل على كل ماكينات الصرف إلا أن البنك المركزى المصرى يقوم حاليا بوضع معايير ومواصفات لربط البنوك بعضها مع بعض مما يتيح استخدام كروت الصرف بسهولة ويرفع من جودة التعامل مع البنوك الالكترونية وقد أنشئت منذ حوالى ثمانية سنوات شركة تعنى بإدخال واستخدام تكنولوجيا المعلومات فى البنوك المصرية وتقديم الدعم الفنى لها ٠ وفى الوقت الحالى يبلغ عدد العملاء الذين يستخدمون المعاملات الالكترونية البنكية ضئيل مقارنة بتعداد السكان ولا توجد بيانات دقيقة عن حجم التعاملات الالكترونية البنكية إلا أن جودة هذه الخدمة جيدة مما يشجع على انتشارها وتبذل الحكومة جهوداً حثيثية لتفعيل استخدام المعاملات الالكترونية البنكية من خلال :

أ- تحويل المرتبات والمعاشات الى حسابات بالبنوك والهيئة القومية للبريد ٠

ب- انشاء مكتب استعلام الائتمان الاستهلاكى Consumption Credit Bureau لدعم التحول الى استخدام كروت الائتمان ٠

ج- استخدام المدفوعات الالكترونية فى مجال الخدمات الحكومية والمرافق بما فيها الانترنت البنكى Internet Baking والبنك المحمول Mobile Banking والكروت مسبوقة الدفع والكروت البنكية ٠

٧- التطبيقات فى قطاع الرعاية الصحية

(أ) الصحة الالكترونية E-Health

تسهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى النهوض بمستوى الخدمات الصحية ، ومن ثم تنمية العنصر البشرى ، وذلك من خلال :

- الربط بين وحدات تقديم الخدمات الصحية حيث يمكن ربط الوحدات الصحية فى المناطق الريفية بشبكات اتصالات مع الوحدات الصحية المتطورة فى المناطق الحضرية ، مما يسهل من آلية التعاون والاستفادة من الخبرات المتاحة بها ٠
- العلاج عن بعد حيث يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للاستفادة من الخبرات والتخصصات النادرة فى العالم دون التقييد بالبعد المكانى عبر المناطق الجغرافية المختلفة من خلال تطبيق نظم "الفيديو التفاعلى" ٠
- توفير المعلومات والمعارف إذ يمكن توفير قواعد بيانات قومية عملاقة تضم بيانات المواطنين وتاريخهم المرضى، بحيث يمكن الوصول إليها فى أى وقت وفى أى مكان مع توفير عنصرى السرية

والأمان ، كذلك يمكن توفير معلومات عن التكنولوجيات الطبية الحديثة ، وأساليب العلاج المستحدثة مما يساعد على الارتقاء بمستوى الخدمات الطبية ورفع كفاءة العاملين بقطاع الصحة .

- تحديث مراكز استدعاء الطوارئ الطبية من خلال تطوير نظم استقبال مكالماتالطوارئ إلكترونياً مع الربط بنظم المعلومات الجغرافية ، وقد شملت المرحلة الأولى القاهرة الكبرى (محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية) بعدد ٢٠٠ سيارة إسعاف مع نظام مركز اتصال متطور والمستهدف التوسع في مراكز استدعاء الطوارئ الطبية لتشمل محافظات الإسكندرية والدلتا وأسيوط و باقى المناطق النائية .

٨- المحتوى العربى الرقمى

(أ) المحتوى العربى على الانترنت للاستخدام القومى

يعتبر المحتوى الرقمى العربى فى مصر على الانترنت مثل معظم الدول العربية ضئيلا مقارنة بالمحتوى الانجليزى حيث على الرغم من أن معظم الجهات الحكومية والعديد من الجهات غير الحكومية لديها مواقع على الانترنت إلا أن معظم هذه المواقع باللغة الإنجليزية . ولا توجد حاليا بيانات دقيقة عن نسبة المحتوى العربى إلى المحتوى الانجليزى على الانترنت ويشمل معظم المحتوى العربى فى مصر على الانترنت :

أ- مواقع الأخبار من صحف وأخبار تليفزيونية .

ب- مواقع ثقافية .

ج- الموسوعات والترجمة

كما تتبنى وزارة الاتصالات والمعلومات انشاء مركز قومى للتوثيق الالكترونى للتراث الحضارى والطبيعى وتم نشر جزء كبير من التراث الحضارى والطبيعى على الانترنت باللغة العربية ، كما أن وزارة التربية والتعليم قامت بنشر مناهج المرحلة الإعدادية وجزءً كبيراً من المرحلة الابتدائية والثانوية باللغة العربية على الانترنت .

وهناك اهتمام فى مصر حاليا لدعم المحتوى العربى على الانترنت لتحقيق ما يلى :

أ- الاتصال بين أفراد المجتمع أو المجتمعات المختلفة .

ب- التعلم من خلال المواد التعليمية المتاحة على الانترنت .

ج- التسوق والشراء والبيع والعمليات البنكية بين الأفراد والمؤسسات .

د- التعريف بالأفراد والمؤسسات والجهات المختلفة .

هـ- توفير المعلومات العربية بصفة عامة .

٤٠٣ تقدير حجم صناعة البرمجيات حتى عام ٢٠١٥

تقوم محاولة تقدير حجم سوق البرمجيات في مصر من خلال ثلاثة بدائل : يعتمد البديل الأول علي نمو صناعة البرمجيات في مصر بمعدل سنوى في المتوسط ٣٠% وهى أقل من الدراسات العديدة التى توقعت

أن تنمو سوق البرمجيات بمعدل ٣٥% سنوياً في المتوسط . أما البديل الثاني فهو يقوم علي افتراض نمو صناعة البرمجيات في مصر بمعدل ٢٥% سنوياً في المتوسط وأخيراً البديل الثالث وهو يقوم علي افتراض نمو صناعة البرمجيات في مصر بمعدل ٢٠% سنوياً كما يوضحها الجدول رقم (١) .

تم حساب حجم صناعة البرمجيات في السنة ن كالآتي :

البرمجيات في السنة ن = البرمجيات في السنة ن-١+ البرمجيات في السنة ن-١ × متوسط معدل النمو .

فتكون التقديرات كما يلي :

البديل الأول = حجم البرمجيات في عام ٢٠٠٥

= حجم البرمجيات في عام ٢٠٠٤ + حجم البرمجيات في ٢٠٠٤×٠.٣٠

البديل الثاني = حجم البرمجيات في عام ٢٠٠٥

= حجم البرمجيات في عام ٢٠٠٤+حجم البرمجيات في عام ٢٠٠٤×٠.٢٥

البديل الثالث = حجم البرمجيات في عام ٢٠٠٥

= حجم البرمجيات في عام ٢٠٠٤ + حجم البرمجيات في عام ٢٠٠٤×٠.٢٠

ويتضح من الجدول رقم (١) ما يلى :

بالنسبة للبديل الأول والذى يعتمد على معدل نمو قدرة ٣٠% سنوياً ، نلاحظ أن حجم صناعة البرمجيات يأخذ فى الزيادة من ٣٥ مليون جنية عام ١٩٩٤ إلى ٦٥ مليون جنيه عام٢٠٠١ ثم يتزايد ليصل إلى ١٨٦ مليون جنيه عام٢٠٠٥ ، وهذا الرقم يصل إلى ٥٣٠ مليون جنيه بحلول عام ٢٠٠٩ وأخيراً يصل إلى إلى ٢٥٥٩ مليون جنيه عام ٢٠١٥ حسب التقديرات ، أما بالنسبة للبديل الثانى فإن حجم صناعة البرمجيات يزداد فيهمن ٦٥ مليون جنيه عام ٢٠٠١ إلى ١٥٩ مليون جنيه عام٢٠٠٥ ثم يصل إلى ٣٨٧ مليون جنيه عام ٢٠٠٩ وأخيراً يصل حجم صناعة البرمجيات إلى ١٤٧٨ مليون جنيه عام ٢٠١٥ .

وأخيراً فإن البديل الثالث فهو بديل متواضع ويفترض أن تنمو فيه صناعة البرمجيات بمعدل ٢٠% فقط فيه يصل حجم صناعة البرمجيات إلى ١٣٥ مليون جنية عام ٢٠٠٥ يصل إلى ٢٧٩ مليون جنية عام ٢٠٠٩ وأخيراً في عام ٢٠١٥ . يصل إلى ٨٣٥ مليون جنية حسب التقديرات .

جدول رقم (١)

تقدير حجم صناعة البرمجيات خلال الفترة (٢٠٠٥- ٢٠١٤)

(القيمة بالمليون جنية)

السنوات	معدل نمو سنوى ٣٠%	معدل نمو سنوى ٢٥%	معدل نموسنوى ٢٠%
١٩٩٤	٣٥	٣٥	٣٥
١٩٩٥	٤٢	٤٢	٤٢
١٩٩٦	٥٠	٥٠	٥٠
١٩٩٧	٤٨	٤٨	٤٨
١٩٩٨	٥٠	٥٠	٥٠
١٩٩٩	٥٤	٥٤	٥٤
٢٠٠٠	٥٥	٥٥	٥٥
٢٠٠١	٦٥	٦٥	٦٥
٢٠٠٢	٨٥	٨١	٧٨
٢٠٠٣	١١٠	١٠٢	٩٤
٢٠٠٤	١٤٣	١٢٧	١١٢
٢٠٠٥	١٨٦	١٥٩	١٣٥
٢٠٠٦	٢٤١	١٩٨	١٦٢
٢٠٠٧	٣١٤	٢٤٨	١٩٤
٢٠٠٨	٤٠٨	٣١٠	٢٣٣
٢٠٠٩	٥٣٠	٣٨٧	٢٧٩
٢٠١٠	٦٨٩	٤٨٤	٣٣٥
٢٠١١	٨٩٦	٦٠٥	٤٠٢
٢٠١٢	١١٦٥	٧٥٧	٤٨٣
٢٠١٣	١٥١٤	٩٤٦	٥٨٠
٢٠١٤	١٩٦٩	١١٨٢	٦٩٥
٢٠١٥	٢٥٥٩	١٤٧٨	٨٣٥

المصـــدر : تم حسابه بمعرفة الباحث اعتمادا علي حجم صناعة البرمجيات خلال الفترة ٩٤-٢٠٠٣ وافتراض معدلات ثلاث للنمو .

١٠٤٠٣ إمكانات التوسع في سوق البرمجيات في مصر

تعد سوق البرمجيات في مصر من الأسواق الواعدة وفرص التوسع أمامها كبيرة سواءً كانت داخلية أو خارجية (إقليمية أو دولية) ففي السوق المحلي هناك خطوات جادة وسريعة نحو التحول إلى الحكومة الالكترونية مما يخلق طلباً علي صناعة البرمجيات وهناك رؤية للحكومة حول دور قطاع الإتصالات والمعلومات ومن ثم قطاع البرمجيات ، فقد توقع تقرير مجلس الشورى المصرى الصادر عام ٢٠٠١ ان تصل صادرات مصر من البرمجيات الى ٥٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٥ في حين حققت صادرات مصر من البرمجيات عام ٢٠٠٣ – ٧٠٠ مليون دولار بما يزيد عما كان متوقعاً عام ٢٠٠٥ بـ ٢٠٠مليون دولار .

وقد توقع التقرير أن تصل الصادرات الى ٢,٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٠ثم إلى ٢٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠ ، هذا بالإضافة إلى الامكانات الإقليمية وفرص مصر للتصدير للسوق العربية وهي سوق تحوى ١٧٥ مليون فرد يتحدثون باللغة العربية . أضف إلى ذلك الفرصة المتاحة في السوق الدولية فهناك العديد من مواطن القوة في الوضع المصري مثل وجود قاعدة عريضة من الخريجين وانخفاض تكلفة التنفيذ بالنسبة للتجمعات الدولية الأخرى .

كذلك هناك تطور هام في مجال البرمجيات ويتعلق بموضوع (المنظومات ذات المصدر المفتوح) ويتيح هذا النظام للجهات التى تحصل علي حق الانتفاع بهذه البرامج أن يضيف إليها أو تقوم بإجراء بعض التعديلات أو حتى توزيع نسخ من البرامج . ويمثل ذلك فرصة لمصر تكمن في أن كثيراً من البرمجيات المتاحة علي المستوى العالمي تحتاج لبعض التعديلات بحيث يمكن استخدامها في المنطقة العربية نتيجة لاستخدام اللغة العربية في التعامل ولذلك فإن برامج المصدر المفتوح سوف تعطي فرصة كبيرة لإدخال هذه التعديلات بدلاً من انتظار المنتج الأصلي والذي قد لا يمتلك الخافية المناسبة عن متطلبات المنطقة العربية .

وعلي ذلك يمكن تحديد الإطار الذي يمكن إتباعه بالنسبة لمصر في مجال البرمجيات :

١- النظم المدمجة.
٢- البرمجيات حسب الطلب.
٣- أدوات التطوير والتطبيقات الجاهزة بالنسبة للغة العربية
٤- تطبيقات الوسائط المتعددة في النواحي التعليمية والتجارية .

٢٠٤٠٣ الامكانات المحلية لزيادة الطلب علي البرمجيات

إذا كان السوق المصري للبرمجيات يتسم بالضيق ويرجع ذلك للعديد من الأسباب من أهمها انخفاض استهلاك السوق المصرى للبرمجيات وكذلك انخفاض الإنفاق علي الثقافة بوجه عام وارتفاع تكاليف الإنتاج فإن هناك العديد من القنوات التى يمكن من خلالها رفع مستوى الطلب علي البرمجيات ،واحد هذه القنوات هو قطاع التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة وهناك العديد من المحاولات

تجرى منذ سنوات لإدخال الكتاب الإلكتروني علي المستوى الجامعي ومن شأن ذلك ان يرفع الطلب علي البرمجيات كخطوة يليه تعميم استخدام الكتاب الإلكتروني علي كافة مستويات التعليم الابتدائي والإعدادى والثانوى .

٣٠٤٠٣ تقدير الطلب علي البرمجيات علي المستوى الجامعي

في هذا الجزء تم الاعتماد علي تقدير عدد الطلبة المقيدين بالجامعات المصرية حتى عام ٢٠١٥ اعتماداً علي البيانات المتوافرة من المجلس الأعلى للجامعات خلال الفترة من عام (١٩٨٦-٢٠٠٣) حيث ينمو عدد الطلبة المقيدين في الجامعات المصرية ، عدا جامعة الأزهر ، بمعدل نمو سنوى ٦% في المتوسط خلال الفترة – كما يتضح من الجدول رقم (٢) وعلي اعتبار أن إنفاق الطالب على (CD) ١٥ جنيه فيمكن الحصول علي حجم الطلب علي البرمجيات في أى سنة كالآتي :

حجم الطلب المتوقع في سنة ما = عدد الطلبة المتوقع × سعر بيع CD

وتم أخذ سعرين وهم حجم الطلب عند سعر ١٥ جنيه وحجم الطلب عند سعر ٢٥ جنيه .

وعلى ذلك ومن خلال الجدول رقم (٢) يتضح ما يلى :

إن إنفاق طلبة الجامعات على الأسطوانات المدمجة (CD) يمكن أن يرفع الطلب ومن ثم زيادة المبيعات فى السوق بما مقداره ١٩,٩مليون جنيه عام ٢٠٠٤ يرتفع هذا الرقم ليصل إلى ٢٨,٣ مليون جنيه عام ٢٠١٠ ويتزايد هذا الرقم ليصل إلى ٣٧,٩ مليون جنيه عام ٢٠١٥ .

أما إذا كان إنفاق الطالب على شراء (CD) ٢٥ جنيه فإن اجمالى الزيادة فى الطلب فى عام ٢٠٠٤ تبلغ ٣٣.٢مليون جنيه يقدر أن يصل الى ٤٧ مليون جنيه فى عام ٢٠١٠ ثم يصل إلى ٦٣,١ مليون جنيه فى عام ٢٠١٥ .

جدول رقم (٢)

تقدير إنفاق طلبة الجامعات على البرمجيات حتى عام ٢٠١٥

السنوات	عدد الطلبة المقيدين (ألف طالب)	المبيعات عند سعر ١٥ جنيه (مليون جنيه)	المبيعات عند سعر ٢٥ جنيه (مليون جنية)
٢٠٠٤	١٣٣١	١٩,٩	٣٣,٢
٢٠٠٥	١٤١١	٢١,٢	٣٥,٢
٢٠٠٦	١٤٨٥	٢٢,٤	٣٧,١
٢٠٠٧	١٤٩٥	٢٣,٨	٣٧,٣
٢٠٠٨	١٦٨٠	٢٥,٢	٤٢
٢٠٠٩	١٧٨١	٢٦,٧	٤٤,٥٠
٢٠١٠	١٨٨٨	٢٨,٣	٤٧
٢٠١١	٢٠٠١	٣٠,١	٥٠,٢
٢٠١٢	٢١٢١	٣١,٨	٥٣,١
٢٠١٣	٢٢٤٩	٣٣,٧	٥٦,٢
٢٠١٤	٢٣٨٣	٣٥,٧	٥٩,٥
٢٠١٥	٢٥٢٧	٣٧,٩	٦٣,١

المصدر : تم حساب الجدول بالاعتماد على بيانات الطلبة المقيدين بالجامعات عدا جامعة الأزهر ، المجلس الأعلى للجامعات ، ٢٠٠٣ .

٤٠٤٠٣ تقدير الطلب الخارجى (الصادرات)

فى هذا الجزء تم الاعتماد على تقدير وزارة الاتصالات والمعلومات (والوارد فى دراسة نجلا رزق المشار إليها فى المصدر) ، فطبقا لهذا التقدير يتوقع أن ترتفع الصادرات من ٩٠٠ مليون جنية إلى ١,٦٠٠ مليار جنية عام ٢٠٠٧ ثم تصل إلى ٢,٥ مليار جنية عام ٢٠٠٩ .

وتعد هذه التقديرات مغال فيها حيث يقدر الاحتمال الأول أن تصل صناعة البرمجيات إلى ١١٦٥ مليون جنيه عام٢٠١٢، بينما تقدر الدراسة أن حجم الصادرات وهى جزء من إنتاج البرمجيات سيصل إلى ١٢٠٠ مليون جنيه عام ٢٠٠٦ ، وكذلك فى الوقت الذى يقدر فيه زيادة البرمجيات إلى ٢٥٥٩مليون جنيه عام ٢٠١٥ طبقاً للبديل الأول (الأكثر تفاؤلاً) ، تقدر الدراسة أن حجم الصادرات سيصل إلى ٢٥٠٠ مليون جنيه عام ٢٠٠٩ . ولذلك يرى الباحث أن هذه التقديرات فعال فيها فى ظل تناقص معدلات نمو هذه الصناعة ، بالإضافة إلى المنافسة الإقليمية والدولية لصناعة البرمجيات المصرية .

ويقدر مجلس الشورى أن تصل صادرات البرمجيات ٢,٥ مليار جنيه بحلول ٢٠١٠ وإلى ٢٥ مليار جنية بحلول عام ٢٠٢٠ . ومصر كمجتمع للمعلومات تتمتع بالعديد من الإمكانيات الضخمة التى تؤهلها للمنافسة على المستوى الاقليمى والدولى وخاصةً فى مجال التعريب والتعديل حسب احتياجات العملاء . وتعتبر السوق المصرية من أهم أسواق برامج الكمبيوتر فى منطقة الشرق الأوسط وكثير من الشركات المحلية العاملة فى صناعة المعلومات بدأت فى التواجد والمنافسة فى الأسواق العربية حيث اتجهت إلى مجال تطوير البرامج الجاهزة لتلبية احتياجات الشركات المحلية والعربية كما أن عقود البرمجيات المصرية مع الشركات الأجنبية تكسبها الخبرة وتزيد من قدرتها التنافسية محلياً وإقليمياً .

جدول رقم (٣)

السنوات	الصادرات (مليون جنية)
١٩٩٩	٥
٢٠٠٠	٥٠
٢٠٠١	١٠٠
٢٠٠٢	٢٠٠
٢٠٠٣	٤٠٠
٢٠٠٤	٦٠٠
٢٠٠٥	٩٠٠
٢٠٠٦	١٢٠٠
٢٠٠٧	١٦٠٠
٢٠٠٨	٢٠٠٠
٢٠٠٩	٢٥٠٠

المصدر : مأخوذ من دراسة نجلا رزق ، تكنولوجيا المعلومات والنمو ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ،

أهم النتائج والتوصيات

أولا: النتائج

تتوافر لصناعة البرمجيات فى مصر مقومات تجعلها صناعة واعدة وذلك من حيث :

- توافر المهارات الفنية للعاملين فى هذه الصناعة ٠
- انخفاض تكلفة العمل بمصر مقارنة بأوروبا وأمريكا ٠
- يتميز الموقع الجغرافى فى مصر بأنه يقع فى نفس المنطقة الزمنية مع السوق العربى والسوق الأوروبى وهذا يسهل عملية التزامن فى الاتصالات ٠
- لدى مصر ميزة هامة هى ميزة اللغة (العربية) بالنسبة للسوق العربى (أكثر من ٣٠٠مليون) ، كما أن عددا لا باس به على دراية مناسبة للغة الإنجليزية كلغة ثانية ٠

- إن وجود فروع للشركات الدولية يؤدى إلى دفع تطوير الصناعة فى مصر .
- رصدت الدراسة عدداً من المعوقات والتى إذا تم التغلب عليها من خلال استراتيجية واضحة المعالم يمكن أن تحتل هذه الصناعة المكانة المرجوة سواء فى السوق العالمى أو السوق المحلى والاقليمى ٠ مثل مشكلات التسويق للمنتجات الوطنية ، مشاكل التمويل ، الضعف النسبى للبنية الأساسية ، اتسام استخدام شبكة الانترنت فى مصر بارتفاع تكاليف مقارنة بالدول الأخرى مع محدودية أعداد المستخدمين مع ضعف كفاءة الشبكة ، مشكلة القرصنة ومحدودية السوق المحلى ٠

ثانيا: التوصيات

- أهمية دور الدولة بالنسبة لاستكمال مقومات البنية التحتية كذلك دورها فى فتح أسواق محلية وعالمية أمام المنتج المصرى (الكتاب الالكترونى فى التعليم الجامعى مثلاً) ٠
- ضرورة وجود معايير للجودة للاحتكام اليها عند حدوث نزاعات بين مقدمى الخدمة والمستهلك ٠
- تفعيل دور غرفة صناعة البرمجيات بالنسبة للمساندة التى تقدمها للشركات المصرية ٠
- ضرورة وجود جهات تدريبية على مستوى عال من التقنيات لإعطاء شهادات دولية فى مجال الجودة ٠
- توعية المستهلك وذلك لكسر حدة المقاومة المجتمعية لتقبل التقنيات الحديثة ٠
- بالنسبة للتسويق فى السوق العالمى : خلق جهة مستقلة لعملية ترويج منتجات البرمجيات مزودة بفريق عمل لديه رؤية متكاملة عن الأسواق المختلفة واحتياجاتها ، وإدراج تصدير منتجات وخدمات البرمجيات والتكنولوجيا المصرية ضمن بروتوكولات التعاون بين مصر والدول الأخرى ، ودعم مكاتب التمثيل التجارى بالمعلومات والخبراء للتعرف على أهم الأسواق للتركيز والتوجه إليها ٠
- فى مجال التمويل خلق أو إنشاء مؤسسات تمويلية متخصصة للتعامل مع هذه الصناعة أسوة بما هو معمول به فى مجالات أخرى (بنوك البناء والتشييد وبنوك الائتمان الزراعى)٠
- تفعيل دور الجامعات ومراكز البحوث التدريبية للاهتمام بالنظر فى المقررات التعليمية لتجسير الفجوة القائمة بينها وبين الاحتياجات الفعلية والعملية للصناعة ٠

العمل على إنشاء اتحاد لصناعة البرمجيات .

تشجيع الشركات الأجنبية العاملة فى السوق المصرى لتخفيض أسعار التراخيص للبرامج الأجنبية لتوسيع قاعدة الاستخدام المحلى .

اندماج الشركات الصغيرة فى كيانات أكبر للصمود أمام الشركات كبيرة الحجم .

المراجـــــع

أولا : باللغة العربية

١- الاقتصاد الجديد ، اوراق بنك مصر البحثية ، العدد ١١ ، يونية ٢٠٠١ .

٢- الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الأسكوا) ، مجتمع المعلومات فـى جمهوريـة مصـر العربية ، ٢٠٠٣ .

٣- المجالس القومية المتخصصة ، فرص ازدهار الصناعات الالكترونية ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

٤- دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ إليها ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، معهد التخطيط القـومى ، يونيـة ٢٠٠٣ .

٥- فاروق على الحفناوى ، موسوعة قانون الكمبيوتر ونظم المعلومات ، الجـزء الأول ، عقـود البرمجيـات ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

٦- مجلس الشورى ، تقرير عن تحديث مصر ٢٠٠١ .

٧- مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القدرة التنافسية فى صناعة البرمجيـات المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠١ .

٨- مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، أوراق مختلفة مقدمة لمؤتمر اقتصاد المعرفة .

ثانيا : باللغة الأجنبية

1- American Chamber of Commerce in Egypt - Information Technology In Egypt, 2002 .

2- Bibek Debroy & Julian Moris, Open to Development, Open-Source Software and Economic Development, International Policy Network, 2004 .

3- Development Information, Working Paper Series, Institute for Development Policy Management, Unv. Manchester. UK :

* Paper No.3, The Uneven Profile of Indian Software Exports, 1998 .

* Paper No.11, Failure, Success and Improvisation of Information Systems in Developing Countries, Jan. 2002 .

* Paper No.12, Software Exports Success Factors and Strategies in Developing and Transitional Economies, 2002 .

* Paper No. 17, Uncertainty and Coordination In Global Software Projects .

4- Hossein Askari and Joydeep Chattarjet, Software Exporting, A development Country Advantage, BNL Quarterly Review, No.224, March, 2003 .

5- L'Egypte Contemporaine, 2002, Nagla Rizk, Information Growth, Prospects for Egypt Software Industry .

ملخص دراسة

سوق البرمجيات

وأهم النتائج والتوصيات

مقدمـــة

تعتبر صناعة البرمجيات احدى صناعات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وقد حققت نمواً كبيراً فـــى العقدين الأخيرين من القرن العشرين ٠٠ وتعتمد هذه الصناعة على التقنيات الحديثة ، وتعتبر البرمجيـــات هى القوة الرقمية أو العقل الرقمى لثورة المعلومات والتى تؤدى إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادى ٠ عن طريق رفع إنتاجية العمل وبالتالى زيادة معدلات النمو فى الناتج القومى الحقيقى وزيادة معدلات الاستخدام للموارد الذى يؤدى إلى خفض معدلات التضخم والبطالة ٠

ويعرف الاقتصاد الجديد بأنه الاقتصاد الذى يعتمد علـــى التطـــور العلمـــى والتكنولـــوجى (الاقتصـــاد الالكترونى) الذى يقوم على المعلومات أو الأفكار الجديدة المدمجة فى الخدمات والإنتاج السلعى ٠

ولذلك وضعت الدولة تنمية وتطور صناعة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات على قمة أولوياتها والذى تمثل فى فصل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن وزارة النقل والمواصـــلات وتعيـــين[1] وزيـــر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات استنادا الى أن هذا القطاع يمكن أن يكون قاطرة لنمو الاقتصاد نمواً قوياً ومتواصلاً بحيث يساهم فى رفع قدرة الاقتصاد على الإنتاج والتصدير ٠٠

وإذا كانت خطة تطوير هذا القطاع قد اعتمدت على محاور كثيرة من أهمها خلق طلب محلى من شأنه تشجيع الاستثمار فى هذا المجال، كذلك الاهتمام بالأسواق العالمية عن طريق خلق صـــناعة قـــادرة علـــى المنافسة عالمياً وتحويل هذه الصناعة إلى صناعة تصديرية مع تنمية المهارات البشرية اللازمة عن طريق تدريب المتخصصين وخلق عمالة ماهرة من خريجى الجامعات ٠

وعليه فإن هذه الدراسة ترمى إلى تحقيق الأهداف التالية :

- دراسة خصائص سوق البرمجيات علي المستوى الدولي والإقليمي ٠
- دراسة وتقييم الوضع الحالي لصناعة البرمجيات في مصر وذلك من خلال دراسة حالة مجموعة من الشركات تتضمن عوامل العرض والطلب في صناعة البرمجيات ومحددات كل منها .
- محاولة لتقدير الطلب علي البرمجيات في السوق المصرى خلال العشر سنوات القادمة وذلك اعتمـــاداً علي معدلات النمو الحالية لصناعة البرمجيات وإمكانية إدخال جوانب أخـــرى للطلـــب مثـــل الكتـــاب الالكتروني لطلبة الجامعات .

---

(١) والذى أصبح رئيسا للوزراء ٠

- الخروج بتوصيات يعتمد عليها صانع القرار تعتمد علي التحليل العلمي والعملى لوضع هذه الصناعة كذلك محاولة الاستفادة بتجارب دول في ظروف اقتصادية واجتماعية مماثلة أحرزت تقدماً واستحوذت علي نصيب وافر من السوق العالمي مثل الهند وغيرها.

السوق العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

فى عام ٢٠٠٠ بلغ حجم هذا السوق ٢,١ ترليون دولار بمتوسط معدل سنوى للنمو ١٠,٤% . وتحتل الولايات المتحدة ٣٦% من حجم هذا السوق بمتوسط معدل نمو سنوى ثابت ٨,٣% ، وفى عام ٢٠٠٢ ظلت الولايات المتحدة الامريكية على قمة هذا السوق وذلك باعتبار أن الفجوة بينها وبين باقى مجاميع الدول الأخرى ظلت كما هى حيث تقف أوروبا بما فيها أوروبا الشرقية خلف الولايات المتحدة بـ ٧% واليابان بـ ٢٥% . ويتوقع الخبراء أن تظل أمريكا لفترة ليست بالقصيرة على قمة السوق العالمى ، اما بالنسبة للأنفاق على هذه الصناعة من المتوقع ان يتعدى ٣ ترليون دولار امريكى فى عام ٢٠٠٣ بمتوسط معدل نمو ٧% . تحتل الولايات المتحدة فى هذا الصدد أعلى نسبة انفاق من الناتج المحلى الاجمالى (GDP) ويقدر بحوالى ٨,٧% يليها السويد بنسبة ٨,٢٧% وسويسرا ٧,٨% - ولو تمت المقارنة بالنسبة لمتوسط دخل الفرد سنجد ان نصيب سويسرا يعلو أمريكا بحوالى ٣,٨% ويتبعها السويد حيث تحتل المركز الثالث بالنسبة لمعدل الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة لمتوسط دخل الفرد بعد سويسرا وأمريكا .

ولو أردنا التركيز على صناعة تكنولوجيا المعلومات فقط فأنه يتوقع لها أن تشهد زيادة فى معدل النمو السنوى وذلك رغم تباطؤ نمو الاقتصاد العالمى .

فقد وصلت ايرادات هذه الصناعة على المستوى الاجمالى العالمى ١,١ بليون دولار أمريكى محققة بذلك ١٠,٤% زيادة فى معدل النمو عن السنة السابقة ١٩٩٩ وتستأثر الولايات المتحدة الأمريكية بالسوق العالمى بمعدل ٤٥% من اجمالى الإيرادات العالمية لهذه الصناعة أى بما يعادل ضعف ما حققته دول أوروبا . وبذلك يمثل هذا القطاع أكثر من ثلث الناتج المحلى الاجمالى للولايات المتحدة الامريكية فى عام ٢٠٠٠ ويوظف حوالى ٧ مليون عامل وبالنسبة لأوروبا ، وكذلك اليابان نجد أن هذا القطاع بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى تعاظم دوره بشكل واضح فى السنوات الأخيرة حيث أنه فى عام ٢٠٠٠ مثل ٤,٧٨% ، وفى السويد ٣,٨٩% .

صناعة وسوق البرمجيات

تحتل صناعة البرمجيات ١٠% من حجم صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى العالم ، ويبلغ متوسط معدل نمو صناعة البرمجيات السنوى فى الولايات المتحدة الأمريكية ١٦,١% حتى عام ٢٠٠٢ يليها اوروبا الغربية وأوروبا الشرقية حيث بلغ هذا المعدل فيهما الى ١٤,٨% و ١٤,٢% على

التوالى ، كما يتضح من الجدول التالى والذى يوضح متوسط معدل النمو السنوى لأهم عناصر سوق الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات موزعة حسب الأقاليم الجغرافية فى الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٢

معدل النمو السنوى لأهم عناصر سوق الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

موزعة حسب الأقاليم الجغرافية فى الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٢ (%)

البيان	أوروبا الغربية	أوروبا الشرقية	الولايات المتحدة الامريكية	اليابان	باقى العالم	الاجمالى
معدات	١٠,٧	٤,٧	٤,٦	٧,٥	١٤,٧	٩,٥
برمجيات	١٤,٨	١٤,٢	١٦,١	٥,٦	١٧,٧	١٥,١
خدمات	١٢,٢	١٥,٧	١٠,٧	٥,٢	١٥,٢	١١,١
ناقلات الخدمات (*)	٧,٢	١٦,٣	٥,٣	٥	٤,٣	٥,٩
الاجمالى	١٠	١٢,٥	٨	٦	١٠,٤	٩

المصدر : المؤسسة الدولية للاحصاءات ٢٠٠١ .

والبرمجيات والتى تدار من خلالها العمليات وتعتبر القوة الرقمية أو العقل الرقمي لثورة المعلومات Digital Brain Power هي التى تؤدى الى زيادة النمو الاقتصادى ويعتمد علي التخزين الإلكتروني وهي صناعة لها خصائص تميزها وتجعل سوقها متميزاً أيضاً ولابد من التعامل معه بوعي تام وذلك لأن التكنولوجيا في حالة تغير سريع جداً وبالتالي فإن دورة حياة المنتج اقل بكثير مقارنة بكافة الصناعات الأخرى ، كما تمثل النفقات الثابتة في هذه الصناعة الأهمية الأكبر والتى تتمثل في نفقات الاختراع والبحث والتطوير .

كما انه سوق يتميز بالتركيز الشديد بحيث تسيطر عليه قلة من الشركات العملاقة ، هذا مع ارتفاع عنصر عدم التأكد الراجع الى عوامل كثيرة .

صناعة البرمجيات فى مصر

تعد صناعة البرمجيات فى مصر حديثة نسبيا ، وكما هو معروف أن البرمجيات تنقسم الى نظم البرمجيات "Software System" والتى تدير العمليات الداخلية للحاسب الآلى. ومنها ما يتعلق بالتطبيقات أو ما يطلق عليه استخدامات البرمجيات أو تطبيقات البرمجيات Applications Software وهى تصميمات لإنجاز أهداف أو مهام محددة من خلال أدوات للتطبيقات Applications Tools وحلول التطبيقات Applications Solution وهى فى ذلك قد تكون سابقة التجهيز Packaged أو معددة حسب الطلب أى Customized.

يقدر معدل نمو قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ICT فى مصر خلال عام ٢٠٠٠ بحوالى ٣٠% وبلغت إيراداته الكلية حوالى البليون دولار فيما بين حاسبات ٦٦% ، وبرمجيات ١٤% ، واتصالات ٨% ، وخدمات ١٢% .

ويقدر سوق البرمجيات بحوالى ١٤٠ مليون دولار فى عام ٢٠٠٠ حيث يبلغ نصيب قطاع البرمجيات من اجمالى سوق تكنولوجيا المعلومات حوالى ٢٥% (حجم صادرات القطاع ١٥٠ مليون دولار بينما يبلغ فى إسرائيل ١.٥ بليون دولار) .

يقدر عدد الشركات العاملة فى مجال البرمجيات فى مصر ما بين ٢٠٠ شركة و٣٠٠ شركة ويتركز معظمها فى القاهرة والإسكندرية ، كما يقدر عدد العاملين فى هذه الصناعة بحوالى ٥٠٠٠ الى ٧٠٠٠ مشتغل ما بين مديرين ومبرمجين وفنيين ، يعمل ٢٠٠٠ منهم فى الشركات الدولية مثل شركة IBM ، و٢٠٠٠ آخرون يعملون فى الشركات المصرية للبرمجيات (بمتوسط ١٥ فرداً) ، ١٠٠٠ يعملون فى بعض الشركات المساعدة التى تعمل فى مجال التدريب والاستشارات [١][٢] .

مقومات صناعة البرمجيات فى مصر

- توافر المهارات الفنية للعاملين فى هذه الصناعة .
- انخفاض تكلفة العمل بمصر مقارنة بأوروبا وأمريكا .
- يتميز الموقع الجغرافى فى مصر بأنه يقع فى نفس المنطقة الزمنية مع السوق العربى والسوق الأوروبى وهذا يسهل عملية التزامن فى الاتصالات .
- لدى مصر ميزة هامة هى ميزة اللغة (العربية) بالنسبة للسوق العربى (أكثر من ٣٠٠مليون) ، كما أن عددا لا باس به على دراية مناسبة للغة الإنجليزية كلغة ثانية ..
- ان وجود فروع للشركات الدولية يؤدى الى دفع تطوير الصناعة فى مصر .

المعوقات التى تواجه صناعة البرمجيات فى مصر[٣]

رغم الجهد المبذول والإنجازات التى تحققت إلا أننا كباحثين نستطيع أن نرصد عددا من معوقات هذه الصناعة والتى إذا تم التغلب عليها من خلال استراتيجية واضحة المعالم يمكن أن تحتل هذه الصناعة المكانة المرجوة سواء فى السوق العالمى أو السوق المحلى والاقليمى.

ومن أهم هذه المعوقات :

- مشكلات التسويق للمنتجات الوطنية وهو أهم المعوقات التصديرية حيث يشكل التسويق والتوزيع حوالي ٧٥% من القيمة المضافة للمنتج .

---

(١) ليست هناك أرقام دقيقة بهذا الخصوص ، وقد تفاوتت هذه الأرقام فى المراجع المختلفة ، أنظر مراجع سبق ذكرها :
علا الخواجه ، غرفة التجارة الامريكية ....

(٢) كما لم يصدر من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء كجهاز رسمى مسئول عن جميع البيانات الخاصة بالدولة فى كافة القطاعات أى بيانات متكاملة عن صناعة البرمجيات والشركات العاملة فى هذا المجال .

(٣) دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٧٠) معهد التخطيط القومى .

- مشاكل التمويل حيث لا تتوافر مصادر تمويلية قصيرة الأجل لتمويل المواد الخام والمنتجات الوسيطة ، أو طويلة الأجل اللازمة للمشروعات الجديدة ، ولتمويل المعدات الرأسمالية .
- هذا بالإضافة إلي ارتفاع معدلات التنقل داخلياً أو خارجياً للبحث عن فرص أفضل .
- ضعف البنية الأساسية .
- استخدام شبكة الانترنت وهي الشريان الرئيسي للاتصالات وتوصيل المعلومات ، في مصر يتسم استخدام الشبكة بارتفاع التكاليف مقارنة بالدول الأخرى مع محدودية أعداد المستخدمين مع ضعف كفاءة الشبكة .
- هذا بالإضافة إلى الاعتبارات القانونية والتى من أهم مشاكلها القرصنة فارتفاع معدلاتها تعتبر حافزا سلبيا للاستثمار في الصناعة .

- محدودية السوق المحلي :

يتسم السوق المصري في هذا المجال بالصغر ومحدودية الحجم ويرجع ذلك إلى عوامل كثيرة منها :

- عدم ادراك أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء والإنتاجية (حتي علي مستوي المديرين) .
- تغليب إنفاق الجزء الأكبر علي الأجزاء الصلبة أو المادية وليس علي رأس المال الغير ملموس .
- نقص البرامج المطورة والمعربة التي يحتاجها السوق .
- انخفاض مستوى دخل الفرد .
- ارتفاع معدلات القرصنة .
- ارتفاع ثقة المستهلك بالمنتج الاجنبي للشركات الدولية اكثر من المنتج المصري .

دراسة ميدانية عن انتاج وخصائص سوق البرمجيات في مصر

لاحظنا فيما سبق ان من أهم معوقات صناعة البرمجيات هي محدودية السوق المحلي ولهذا عمدت هذه الدراسة لعمل زيارات ميدانية للعديد من الشركات العاملة في مجال البرمجيات للتحقق من هذا العائق كذلك الوصول ببعض النتائج للتوصيات التى من شأنها العمل علي توسعة السوق المحلي والذي يعتبر الأساسي الأول الذي تقوم عليه هذه الصناعة أو أى صناعة أخرى حتى يتحقق لها الكفاءة المطلوبة للتوسع والاستحواذ علي المساحة المطلوبة في السوق العالمي أسوة بدول أخرى لها نفس الظروف الاجتماعية والاقتصادية وحققت نجاحات كبيرة في هذا المجال .

وقد قامت مجموعة من الباحثين بعمل زيارات ميدانية للعديد من الشركات وهي : ٥٠% من مجتمع الدراسة للشركات التى تعمل داخل المنطقة الحرة بمدينة نصر، و٥٠% من الشركات التى تعمل خارج المنطقة الحرة في محافظتى القاهرة والجيزة ، وترجع أسباب هذا التقسيم الى ان كل مجموعة لها من الصفات والمميزات والمشاكل ما تميزها عن المجموعة الأخرى.

أما الشركات التى تعمل داخل المنطقة الحرة فهى شركة صخر وشركة ITSOFT وشركة دلتا سوفت وشركة ITWORX أما باقي الشركات فهي خارج المنطقة الصناعية بمدينة نصر ويتركز معظمها في المهندسين ومدينة نصر والهرم ، هذا ولا بد من التأكيد علي أن عينة البحث تتم اختيارها عشوائياً طبقا للبيانات المتاحة لدى مجموعة الباحثين فيعد الحصول علي بيانات عن هذا القطاع من الصعوبة بمكان حيث ان الشركات متفرقة في جميع أنحاء القاهرة والجيزة وباقي المحافظات وأنشطتها متعددة منها الضخم ومنها الصغير، هذا ولقد قامت مجموعة الدراسة بتضمين قائمة استقصاء تضم مجموعة من الأسئلة التى تحاول بها الكشف عن طبيعة هذا السوق .

تضم المجموعة الأولي – والتى تعمل بالمنطقة الصناعية الحرة بمدينة نصر– العديد من المميزات والصفات والمشاكل :

أولا : الصفات والمميزات

١. كل هذه الشركات فروع أو وكلاء لشركات أم بالدول العربية وخصوصاً دولة الكويت وبالتالي فهي تملك إمكانيات مادية مرتفعة تسمح لها بوضع منافس في السوق المصرى هذا بالإضافة إلى مساندة غرفة صناعة البرمجيات .

٢. منتجات هذه الشركات موجهة للسوق المحلي والخارجي بنسبة تتراوح ما بين ٢٠% للمحلى و ٨٠% للخارجي : الى جانب السوق الاقليمي المتمثل في الدول العربية وخصوصا الكويت والإمارات والمملكة العربية السعودية .

٣. تنوع المجالات التى تعمل بها هذه الشركات ولكن مع التخصص فكل شركة محدودة ومتميزة بالنسبة لمجال عملها .

٤. هذه الشركات معفاة من الضرائب .

٥. هذه الشركات لها طرق للترويج عن نفسها في الخارج من خلال الشركات الأم وبالتالي لا تحتاج الى مبالغ ضخمة في هذا المجال أما الترويج الداخلي فيتناسب مع الخدمات المقدمة .

٦. العمالة التى تعمل لهذه الشركات كلها عمالة مصرية ماهرة من الذكور والإناث بنسبة اكبر لصالح الذكور بنسبة تتراوح ما بين ٣٠% إناث – ٧٠% ذكور .

٧. تطلب هذه الشركات عمالة غير مدربة وذلك للعديد من الأسباب ولكنها متميزة في مجال تخصصها بالكليات وقد تحتاج إلى عمالة ماهرة في حالات خاصة محددة .

٨. عدد العمالة بهذه الشركات يتراوح ما بين ١٠٠–٣٠٠ عامل في تخصصات مختلفة .

٩. تخضع هذه الشركات لقانون الاستثمار بما يمنحه من مميزات .

١٠. منح مستويات من الأجور متميزة للعاملين بشركاتهم مقارنةً بشركات الحكومة والقطاع العام هذا بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الحوافز الغير مادية .

١١. وجود برامج تدريبية داخل وخارج مصر وعلي مستوى عالي من التميز.

١٢. هناك إنفاق بنسب مختلفة علي البحث والتطوير ولكن هذه النسب لا تقل عن ١٠%

١٣. تسعير المنتجات في السوق المحلي علي أساس المنتجات المنافسة وليس مرتبط بالتكاليف وفي السوق الخارجي مع المنتجات المنافسة في الخارج ، أما تسعير الخدمات فيتم علي أساس Man Day أو Person Day

١٤. تتعامل هذه الشركات مع الشركات العالمية والتى أجمعت علي انها ميكروسوفت واوريكل وإنتل .

١٥. ليس هناك مشاكل في مجال حقوق الملكية الفكرية لأن هذه الشركات تتعامل مع شركات كبيرة في المجال تحترم هذه الحقوق وملتزمة بها ولذلك فهي لا تعاني من مشكلة القرصنة .

١٦. إجماع هذه الشركات علي أهمية دور الدولة وتأكيدها علي أن الدولة قدمت وتقدم الكثير من التسهيلات في مجال البنية الأساسية وان بيئة العمل أصبحت أفضل مما مضي .

١٧. الإعتماد علي الخريجين المدربين من قبل المعهد القومي للاتصالات وغيرها من المعاهد .

١٨. تتمتع هذه الشركات بالعمل في سوق يتسم بالمنافسة الكاملة ولكنها تحتكر مجالات العمل التى تقوم بها لتمتعها بالامكانيات التى تؤهلها لذلك .

ثانيا : المعوقات

١- هناك مقاومة مجتمعية لتقبل التقنيات الحديثة مثل (E- learning و E- commence)

٢- البيئة التى تعمل فيها الشركات قد تكون غير مواتية في بعض الأحيان .

٣- عدم وجود جهة للفصل أو الحكم ما بين شركة ما وعميل بالنسبة للأسعار أو الجودة أو غيرها ولذلك فإن C M M وهى شهادة دولية تعطي مواصفات للجهات التى تحصل عليها تؤهلها لذلك .

٤- لم يتم حتى الآن برمجة لقطاع التعليم رغم ضخامته وأهميته حيث يعد هذا في سوق البرمجيات قطاعاً داعماً بالنسبة لتدعيم مجال العمل .

٥- لازالت هناك بعض المشاكل المتعلقة بالبنية التحتية مثل التليفونات والشبكات وخصوصاً في القرى .

٦- سرعة دوران العمالة المدربة تعبر تأهيلها وتدريبها بحثاً علي فرص عمل اكثر ربحاً .

أما المجموعة الثانية- فتضم الشركات التى تعمل داخل نطاق القاهرة الكبرى أو محافظة الجيزة - وأيضاً تجمع هذه الشركات العديد من الصفات والمميزات وتعاني أيضاً من عدد من المعوقات نذكر منها ما يلي :

أولا: الصفات والمميزات

١- تتنوع مجالات عمل الشركات العاملة في هذه المجموعة ولكنها تتركز في مجال عمل البرمجيات التعليمية والبرمجيات الخاصة بالموضوعات الدينية والتى تمثل مجال تفوق بالنسبة للبيئة المصرية .

٢- يتراوح رأس مال هذه الشركات ما بين ٢٥٠٠٠ إلى ٣٠٠٠٠٠ جنيه مصري والبعض منها مشارك معها رأس مال عربى بنسبة بسيطة .

٣- مصدر تمويل هذه الشركات مصرى ١٠٠% ما عدا شركة واحدة يشترك مصدر تمويل عربي مع مصادر المحلية .

٤- تتنوع هذه الشركات ما بين شركات فردية وتضامن ومساهمة وتوصية بسيطة .

٥- منتجات هذه الشركات موجهة أساساً للسوق المحلي وبنسبة كبيرة وبنسبة اقل للسوق العربي ، وخصوصاً في مجال البرمجيات الدينية .

٦- تخضع مجالات عمل هذه الشركات ما بين التسويق والإنتاج .

٧- حجم العمالة بهذه الشركات يتراوح ما بين ٥٠ عامل حتى ٥٠٠ عامل في مجالات تخصصات مختلفة .

٨- العمالة كلها محلية وتتصف بالمهارة وتتميز لصالح الذكور بالمقارنة بالإناث نظراً لطبيعة العمل ويمكن القول أن نسبة الإناث تبدأ من صفر الى ٤٠% وهي اكبر نسبة أما نسبة الذكور فتتراوح ما بين ١٠٠ % حتى ٦٠% في بعض الشركات ويظهر من الدراسة أن الشركات كلما كبر رأس مالها ومجال عملها كلما زاد اعتمادها علي الإناث ، ويرجع ضعف الاعتماد علي الإناث في بعض الشركات لطبيعة عمل هذه الشركات .

٩- متوسط الأجر يزيد عن الأجر لدى الدولة ، ولكن في بعض الشركات تماثل بداية العمل بالأجر بالدولة ثم يقفز الأجر قفزات كبيرة .

١٠- هناك نسبة ما تصرف علي البحوث والتطوير ولكنها غير محددة بضرورة واضحة ، وأيضاً هناك تدريب علي مستوى جميع الشركات يتراوح ما بين ١% إلى ١٠٠% ولكن يختلف الأمر تبعاً لمدى توسع الشركة وقدرتها علي تخصيص مبالغ لهذا الأمر من ميزانياتها ، ومدى اقتناع القائمين علي هذه الشركات بأهمية التدريب .

١١- أيضاً يتراوح مدى المنافسة ما بين المنافسة الكاملة أو عدم وجود منافسة ويتوقف ذلك علي مدى تميز الخدمة التى تقدمها الشركة .

١٢- هناك نسب مختلفة للإنفاق علي الإعلان يتم اقتطاعها من اجمالي الإيرادات وأيضا تعتمد هذه النسبة علي مستويات نشاط الشرطة وقدرتها علي تحقيق ايرادات ولكنها تتراوح من صفر % حتى ٣٥% .

١٣- تسعير المنتجات في الأسواق المصرية يعتمد علي تحديد التكلفة ثم يضاف اليها نسبة معينة من الربح الى جانب مراعاة أسعار المنتجات المشابهة أى علي أساس سعر السوق للمنتجات المماثلة ، أما

التسعير في الخارج (الدول الغربية) فيتم بناء علي سعر المنتج المشابه في الدول الأخرى التى يباع بها .

ثانياً : المعوقات التى تعاني منها هذه المجموعات من الشركات

١- قانون الملكية الفكرية تحمي المنتجات من النسخ بالنسبة للشركات المنافسة الكبيرة ولكنه لا يؤثر بالنسبة للشركات الصغيرة .

٢- تعانى هذه الشركات معاناة كبيرة من مشكلة القرصنة وخصوصاً من الشركات الصغيرة الأخرى .

٣- تعانى هذه الشركات من مشكلات التمويل والحصول علي القروض من البنوك وبالتالي يعوقها ضعف امكانياتها المادية عن التوسع المطلوب في عملها .

٤- ضرائب المبيعات .

٥- المنافسة من الشركات الكبيرة ذات رأس المال الأجنبي والعاملة علي أرض مصر والتى تتمتع بمساندة كبيرة من غرفة صناعة البرمجيات .

٦- مشاكل تتعلق بمستوى تأهيل وتدريب العمالة المطلوبة للعمل في هذا المجال ، فالتأهيل نظرى والتدريب غير كاف .

٧- عدم وجود اخلاقيات تحكم هذا السوق ، مما يحتاج الى دور فاعل من قبل الدولة فى هذا المجال .

٨- ضعف دور غرفة صناعة البرمجيات بالنسبة للمساندة التى تقدمها للشركات المصرية وتركيزها علي الشركات الأجنبية .

٩- عدم وجود معايير للجودة للاحتكام اليها عند حدوث النزاعات .

١٠- لازالت هناك مشكلات متعلقة بالبنية التحتية مثل التليفونات والشبكات .

١١- سرعة دوران العمالة المدربة بعد تأهيلها بحثاً عن مرتبات أفضل .

<u>أهم نتائج الدراسة الميدانية</u>

٧- اختلاف نوعية المعوقات التى تعاني منها كل من الشركات ذات رأس المال الأجنبي والتى تعمل علي أرضي مصر والشركات المصرية بأشكالها القانونية المختلفة ولكنها تشترك في بعض المشكلات مثل اخلاقيات العمل والعمالة المدربة .

٨- اتفاق الشركات الأجنبية مع الشركات المحلية علي أهمية دور الدولة بالنسبة لاستكمال مقومات البنية التحتية مثل التليفونات والشبكات وأيضا فتح أسواق محلية وعالمية أمام المنتج المصرى .

٩- اتفاق الشركات الأجنبية مع الشركات المحلية علي أهمية زيادة تشجيع الدولة لهذه الصناعة فمشروعات مثل حاسب لكل بيت ولاب توب لكل رجل أعمال ساهمت كثيراً في زيادة الاستهلاك في هذا المجال .

١٠- اتفقت أيضاً الشركات الأجنبية والمحلية علي ضرورة وجود معايير للجودة للاحتكام إليها عند حدوث نزاعات بين مقدم الخدمة والمستهلك .

١١- اتفقت أيضاً الشركات الأجنبية والمحلية علي ضرورة وجود جهات تدريبية علي مستوى عالي من التقنيات لإعطاء شهادات دولية في مجال الجودة .

١٢- عدم وعي المستهلك بالفروق في الجودة بين السلع المقدمة له وبالتالي أقدامه للحصول علي السلعة الرخيصة دون مراعاة للحصول علي خدمة ما بعد البيع وعلي السلعة الجيدة .

وسائل دفع القدرة التنافسية لصناعة البرمجيات فى مصر

هدف الخطة الموضوعة هو الوصول بصادرات البرمجيات إلى مليار جنيه أو يزيد يدعونا للعمل على أكثر من محور للوصول إليه فى جميع المجالات :

أولا: فى مجال التسويق فى السوق العالمى

- ضرورة التعرف على احتياجات الأسواق المحتملة Potential Market ،
- تحديد نوع المنتج المميز (سواء معرب أو معد حسب الطلب) ،

واسترشاداً بتجارب دول أخرى مثل "الهند قد يكون من المناسب أن تقوم جهة مستقلة بعملية ترويج منتجات البرمجيات مزودة بفريق عمل لديه رؤية متكاملة عن الأسواق المختلفة واحتياجاتها والتى يكون للمبرمج المصرى فرصة للتميز عن منافسيه من دول أخرى ،

قد يكون من المفيد إدراج تصدير منتجات وخدمات البرمجيات والتكنولوجيا المصرية ضمن بروتوكولات التعاون بين مصر والدول الأخرى وخاصة الدول العربية ،

بالإضافة إلى دعم مكاتب التمثيل التجارى بالمعلومات والخبراء التى من شأنها دعم القدرة على التعرف على أهم الأسواق ومن ثم التركيز والتوجه اليها ،

ثانياً: فى مجال التمويل

على القطاع المصرفى أن يغير نظرته إلى هذه الصناعة ويزيد من تشجيعه لتمويلها ولن يحدث ذلك حتى تتغير نظرة القطاع المصرفى بحيث يتفهم أهمية تمويل رأس المال الغير ملموس Intangible Capital على أساس أن هذه الصناعة تعتمد على ارتفاع القيمة المضافة والذى يمثلها العنصر البشرى المؤهل والمدرس حتى تحقق هذه الصناعة الميزة التنافسية التى تمكنها من تقديم منتج منخفض التكاليف من ناحية ومتمايز من ناحية أخرى،

ويمكن التفكير فى خلق أو إنشاء مؤسسات تمويلية متخصصة لتتعامل مع هذه الصناعة أسوة بما هو معمول به فى مجالات أخرى (بنوك البناء والتشييد أو بنوك الائتمان الزراعى) ٠

ثالثاً: فى مجال التعليم والتدريب

- لاشك أن هناك نشاطاً فى هذا المجال يتمثل فى الدور الذى يقوم به مركز المعلومات ودعم القرار والذى يقوم بتدريب ١٠٠٠ متدرب سنوياً ٠ ومن خلال الاتفاق مع الشركات العالمية كشركة IBM على تدريب ١٥٠٠ متدرب سنويا فى مجال البرمجيات وذلك لفترة خمس سنوات ٠
- إلا أنه يبقى دور الجامعات ومراكز البحوث والتدريب من حيث الاهتمام وإعادة النظر فى المقررات التعليمية بحيث يمكن تكسير الفجوة القائمة فيها وبين الاحتياجات الفعلية والعملية للصناعة ، مع الاستفادة بالخبرة الأجنبية فى هذا المجال ٠

رابعاً: العمل على إنشاء اتحاد لصناعة البرمجيات

يكون من شأنه أن يعمل على تسويق المنتج المصرى مع تقديم المنح الدراسية، وتمويل أنشطة البحث والتطوير، كما لابد من التأكيد على دور الدولة فى دعم البحوث والتطوير ، مع العمل على تهيئة المناخ المتكامل لجذب المستثمر الاجنبى مع الشركات الوطنية وذلك بدعم فكرة أودية التكنولوجيا وإخراجها إلى حيز التنفيذ الفعلى (الفكرة من ١٩٨٩) لكى تصبح مركزاً لإنتاج وتصدير التكنولوجيا العالمية ٠

العمل على توسعة السوق المحلى

ويتم ذلك من خلال :

١- إعطاء الشركات الوطنية الأولوية فى المفاوضات الحكومية مع الالتزام بالجودة العالمية ٠

٢- تشجيع الشركات الاجنبية العاملة فى السوق المصرى لتخفيض أسعار التراخيص للبرامج الأصلية وذلك لتوسيع قاعدة الاستخدام المحلى ٠

٣- اندماج الشركات صغير الحجم فى كيانات أكبر لتمكنه من الصمود أمام منافسة الشركات كبيرة الحجم وطنية وأجنبية وحيث تحدث حالات تعثر شركات ٠

٤- دور الحكومة فى دعم وتوسعة السوق المحلى ٠

تقدم الحكومة الدعم للشركات العامة والخاصة من اجل زيادة تصدير منتجاتها وخدماتها فى مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات سواء بتقديم الإعفاءات الضريبية أو دعم الشركات من خلال إنشاء هيئة تنمية صناعة المعلومات كما يقدم الدعم الفنى والمادى لشركات البرمجيات لتطوير أدائها المؤسسي من ناحية والتقنى من خلال مركز تقييم واعتماد هندسة البرمجيات التى مع الوزارة الاتصالات والمعلومات كذلك العمل علي خلق طلب محلي لمنتجات هذه الصناعة من خلال محاور كثيرة منها :

١- التطبيقات في المؤسسات الحكومية فقد اهتمت الدولة كمؤسسة الأعمال الإدارية والمالية بالقطاعات الحكومية المختلفة .

ومنذ نهاية التسعينات تبنت وزارة الاتصالات والمعلومات حوسبة الأعمال الإدارية والمالية بالقطاعات الحكومية المختلفة ويتبلور ذلك في :

- ميكنة نظم العمل بالوزارات مثل : نظم تخطيط وإدارة الموارد (الموازنة ، الحسابات العامة ، المشتريات ، المخازن – الأجور – شئون العاملين ٠
- نظم الأرشيف الالكتروني وتدفق دورة العمل .
- كما تقوم وزارة الاتصالات والمعلومات بتنفيذ أكثر من ٣٠ مشروعاً مع جهات حكومية متعددة بقيمة إجمالية تفوق ٣٠ مليون دولار أمريكى .

٢- ترقيم المعلومات Digitization OF Information

٣- الحكومة الالكترونية E-Government

٤- تطبيقات الاقتناء الإلكتروني E- procurement application

٥- التطبيقات في التعليم

٦- التطبيقات فى قطاع التجارة والأعمال

٧- التطبيقات فى قطاع الرعاية الصحية

٨- المحتوى العربى الرقمى

تقدير حجم صناعة البرمجيات حتى عام ٢٠١٥

تقوم محاولة تقدير حجم سوق البرمجيات في مصر ومن خلال ثلاثة بدائل يعتمد البديل الأول علي نمو صناعة البرمجيات في مصر بمعدل سنوى في المتوسط ٣٠% وهي أقل من الدراسات العديدة التى توقعت أن تنمو سوق البرمجيات بمعدل ٣٥% سنوياً في المتوسط . أما البديل الثاني فهو يقوم علي افتراض نمو صناعة البرمجيات في مصر بمعدل ٢٥% سنوياً في المتوسط وأخيراً البديل الثالث وهو يقوم علي افتراض نمو صناعة البرمجيات في مصر بمعدل ٢٠% سنوياً كما يوضحها الجدول رقم (١)

تم حساب حجم صناعة البرمجيات في السنة ن كالأتي :

البرمجيات في السنة ن = البرمجيات في السنة ن-١+ البرمجيات في السنة ن-١ × متوسط معدل النمو .

فتكون التقديرات كما يلي :

البديل الأول = حجم البرمجيات في عام ٢٠٠٥

= حجم البرمجيات في عام ٢٠٠٤ + حجم البرمجيات في ٢٠٠٤×٠,٣٠

البديل الثاني = حجم البرمجيات في عام ٢٠٠٥

= حجم البرمجيات في عام ٢٠٠٤+حجم البرمجيات في عام ٢٠٠٤×٠,٢٥

البديل الثالث = حجم البرمجيات في عام ٢٠٠٥

= حجم البرمجيات في عام ٢٠٠٤ + حجم البرمجيات في عام ٢٠٠٤×٠,٢٠

ويتضح من الجدول رقم (١) ما يلى :

بالنسبة للبديل الأول والذي يعتمد علي معدل نمو قدره ٣٠% نلاحظ أن حجم صناعة البرمجيات يأخذ في الزيادة من ٣٥ مليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ٦٥ مليون دولار عام ٢٠٠١ ثم يتزايد ليصل إلى مليار و٨٦ مليون دولار عام ٢٠٠٥ . هذا الرقم يصل إلى ٥٣٠ مليون جنية بحلول عام ٢٠٠٩ وأخيراً يصل حجم صناعة البرمجيات إلى ٢,٥٥٩ مليار دولار عام ٢٠١٥ حسب التقديرات أما بالنسبة للبديل الثاني فإن حجم صناعة البرمجيات سوف يزداد فيه من ٦٥ مليون دولار عام ٢٠٠١ إلى ١,٥٩ مليار مليون دولار عام ٢٠٠٥ ثم يصل إلى ٣,٨٧ مليار دولار عام ٢٠٠٩ وأخيراً حسب التقديرات يصل حجم صناعة البرمجيات الى ١,٤٧٨ مليار دولار عام ٢٠١٥ حسب التقدير .

وأخيراً فإن البديل الثالث فهو بديل متواضع ويفترض أن تنمو فيه صناعة البرمجيات بمعدل ٢٠% فقط فيه يصل حجم صناعة البرمجيات إلى ١٣٥ مليون دولار عام ٢٠٠٥ يصل إلى ٢٧٩ مليون دولار عام ٢٠٠٩ وأخيراً في عام ٢٠١٥ يصل إلى ٨٣٥ مليون دولار حسب التقديرات .

إمكانات التوسع في سوق البرمجيات في مصر

تعد سوق البرمجيات في مصر من الأسواق الواعدة وفرص التوسع أمامه كبيرة سواءً كانت داخلية أو خارجية (إقليمية أو دولية) ففي السوق المحلي هناك خطوات جادة وسريعة نحو التحول إلى الحكومة الالكترونية مما يخلق طلباً علي صناعة البرمجيات وهناك رؤية للحكومة حول دور قطاع الاتصالات والمعلومات ومن ثم قطاع البرمجيات ، فقد توقع تقرير مجلس الشورى المصرى الصادر عام ٢٠٠١ أن تصل صادرات مصر من البرمجيات إلى ٥٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٥ في حين حققت صادرات مصر من البرمجيات عام ٢٠٠٣ – ٧٠٠ مليون دولار بما يزيد عما كان متوقعاً عام ٢٠٠٥ بـ ٢٠٠مليون دولار .

جدول رقم (١)

تقدير حجم صناعة البرمجيات خلال الفترة (٢٠٠٥- ٢٠١٤)

السنوات	معدل نمو سنوى ٣٠%	معدل نمو سنوى ٢٥%	معدل نمو سنوى ٢٠%
١٩٩٤	٣٥	٣٥	٣٥
١٩٩٥	٤٢	٤٢	٤٢
١٩٩٦	٥٠	٥٠	٥٠
١٩٩٧	٤٨	٤٨	٤٨
١٩٩٨	٥٠	٥٠	٥٠
١٩٩٩	٥٤	٥٤	٥٤
٢٠٠٠	٥٥	٥٥	٥٥
٢٠٠١	٦٥	٦٥	٦٥
٢٠٠٢	٨٥	٨١	٧٨
٢٠٠٣	١١٠	١٠٢	٩٤
٢٠٠٤	١٤٣	١٢٧	١١٢
٢٠٠٥	١٨٦	١٥٩	١٣٥
٢٠٠٦	٢٤١	١٩٨	١٦٢
٢٠٠٧	٣١٤	٢٤٨	١٩٤
٢٠٠٨	٤٠٨	٣١٠	٢٣٣
٢٠٠٩	٥٣٠	٣٨٧	٢٧٩
٢٠١٠	٦٨٩	٤٨٤	٣٣٥
٢٠١١	٨٩٦	٦٠٥	٤٠٢
٢٠١٢	١١٦٥	٧٥٧	٤٨٣
٢٠١٣	١٥١٤	٩٤٦	٥٨٠
٢٠١٤	١٩٦٩	١١٨٢	٦٩٥
٢٠١٥	٢٥٥٩	١٤٧٨	٨٣٥

المصدر : تم حسابه بمعرفة الباحث إعتماداً علي حجم صناعة البرمجيات خلال الفترة ٩٤-٢٠٠٣ وافتراض معدلات ثلاث للنمو .

وقد توقع التقرير أن تصل الصادرات الى ٢,٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٠ثم الى ٢٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠ ، هذا بالإضافة الى الامكانات الاقليمية وفرص مصر للتصدير للسوق العربية وهي سوق نحوى ١٧٥ مليون فرد يتحدثون باللغة العربية . أضف الى ذلك الفرصة المتاحة في السوق الدولية فهناك العديد من مواطن القوة في الوضع المصري مثل وجود قاعدة عريضة من الخريجين وانخفاض تكلفة التنفيذ بالنسبة للتجمعات الدولية الآخرى .

كذلك هناك تطور هام في مجال البرمجيات ويتعلق بموضوع (المنظومات ذات المصدر المفتوح ويتيح هذا النظام للجهات التى تحصل علي حق الإنتفاع بهذه البرامج أن يضيف إليها أو تقوم بإجراء بعض التعديلات أو حتى توزيع نسخ من البرامج . ويمثل ذلك فرصة لمصر تكمن في أن كثيراً من البرمجيات المتاحة علي المستوى العالمي تحتاج لبعض التعديلات بحيث يمكن استخدامها فى المنطقة العربية نتيجة لاستخدام اللغة العربية في التعامل ولذلك فإن برامج المصدر المفتوح سوف تعطى فرصة كبيرة لإدخال هذه التعديلات بدلاً من انتظار المنتج الأصلي والذي قد لا يمتلك الخلفية المناسبة عن متطلبات المنطقة العربية .

وعلي ذلك يمكن تحديد الإطار الذي يمكن إتباعه بالنسبة لمصر في مجال البرمجيات

٥- النظم المدمجة.

٦- البرمجيات حسب الطلب.

٧- أدوات التطوير والتطبيقات الجاهزة بالنسبة للغة العربية

٨- تطبيقات الوسائط المتعددة في النواحي التعليمية والتجارية .

٢٠٤٠٣ الامكانات المحلية لزيادة الطلب علي البرمجيات

إذا كان السوق المصري للبرمجيات يتسم بالضيق ويرجع ذلك للعديد من الأسباب من أهمها انخفاض استهلاك السوق المصرى للبرمجيات وكذلك انخفاض الإنفاق علي الثقافة بوجه عام وارتفاع تكاليف الإنتاج فإن هناك العديد من القنوات التى يمكن من خلال رفع مستوى الطلب على البرمجيات واحد هذه القنوات هو قطاع التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة وهناك العديد من المحاولات تجرى منذ سنوات لإدخال الكتاب الإلكتروني علي المستوى الجامعي ومن شأن ذلك ان يرفع الطلب على البرمجيات كخطوة يليه تعميم استخدام الكتاب الإلكتروني علي كافة مستويات التعليم الابتدائي والإعدادى والثانوي .

تقدير الطلب علي البرمجيات علي المستوى الجامعي

في هذا الجزء تم الاعتماد علي تقدير عدد الطلبة المقيدين بالجامعات المصرية حتى عام ٢٠١٥ إعتماداً على البيانات المتوافرة من المجلس الأعلى للجامعات خلال الفترة من عام (١٩٨٦-٢٠٠٣) حيث ينمو عدد الطلبة المقيدين في الجامعات المصرية ، عدا جامعة الأزهر، بمعدل نمو سنوى ٦% في المتوسط

خلال الفترة – كما يتضح من الجدول رقم (٢) وعلي اعتبار أن إنفاق الطالب علي (CD) ١٥ جنيه فيمكن الحصول علي حجم الطلب علي البرمجيات في أى سنة كالآتي :

حجم الطلب المتوقع في سنة ما = عدد الطلبة المتوقع × سعر بيع CD

وتم أخذ سعرين وهم حجم الطلب عند سعر ١٥ جنيه وحجم الطلب عند سعر ٢٥ جنيه .

وعلى ذلك ومن خلال الجدول رقم (٢) يتضح ما يلى :

ان إنفاق طلبة الجامعات على الأسطوانات المدمجة (CD) يمكن أن يرفع الطلب ومن ثم زيادة المبيعات فى السوق بما مقداره ١٩,٩ مليون جنيه عام ٢٠٠٤ يرتفع هذا الرقم ليصل إلى ٢٨,٣ مليون جنيه عام ٢٠١٠ ويتزايد هذا الرقم ليصل إلى ٣٧,٩ مليون جنيه عام ٢٠١٥ .

أما إذا كان إنفاق الطالب على شراء (CD) ٢٥ جنيه فإن اجمالى الزيادة فى الطلب فى عام ٢٠٠٤ تبلغ ٣٣,٢ مليون جنيه يقدر أن يصل الى ٤٧ مليون جنيه فى عام ٢٠١٠ ثم يصل الى ٦٣,١ مليون جنيه فى عام ٢٠١٥ .

جدول رقم (٢)

تقدير انفاق طلبة الجامعات على البرمجيات حتى عام ٢٠١٥

السنوات	عدد الطلبة المعيدين (ألف طالب)	المبيعات عند سعر ١٥ جنيه (مليون جنيه)	المبيعات عند سعر ٢٤ جنيه (القيمة بالمليون)
٢٠٠٤	١٣٣١	١٩,٩	٣٣,٢
٢٠٠٥	١٤١١	٢١,٢	٣٥,٢
٢٠٠٦	١٤٨٥	٢٢,٤	٣٧,١
٢٠٠٧	١٤٩٥	٢٣,٨	٣٧,٣
٢٠٠٨	١٦٨٠	٢٥,٢	٤٢
٢٠٠٩	١٧٨١	٢٦,٧	٤٤,٥٠
٢٠١٠	١٨٨٨	٢٨,٣	٤٧
٢٠١١	٢٠٠١	٣٠,١	٥٠,٢
٢٠١٢	٢١٢١	٣١,٨	٥٣,١
٢٠١٣	٢٢٤٩	٣٣,٧	٥٦,٢
٢٠١٤	٢٣٨٣	٣٥,٧	٥٩,٥
٢٠١٥	٢٥٢٧	٣٧,٩	٦٣,١

المصدر تم حساب الجدول بالاعتماد على بيانات الطلبة المقيدين بالجامعات عدا جامعة الأزهر ، المجلس الأعلى للجامعات ٢٠٠٣ .

تقدير الطلب الخارجى (الصادرات)

فى هذا الجزء تم الاعتماد على تقدير وزارة الاتصالات والمعلومات والوارد فى دراسة نجلا رزق المشار إليها فى المصدر ، فطبقا لهذا التقدير يتوقع أن ترتفع الصادرات من ٩٠٠ مليون دولار الى ١,٦٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٧ ثم يصل الى ٢,٥٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٩ .

ويقدر مجلس الشورى أن تصل صادرات البرمجيات ٢,٥ مليار جنيه بحلول ٢٠١٠ وإلى ٢٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠ . ومصر كمجتمع للمعلومات تتمتع بالعديد من الإمكانيات الضخمة التى تؤهلها للمنافسة على المستوى الاقليمى والدولى وخاصةً فى مجال التعريب والتعديل حسب احتياجات العملاء . وتعتبر السوق المصرية من أهم أسواق برامج الكمبيوتر فى منطقة الشرق الأوسط وأن العديد من الشركات المحلية العاملة فى صناعة المعلومات بدأت فى التواجد والمنافسة فى الأسواق العربية حيث اتجهت إلى مجال تطوير البرامج الجاهزة لتلبية احتياجات الشركات المحلية والعربية كما أن عقود البرمجيات المصرية مع الشركات الاجنبية يكسبها الخبرة ويزيد من قدرتها التنافسية محلياً وإقليميا .

جدول رقم (٣)

السنوات	الصادرات (مليون دولار)
١٩٩٩	٥
٢٠٠٠	٥٠
٢٠٠١	١٠٠
٢٠٠٢	٢٠٠
٢٠٠٣	٤٠٠
٢٠٠٤	٦٠٠
٢٠٠٥	٩٠٠
٢٠٠٦	١٢٠٠
٢٠٠٧	١٦٠٠
٢٠٠٨	٢٠٠٠
٢٠٠٩	٢٥٠٠

المصدر : مأخوذ من دراسة نجلا رزق ، تكنولوجيا المعلومات والنمو ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، مصر المعاصرة ، العددان ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، يناير/ابريل ٢٠٠٢ .

فهرس قضايا التخطيط و التنمية

م	العنوان	التاريخ
١	دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية	ديسمبر ١٩٧٧
٢		
٣	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل ١٩٧٨
٤	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو ١٩٧٨
٥	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥	أبريل ١٩٧٨
٦	التغذية والتنمية الزراعية فى البلاد العربية	أكتوبر ١٩٧٨
٧	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهته(٦٩/١٩٧٠ ١٩٧٥)	أكتوبر ١٩٧٨
٨		
٩	دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ ١٩٧٦)	أغسطس ١٩٧٩
١٠	حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين	فبراير ١٩٨٠
١١	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسة باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية	مارس ١٩٨٠
١٢	دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١-١٩٧٨)	مارس ١٩٨٠
١٣	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها	يوليو ١٩٨٠
١٤	التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها(ثلاثة أجزاء)	يوليو١٩٨٠
١٥		
١٦	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر١٩٧٠ ١٩٧٩	ابريل١٩٨١
١٧	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو ١٩٨١
١٨	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر)	يوليو١٩٨١
١٩	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر١٩٨١
٢٠	الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى. (ثلاثة أجزاء)	أبريل ١٩٨٢
٢١	التنمية الزراعية فى مصر (جزئين)	سبتمبر ١٩٨٢
٢٢	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر ١٩٨٣
٢٣	دور القطاع الخاص فى التنمية	نوفمبر ١٩٨٣
٢٤	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها علي السياسات الزراعية فى مصر	مارس ١٩٨٥
٢٥	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى	أكتوبر ١٩٨٥

٢٦	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا	اكتوبر ١٩٨٥
٢٧	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر١٩٨٥
٢٨	الأنفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر	نوفمبر ١٩٨٥
٢٩	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر ١٩٨٥
٣٠	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار فى ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى	ديسمبر ١٩٨٥
٣١	دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى مصر (جزئين)	ديسمبر ١٩٨٥
٣٢	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى	يوليو ١٩٨٦
٣٣	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية	يوليو ١٩٨٦
٣٤	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح	يوليو ١٩٨٦
٣٥		
٣٦	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر ١٩٨٦
٣٧	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان فى مصر	مارس ١٩٨٨
٣٨	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية	مارس ١٩٨٨
٣٩	تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى١٩٨٥/٨٠	مارس ١٩٨٨
٤٠	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو ١٩٨٨
٤١	بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته	اكتوبر ١٩٨٨
٤٢	نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والإلغاء	اكتوبر ١٩٨٨
٤٣	دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها فى الاستيعاب العمالى	اكتوبر ١٩٨٨
٤٤	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	اكتوبر ١٩٨٨
٤٥	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير ١٩٨٩
٤٦	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدولة فى مصر	فبراير ١٩٨٩
٤٧	مدى إمكانية تحقيق ذاتى من السكر	سبتمبر ١٩٨٩
٤٨	دراسة تحليلية لاثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى	فبراير ١٩٩٠
٤٩	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس ١٩٩٠
٥٠	المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس ١٩٩٠
٥١	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الاولى	مايو ١٩٩٠

٥٢	بحث صناعة السكر وامكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر ١٩٩٠
٥٣	بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظر تنموى وتكنولوجى	سبتمبر ١٩٩٠
٥٤	التخطيط الاجتماعى والإنتاجية	أكتوبر ١٩٩٠
٥٥	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة	أكتوبر ١٩٩٠
٥٦	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٧	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٨	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٩	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى(مرحلة ثانية)	نوفمبر ١٩٩٠
٦٠	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وأنعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠
٦١	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع	يناير١٩٩١
٦٢	إمكانيات التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير ١٩٩١
٦٣	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	ابريل ١٩٩١
٦٤	بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	اكتوبر ١٩٩١
٦٥	مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر	اكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	اكتوبر ١٩٩١
٦٧	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	اكتوبر ١٩٩١
٦٧	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر ١٩٩١
٦٨	ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر ١٩٩١
٦٩	إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها دوليا وإقليميا ومحليا	يناير ١٩٩٢
٧٠	واقع أفاق التنمية فى محافظات الوادى الجديد	يناير ١٩٩٢
٧١	انعكاسات أزمة الخليج(١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى	يناير ١٩٩٢
٧٢	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو ١٩٩٢
٧٣	خبرات التنمية فى الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو ١٩٩٢
٧٤	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر ١٩٩٢
٧٥	تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المستغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر ١٩٩٢
٧٦	السياسة النقدية فى مصر خلال الثمانينات" المرحلة الاولى " ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصادى المصرى	سبتمبر ١٩٩٢

٧٧	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	يناير ١٩٩٣
٧٨	احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى المرحلة الاولى	يناير ١٩٩٣
٧٩	بعض قضايا التصنيع فى مصر منظور تنموى تكنولوجى	فبراير ١٩٩٣
٨٠	تقويم التعليم الاساسى فى مصر	مايو ١٩٩٣
٨١	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	مايو ١٩٩٣
٨٢		
٨٣	الآثار البيئية للتنمية الزراعية	نوفمبر ١٩٩٣
٨٤	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر ١٩٩٣
٨٥	اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير ١٩٩٤
٨٦	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى "المرحلة الاولى"	يونيو ١٩٩٤
٨٧	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام)	سبتمبر ١٩٩٤
٨٨	تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر ١٩٩٤
٨٩	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان)	سبتمبر ١٩٩٤
٩٠	واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويرة	نوفمبر ١٩٩٤
٩١	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر ١٩٩٤
٩٢	دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٤
٩٣	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الأصلاح الأقتصادى	يناير ١٩٩٥
٩٤	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى(المرحلة الثانية)	فبراير ١٩٩٥
٩٥	السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى	أبريل ١٩٩٥
٩٦	الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى	يونية ١٩٩٥
٩٧	المستجدات العالمية(الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية(دراسة حالة مصر)	أغسطس ١٩٩٥
٩٨	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام	يناير ١٩٩٦
٩٩	أثر التكتلات الأقتصادية الدولية على قطاع الزراعة	يناير ١٩٩٦
١٠٠	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى(المرحلة الثالثة)	مايو ١٩٩٦
١٠١	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الأنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو ١٩٩٦
١٠٢	التعليم الثانوى فى مصر: واقعة ومشاكلة واتجاهات تطويرة	مايو ١٩٩٦
١٠٣	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر ١٩٩٦
١٠٤	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر ١٩٩٦

١٠٥	تطوير اساليب وقواعد المعلومات فى ادارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر ١٩٩٦
١٠٦	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٧	الابعاد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٨	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	مارس ١٩٩٧
١٠٩	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	اغسطس ١٩٩٧
١١٠	ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر ١٩٩٧
١١١	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير ١٩٩٨
١١٢	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة	فبراير ١٩٩٨
١١٣	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير ١٩٩٨
١١٤	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو ١٩٩٨
١١٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى أدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)	يونيو ١٩٩٨
١١٦	حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن٢١	يونية ١٩٩٨
١١٧	محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية ١٩٩٨
١١٨	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو ١٩٩٨
١١٩	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى	سبتمبر ١٩٩٨
١٢٠	استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٨
١٢١	حولت الى مذكرة خارجية رقم (١٦٠١)	ديسمبر١٩٩٨
١٢٢		
١٢٣	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر	ديسمبر ١٩٩٨
١٢٤	اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى	ديسمبر ١٩٩٨
١٢٥	تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر	فبراير ١٩٩٩
١٢٦	الافاق والإمكانيات التكنولوجية فى الزراعة المصرية	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٧	ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٨	قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٩	اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصرى	يناير ٢٠٠٠
١٣٠	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطويرها خلال الفترة ١٩٨٦ ١٩٩٦	يناير ٢٠٠٠
١٣١	التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون	يناير ٢٠٠٠
١٣٢	أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى " توشكى"	يونيو ٢٠٠٠

١٣٣	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعة دول الكوميسا	يونيو ٢٠٠٠
١٣٤	الاعاقة والتنمية فى مصر	يونيو ٢٠٠٠
١٣٥	تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى	يناير ٢٠٠١
١٣٦	الجمعيات الأهلية وآوليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير ٢٠٠١
١٣٧	آفاق ومستقبل التعاون الزراعى فى المرحلة القادمة	يناير ٢٠٠١
١٣٨	تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر	يناير ٢٠٠١
١٣٩	منهجية جدية للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الرى الزراعى مرحلة أولى	يناير ٢٠٠١
١٤٠	التعاون الإقتصادى المصرى الدولى (دراسة بعض حالات الشراكه	يناير ٢٠٠١
١٤١	تصنيف وترتيب المدن المصرية (حسب بيانات تعداد ١٩٩٦)	يناير ٢٠٠١
١٤٢	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير ٢٠٠١
١٤٣	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر ٢٠٠١
١٤٤	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمى المرحلة الثانوية	ديسمبر ٢٠٠١
١٤٥	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات	فبراير ٢٠٠٢
١٤٦	اثرالبعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس ٢٠٠٢
١٤٧	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس ٢٠٠٢
١٤٨	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر (مرحلة ثانية)	مارس ٢٠٠٢
١٤٩	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى" الجزء الأول" خلفية أساسية"	مارس ٢٠٠٢
١٥٠	المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	إبريل ٢٠٠٢
١٥١	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية لفقتصاد المصرى عام ١٩٩٨-١٩٩٩	أبريل ٢٠٠٢
١٥٢	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى	يوليو ٢٠٠٢
١٥٣	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٤	صناعة الأخذية والمنتجات الجلدية فى مصر(الواقع والمستقبل)	يوليو ٢٠٠٢
١٥٥	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو ٢٠٠٢
١٥٦	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو ٢٠٠٢
١٥٧	موقف مصر فى التجمعات الإقليمية	يوليو ٢٠٠٢
١٥٨	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٩	التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى المعاصر	يوليو ٢٠٠٢
١٦٠	تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعية	يوليو ٢٠٠٢
١٦١	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر الفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو ٢٠٠٢
١٦٢	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير ٢٠٠٣
١٦٣	تقييم وتحسين اداء بعض المرافق العامة " مياه الشرب والصرف الصحى "	يوليو ٢٠٠٣

١٦٤	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو ٢٠٠٣
١٦٥	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو ٢٠٠٣
١٦٦	دراسة أهم الآثار البيئية للأنشطة السياحية فى محافظة البحر الاحمر"بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٧	العوامل المحددة للنمو الاقتصادى فى الفكر النظرى وواقع الاقتصاد المصرى	يوليو ٢٠٠٣
١٦٨	العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات مصر " دراسة تحليلية "	يوليو ٢٠٠٣
١٦٩	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعى التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو ٢٠٠٣
١٧٠	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها	يوليو ٢٠٠٣
١٧١	أولويات الاستثمار فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٣
١٧٢	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التى تواجه صناعة الأحذية الجلدية فى مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان "	يوليو ٢٠٠٣
١٧٣	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى	يوليو ٢٠٠٣
١٧٤	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة "	يوليو ٢٠٠٣
١٧٥	بناء قواعد التقدم التكنولوجى فى الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعى	يوليو ٢٠٠٤
١٧٦	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة فى مصر	يوليو٢٠٠٤
١٧٧	تحسين الجوده الشاملة لبعض مجالات القطاع الصحى	يوليو ٢٠٠٤
١٧٨	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو ٢٠٠٤
١٧٩	إمكانيات وأثار قيام منطقة حره بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصرى)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٠	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو ٢٠٠٤
١٨١	تحديد الاحتياجات بقطاعات ..الصحة –التعليم ما قبل الجامعى – التعليم العالى (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٢	تحديد الاحتياجات بقطاعى الصرف الصحى والطرق والكبارى و لمواجهة العشوائيات (عدد خاص)	يوليو٢٠٠٤
١٨٣	خصائص و متغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الأول " الإطار النظرى والتحليلى "	يناير٢٠٠٥
١٨٤	خصائص و متغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثانى : الإطار التطبيقى " سوق الخدمات التعليمية –سوق الخدمات السياحية –سوق البرمجيات "	يناير٢٠٠٥
١٨٥	خصائص و متغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثالث : الإطار التطبيقى " سوق الأدوية –سوق السلع الغذائية والزراعية –سوق حديد التسليح والاسمنت "	يناير٢٠٠٥